«الكتاب الأكثر أصالة وحضاً على التفكير من بين الكتب التي صدرت في انجلترا منذ سنوات عديدة»

جون سمبتيون، سبكتاتور

قصة الديمقراطية



جون دن

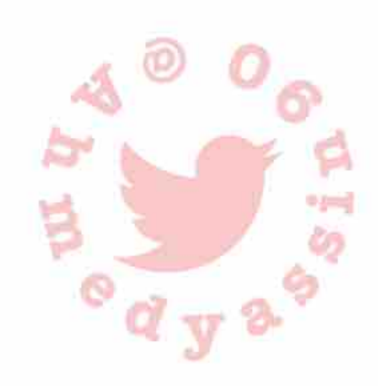
نقله إلى العربية

عبد الإله الملاح

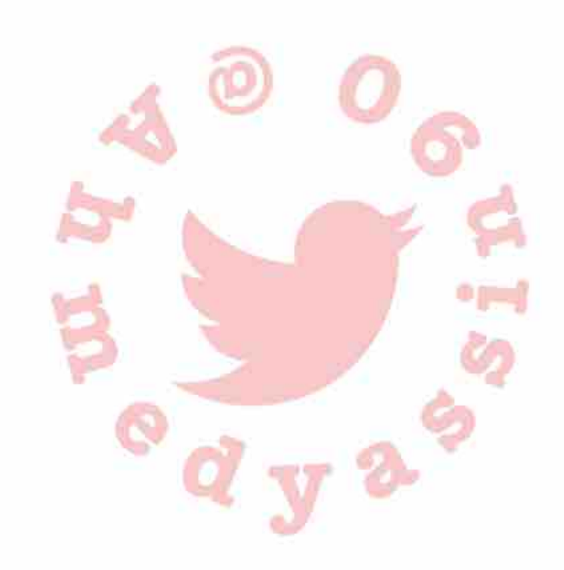
العبيكان
Obeikan

تصوير

أحمد ياسين



قصة الديمقراطية



«الكتاب الأكثر أصالة وحضاً على التفكير من بين الكتب التي صدرت في إنجلترا منذ سنوات عديدة».

جون سمبتيون، سبكتاتور

قصة الديمقراطية



جون دن

نقله إلى العربية

عبدالإله الملاح

تصوير

أحمد ياسين





Original Title

Democracy: A History

John Dunn

ISBN-13: 978-0-87113-931-3

ISBN-10: 0-87113-931-6

ح مكتبة العبيكان، 1433هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

دن، جون

قصة الديمقراطية./ جون دن: عبدالإله الملاح .- الرياض 1433هـ

304ص؛ 14× 21سم

ردمك: 9 - 192 - 503 - 603 - 978

1 - الديمقراطية - تاريخ أ. الملاح، عبدالإله (مترجم)

ب. العنوان

ديوي: 321,8 رقم الإيداع: 348 / 1433

الطبعة العربية الأولى 1433هـ ـ 2012م

الناشر العبيكان Obeikan للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول -

هاتف: 4808654 فاكس: 2543314 ص.ب: 67622 الرياض 11517

موقعنا على الإنترنت

www.obeikanpublishing.com

متجر العبيكان Obeikan على أبل

http://itunes.apple.com/sa/app/obeikan-store

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان Obeikan

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018 /4654424 - فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرياض 11595

قصة الديمقراطية

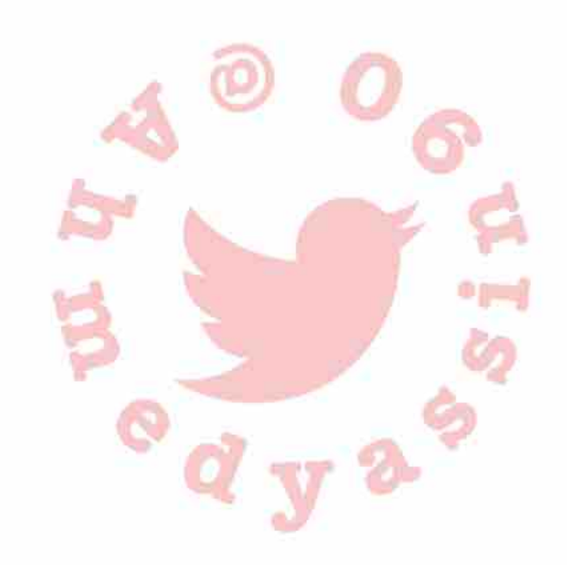
جون دن John Dunn أستاذ النظرية السياسية في جامعة كمبردج وزميل في كينغز كوليج، وله عدة مؤلفات، منها: The Cunning of Unreason: Making Sense of Politics, The Political Thought of John Lock، كما أنه محرر كتاب Democracy: The Unfinished Journey. وهو كذلك زميل في الأكاديمية البريطانية.

«إحدى نقاط القوة في كتاب قصة الديمقراطية – فضلاً عما يتمتع به من وضوح وسعة إطلاع – أن ثقة المؤلف بالديمقراطية قد أتاحت السبيل لتحليل ما لدى الديمقراطية من مآخذ وكيفية استغلالها من سياسيين لا يرعوون... وباختصار: الديمقراطية لوحدها لا تكفي ــ وإن تكن ضرورة للحرية. والبرهان على تلك الحقيقة ــ الذي يعتبر في كثير من الأحيان هرطقة ــ إنما هو ما يجعل «قصة الديمقراطية» هاماً.

روي هترسلي، ذي تايمز

«طموح، عميق، تنويري»

شيرلي ويليامز، انديبندنت



تنويه

ما من أحد سواي يحمل وزر ما هو عليه هذا الكتاب. لكن هناك العديد من الأشخاص الذين أدين لهم بالمساعدة فيما كنت منكباً على كتابته. لذلك أجدني ممتناً كل الامتنان لما أبدته جيل كولريدج من صبر جميل وفكر نير وحسن إشراف طوال عملي في وضع الكتاب حتى تم إنجازه. وفي دار النشر أتلانتيك بوكس، أود أن أتوجه بالشكر إلى توبي مندي الذي أضفى على عملية النشر مزيجاً من التقدير والحيوية لطالما حلم به المؤلفون بلا طائل، وإلى بوني تشاينغ التي ما انقطعت تبذل لي التشجيع وتقدم يد العون. ولقد توافر لي العون الفعال والفوري والسخي في نقاط معينة من زملاء كثر في كمبردج وما عداها: وكان من أبرز هؤلاء: روبن اسبورن، وسايمون جولدهيل، وستيفان آلفورد، وبول كارتدليج، وباسم مُسَلَّم، وغاريث ستيدمان جونز، وتيم بلانينغ، وبيلا كابوسي، ومايكل سونينشر. ولقد أحيت تجربة الكتابة في خاطري ديوناً فكرية قديمة لا يمكن تسديدها على الإطلاق، وبالأخص لكل من جوس فينلي وبرنارد بيلين، ولصحبة فكرية ممتعة امتدت عقوداً وكل من مايكل كوك وكوينتن سكينر واستفان هنت، وللمساعدة والتشجيع اللذين حظيت بهما في بيئات مختلفة ومن أصدقاء كثيرين: بيانكا فونتانا، وبرنارد مانين، وباسكوال باسكينو، وآدم برزفورسكي، وتوني يودت،وريتشارد تك، وسينثيا فارار، وسونيل خيلناني، وسوديبتا كافيراج، وتوم متزجر، وايان شابيرو، واندرو بارشاي، وتاكامارو هنزاوا، وتكاشي كاتو. وفي عهد أقرب غليرمو أودونل

الذي كرس حياته لسبر ما يتوقع للديمقراطية من مصير. كما أنني مدين بشكر خاص جداً لريموند جوس الذي عملت وإياه في التدريس ردحاً يزيد عن عقد من الزمن وكان من أخلص الأصدقاء.

ولقد نهض زملائي في قسم السياسة بالكثير من الأعباء ليوفروا لي فرصة للعمل في الكتاب، وإني لممتن خصوصاً لهيلين طومسون وجفري هاوثورن لما أسدياه لي من المساعدة والمؤازرة. ولقد منحتني جامعة كمبردج إجازة السنة السابعة للتفرغ للدراسة والبحث فأتاحت لي البدء بهما بقدر مناسب من الهدوء؛ ومن جديد، منحني مجلس البحث في الفنون والإنسانية إجازة الفصل الأخير من العام الدراسي للتفرغ للبحث وكنت بحاجة إليها لإتمام الكتاب.

وهناك ثلاثة أشخاص على وجه الخصوص أشاعوا في نفسي الأمل ومنحوني الجرأة على مدى السنوات القليلة الأخيرة لطرح القضايا التي أسعى إلى الإجابة عنها: ادوارد سعيد بما ينطوي عليه من حماس، ويتقد به من حيوية وكرم روح لاينسى فيما الحجب السوداء تطبق بظلالها. ثم جانيت مالكولم وما لها من لطف وفضل وسعة علم أضفته على الصفحة، وأُذن الملاك الذي يسجل. والدكتور كيم داي جونغ وهو بلا جدال الزعيم السياسي العظيم الذي كان لي شرف محادثته مطولاً، ويدين له بلده ديناً يفوق ما بدأ الآن بإدراكه، بفضل شجاعته الاستثنائية.

كينغز كوليج، كمبردج

أكتوبر / تشرين أول 2004

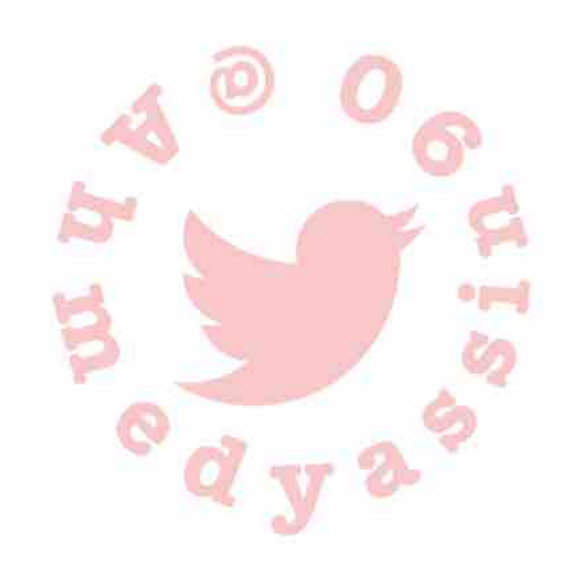
لقد اعتدنا أن نجثوا على ركبتينا أمام أصحاب السلطة، ولكن علينا أن ننهض الآن ونقف على قدمينا.

ناديا بيرزوفسكا

(مأمور بريد في أواسط العمر، بين الجموع في وسط كييف الذين فرضوا إجراء انتخابات جديدة لاختيار رئيس للجمهورية في أوكرانية).

[ستيفان فاجستيل وتوم وارنر: لقد اعتدنا أن نجثوا على ركبتينا أمام أصحاب السلطة، ولكن علينا أن ننهض الآن ونقف على قدمينا»، في الفاينانشال تايمز، 21 ديسمبر / كانون الأول 2004. ص 17].





@Ahmedyassin90

المحتويات

المقدمة	لماذا الديمقراطية؟	13
الفصل1	القدوم الأول للديمقراطية	25
الفصل2	القدوم الثاني للديمقراطية	89
الفصل3	ظل ثيرميدور المديد	151
الفصل4	لماذا الديمقراطية؟	189
الهوامش		241




@Ahmedyassin90

المقدمة

لماذا الديمقراطية؟

يحكي هذا الكتاب قصة مدهشة. إنها قصة كلمة أصولها عرضية وخلفها تاريخ طويل وشائن في أحيان كثيرة، ثم صارت تهيمن مؤخراً على مخيلة العالم السياسية. ولسوف أحاول أن أظهر على امتداد هذا الكتاب مقدار ضآلة فهمنا، حتى الآن، لهذا الصعود المذهل، بل وكيف يمكننا التعلم لكي نحيط بأسبابها ودلالتها معاً على نحو أفضل.

فما الذي يجعل الديمقراطية تطل اليوم هذه الإطلالة الواسعة؟ وما الذي يجعلها تملك هذه الغلبة على الخطاب السياسي في العالم الحديث؟ ثم ما المعنى الحقيقي لبروزها مؤخراً؟ ولماذا تذرعت أمريكا وبريطانيا باسم الديمقراطية، دون سواها من الكلمات، وهما تندفعان إلى دفن بغداد تحت ركام أحجارها؟ وهل هذه الهيمنة التي اكتسبتها الكلمة هي في الواقع وهم: احتيال مستمر أم مؤشر إلى اضطراب خالص؟ أم أنها تومئ إلى تقدم هائل، أخلاقي وسياسي، لا يحتاج إلا إلى أن يمضي ويشمل العالم كله، ويغدو أكثر حقيقة مما عليه الآن ليصل التاريخ إلى هدف يعيد له الطمأنينة؟

يرمي هذا الكتاب إلى تفسير حضور الديمقراطية الخارق في عالم اليوم. ذلك أنه يبين كيف بدأت كعلاج مرتجل لمشكلة إغريقية محلية جداً قبل ألفين وخمسمائة عام مضت، قد ازدهرت حيناً إنما بصورة باهرة ثم

خبت أنوارها من كل بقعة طوال ألفي عام. كما أنه يروي كيف عادت إلى الحياة كخيار سياسي حديث وحقيقي، موضحاً كيف فعلت ذلك أولاً، تحت اسم آخر، في الصراع لنيل الاستقلال الأمريكي ومع تأسيس الجمهورية الأمريكية الجديدة. كما يعرض كيف عادت فوراً تقريباً وباسمها، وإن بطريقة متعرجة ملتوية، وسط الصراعات التي خاضتها الثورة الفرنسية. ويسجل كذلك صعودها البطيء لكن اللافت للنظر على مدى القرن ونصف القرن الآتيين وانتصارها الكاسح في السنوات الآتية للعام 1945. ويمكننا أن نرى في ذلك الصعود مدى بقاء هذا الاستمرار قوياً، بل وكذلك كم كانت حادة تلك الانقطاعات، بين أصلها الإغريقي وأي ديمقراطية حديثة. وبوسعنا أن نحيط بما في الديمقراطية مما يجعلها تستدعي هذا القدر العظيم من الولاء القوي الحيوي، ولكن ما يكفل أيضاً استمرارها بإثارة خوف بالغ وشك قوي وفتح الباب أمام استهزاء فكري صريح وتنديد أخلاقي شديد. ولقد أصبحت الديمقراطية في غضون ثلاثة أرباع القرن الماضي المحور السياسي للحضارة التي يقدمها الغرب لبقية العالم. ونحن بحاجة لنعرف اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ما هو هذا المحور حقاً. كما يحتاج إلى هذه المعرفة أولئك الذين نتقدم إليهم بهذا العرض.

وفي هذا الكتاب أحاول، إذاً، الإجابة عن سؤالين كبيرين جداً. يتصل الأول منهما بواقعة غريبة كل الغرابة في أمر السياسة الحديثة. ويتصل الثاني بالنتيجة السياسية الفريدة الأكثر وضوحاً لثلاثة أرباع قرن. وإنني على علم بأن السؤال الأول لم يلق محاولة جدية للإجابة عنه. بل حتى إن قلة من الناس قد اهتمت بطرح السؤال الأول بوضوح وصراحة كافيين. وعلى النقيض من ذلك، فالإجابات عن السؤال الثاني لا تكلف المرء كثير

عناء. بل إنها تنتثر مطرزة صفحات من الصحف الجادة وتشكل ملتقى للمعلقين السياسيين المعاصرين. لكن معظم هؤلاء، على خطأ؛ وحالما تجري دراسة الموضوع بعناية يبدو واضحاً كل الوضوح صعوبة – الإجابة إلى أبعد حد. وأعتقد أن الإجابات على هذه الأسئلة متصلة ببعضها أشد الاتصال، وتبين فيما بينها أمراً بالغ الأهمية بشأن السياسة الحديثة. لكن ربما يكون للقراء رأي آخر، وما زالوا، على ما آمل يتعلمون من التحدي الكامن في محاولة الإجابة عن كل قضية.

ينطوي السؤال الأول على عنصرين متباينين: أولهما وجود معيار كوزمو بوليتي، شامل، وحيد، وثانيهما اختيار مصطلح للتعبير عن هذا المعيار. فلماذا يكون، إذاً، وللمرة الأولى في تاريخ أنواعنا وهي المختلفة الألسن بصورة ظاهرة، ثمة اسم واحد يجري في العالم على اتساعه يطلق على الأساس المشروع للسلطة السياسية؟ وليس مؤدى القول أنه لم يمتحن عملياً في أي مكان من العالم ورفض في أوساط عديدة، إنما الرفض لم يأت، بعد الآن، لغلبة مصطلح علماني بديل مطالب بشرعية شاملة، كوزموبوليتية. وتلكم لواقعة مذهلة وتقتضي بجلاء تفسيراً؛ ولكنها ليست بالضرورة واقعة تحمل على الاستغراب أكثر مما يدعو إليه الكثير سواها مما يصادفنا في العالم الذي نحيا بين ظهرانيه. وما هو غريب حقاً (بل مستغرب فعلاً) أن هذا المصطلح الذي ظل ينسخ وحده دون سواه أو يترجم إلى اللغات الحديثة كافة[1] دونما انقطاع يكون مآله أن نتبين أنه الاسم الإغريقي القديم demokratia ديموكراتيا، الذي ليس معناه في الأصل أنه أساس الشرعية، أو نظاماً يعرَّفُ بحسن نواياه أو نبل رسالته، بل إنه مجرد شكل معين في الحكم، وصيغة ثبت أنها، طوال الألفي عام

تقريباً من تاريخها، ككلمة، تناولها بأشد النقد الغالبية العظمى ممن استخدموا المصطلح، وثبت أنها بعيدة عن الشرعية من حيث النظرية، ومجلبة للكوارث من حيث الممارسة.

لذلك كان الموضوع الأول، إذاً، في بعضه مسألة تتصل بتاريخ اللغة (مفردات السياسة الحديثة وسابقاتها التاريخية). ولكنها تتصل كذلك بتاريخ الفكر السياسي وبراهينه، كما تتصل بالتنظيم والنضال السياسي. فما الذي رجح كفة هذه العبارة وجعلها تفوز في المنافسة اللغوية بالاستحسان السياسي في أقصاه عبر الكرة الأرضية؟ وما الذي كانت تحمله لتنال هذا النصر الكاسح؟ وكيف أن الأفكار التي نعتقد الآن أنها تنطوي عليها، صارت في النهاية وبعد قرون عديدة تجابه الأفكار المتباينة التي ظلت تهيمن طويلاً بمثل هذا اليسر الظاهر؟ وكيف صار لها أن تنفض عنها تلك السمعة السيئة التي دامت طويلاً، وتعدل سجلها من وصف بارد متكلف ليصبح تزكية واثقة ملتزمة، وتحصل على ذلك الإغراء العالمي الذي لم يقصده مبتكروها الأثينيون وما كان ليراود مخيلتهم ولو من بعيد؟

في بؤرة هذه القصة يكمن التاريخ السياسي الكثيف لكلمة ذات محتوى سياسي بالغ. ولكن الكلمة ذاتها لا تملك أن تجيب على تساؤلاتنا. وما أن كانت هناك (وقد قامت، على ما نعلم، وصارت بالضبط اسماً للنظام الذي كان كليسثينيس Kleisthenes قد ارتضاه لأثينا، لأغراضه التي باتت الآن غامضة إلى حد بعيد، وذلك في مرحلة متأخرة جداً من القرن السادس ق.م)، حتى صارت تلك الكلمة تحمل وتتشعب في المكان وتمضي إلى الخلف كما إلى الأمام في الزمان. كذلك يمكن أن تستخدم الكلمة في وصف مجتمعات لم يقيض لها أن تسمع بكليسثينيس، أو حتى بأثينا،

وبممارسات لم تتأثر أبداً سواء سابقاً أو لاحقاً بأي أمر قام به الأثينيون في أي وقت من الأوقات أو أي قول بلغنا أنه صدر عنهم. لكن هذه الكلمة ظلت طوال ما يزيد عن ألفي سنة اسماً يشير إلى نظام للحكم. ولم يقيض للديمقراطية (democracy) إلا في أواخر القرن الثامن عشر مع اقتراب ثورة فرنسا العظمى، ومن الواضح أنه خلالها وبسببها، أن تتحول إلى اسم يمثل قوة (democrat أي المناصر للديمقراطية). وصفة تعبر عن الولاء، ولا تقتصر على مجرد التلميح إليه (democratic ديمقراطي)، وفعل (to democratize يدقرط أي يجعله ديمقراطياً)، وهذا وصف لمشروع إعادة صوغ السياسة، والمجتمع بل حتى الاقتصاد على الجملة، لتحقيق المعايير التي وضعتها فكرة حكم الشعب لنفسه. ولقد كان في بلاد الإغريق القديمة أنصار للديمقراطية، من حيث كونها نظاماً للحكم. لكن تلك البلاد لم يكن لديها، على ما نعلم، ديمقراطيون على وجه الدقة: رجال (أو نساء) لا يكتفون بتفضيل الديمقراطية في إطار محدد ضمن صراع معين فحسب، بل كانوا واثقين كذلك من افتقار كل شكل سياسي منافس لشرعية واضحة، وواضح نسبياً أين يكمن تفوق الديمقراطية. ومن المؤكد أنه ما من مفكر إغريقي أو ممثل سياسي قد دافع أو عرض تطلعاته السياسية باعتبارها جهوداً لرفع الجوانب المميزة من الترتيبات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المتفقة مع المعايير الدقيقة التي يفيد بها معنى الديمقراطية.

لقد منحت أثينا اسم الديمقراطية، وخرجت بتفسير واسع، شديد التميز ومحكم إلى حد مذهل للشروط السياسية اللازمة لتحقيقها. بيد أنها استلزمت الثورة الفرنسية، بعد أكثر من ألفي سنة، لكي تحول الديمقراطي المناصر للديمقراطية إلى علامة حزبية وشارة شرف

سياسي، وإضفاء مصداقية متخيلة على فكرة تحويل الحياة الإنسانية جمعاء، في أي مكان وكل مكان، لتتوافق وتلك الشروط. ولم يقيض لأي كائنات بشرية إلا بعد العام 1989، على ما نعلم، أن تأخذ بالحديث عن «دقرطة» المجتمعات التي تنتمي إليها تلك الجماعات.

أما عندنا فالديمقراطية تعني شكل حكم ما وقيمة سياسية. وإننا لنتشاجر بشراسة، وإن بارتباك، حول مقدار تبرير القيمة أو ما يدين ممارساتنا في الحكم؛ لكننا نتشاجر كذلك حول مدى وضوح القيمة ذاتها من الناحية العملية، أو ضرورتها لبلوغ النتائج المتوقعة عند اختلاف الظروف، والمعايير بين أسرة معينة أو وحدة عائلية والسكان جميعهم في كرة أرضية ما زالت مفككة، منقسمة على بعضها بعضاً بما يبعث الألم في النفس. وفيما نفعل ذلك نستعيد من جديد المجادلات الإغريقية التي كانت تدور بين مناصري الديمقراطية كشكل من الحكم، والنقاد المثقفين الذين ابتدعوا الفلسفة السياسية، إلى جانب أجناس أخرى من التأمل النقدي في السياسة، في محاولاتهم لطرح فضائلها للنقاش.

ومع الثورة الفرنسية، اكتسبت الديمقراطية من حيث هي كلمة وفكرة زخماً وقوة سياسية لم يقيض لهما أن يتبددا ويذوبا منذ ذلك الحين، ولقد خضعت فضائلها، المعنوية والعملية معاً، لأقسى الامتحانات منذ ذلك الحين، كما تمتحن اليوم. لكن الديمقراطية، بالرغم من نقاط الضعف المبتذلة والمتكررة دونما انقطاع، ازدادت وضوحاً باطراد لدرجة أنه مهما كانت حدودها ففيها قوة لا تقاوم من حيث كونها صيحة استنفار سياسي، وأن أي أمل في إيقاف اندفاعتها على دروبها بشكل دائم لأمر فاشل محبط. ولكن القوة السياسية التي تكمن في الديمقراطية ككلمة ليست ضمانة على

قوتها الفكرية، كفكرة. إلا أن ما فيها من قوة سياسية لا يشكل معجزة دائمة. ذلك أنه لا يمكن أن تصدر عن مجرد طنين خال من المعنى ولا يتضح أمره. فقد اكتسبت الديمقراطية مكانتها البارزة الراهنة، بل وقدراً من المهابة مما تحظى به الآن، في منافسة ضارية وعدد عظيم من الكلمات الأخرى، وأفكار ليست بالقليلة. وغني عن البيان أن الديمقراطية هي اليوم مصدر أي سلطة سياسية وتجسيد لها؛ وانتصاراتها المتراكمة، مهما تكن مدعاة للخيبة أو فارغة، إن قيست بالتطلعات الأسمى التي تحملها أو يحملها سواها، كانت هي ذاتها استعراضاً مستمراً للسلطة السياسية.

وإنني أروي في هذا الكتاب قصة انتقال الديمقراطية من غرابة أطوار وضيق أفق وعار متصلة ببعضها، وأسعى إلى التقاط تحولاتها الرئيسة وفي هذا أعرض دلالة النصر الطويل وغير المتوقع كلياً للعالم السياسي الذي لا بد لنا جميعاً الآن من العيش فيه. وفي استقصاء ذلك القوس الهائل الممتد في المكان وعبر الزمن، أحاول إيفاء هاتين الفكرتين حقهما واللتين وجد معظم دارسي الديمقراطية أن الجمع بينهما غير مريح: البروز المفاجئ واللافت للنظر للسلطة الكامنة في هذه الكلمة الكئيبة على ما يبدو وما يثيره تطبيقها حرفياً على البنى التنظيمية والحكومية من أفكار وصور ذهنية لدى أي جماعة من البشر في الألفية الثالثة. وإنه لمن اليسير الإحاطة بالديمقراطية بقمع أحد التصورين. ولكن، إن فعلتم، وجدتم أن ما سوف تحيطون به لا بد أن يكون بعيداً إلى حد عظيم عما هو قائم فعلاً؛ وأنه تشويه ساخر لذلك الواقع، أو شرح له فصيح سقيم متكلف. (وليس يشق على المرء أن يكون غبياً في السياسة. ذلك أننا نجنح أشد الجنوح إلى الحماقة السياسية في كثير من الوقت).

لقد كان مواطنو أثينا في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد يحكمون أنفسهم إلى درجة تحمل الآن على الحيرة. فماذا كانوا يعنون بالديمقراطية (وهذه العبارة من ابتداعهم أصلاً) هل هي المؤسسات ذات التعقيد الخارق التي مكنتهم من ممارسة هذا الحكم. وهذا ضرب من الحكم لا يستطيع سكان أي بلد حديث أن يمارسوه بالمعنى ذاته الذي يصدق على أهالي أثينا؛ كما أننا نفقد كل تقدير للحقيقة السياسية حين نجهد اليوم لنرى في أمريكا أو بريطانية، فيما هما تعدان للحرب أو تستنفذان الميزانيات العامة في بلديهما، أمثلة تصور كلا الشعبين يحكم ذاته وإن بطريقة ملتبسة إلى حد ما. وحين تزعم أي دولة حديثة بأنها دولة ديمقراطية؛ فإنها بالضرورة تسيء الوصف. ولكن هذا بعيد جداً عن القول أن ذلك الخطأ في الوصف غير ذي بال، ولا يمكن اعتباره حقاً مجرد خداع للنفس مقصود. وثمة الكثير من الأسباب لدى المواطنين اليوم للإصرار بأن دولتهم إنما تصف نفسها بهذه العبارات، وتختار أصدقائها وتزج بمعظم قوتها وطاقاتها ومواردها إلى جانب دولة أخرى كانت قد اختارت القيام بذلك أيضاً. وهناك فوائد عملية تجنى، كما سوف نرى، من الإيفاء بذلك الالتزام ردحاً من الزمن، حتى ولو كان معظم المصطلحات ربما يمدنا بثقة تكاد أن تقارب ما نوليه للمصطلحات الطبية.

ولكن شعار الديمقراطية يأتي بما يزيد عن تأكيد واجب واضح يجعل الدول توافر لمواطنيها هذه المزايا العملية. ذلك أن الديمقراطية تعبر رمزياً عن أمر مختلف كل الاختلاف: الدرجة التي تكون معها كل الحكومات على وجه الإطلاق ـ مهما بلغت ضرورتها وإلحاحها ـ تسليم وإساءة. إذ إن الديمقراطيات اليوم تطالب، شأنها شأن كل دولة حديثة، بالطاعة وتلح في

نيل قدر عظيم جداً من الاغتراب الإجباري لمواطنيها عن الحكم (ففرض هذه الطاعة وتنفيذ هكذا اغتراب هما ما يجعل الدولة دولة). بيد أن هذه الدول حين تفرض هذا المطلب باسم مواطنيها، فإنها لا تضيف بذلك إهانة فوق الجرح الذي أصاب هؤلاء المواطنين، أو تقترف سفاهة واضحة وحسب. بل إنها تقر كذلك بما تقترف من إهانة بفرض هكذا مطالب، وتقدم بالمقابل نزراً يسيراً من اعتذار على الجريمة المرافقة لما فرضته. بهذا العرض تغلق الحكومات حلقة الإخضاع المدني، وتضع إطاراً من المقولات يستطيع السكان التفكير بها بحكمة مع الزمن فيما يعيشون معاً جنباً إلى جنب كأفراد متساويين معاً، وفق شروط وضمن مجموعة من الافتراضات يختارونها إلى حد معقول بشروطهم وبحرية. ولك أن تسمع حيثما شقت كلمة «الديمقراطية» طريقها اقتداراً إلى الأمام عبر الزمان والمكان، موضوعين أساسيين: الكفاح الرامي إلى تحسين الظروف العملية للحياة، والهرب من الإكراه والعسف، بل والتصميم والتوق إلى المعاملة باحترام وبقدر من الاعتبار. وما نعني بالديمقراطية ليس أن نحكم أنفسنا بأنفسنا. ذلك أننا حين نتحدث أو نفكر في أنفسنا باعتبارنا نعيش في ديمقراطية فإن ما يجول في خاطرنا أمر مختلف كل الاختلاف. وهذا الأمر أن دولتنا، والحكومة التي تبذل الكثير لتنظم لنا حياتنا، تستمد شرعيتها منا، وأن لنا فرصة طيبة لنفرض على كل منهما الاستمرار على هذا النهج. والدولة والحكومة اليوم، تستمدان كل شرعية لهما بإجراء انتخابات دورية حيث يستطيع كل مواطن بالغ راشد الإدلاء بصوته بحرية ودونما خوف، وحيث تتساوى أصوات المواطنين إلى حد معقول ويمكن لكل رأي سياسي لا شائبة فيه من إجرام أن ينافس بحرية من أجلهم. ولقد

بدلت ديمقراطية التمثيل النيابي فكرة الديمقراطية حتى يكاد المرء لا يتبينها تقريباً بيد أنه في تغيير فكرة الديمقراطية تحولت هذه الفكرة من كونها فكرة يعتنقها الخاسرون في التاريخ بلا رجاء في النجاح إلى فكرة أكثر الفائزين مثابرة على الفوز.

السؤال الثاني، إذاً، ما هي عليه الديمقراطية بالضبط، وهل تتجسد في هذا الشكل الجديد من الدولة أم ترتكز عليه، وما الذي أضفى على هذه الكلمة العتيقة جداً والمنكرة كل الإنكار القوة والجلد للفوز في النهاية. يروي هذا الكتاب، إذاً، ثلاث قصص فذة. فهو يروي أولاً قصة كلمة. بيد أنه يروي أيضاً إلى جانبها قصة فكرة، ملهمة ومضحكة معاً، ثم قصة مجموعة واسعة من الممارسات المتصلة بهذه الفكرة. ومن هذه الممارسات أسرة واسعة، هي الأشكال الحكومية من الديمقراطية التمثيلية الحديثة، التي تهيمن الآن على العالم بما لها من الثراء والثقة، وعبر قوى التدمير التي لا سابق لها مما هو متوافر لها الآن والقصتان الأوليان طويلتان ومعقدتان ومترابطتان أشد الترابط. وعليه يرسم القسمان الأولان الخطوط العريضة لهاتين القصتين بأوضح ما يكون. أما القصة الثالثة دون هاتين تطويلاً، إلا أنها أشد تكثيفاً وأكثر تعقيداً: بؤرة تاريخ الكرة الأرضية السياسي ذاته على مدى نصف القرن الماضي. ولكن ليس واضحاً إن كان يمكن روايته كقصة على الإطلاق، ناهيكم عن إمكان رواية هذه القصة على نحو مقنع بإطالة مقبولة... لذلك لا أحاول في هذا القسم الثالث تسجيل ما كان قد حصل وإنما شرح أسباب ما حصل.

هذه قصة جلية واضحة عن حالنا: قصة أقل ما يقال فيها أنها الستارة الخلفية لتاريخ مسيرة الأغلبية المتعاظمة بيننا[2]. والسؤال الذي أحاول

ههنا توفير جواب له، وهو السؤال الثاني في الكتاب، لماذا كان هذا الشكل المعين من الدولة، أعني الديمقراطية الرأسمالية التمثيلية الحديثة قد فاز في الصراع الحالي على مستوى الكرة الأرضية على الثروة والسلطة. إنه سؤال صعب؛ ولا أستطيع الزعم بأنني قد أجبت عليه بصورة نهائية. وما أود بسطه هنا السبب الذي يجعل الإجابة لا يمكن أن تكون إحدى النتيجتين اللتين ما انقطعنا نحث على الاستنتاج منهما (لأن ذلك عادل بصورة جلية، بالإضافة إلى كونه يعول عليه في الممارسة)، وأين، عوضاً عن ذلك، ينبغي أن تكون الإجابة كامنة. وإذا كانت هذه الأحكام صائبة فإنها تتضمن على الأقل استنتاجاً واحداً، ألا وهو أن: حاجتنا لاستيعاب الواقع السياسي الذي يحكم العالم الذي نعيش فيه ما زالت ملحة أشد الإلحاح مثل الضرورة التي دفعت بالأثينيين لاختراع وتعميق ذلك النظام القديم السحيق في قِدمه، نظام الحكم الذاتي. فقد كان هذا عندهم ثمناً اختاروا دفعه لحماية حريتهم، وكتعبير عن تلك الحرية ذاتها. أما نحن فلا نستطيع حماية حريتنا بنفس الطريقة. لكن بوسعنا، إذا كنا مهتمين، أن نرى مقدار حاجة تلك الحرية إلى الحماية، وتقدير السبيل الأفضل لحمايتنا بين مطالبين كثر يتطوعون بخدماتهم لهذا الغرض ويختارون الثمن الذي نحن مستعدون، أو غير مستعدين لتسديده، في سبيل حماية الحرية على أفضل نحو ممكن. كذلك بإمكاننا استخدام هذه الكلمة العتيقة، لو شئنا، ليس سرقة أو تعمية، وإنما في مواجهة التحديات التي ينزلها بنا التاريخ، ومواجهتها بيقظة معاً.

الفصل الأول

القدوم الأول للديمقراطية

من الظلام ومنذ زمن بعيد مضى جاءت كلمة. ومثل كل كلمة تحمل أمراً لبشر بدأت حياتها في مكان معين. واليوم تنتشر تلك الكلمة في كل مكان يجتمع فيه بشر إلى بعضهم بعضاً مهما يكن عددهم. وحيثما تمضي الكلمة تطالب بالسلطة وبالاحترام. ولكن ما زالت هذه المطالب تقابل بالاعتراض الشديد. وفي بعض الهيئات تُبعد هذه المطالب وتُنحَّى جانباً دونما عناء، حتى لتكاد يسدل عليها الصمت. وفي بيئات أخرى تُؤكد المطالبات بأصوات جهيرة عالية، ولكن يتخللها لدى معظم المستعمين زفرات جوفاء. ويكاد ألا يكون اليوم، حتى في أشد الأنظمة الأوتوقراطية (الفردية) مطالبات توصف بأنها مجرد ادعاءات غير مفهومة؛ كما أنها في قليل من الحالات حتى الآن تكون غير مسموعة: مستبعدة أو ممحية من الخطاب الجماهيري بقوة القمع وحسب. (لاحظ، مثلاً، ما كانت عليه الاستجابة حتى حيال العراق في صيف 2003 حين طالب مجلس الأمن الدولي باستسلامها، قبل أن تشرع أمريكا بعملية الغزو. فلم يكن الطاغية الذي حكم البلد بمثل تلك الوحشية التي عُرف بها ولعهد طويل، والذي ما زالت صورته تهيمن على كل ساحة عامة في العراق، من رفض وإنّ ما اعتبر مجلساً تشريعياً وطنياً: برلمان فكان هؤلاء، وليس سيدهم الحقيقي، من رفض الخضوع بشكل استعراضي، علني. وفي غضون الأسبوع قرر سيدهم الحقيقي، وبشكل أقل من الاستعراضية، أمراً مختلفاً تماماً. أو هكذا، على الأقل، بدا الأمر).

ولم تنتقل كلمة الديمقراطية وتنتشر، في ترحالها عبر الزمان والمكان، لوحدها. بل الحق أنها ارتحلت، خلال القرنين الماضيين، في رفقة طريق طيبة، مع الحرية وحقوق الإنسان، وربما حتى الآن، على الأقل بالمظاهر، مع الرخاء المادي أيضاً. ولكن الديمقراطية، على العكس من رفاق الدرب هؤلاء، ترمي بطلب مقلق منذ البداية: المطالبة بالطاعة. ذلك أن كل حق يقيد حرية الفعل، وبالضرورة حتى الحرية تتدخل في حرية الفعل لدى الآخرين، ولكن الديمقراطية في حد ذاتها ضغط مباشر على الإرادة: إنها مطلب بقبول خيارات معظم رفاقك المواطنين والالتزام بها، بل وحتى التسليم بهذه الخيارات. وليس هناك ما يغري في هذا المطلب، ولا ضمان بأن القبول به يجنب المرء مواجهة عواقب مخيفة وقد لا ينطوي على تواطؤات مستقبحة. والسلطة المكتسبة بهذه الكلمة المتداولة على نطاق واسع هي من نواح كثيرة ووجهات نظر مختلفة لغريبة حقاً.

هذه قصة لها بداية. وقد بدأت الديمقراطية في أثينا. ولم تكن تشبه ما يمكن أن يخطر ببال أحد اليوم أن يسميه ديمقراطية[1]، وإنما كانت في الواقع أمراً جاء به، حسب علمنا، رجل ما. ثم صارت الديمقراطية تستخدم اليوم بقدر كاف من الجرأة، للإشارة إلى أي شكل من الحكم أو صنع القرار. ولكن حين دخلت الديمقراطية لغة البشر فقد كان هذا وصفاً لحال قائمة وبالغة الخصوصية، في موقع معين. وكان ذلك المكان أثينا.

فما الذي كانت الديمقراطية تصفه حين استخدم الأثينيون هذه العبارة في الوصف؟ وماذا كانوا يعنون بوصف الحالة على هذا النحو؟ وإن النظر في ما كان يحدث في ذلك الفصل الأول من التسمية (أو

النعت،) يفيد في البدء بالإصغاء إلى الأثينيين حين كانوا يخاطبون بعضهم بعضاً في موضوع التجربة التي كانوا يأملون بالوصول إليها. فتأمل صوتين أحدهما يتكلم متحمساً في الدفاع عن الديمقراطية، والآخر يكتب عنها دون حماس وبطريقة فيها الكثير من الثقة والبحث والتقصي.

والصوت الأول شهير ومهيب، كأنه صوت بيركليس ذاته. فأعظم احتفال بالديمقراطية القديمة لا يأتي من شاعر أو فيلسوف (أو حتى خطيب محترف)(2) وإنما من الزعيم السياسي الذي قاد أثينا إلى الحرب التي كادت أن تجلب لها الفناء. إنه يستثير ويدعي أنه يعرض احتفالاً تاريخياً مشهوداً فريداً، جرى في أواخر العام 430 ق.م. والحق أننا لا نعلم أن بيركليس قد نطق بكلمة واحدة عن الديمقراطية. إلا أن ثوسيديدس(•) المؤرخ الفذ الساحر الذي لا بد أنه واضع الخطب يؤكد لقرّائه أن الخطبة، شأنها في ذلك شأن العديد من الخطب الأخرى التي احتواها تاريخه، لا تنقل مجرد ما كان ينبغي أن يكون بيركليس قد قاله وإنما ما كان يحتمل أن يكون قد عناه(3). وقد أراد ثوسيديدس، كما يخبرنا هو ذاته بشيء من الفخار، أن يقيض لقصته أن تدوم إلى الأبد(4)؛ وكان بيركليس في تلك المرحلة قد قاد مدينته الدولة في الحرب والسلم مدة أطول مما فعل أبراهام لينكولن أو وينستون تشيرشل وفي ظروف كثيراً ما امتحنت فيه قيادته للبلد في الداخل بالصرامة والشدة اللتين عرفتهما الحرب الأهلية الأمريكية المدمرة أو الكفاح المرير للصمود في وجه الرايخ الثالث والإطاحة به. كذلك قاد بيركليس (وما كان بوسعه إلا أن يقود) هذه

• يمكن العودة إلى كافة الخطابات والأحداث في كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيزية تأليف ثوسيديدس وترجمة دينا الملاح وعمرو الملاح من منشورات المجمع الثقافي أبو ظبي عام 2003. (المترجم)

الحرب، إلى حد لم يعرف نظام برلماني أو رئاسي له نظيراً، وذلك بإقناع غالبية المواطنين الذين حضروا المناسبة بالخطب التي ألقاها أمامهم، المرة تلو المرة. ولقد أمسك بالسلطة بالخطابة[5]، وثابر على ذلك بحزم وعزم ما جعل ثوسيديدس ذاته يصف أثينا يومئذٍ بأنها محكومة من رجل فرد[6]. وليس لنا أن نعجب لهذه السلطة الدائمة أو الصوت المدوي اللذين ما زال يتمتع بهما هذا الشاهد الفذ.

كان ذلك خطاباً وُضع لمناسبة خطيرة مشرفة: مرثية لقتلى أثينا في السنة الأولى من حرب البوليبونيز الطويلة المريرة. ألقاها كما هي العادة في كل جنازة عامة في أثينا لمن سقط من أهلها (باستثناء فريد، هو أنهم المنتصرون في واقعة الماراثون)[7] أمام مقبرتهم الجماعية إلى جانب أجمل درب يؤدي إلى أسوار المدينة. وفي تلك المناسبة لم يتحدث بيركليس أو ينطق بكلمة عن مغامرات فردية أو جرأة أتى بها أبطاله[8]، وإن لم يدع مجالاً قوياً للشك لدى مستمعيه أن الكثيرين من أولئك الأبطال مضوا في طريقهم بكرامة. أما الذي كان مجلياً في الحديث عنه فكان أثينا ذاتها، التي بذل كل منهم تضحيته الأخيرة من أجلها. فتحدث عن أمجادها الفريدة وحقها في المطالبة بالإخلاص الذي لا مثيل له. وثوسيديدس لم يكن بالرجل الذي ينزع إلى العاطفة، وليس هناك منذ أن وضع تاريخه من تناول نهج الأثينيين في السياسة في تلك السنوات بالتمحيص أكثر مما فعل. فما الذي يجعل بيركليس يقول في مدح الأثينيين في تلك المرحلة، تبريراً للخيارات التي أخذ بها أولئك الذين مضوا للقاء الموت في سبيلها، بدءاً من واستناداً إلى نظامها السياسي، والحياة السياسية والروحية التي أطلقها وجعل الأثينيين يعيشون معاً:

إننا نعيش في ظل نظام نأخذ به في الحكم لا يقلد مؤسسات جيراننا. بل على العكس من ذلك، فنحن النموذج الجديد الذي يُقتدى به، بدلاً من أن نكون مقلدين للآخرين[9].

إن هذا النظام المسمى ديمقراطية، معمول به لأنه يأخذ في اعتباره مصلحة الكثرة، لا القلة، ولم يقتصر أثره على إضفاء العظمة على أثينا. بل كذلك، جعل مواطنيها متساوين أمام القانون في خصوماتهم الخاصة، ومتساوين في الحرية للتنافس للفوز بمراتب الشرف على أساس المزايا والفضائل الشخصية والجهد، أو نشدان مرتبة قيادة المدينة بصرف النظر عما يتمتع به المرء من الثراء والوضع الاجتماعي[10]. كذلك يطري بيركليس النظام للطف والدماثة السائدة بين المواطنين وغياب الشراسة والبغضاء في التعامل فيما بينهم، ثم لاحترام القانون الذي أشاعه ولحمله إلى المدينة ثمار ونتاج العالم كله. كما أنه يطري هذا النظام للتفوق العسكري الذي حققه لأثينا، والصراحة في مواجهة كل شعب آخر وما اكتسبه نهجهم في الحياة من الشجاعة والإقدام. ولكنه يطري هذا الشعب أيضاً لما له من الذوق والتجاوب والجمال واعتدال الرأي واحترام الحكمة والاعتزاز بحيويته وتبصره وكرمه. وقد قال مزهواً باختصار إن أثينا معلم لكل بلاد الإغريق[11].

لقد بدأت ديمقراطية الأثينيين (بل اكتسبت حتى اسمها) قبل أن تحمل المقولة ذاتها أو تعبر عن أي قيمة واضحة أو خاصة. ومع ذلك ففي غضون بضعة عقود من حصولها على هذا الاسم لم تعد تعني مجرد طريقة في تنظيم السلطة والمؤسسات السياسية وحسب، بل وامتد أثرها لتعني

طريقة في الحياة قائمة بذاتها بالإضافة إلى المناقب الملهمة التي نشرتها. وفي صميم تلك الطريقة في الحياة كان يكمن الجمع بين الالتزام الشخصي بالمجتمع الذي ولد فيه المرء وحيث مأواه، وممارسة مستمرة لتقويم الحياة العامة الذي يعتمد عليه المجتمع بشكل واع لضمان أمنه:

ذلكم أمر انفردنا به. فلا نقول في من لا عناية له بالشأن العام أنه منصرف لشؤونه وإنما نقول أنه بلا شأن إطلاقاً؛ ونحن معشر الأثينيين لنا رأي في القضايا العامة، فنتخذ قراراتنا بأنفسنا ونعرضها للنقاش السليم، أو نسعى في الأقل إلى بلوغ فهم سليم لها، اعتقاداً منا بأن النقاش ليس عرقلة للعمل، بل إن النقاش يغني قبل أن يحين وقت العمل[12].

والحق أنه لم يكن هناك تعبير أسلم من هذا عن الأمل الذي يكمن في صميم الديمقراطية كمثل سياسي منشود.

إن الخطاب الذي يقدمه لنا ثوسيديدس هو عرض مؤرخ للمواطن الصالح والأداء السياسي الرفيع. وهذا، بعد، خلاصة الطرق التي صار الأثينيون يتطلعون إليها فيما هم صائرون مجتمعاً[13]. وكانت الديمقراطية تعني طبعاً للأثينيين الآخرين في ذلك الزمان، كما في العهد السابق واللاحق، أمراً مختلفاً أشد الاختلاف، كما ربما كانت تعني للكثيرين من أهالي أتيكا ـ عبيد، ونساء، وغرباء ـ الذين لا يمكن أن يتمتعوا بكامل المواطنة[14]. وهناك عند نقاد الديمقراطية مدى واسع من الأصوات يجب الإصغاء إليها، وليسوا جميعاً مثل أفلاطون مثقف محتقر للديمقراطية. وما هو ملفت للانتباه بشكل خاص شخصية خلع عليها أعلام التراث الكلاسيكي البريطانيين لأسباب باتت إلى حد بعيد منسية اسم الأوليغارشي العجوز،

صاحب الدراسة المحكمة الموجزة «دستور الأثينيين» والتي لطالما نسبت إلى اكسنيفون[16]. فالاوليغارشي العجوز، كان قد وضع كتابه في الأرجح حتى قبل اندلاع الحرب البيلوبونيزية، ولم تكن ديمقراطية أثينا لديه مدعاة للترحيب والابتهاج[17]؛ ولكنها كانت قطعاً نظاماً سياسياً متماسكاً ذا عناصر كثيرة أُحسن حسابها لتصمد وتقوى على مر الزمن. ذلك أنها منحت الفقير سلطة، وقربت إلى الناس من غلبت عليه التفاهة وعدم الخجل[18]، وكان ذلك عن تدبير وتمحيص وتم على حساب أولئك الأثرياء والنبلاء أصحاب المحتد الرفيع والعراقة أو المكانة الاجتماعية[19]. وقد كان لتوزيع السلطة[20] هذا نتائج طبيعية تماماً[21] عادت بالفائدة للأوائل على حساب الآخرين. وما جعل توزيع السلطة قابلاً للديمومة أن المصدر الرئيس للقوة العسكرية التي تحظى بها المدينة كان أسطولها القائم على المواطنين، الذين يتحدر غالبيتهم من القطاعات الأفقر من أهالي أثينا، وذلك على العكس من الهوبليت، جنود المشاة المدججين بالسلاح، الذين يهيمنون على قواتها البرية[22]. وكان حقاً، عند الأوليغارشي العجوز، أن أصحاب الامتيازات[23]، في كل مجتمع يعارضون الديمقراطية، ويرون أنفسهم مصدر اللياقة واحترام العدل، ومن هم أدنى في المرتبة الاجتماعية فوضويون فاسدون[24]. ومقابل هذه المواقف كان موقف الغالبية في أثينا، وهم الأشد فقراً بين أبناء أثينا، الأخذ بالنصيحة الجيدة بالإصرار على أن تكون لهم فرصتهم بالمشاركة بالمناصب العامة في المدينة، وحقهم، أيضاً، في مخاطبة مواطنيهم متى شاؤوا[25]، وكانوا قد نالوا أيضاً مشورة حسنة بتوزيع هذه المناصب التي تعتمد عليها سلامة الشعب أو تكون مجلبة للخطر[26]، فلا تكون مهام القائد أو قائد الفرسان متروكة لاختيار هيئة

المواطنين وإنما تُولي المهام بالانتخاب الشعبي العام، بحيث يحصل عليها أولئك الأفضل إعداداً لحملها (وهم، حتماً، الأغنى والأقوى).

وكانت ديمقراطية أثينا عند بيركليس، كما حمله ثوسيديدس على القول، أسلوباً في العيش المشترك في حرية سياسية تكسب الأخلاق رفعة وتهذب وتنقي الإحساس لدى مجتمع برمته. ولقد منحت الديمقراطية الطريق إلى حياة غنية بما يثير الاهتمام ويشيع في النفوس الرضى، ووفرت لهم الحماية الفعالة ليعيشوا هذا الطراز من الحياة جنباً إلى جنب. وكان من الغلو أن يطلب الإنسان أكثر من هذا من أي مجموعة من المؤسسات والممارسات السياسية. أما عند الاوليغارشي العجوز، صاحب الرأي المناقض كل التناقض للرأي السالف، فقد كانت ديمقراطية أثينا نظام سلطة عنيف غير مشذب بشكل فاضح حط من مقام العناصر الأنبل في المجتمع وتعمد اغتصاب الثروة ونقلها من جماعة إلى أخرى وتدبر توزيع القوة ليكفل صعود جماعة دون سواها ويسيطر على العناصر الأرقى.

لا يريد الشعب حكومة صالحة يصبحون هم أنفسهم تحت حكمها عبيداً؛ فالناس يريدون أن يكونوا أحراراً وأن يحكموا[27].

لا يمكن لأحد أن يفوته الصدام بين هذين الرأيين. والأشق من ذلك تقدير كم يختلفان في الرأي، وليس في الميل لا غير، وأيهما، من حيث اختلافهما في الرأي، يعبر عن حقيقة ديمقراطية أثينا.

يواجه كل من يحاول أن يتبين تلك الحقيقة بنفسه ثلاث عقبات مختلفة عن بعضها أشد الاختلاف. وأولها يتصل في العمق بسياسة البلد المقصود في أي مكان وأي زمان. وهذا ناجم عن التباس السياسة ذاتها،

وقبل كل شيء التوترات الدائمة بين المكونين الرئيسين فيها[28]. ذلك أن كل جماعة سياسية تتكون من مزيج زئبقي وغير مستقر من غايات البشر (وهي غير متعمدة بالدرجة الأولى) ونتائج أفعالهم. وقد تكون هذه الغايات شديدة الضيق أو تتصف باتساع المشاركة. ثم إنها قد تومض ويستمر وميضها يوماً أو يومين، أو ربما تكتسب قواماً في شكل مؤسسات أو قوانين عمل محددة، ومفاهيم متبلورة بعناية حول ما يجعل المؤسسات والقوانين ملائمة أو غير ملائمة. فكل صورة للسياسة تركز بشكل مبدئي على المؤسسات والممارسات والقيم انطلاقاً من الوجه الرسمي للجماعة السياسية، وترسم تطلعاتها ودعاواها الطموحة. صورة تحاول، عوضاً عن ذلك، تثبيت ما وقع فعلاً نتيجة اختيار جماعة معينة من الرجال والنساء سلوكهم كما يشاؤون. لتقصر عن أن تصور ذلك المجتمع في صيغة حماسية متواضعة أو لا تقدمه في ضوء مناسب. والأرجح أن يخلص المرء إلى أن التطلعات المصرح بها في مناسباتها الرسمية غالباً ما تكون ضروباً من الترهات، ومؤسساتها على تعارض شديد مع تعليلاتها الرسمية، والقيم التي تقدمها في تبرير مسلك سياسي معين ضد اتجاه آخر لا تزيد عن كونها أدوات تضليل وخداع[29]. أما الصحيح والسليم، مع ذلك، فهو أنه لا يمكن لأي من هذه الصور أن تكون مناسبة في حد ذاتها ولا يمكن أن تكون، بالآتي، كلها ضلال[30]. وفي حالة أثينا، وهي أوضح ربما من حال زائير في ظل حكم الجنرال موبوتو، فإن الحاجة لكل منهما شديدة الوضوح.

وأما العائقان الآخران أمام رؤية الديمقراطية الأثينية الطريق التي كانت عليها فهما أقل استفزازاً إنما شديدا الإزعاج. والأول فهو الطابع المتقطع وغالباً المتقلب مما يتسم به الشاهد الذي لدينا وما نزال نفيد

منه. والكثير منه ليس نصوصاً وصفية مطولة[31]. ولكن هذا كله ما يزال يطغى عليه ظل مجموعة ضئيلة نسبياً من النصوص الباهرة وفي مقدمتها كتابات تاريخية أو فلسفية، درامية أو خطابية. وجميع هذه الأعمال تدع لدينا بطريقة أو أخرى ما فيها من صورة عن واقع بعيد جداً عنا وتترك هذا الأثر لأغراضها الخاصة، وكثير منها يصعب بل وربما يستحيل تحديده. ولدينا أعمال تجشم أصحابها أشد العناء في وصف المؤسسات مثل كتاب أرسطو «دستور الأثينيين»، ومسرحيات كوميدية وتراجيديات من اسخيلوس حتى أرستوفانيس، وكتب تاريخ تغوص في أعماق الماضي من هيرودوت وثوسيديدس، وخطب حماسية لأصحاب دعوات سياسية مثل ديموستينيس أو ايسوقراطيس، لكنها لا تضاهي في معنى الحياة الإنسانية ومكانة السياسة فيها أبحاث كل من أفلاطون وأرسطو. وتوضح هذه النصوص المتفرقة والمتضافرة في ما بينها، بعض الأمور على نحو باهر؛ ولكنها تدع أيضاً الكثير مما ليس الآن في نطاق النظر كلياً. إلا أن هذه الفجوات الواسعة التي تعتور معرفتنا لا تستطيع أن تلطخ حقائق الماضي البعيد[32]، أو تضعف أسبابنا للسعي للإحاطة بها قدر ما أمكننا ذلك. بيد أن هذه الفجوات تقدم تحذيراً جديراً بالترحيب على أنه من اليسير دائماً خداع أنفسنا في أمر مصادر آرائنا حول تلك الحقائق: لماذا نراها ونشعر بها على النحو الذي نفعله؟

والعقبة الثالثة تكمن في التاريخ الطويل والمستمر على نحو مدهش والذي قادنا لنراها على هذا النحو، تاريخ حمله إلى حد بعيد الانتقال التاريخي للنصوص ذاتها بالضبط. وهناك، كما سنرى، علاقة مباشرة ضئيلة بين المؤسسات والتقاليد السياسية في أثينا القديمة وتلك التي

تتوافر في أي مجتمع إنساني في الوقت الحاضر. لكنْ ثمة خيطٌ رابطٌ واحدٌ على الأقل لا يخطئه المرء، ويجري متصلاً دونما انقطاع من نصوص اسخيلوس إلى الوقت الحاضر. وما ينتقل على طول هذا الخيط نادراً ما يكون، إن حصل، بنى سلطة متينة راسخة، أو ممارسات مؤسساتية محددة. وما يرتحل معه، وغالباً ما يكون بقدر عظيم من الحيوية، مفاهيم عما هو ذي قيمة وما ينبغي نشدانه، ولماذا وكيف يكون التصرف استناداً إلى هذه المفاهيم. والمفاهيم من هذا القبيل (قيم، مثل، رؤى للحياة) لا تحدد نتائج سياسة أي مجتمع قط، وتتغير وتتبدل باستمرار فيما تشكل وتعيد تشكيل الأهداف طوال الطريق. ولكن ما من مجتمع يمكن أن يقوم، ولو عرضاً، ناهيكم أن يستمر ويتسع على مدى مُدَد من الزمن، إلا بفضل هكذا مفاهيم، والنسيج المعقد للمؤسسات والممارسات التي توفر وتعزز المعلومات. (قانون أي مجتمع وضع مثالي لرؤية ثقل هذا الاعتبار البسيط: ساحة قتال لا نهاية لها لقوة منافسة، وإنما أيضاً وبالضرورة قماش لوحة متماسك للبحث والتفسير، لعبة ذكاء بل وحتى أثر الحيرة والريبة)[33].

وإذاً وفيما نلتفت إلى الوراء ونشخص بأبصارنا إلى ديمقراطية أثينا، عبر عتمة التاريخ، ثم نتشاحن فيما بيننا بلا نهاية حول ما كان يجري حقاً هناك ـ فإننا في الواقع إنما نكون نجمل إلى حد بعيد الحجج الإغريقية. ونفعل ذلك جزئياً بسبب استمرار واضح في الموضوع: لأن الواقع الذي نحاول التقاطه كان إلى حد بعيد لحمة تلك القضايا وسداها؛ وفي جزء آخر لأن استعادة الحجج الإغريقية ظلت طوال حوالي ألفي سنة ما ثابر الأوروبيون في التدرب على القيام به، ثم تبعهم في هذا لاحقاً الأمريكيون الشماليون. ولكننا نحن أيضاً نفعل ذلك بسبب ما في بعض هذه الأفكار

من قدرة على الثبات والدوام مما هو في حد ذاته شهادة على قوة طريقة الحياة التي جاءت بهذه الأفكار أولاً[34].

فما هي، إذاً، الديمقراطية الأثينية؟ هناك بضعة أمور نحن على ثقة منها. وما كان عند الأثينيين أنفسهم موضع خلاف محتدم ظل على حاله من بدايته حتى نهايته. وما كان الأمر أقل من الدواء السياسي المهدئ الذي تبدو عليه الديمقراطية اليوم، أي صيغة لما ينبغي أن تكون عليه الأمور سياسياً في كل مكان ودائماً تقريباً (في أي مكان وأي وقت، على الأقل، حين لا تكون القضية ملحة جداً)[35]. وما اختلف عليه الأثينيون كان طبعاً ما حدث في ديمقراطيتهم وغيرها وبسبب منها، وبالآتي ما معنى نظامهم. وقد كانوا أقل شكاً في ما كانت عليه مبادئ مؤسساتهم الرئيسة، أو تاريخ قيامها، أو متى، في النهاية، بلغت خاتمتها. أما ما كان يفرق بينهم، مثلما يفرّق كل مجتمع إنساني، فهو كيف رأى كل منهم تصرفات الآخر السياسية والغايات التي تكمن وراءها، والقوى والمصالح (بشكل واع أم لا) التي بدورها تكمن وراء هذه الغايات.

ولقد كان لديمقراطية أثينا عبر تاريخها أعداء ألداء كما كان لها مناصرون ملتزمون بها، إن في الداخل وإن في الخارج. ولربما صارت هذه الديمقراطية، كما قال بيركليس مزهواً، طريقاً مشتركة في الحياة في مشهد بديع مكشوف للقاصي والداني؛ ولكن نهج الحياة ذاك أثار الكراهية والازدراء كما أثار الحب والإعجاب؛ ثم كان أن فاضت الكراهية وتدفق الحب حتى غلبا على المؤسسات والتقاليد الديمقراطية، وتوازن الجماعات المتنافسة والمصالح الاجتماعية والطاقات السياسية التي كانت تبديها وتكفل لها الاستمرار.

لقد نشأت الديمقراطية في أثينا عن صراعات بين ملاّكي الأرض الأكثر ثراء والأسر الأفقر حالاً التي فقدت، أو كانت مهددة بأن تفقد أراضيها، لتواجه بالآتي خطر التحول إلى عمال غير أحرار ـ بسبب الديون التي تراكمت عليهم[36]. وإذاً فالديمقراطية لم تصدر، بصورة مباشرة ووعي ذاتي بالتدبير، عبر ذلك الكفاح ذاته، ونتيجة نصر جلي لا التباس فيه للفقراء على الأغنياء، وإنما عبر سلسلة من المبادرات السياسية كان من آثارها أن أعادت صياغة الجغرافية (الاجتماعية) ومؤسسات أثينا وأضفت عليها هوية سياسية ومنحتها نظاماً من الحكم الذاتي أتاح لها التعبير عن تلك الهوية والدفاع عنها. وكانت أكثر تلك المبادرات أهمية، ألا وهي إصلاحات صولون، قد أخذت موقعها المناسب قبل أن تصبح أثينا، ديمقراطية بأي معنى من المعاني.

وكان صولون نبيلاً (Eupatrid) من أهالي أثيناختاره القوم حاكماً، أرخون، (Archon) للعام 594 ق.م ومُنح سلطة مطلقة لإعادة تنظيم ملكية الأراضي وترتيب الأوضاع الرسمية والشخصية بين الأثينيين وإعطائها شكلاً شرعياً دائماً. ولقد قام صولون بسن القوانين وأجرى تعديلات على مستويات الملكية وعلى أساسها أجاز للأغنياء في أثينا التمتع بالمناصب الرسمية[37]، كما تولى إصلاح هيكل المحاكم، وحسَّن بذلك من شروط التقاضي للفقراء وأعتق من كانوا لا يزالون عبيداً بسبب الديون وألغى عبودية الدين لاحقاً. وعرف عنه ثباته على رفض مبدأ إعادة توزيع الأرض[38].

وهكذا لطّف صولون بهذه الوسائل من قوة آليات الاستيلاء الوحشية على الأملاك والجوع لامتلاك الأرض والديون وإمكانات الاستعباد بين الأثينيين أنفسهم، وأظهر لهم كيف يجب أن تنظر أثينا إلى ذاتها وتحافظ

على نفسها كجماعة، فيما العالم من حولها يتبدل. أما ما فشل في القيام به فكان وضع آلية سياسية من خلالها يعمل الأثينيون معاً لتحقيق ذاك الأمل، وكانت الإصلاحات التي أتى بها علاجاً لعلة متأصلة بين الأثينيين أنفسهم ولسوف تغدو كذلك، علاجاً في متناول أيديهم.

أما المبادرة الرئيسة الآتية، وهي توقيت الموعد المناسب لإطلاق الديمقراطية، فقد جاءت بعد قرابة قرن من الزمن وكثير من الاضطرابات السياسية التي تخللته. ولقد كان صولون شخصاً تاريخياً حقيقياً؛ ولكنه كان كذلك شخصية أسطورية، فهو أحد أعظم اثنين من المشرعين لطالما سكنا المخيلة السياسية للمجتمعات الإغريقية، واستحوذا منذ ذلك الحين على الذين جاؤوا بعدهما[39]. وكانت مأثرة المشرع أنه ركز انتباهه على التحديات الأساسية التي تواجه مجتمعاً معيناً[40]، ووضع إطار عمل وفر لهذه المشكلات حلاً دائماً وحدد ذلك بوساطة القانون. وكان كليسثينيس هو الذي أحضر إلى أثينا في العام 507 ق. م ما صار الأثينيون يسمونه في ما بعد «الديمقراطية»، شخصية تاريخية، نبيلاً (Eupatrid)، مثل صولون؛ سوى أنه لم يصبح شخصية أسطورية قط. وليس ثمة مصدر تاريخي يشير إليه بوصفه صاحب تصور واضح عن التحديات الأساسية التي واجهتها أثينا أو أنه انتقى الديمقراطية بعناية من أجل علاجها. بل إن الديمقراطية لم تكن في الواقع تزيد عن اسم وحسب[41]. وما فعله كليسثينيس، شأنه شأن صولون من قبل، أنه أعاد تنظيم الجغرافية والمؤسسات الاجتماعية لأثينا لحل مجموعة من المشكلات العاجلة ووضع إطار عمل ثابت لأثينا كمجتمع بشأن الحل الموعود. وكان عليه لتحقيق ذلك أن يفوز بالسلطة أولاً؛ فكانت الديمقراطية، كما تبين، الوسيلة الأولى لبلوغ

هذا الهدف، وظهور النتيجة التي مؤداها أنه بلغ المراد. وما كان مختلفاً في الحل الذي أتى به كليسثينيس أن الإطار الذي أرساه كان منذ البداية طريقة لترتيب خيار سياسي يخرجه من صفوف النبلاء والأثرياء نسبياً، ويرجع الخيار بجلاء ووضوح وجرأة إلى عوام أثينا(Demos) ككل.

ويصف هيرودوت(*) تبني كليسثينيس هذا النهج، ليس باعتباره حالة من القناعة الفكرية أو الأخلاقية، وإنما كضرورة عملية لحشد التأييد ضد خصومه الأرستقراطيين وحلفائهم الأسبارطيين[42]. ولكن حتى في ذلك الحين قد لا يكون للدوافع والتطلعات التي قادت اختياره اعتبار كبير، بعد قيامه بذلك. فما كان أكثر أهمية وما زال له هذا التأثير إلى اليوم، أن هذه الوسيلة قد نجحت وفعلت فعلها بعدة طرق ولعهد طويل يدعو للاستغراب. وفيما ظل هذا النهج يفعل فعله واكتسب اسماً خاصاً به (ديمقراطية ـ حكم الشعب أو بصورة أدق القوة أو السلطة في أيدي الـ «ديموس» الشعب ككل، أو في عيون أعدائه: العامة أو غير النبلاء). ولقد صنعت الديمقراطية أيضاً شكلاً من المؤسسة المتطورة للتعبير عن ذلك الحكم، وشعوراً متأصلاً باطراد بهويته ونظرته. وكانت خطبة بيركليس قد ألقيت (في شكل من الأشكال) بعد ثلاثة أرباع القرن من ظفر كليسثينيس بالسلطة في أثينا بوساطة الديمقراطية ومن أجلها؛ وظلت أثينا ديمقراطية طوال قرن من الزمن بعدئذ، وإن تخلل هذه المدة انقطاعين مدمرين. ولما بلغت الديمقراطية نهايتها في المدينة لم يكن ما أنهاها خيارات أثينا سياسية (أو حتى تطورات غير مقصودة). بل كان السبب قوة عسكرية من الخارج: جيوش مملكة مقدونية.

(*) لمزيد من التفصيلات راجع كتاب تاريخ هيرودوت ترجمة عبد الإله الملاح والصادر بطبعته الثانية عن هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث عام 2007 (المترجم)

وقد كانت أثينا، طوال هذا القرن وثلاثة أرباع القرن، مجتمعاً يضم نحو ثلث مليون نسمة ومركزاً مدينياً كبيراً ومتألقاً باطراد ولديها منطقة ريفية داخلية تؤمن لها ما يلزم، وكان هذا المجتمع في كثير من الأحيان يخوض الحروب، أولاً ضد الإمبراطورية الفارسية، إنما عادة ضد المدن ـ الدول الإغريقية الأخرى (وقبل كل المدن غريمتها الكبرى، مملكة إسبارطة المحاربة) ثم بالنتيجة وبشكل حاسم مملكة مقدونية الوحيدة شبه الإغريقية.) وكان ثمة صلات وثيقة، كما هو الحال في كل مجموعة إغريقية بين تنظيمها العسكري (أو البحري) ومؤسساتها السياسية وتوازن الجماعات في الداخل التي كانت تدعم هذه المؤسسات أو تهددها. فقد كان الأثينيون يعتقدون أنهم أكثر ديمومة من الناحية التاريخية وأرسخ جذوراً في منطقتهم من كافة المدن ـ الدول الإغريقية الأخرى[43]، ويخالفون في عمق التزاماتهم تلك المواقف النفعية والبدوية التي أتت بها الأجزاء الأكثر خصباً في بلاد الإغريق[44].

وما كاد بيركليس ينتهي من تنظيم أثينا حتى أصبحت مدينة عظيمة حافلة بالمباني العامة الجديدة، (وما زال العديد منها قائماً يفرض الإعجاب) وتماثيل رائعة (وكثير منها، لأسباب مختلفة في غير مكانها). وكان غالبية المواطنين الأثينيين لا يقيمون دوماً في المدينة ذاتها، إلا حين تتهددهم الحرب مباشرة، ويومها يلجأ معظم سكان المناطق الخلفية الريفية إلى الاحتماء وراء الأسوار العالية لمدينتهم، ويمتلك معظم المواطنين أراض في الريف ويعملون في الزراعة في بقاع مختلفة من أتيكا. وجدير بالذكر أن سكان أثينا لم يكونوا كثر، وربما بلغ عددهم نحواً من 100 ألف نسمة على الجملة[45]، منهم 30 ألفاً من المواطنين تمام المواطنة،

وجميعهم من الذكور وجلهم أثينيون تعاقبوا لأجيال عديدة. وكان هناك فضلاً عن هؤلاء نحو 40 ألف مقيم من الأغراب (metics)، وهم خليط من الرجال والنساء والأطفال، وقلة منهم يأملون بأن يصبحوا من المواطنين حين يأزف الوقت، وكان هناك سوى أولئك عدد غفير من العبيد (ربما بلغ عددهم 100ألف على الجملة)[46]. أما المواطنين الذين اكتملت لديهم شروط المواطنة التامة فربما يشكلون عُشْر السكان[47].

لم يكن أغلب هؤلاء المواطنين يمضون طبعاً وقتهم محاولين حكم المدينة أو يقاتلون في حملاتها البحرية والبرية التي لا تنتهي. والحق أن الكثير منهم بعد كليسثينيس بقرن لم يكن بوسعهم، الانصراف إلى هذه الأمور لأنهم كانوا لا يملكون العبيد، ومضطرين بالتالي للعمل لتوفير رزقهم وتأمين الكثير من مستلزمات البيت مما يجنونه من محاصيل مزارعهم الصغيرة. وكان بعضهم يعيشون بعيداً عن أثينا ما يحول دونهم وحضور اجتماعات الجمعية العامة بأي قدر من الانتظام. إلا أنهم كانوا جميعاً يتمتعون بحق الحضور كلما انعقدت الجمعية العامة، كما صار عليه الأمر حين ازدادت المناسبات مع تطور الديمقراطية على مدى الزمن، سواء كان ذلك على مدد متقطعة متفق عليها أو لمعالجة أحداث دبلوماسية أو عسكرية طارئة أو محاكمة كبرى[49]. كذلك كان لهم حق التصويت على كافة الاقتراحات المعروضة أمام الجمعية وبالآتي تحديد نتيجتها والفصل فيها، كما كان لهم معالجتها، إن كان بوسعهم حشد التأييد في أي قضية معروضة للنقاش. وكان جميع الحضور متساويين في حقوقهم، مهما اختلفت مراتبهم من حيث الثروة أو التعليم أو المكانة الاجتماعية لأسرتهم أو أهمية مهنتهم ولسنا ندري كم كان عدد الحضور أو ما كان يدفع بهم

إلى الاجتماع وحشد الرأي للتصويت؛ لكننا نعلم يقيناً أن غالبية الأثينيين ظلوا على مدى مئة وثلاثين عاماً تقريباً ملتزمين أشد الالتزام ويزهون بالمستوى الظاهر الذي يعبر عنه هذا التفاهم ويبرزه. والحق أن الثروة الشخصية ومكانة الأسرة بل حتى التعليم الباهظ التكلفة كانت كلها لها نصيب في النجاح السياسي في أثينا، كما هو الحال اليوم في الولايات المتحدة (أو معظم البلدان الرأسمالية الغنية). ولم يكن هناك من أثيني، قدر ما نعلم، يعجب إن كانت هذه هي الحال، أو يحرج إن فعلت هذه الأمور فعلها. ولكن ما كان يفاجئ بعضهم أو ظل مدعاة لانزعاجهم على مدى تاريخ أثينا الديمقراطية ما صار إليه شدة الإصرار على المساواة لاحقاً، ومدى وضوح الشروط التي تحد من ضغوط الثروة والعائلة والثقافة الرفيعة.

وبالإضافة إلى الجمعية العامة ذاتها، التي تتولى اتخاذ القرارات الكبرى في الدولة نيابة عن الأثينيين، وإعلان الحرب أو إرساء السلم، وتوجيه الجيوش أو الأساطيل، وإصدار كل قانون جديد أو الحكم بردّه، كان هناك عدة مؤسسات رئيسة أخرى تعمل على بقاء الحياة السياسية في أثينا على مسارها الأساس في أيدي مواطنيها ككل فهناك المجلس (Boule)، ويبلغ عدد أعضائه 500. وهو الذي يضع جدول الأعمال لكل اجتماع للجمعية العامة[50]. وكان هذا يلتئم في كل يوم عطلة، من كل أسبوع فيقوم أعضاؤه بالتنسيق بين الهيئات العامة الأخرى وتسيير مختلف جوانب العلاقات الخارجية لدولة المدينة (Polis) وكان أعضاء المجلس ينتقون من بين 139 وحدة إقليمية (demes) وهي التي عمل كليسثينيس على تقسيم أثينا لها لأغراض سياسية[51]. وضمن المجلس

ذاته يستمر عشرة بالمئة من أعضائه في العمل كهيئة تنفيذية قائمة، تتبدل على مدار العام، وفي كل مناسبة كان ثمة شخص جديد على رأس الهيئة، ويجري اختياره هنا أيضاً بالقرعة من العشر ولمدة أربع وعشرين ساعة في كل دورة[52]. وكان هناك، بعد، المحاكم القانونية الشعبية، وهي بالنتيجة جماعة من المحلفين يجري انتقاؤهم سنوياً من مجلس من 6000 مواطن وجميعهم متطوعون ويؤدون القسم عند اختيارهم لهذه المهمة بإحقاق الحق، ويتناولون أجراً يومياً متواضعاً لقاء هذه الخدمة. وكانت المحاكم تستمع إلى كل قضية ذات شأن تعرض في أثينا وتحسم الأمر بالحكم فيها، دون تدخل من مشورة قانونية حرفية (أو عرقلة). وكانوا يلزمون كل إداري بتقديم بيان عن مسلكه وإدارة شؤون دائرته، والأكثر حسماً من هذا كله تلك المحاكمات السياسية التي قد يضطر أي زعيم سياسي أثيني مرموق لمواجهتها، وغالباً ما كان أثرها لا يقتصر على تهديد سمعته السياسية أو ثروته الشخصية، بل قد يصل الأمر إلى القضاء على حياته ذاتها.

وليس يصعب في هذه الصورة التقاط بعض المباشرة الشرسة في الديمقراطية الأثينية، والتشتت الهائل للسلطة والمسؤولية الشخصية في هيئة المواطنين التي أتاحت هذا الأمر. وما يبقى صعباً تبيانه بوضوح كيف أن هذه البداهة المذهلة في السياسة الأثينية، والمسؤولية الدائمة والشخصية المعمول بهما والمفروضتان بالقوة ومع ذلك، تلائمان وتعدلان الدور المستمر الذي يضطلع به قادتها السياسيين. ولو أن بيركليس حكم أثينا على الإطلاق بأي معنى من المعاني كشخص فرد، لفعل ذلك بالتأكيد بفضل الموافقة المستمرة التي تبدر عن مواطنيه وبرضاهم الجلي وهم

الذين كانوا يعربون عن اهتمام شديد بهذا الموضوع؛ ولكن حتى بيركليس ذاته وجد نفسه في النهاية هدفاً للملاحقة والاضطهاد وحكم عليه بدفع غرامة كبيرة[53]. وحيثما وضع الزعماء علامتهم، وجعلوا أنفسهم هدفاً مكشوفاً للخطر الشديد الذي يتهدد شخصياتهم، وكان ذلك حينما تقدموا بأنفسهم لإحداث تغييرات كبيرة في القانون أو للدفاع عن خط في السياسة مقابل خط آخر، مبدئياً في حقل حرب خارجية، وبالتنافس لتولي قيادة الجيوش أو الأساطيل الموجهة للقتال في تلك الصراعات التي لا تنتهي. وللقيام بالأمر الأول كان عليهم الفوز بموافقة الجمعية العامة، وذلك دون دعم من أتباع شخصيين منظمين يمكنهم حشد نسبة ذات شأن من الأصوات اللازمة. (وهكذا عكس ما يعمل به أي مجلس تشريعي حديث)[54]. أما الثاني فقد كان يقتضي منهم أن يتم انتخابهم لتولي هذا المنصب. أما اختيار القادة العسكريين، وهو أمر مستغرب في نظرنا اليوم، فكان يعتبر على نطاق واسع أقل مظاهر الديمقراطية في الترتيبات السياسية المتواضع عليها في أثينا، إذ إنّه تنازل واضح أمام الأهمية الضخمة للحرب، والتكاليف الباهظة التي تترتب على خسارتها.

ولنا أن نتصور هذا النظام السياسي أشد ما يكون عليه الوضوح في أكثر لحظاته علنية ودرامية وذلك في ذروة المداولات الكبرى في الجمعية العامة التي تتخذ فيها أخطر القرارات. ونحن نراه قبل كل شيء، شئنا أم أبينا من خلال الصورة الوهاجة الزاهية التي رسمها ثوسيديدس لمسار الحرب البيلوبونيزية: في العقاب الوحشي الذي نزل بمتيلينة ثم ندم عليه فوراً تقريباً، أو توجيه الحملة على صقلية التي أدت إلى هزيمة أثينا النهائية. وإننا نكاد لا نعلم شيئاً عن حشد النفوذ الذي لا ينتهي أو عمليات الإقناع المستمرة التي منحت قادتها الرئيسين أتباعهم

وساعدتهم على السيطرة على الجماهير التي كانت تصغي إليهم. ولكننا لا ندري فعلاً السبب في نجاح هذا الأسلوب ولا كيف كان ذلك. وكل ما بوسعنا أن نراه بوضوح أن هذا النظام السياسي نجح من عدة نواح وظل فعالاً لمدة طويلة من الزمن[55].

وما نرغب أن نؤمن به، فيما ننظر بمنظار اليوم، أن الديمقراطية الأثينية قد نجحت لأن نهجها الأسلم، ولأنها نظمت السلطة ضمن حدودها الضيقة الخاصة[56]، على الوجه السليم، ووضعتها، في تلك الحدود، على الأساس الصحيح، ثم وزعتها بطريقة سليمة. وفوق ذلك فإن هذا الاقتناع، مهما يكن مضطرباً، الذي أقفلنا عليه في هذا المكان، حينما حولنا الاسم الذي كنا بداية قد وصفناه وجعلناه اسمنا الخاص من أجل الأساس الوحيد الذي صار مع الزمن من المناسب التوسل به في المطالبة بالسلطة السياسية في أي مجتمع سياسي حديث. أما كيف ولماذا اخترنا أن نجعل هذا التحويل فعالاً فموضوع هذا الكتاب. ولابد أن معظم الإجابة يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن أثينا القديمة سواء في الزمان أو المكان. وقد يكون حتى صحيحاً من حيث المبدأ أن الإجابة ليس لها أي صلة حقيقية بتلك التجربة البعيدة هذا البعد الشاسع. وقد لا يعني انتقال هذه الكلمة ذاتها أكثر من ذلك. فلربما يكون ذلك مجرد مصادفة في ترتيب حروف أو أصوات، عبر لغات ومناطق، على مدى هائل من الزمن. ولكننا، على الأقل، نعلم بوضوح أن هذا قول زائف. فاستمرار بقاء الديمقراطية ككلمة، وتسربها من بلاد الإغريق القدماء ودخولها في مدى واسع من اللغات المتأخرة، وأكثر من ذلك فرض ترجمتها في غضون مدة أقصر من ذلك بكثير لتدخل في لغة كل مجموعة أخرى من المجموعات

البشرية الأساسية عبر الكرة الأرضية، إنما كان مردّه فائدتها في تنظيم الأفكار وتيسير النقاش وصقل القدرة على التمييز وإصدار الحكم أكثر من قدرتها المستمرة على بعث الحماس.

وذلكم لأمر في غاية من الأهمية. إذ إنّه يعني أن الديمقراطية دخلت التاريخ الإيديولوجي في العالم الحديث على مضض ميممة وجهها إلى الوراء. وحظيت بهذا القدر العظيم من الأتباع ليس باستدعاء ذكرى ماض مجيد، أو بتذكير المستمعين بمجد كانوا يتوقون إليه وينشدونه أو يلح عليهم الخاطر بأنه يتطابق معهم. بل إن الديمقراطية فعلت ذلك بمجرد الإشارة، وبشروط أقل إغراء، إلى إمكانات تتفتح الآن أمامهم. ولما كان هذا شأنها، مبدئياً على الأقل، فإنها لم تكتف بمساعدتهم على تبادل الحديث فيما بينهم بأعظم قدر من الوضوح في أمر هذه الإمكانيات وما تحمله وتبشر به من فوائد وما تنذر به من أخطار، بل أعانتهم كذلك على التفكير بوضوح أعظم في أمر جدوى السعي وراء هذه الإمكانات وتكاليفها المحتملة. ولقد مضى ألفا عام ونيف ونحن نجد أن هذا ليس الدور الذي يمكن أن تكون فيه هذه العبارة قادرة على الاضطلاع به. فعبارة الديمقراطية غدت اليوم (على حد تعبير الفرويديين) كلمة مشحونة بالانفعالات وتفيض بالعواطف وتُحمل من حال إلى حال ثم يغلب عليها الاضطراب المستفحل. ولإنقاذها كأداة تعين على فهم السياسة، فإننا نحتاج أن نتدبر طريقاً نتجاوز بها تاريخاً متراكماً ونصم آذاننا عن العديد من المزعجات والمنغصات الملحة.

والحق أن ما استمر في البقاء من الديمقراطية القديمة، على الأقل لألفي سنة قادمة ـ ليس مجموعة من المؤسسات أو التقنيات العملية لمتابعة

الحياة السياسية. بل إن ما دار في أذهان من ابتكروها فعلاً كان كتلة من الأفكار (مهما تكن الأفكار الأخرى التي كانت تدور في عقولهم أيضاً عند ابتكارهم لها) بوصفها عوناً في فهم السياسة. ويمكن العثور على أقوى عناصرها مبدئياً في ثلاثة كتب لثلاثة مؤلفين مختلفين ثم حصل تداخل بين الواحد والآخر مع الزمن: المؤرخ ثوسيديدس والفيلسوفان أفلاطون وتلميذه أرسطو. وكان هؤلاء الثلاثة جميعاً قد أمضوا ردحاً لا بأس به من حياتهم في أثينا ذاتها؛ ولم يكن أي منهم مناصراً صريحاً للديمقراطية كنظام للحكم، إلا أن أفلاطون كان أقسى ما واجهته من النقاد إطلاقاً. ولكن هؤلاء الثلاثة بلا ريب كانوا أشد عناية بفهم حقيقة الديمقراطية ومعناها منهم بالتعريض بها أو محاولة تخريبها[57].

وكان أقل الثلاثة تصريحاً في حكمه النهائي على الديمقراطية، ثوسيديدس، كما كان في بعض النواحي أكثرهم إفادة، وما زال يوفر أكثر من سواه أفضل عرض لحقيقة الديمقراطية في التطبيق. ولن نجد نص أرسطو الغني بالمعلومات حول الديمقراطية القديمة في مؤلفه المدرسي «السياسة»، وإنما في دراسته التاريخية لـ «دستور الأثينيين» حيث كانت محاولته لبلوغ تقويم إجمالي لمآثرها ضئيلة أو معدومة[58]. بل لقد كان «تاريخ» ثوسيديدس قبل كل شيء المرجع الذي استقى منه معظم شارحي الديمقراطية الإغريقية الحديثين الأكثر التزاماً وتأثيراً شاهدهم الأكثر إلهاماً للحماسة لما كانت عليه، بدءاً من جورج غروت في إنكلترة منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم[59]. أما أفلاطون وأرسطو فلم يجهدا نفسيهما لنقل شيء من هذا القبيل. ولئن اختلف الفيلسوفان في أمور كثيرة إلا أن كلاً منهما نظر إلى الديمقراطية في التطبيق عبر تصور

مركب وطموح جداً حول طبيعة النظام السياسي وما ينبغي أن تكون وظيفته وغايته. وبالآتي حكم كل منهما على ديمقراطية أثينا بأنها ناقصة وقاصرة إلى حد ما، لأن عناصرها الرئيسة وديناميات عملها الطبيعية قادتها بشكل صريح لتخدم أغراضاً كانا يعارضانها عن تفكير وتدبير، وغلبا عليها اعتبارات وقوى كانا يقيمان لها مرتبة أعلى.

ولقد كان الكثير من الفكر السياسي والأخلاقي في العالم الغربي سلسلة متصلة من المناقشات حول طبيعة الاستنتاجات الممكن استخلاصها من هؤلاء الكتاب الثلاثة: طبعاً عن العديد من القضايا الأخرى أيضاً، إنما بعناية متزايدة على مدى القرنين الأخيرين بالديمقراطية خصوصاً. فما هي الدعاوى التي ينبغي لنا أن نأخذ بها أو نعرض عنها في أمر الديمقراطية؟ وأي الوجوه منها ينبغي علينا أن نطمئن إليها أو نعرض عنها ولا نقبل الإتيان بمثلها؟ ذلك أن في القسم الأكبر من هذه المدة الطويلة من الزمن ظلت الاستنتاجات المستخلصة، إن كثيراً وإن قليلاً، سلبية جداً. فالديمقراطية، بناء على الشاهد الأثيني، ليست مجموعة من المؤسسات والطرائق لتسيير الحياة السياسية التي يجدر بأي مجتمع الاطمئنان إليها. بل إن التجربة الأثينية، التي لا ريب بأن الرواة أساؤوا أشد الإساءة عند الإخبار عنها، كانت غير مشجعة لكل محاولة للإقتداء بها. ولقد كانت كذلك تجربة انتهت بهزيمة نكراء مذلة وحاسمة لم تقم لأثينا قيامة من بعدها. ثم إن ديمقراطية أثينا كانت قد مرت قبل تجربتها هذه، وهي لما تبلغ منتصف الطريق من حياتها السياسية، بصدمة الحرب البوليبونيزية الطويلة، التي رسمها مؤلف ذو ذكاء سياسي فذ ومقدرة أدبية، كقصة جزاء وفاقاً لخيلاء وجشع لا نظير لهما وفساد رأي متأصل[60]. وإلى اليوم

ما زال العلماء مختلفين حول إلى أي حد كان ثوسيديدس في النهاية عدواً للديمقراطية ذاتها، والى أي حد كان مجرد محلل حريص على الدقة ووضوح النظرة في ملاحظة نهج الديمقراطية في أثينا في أحلك أوقاتها وأمام أشرس تحد واجهته[61]. والمؤكد أن الكثير من المفكرين الأوروبيين اللاحقين قد قرؤوا هذا «التاريخ»، كما فعل توماس هوبز وهو يقوم بترجمته في العقود الصعبة قبيل اندلاع الحرب الأهلية في إنكلترة في القرن السابع عشر[62]، وتوصل للتشخيص الحاسم للطبيعة الشريرة للديمقراطية، كنظام سياسي. فإن شئت أن تقيم حجة بصلاح الديمقراطية اعتماداً على ثوسيديدس فعليك يقع عبء البحث عن مسوغات هذا الرأي، كما فعل المؤرخ الفيكتوري العظيم جورج غروت، وإن يكن عليك أن تأخذ ببعض الحذر. فأن تقيم الحجة اليوم في الأقل على ملاءمة الديمقراطية كنهج في توجيه العلاقات الخارجية أو اختيار الاستراتيجيات الدفاعية عن مجتمع يواجه خطراً ماثلاً، كما كان حال أثينا، لأمر شاق الآن كما كان من قبل.

ولكن لم يكن نص ثوسيديدس الذي حفظ الديمقراطية ككتاب لجأ إليه الأوربيون جيلاً بعد جيل لاكتساب فهم السياسة. فما حفظها وأبقاها متاحة لهذا الغرض كأداة للفكر العلمي إنما كانت كتب أفلاطون وأرسطو الأفصح بياناً عن الغاية السياسية والأصعب من الناحية الفكرية. وما جعلنا جميعاً ديمقراطيين اليوم، لم يكن طبعاً، نفور أفلاطون الشديد من الديمقراطية (مهما كان ذلك رياء منا ومراوغة). فأن ترفض الديمقراطية اليوم قد يعني أن تستبعد نفسك من السياسة، إن آجلاً وإن عاجلاً. ومؤدّاه قطعاً أن تجعل نفسك إن قليلاً وإن كثيراً مستبعداً من الحديث السياسي المهذب. ولكن ثمة صلة عميقة بين سخرية أفلاطون الصريحة وبروز

هذا المصطلح في كافة مفرداتنا السياسية. بيد أن الصلة هذه ليست واضحة بل وبعيدة عن وضوح مؤداها. ذلك أنها لا تفر من الديمقراطية، لا من حيث كونها فكرة أو في الأشكال التي جعل الأثينيون من تلك الفكرة مؤسسات وحققوها بها، لتصل إلى مجموعة من الاستنتاجات تفرضها الفكرة أو تجسيداتها المؤسساتية أياً كانت. بل إنها، بدلاً من ذلك، تنطلق من تجربة الديمقراطية على مدى الزمن والمناسبة التي توفرت للتفكير فيها تفكيراً مسؤولاً كثيراً أو قليلاً مع الآخرين في معنى تأسيس السلطة بطريقة معينة وليس بطريقة أخرى، والسعي إلى بلوغ أهداف سياسية معينة عبر شكل من المؤسسات دون آخر. وزيادة في الإرباك أنها تنطلق من القوة العنيفة للاستنتاجات التي توصل إليها هذان المفكران الاستثنائيان. وعندما جذبتهما من جديد مفردات التصنيفات الإغريقية القديمة في أشكال الحكم (ديمقراطية، أرستقراطية،أوليغارشية، ملكية) كان ما جعل الأجيال المتعاقبة من الأوروبيين تتراجع، مرة تلو المرة، قوة الجاذبية المبدعة التي يتمتع بها هذان التقويمان السياسيان.

في ظاهر الأمر، لم يكن كتاب أفلاطون «الجمهورية» يدور حول الديمقراطية. ولعله كان مكرساً، كما يقول الكتاب ذاته، لمعالجة موضوع العدالة، أو مبادئ السلوك القويم، أو طبيعة الخير أو ما يجعل الأسباب الصحيحة ضرورة ليرى البشر تلك الطبيعة بوضوح ويستجيبوا لها بكل ما هو متاح لهم من مخيلة وطاقة. ومن المؤكد أن الكتاب يتناول أشكال الحكم الصالحة والفاسدة في كل مجتمع يعيش في دولة المدينة ويختتم بالدفاع عن الاستنتاج الغريب (غير القابل للتصديق، آنذاك، وما يزال كذلك اليوم) بأن أفضل أشكال الحكم ذلك الذي يتولى فيه الفلاسفة

الحكم. ولكن يبدو على الأقل أن الكتاب يحمل هذا الرأي أساساً بغرض توضيح المبررات التي يحملها كل إنسان للعيش برغد وسعادة عوضاً عن العيش بتعاسة: كما ينبغي، وليس العكس وبالتأكيد ليس كما لا ينبغي.

وغني عن البيان أن الجمهورية، باستثناء البيئة المادية التي يصورها الكتاب، لا يتصل بأثينا: فهو كتاب لكل مكان، من حيث الإلهام، كما كان قصد ثوسيديدس في تاريخ الحرب البيلوبونيزية أن يكون كتاباً لكل الأزمان. وبصرف النظر عن تواضع القسم المكرس للديمقراطية ومعناها، فليس من التحريف أن نرى في الجمهورية كتاباً مناهضاً لها، في بعضه على الأقل، وبالآتي في آخر المطاف مناهض لأثينا حصراً لأنها تموج بالديمقراطية.

ثمة أسباب كثيرة تفسر ما الذي جعل أفلاطون ينفر من الديمقراطية، ويوجه هذا النفور ضد الجماعة التي ولد فيها وسكن بين أهلها. فلربما تكون العلة مجرد قضية تتصل بالوسط الاجتماعي الذي نشأ وترعرع فيه، وقد علمنا أن أفلاطون كان ينتسب من حيث المحتد إلى إحدى الأسر الأثينية الأرقى في المجتمع الأثيني، وعرفنا أن هذه الأسر اضطرت مكرهة لتسليم السلطة في القرن السابق، فلا شك بأنه كان ينتمي إلى أوساط المتضررين من الديمقراطية، كما رآهم الاوليغارشي العجوز: فئة النخبة (beltiston)[63]. ولكن لابد أن هذا كان قولاً ينطوي على تبسيط شديد، نظراً لأنه يصدق على بيركليس أيضاً، فضلاً عن كليسثينيس قبله، وما كان هذان ليصدق فيهما أنهما عدوان للديمقراطية. بل لعل الأقرب أن تكون المسألة تتصل بالوسط الشخصي، من حلقة الأصدقاء، أو حتى العشاق، وقد أظهر بعضهم عداءه للديمقراطية في الأمور العملية جداً وبطرق جلية

ظاهرة. وقد يكون السبب، في شكل أضيق، بعد، رداً على المصير التعس الذي انتهى إليه معلمه العظيم سقراط الذي أصدرت عليه محكمة ديمقراطية حكماً بأن يقتل نفسه لكفره بالآلهة ثم إفساده شبان المدينة (وهم أساساً، مرة أخرى، إن لم يكن حصراً من أسرها الأبرز). ولعل المشكلة تعود جزئياً إلى تلك الأسباب الثلاثة مجتمعة. ولكن ما من واحد منها، بل ولا حتى الجريمة القضائية[64] التي نزلت بسقراط، وشكلت اللطخة الأولى التي أصابت شرف الديمقراطية ما يساعد على تفسير مآخذ أفلاطون على الديمقراطية،أي ما وجده فيها من خطأ لا يمكن تقويمه.

لقد كان سقراط ذاته يثير بشخصه إزعاجاً في أثينا طوال عقود عديدة من الزمن، قبل أن يلتفت إليه الأثينيون في النهاية ويقرروا قتله. فقد كان سقراط يثير الضيق بإثارته الشك في أسس التفكير عند مواطنيه، وقبل كل شيء في نهج الحياة والموت. كما أن سقراط كمواطن كان مثابراً على تأدية ما يقضي به الواجب (قبل كل أمر في ساحة الحرب) على مدى حياة طويلة؛ وفي النهاية، وحين كان الهرب من أثينا وحده السبيل إلى إنقاذ الحياة، اختار سقراط السجن وقَبِل أن يقتل نفسه [بتجرع السم] كما قضى قرار المحكمة، لأنه لم يرغب بالاستمرار في العيش في مكان آخر سواها، ووجد فكرة الهرب خيانة لالتزامه بالمكان طوال الحياة وكذلك بمجموعة من المواطنين واحترامه العميق للمجتمع الذي ظل ينتمي إليه طوال حياته وبذل في خدمته أقصى ما لديه من الشجاعة والمخيلة[65].

كان هذا الخيار الذي يعبر عن الكبرياء أوضح رسالة خلفها سقراط من بعده؛ وقد جعل منها أفلاطون، بعد تزويقها، نصاً له من القوة والسلطان ما ليس لنص آخر، وعرف بعنوان «الدفاع»[66]. وإذا اقتصرت

حجة أفلاطون ضد الديمقراطية على كونها تنديداً بقتل سقراط فإن هذا التنديد جاء في شكل أوضح ومباشر في المحاورتين «الدفاع» Apology وأقريطون (Creto) منه في «الجمهورية» وقد اختار الأثينيون، بقدر ما نعلم، قتل سقراط لعدد من الأسباب المختلفة. ومنها إهانة سقراط حساسيتهم الدينية والأحوال في الحضيض حين كانت الحرب البيلوبونيزية تقترب من نهايتها. والسبب الآخر، ونكاد نجزم، بأنه صلاته الحميمة ببعض من ألحق بأثينا أشد الضرر في تلك السنوات العصيبة: وفي مقدمة هؤلاء ألكيبيادس وكريتياس. وكان ألكيبياديس خطيباً مصعقاً يخطف الألباب، وعسكرياً مسؤولاً عن شن هجوم على صقلية أصبح كارثة، ثم انتهى بخيانة مواطنيه على أشنع نحو بأن فر إلى العدو. أما كريتياس فكان أشد القادة الأوليغارشيين، وحشية وتسلطاً، وعمل على قمع الديمقراطية عند نهاية الحرب، كما مارس الطغيان وقام بإرهاب مواطنيه، إلى أن تم القضاء عليهما في انتفاضة خصومهما عليهما. بيد أن هذه، عند إعادة النظر فيها، صداقات يمكن غفرانها بسهولة، لأن سقراط لم يكن داعية للطغيان أو الخيانة. ولما شرع أفلاطون بتعداد ما استخلصه من دروس في ما عرضه في كتابه الجمهورية من استقصاءات واسعة عميقة لم يكن في هذا العرض أي دفاع عن الطغيان على الإطلاق[67]، أو حتى عن الامتيازات الاجتماعية أو السياسية التي تتمتع بها العناصر الأرفع مقاماً في كل مجتمع معروف.

وقد اهتم العرض الذي قدمه أفلاطون، على ما اتسم به تحايل وقوة، بالدفاع عن ضرورة الحكم والنظام والاعتراف الثابت بما هو خير حقاً، والرفض القاطع لدعاوى الديمقراطية بأنها قد وفرت أياً منها، إلا في

حالة عارضة زائلة. ولا مشاحة بأن «الجمهورية» كتاب يتضمن العديد من العظات. ولكنه كذلك كتاب يثير الغيظ، ويفتح الباب أمام تأويلات لا حدود لها، لكن ما من قارئ جاد يقصر عن الإدراك بأن هذا الكتاب معارض أشد المعارضة للديمقراطية[68].

يوجه أفلاطون اعتراضات عديدة على حكم الديمقراطية وأسلوب الحياة الذي يتشكل حولها ويصدر عنها. ذلك أنه يرى الديمقراطية في الجوهر مفسدة للقيم والكرامة والرأي السليم، وأنها الحكم الأحمق والفظ والوحشي في جوهره، وهجوم فظ على إمكانية الحياة الخيرة إلى جانب الآخرين في المجتمع. ذلك أن الحكم الديمقراطي يقوم على مبدأ المساواة، والافتراض بأنه حينما يتعلق الأمر بصوغ المجتمع وممارسة السلطة يصبح لرأي كل فرد وزناً مساوياً لرأي كل شخص آخر. وهذا الافتراض يتضمن بدوره القول أنه ليس للمجتمع الديمقراطي شكل دائم، ولا شيء يُطمئن إليه عند ممارسة السلطة في هذا المجتمع. وإذاً فما معنى هذا، إنه كما أشار توماس هوبز بعد ألفي سنة، لا يمكن أن يوجد في المجتمع الديمقراطي طمأنينة حقيقية لأي امرئ أو أي شيء سوى ما يأتي به الحظ وحده[69].

وينطبق هذا المبدأ ذاته، وبعقابيل فاجعة كذلك، على شخصية وحياة كل فرد[70]. ذلك أن الديمقراطي (شخصية الفرد المشكلة بالديمقراطية والمناسبة لها) لا تعرف حياته لا النظام ولا الإكراه (taxis oute anagke)[71]. وإن انتفاء الشكل المحدد وعدم وجود القيود هو ما يجعل الحياة حرة وحلوة ومباركة (Makarion: الكلمة الأساسية في الطيبات التي أعلنها السيد المسيح في موعظة الجبل، إنجيل متى)[72]، ويسلم أفلاطون

بحيوية هذا النهج في الحياة، ويقر بجاذبية لونه الذي لا يضاهى والتنوع الذي يأتي به فوراً[73]. ولكن الثورة من أجل بلوغ الحرية[74] التي ترافق الالتزام بالمساواة وتستجيب لها («إن كل حر بطبيعته لا يرى سوى البلد الديمقراطي جديراً بالعيش فيه)[75] لابد أن تفسد الحكم الديمقراطي وتقضي على كل شكل من السلطة فيه. ذلك أنها تفسد العرى التي تقوم بين المعلم والطالب، الأب والابن، الأطفال والآباء، الشباب والشيوخ، الغرباء والمواطنين، الأحرار والعبيد، بل وبين البشر والحيوان[76]. ويُنظر عندئذ إلى كل قيد على أنه عبودية[77]. ولابد أن تنتهي الفوضى التي تطلقها الديمقراطية حتماً بحكم متعسف (طغيان): اندفاع وانحدار من الديمقراطية، وهي قمة الحرية، إلى تمام العبودية في أقسى أشكالها[78].

لم يكن تهجم أفلاطون تنبؤاً ذكياً بالمستقبل الذي ستؤول إليه الديمقراطية في غضون الجيلين الآتيين بل إنه لم يلتقط شيئاً مما جعل الديمقراطية تصل إلى نهايتها في أثينا ذاتها. ولكنه جعل المراهنات عند تقويم الأنظمة السياسية ترتفع إلى مستوى غير معهود من قبل. ولم تبال أثينا الديمقراطية بأفلاطون وأزاحته جانباً دونما جهد ملحوظ. ولكن التحدي الذي وجهه أفلاطون إلى المفهوم الأثير لدى الديمقراطية حول ما تضمره يظل قوياً إلى اليوم، في عالم اختار، على الأقل، تقبل الكلمة وبعض جوانب الفكرة مفضلاً إياهما على أي من المنافسين الكثر الذين لا حصر لهم على مدى العصور. فكيف يمكن لهذه من بين الأفكار السياسية كلها أن تأتي في النهاية بمعنى دائم مستقر؟ وكيف لها أن تزعم الإخلاص وتنال الولاء، بينما هي لا تنقطع تمزق كل شكل آخر من النظام أو أساس للمنع الذي حاولت جماعات من البشر تنظيم حياتها حوله؟

لقد رأى أفلاطون الديمقراطية فوق كل شيء فكرة قبيحة وتنم عن عجرفة، ومثالبها واضحة في عبورها المضطرب في العالم الإغريقي. فقد تحققت الفوضى الكامنة في الفكرة ذاتها في الاضطرابات السياسية التي عرفتها المجتمعات التي حلت بها وما أحدثت في طرائق الحياة التي أجازتها من اضطراب. ولئن لم تكن الديمقراطية وصفة للحياة الأسوأ، كما كان الطغيان[79]، فإنها لم تأت إلا بحياة سيئة لأي مجتمع شاءها لنفسه، وقد أحبطت دونما جهد كل محاولة للسير على درب الحياة الطيبة معاً بارتباط وثيق بجماعة من الأفراد الآخرين، وقد كانت هذه وجهة نظر متطرفة، ومن الجلي أنها لم تستمد من دراسة متأنية متفحصة لما جرى أو لم يجر في أماكن عديدة على مدة طويلة من الزمن، وإنما جاءت نتيجة تأمل في الفكرة ذاتها.

أما أرسطو، تلميذ أفلاطون الأكثر موهبة والأقل اعتماداً على أستاذه، فكان أقل ثقة بما يمكن أن يقال عن عالم الإنسان بمجرد دراسة الأفكار بذاتها. ولقد كرس أرسطو نفسه أيضاً لتقويم مزايا الصيغ السياسية المتعارضة بتحديد ما حدث أولم يحدث في معظم الحالات في عالم البشر حين تطبق هذه الأفكار. فجاءت الدروس التي استخلصها من النظر في هذه الموضوعات المتصلة بالديمقراطية أوسع مدى وأشد تعقيداً من الحكم الذي أورده أفلاطون في الجمهورية[80]. كذلك كانت هذه الاستنتاجات في مضامينها النهائية أقل حسماً مما جاء به أفلاطون. فلقد عاف أفلاطون الديمقراطية واشمأز منها دون أي خجل. بل لقد رأى بعضهم في مفهومه الشامل للمعرفة تنهيجاً لذلك النفور الطاغي. أما أرسطو فكان أشد رزانة ولا تغلب عليه عواطفه وأكثر تقبلاً لأحكام الآخرين في ما كان يتوصل إليه من استنتاجات. كما أنه لم يعتبر الديمقراطية في حد ذاتها أحد أشكال

الحكم الصالح[81]، طالما أنها حكومة لا تعنى بصالح المجتمع ككل، وإنما تقصر عنايتها على الفقراء (ton aporon) ولكن حكم الكثرة (to plethos)[82] يمكن أن يكون مع ذلك شكلاً صالحاً من الحكم، شريطة أن يكون عمل الحكومة موجهاً لخدمة الخير العام. ولما وصل أرسطو إلى هذا الرأي لم يشأ أن يسمي هذا الشكل من الحكم ديمقراطية بل أطلق عليها بوليتيا politeia (أو بعبارة أخرى «الحكم الدستوري»). وكانت بوليتيا لا تتميز عن الديمقراطية باختلاف الغرض والنزعة (التزام بالصالح العام بدلاً من نفع فئة) فحسب، وإنما كذلك ببنية مؤسساتية مختلفة وأكثر تعقيداً. وليس الغرض من هذه البنية تقوية إرادة فئة على أخرى وعلى حسابها (مثل الحكم الأوليغارشي، أو حكم الطغيان، في أقصى حد)، وإنما هدفها توزيع السلطات والمسؤوليات وفق القدرات الممكنة، وهكذا تفيد من أوسع مدى من الطاقات والمهارات ، وتستدعي أيضاً مدى واسعاً من التأييد والولاء.

ولكن البوليتيا ليست الشكل الوحيد من الحكم الذي يهدف إلى بلوغ فائدة مشتركة[83] وبالآتي يتفق مع العدالة. وقد تسعى الملكية والأرستقراطية، وهما شكلان من الحكم الذي يقوم على شخص واحد أو فئة أعلى مرتبة، من حيث المبدأ إلى بلوغ الهدف ذاته ويبرران سعيهما بتحقيق العدل بالقدر الذي وصلا إليه. ولكن نجاحهما أو فشلهما يعتمد مباشرة على ما يتمتع به الحكام من فضيلة وفطنة وحظ. وفي حالة البوليتيا وحسب، كما يشير أرسطو بقوة، تبرز إمكانية بلوغ العدل في ممارسة حكومة جماعة ما تعتمد إلى حد بعيد على التنظيم المؤسساتي للسلطة ونتائج تقسيم المسؤوليات ضمن هذه السلطة.

ولا يبدو أن أرسطو قد افترض، كما فعل أكثر أتباع توماس هوبز أو جيريمي بنتام من بعده، بأن التنظيم المؤسساتي للسلطة أو آليات المصلحة الفردية المتوقعة التي تعمل ضمنها، يمكن أن تمدنا بطريقة ما بنتائج مضبوطة جديرة بالثقة، دونما حاجة لمعرفة أدواتها من البشر ومعرفة أغراضهم، أولئك الذين اعتبروا أن العدالة غايتهم وتقبلوا القيود التي لابد أن تفرض عليهم. ذلك أن أرسطو لم يكن ينظر إلى المؤسسات السياسية باعتبارها بديلاً عن فضيلة المرء، وإنما نظر إليها كطريقة لإظهار هذه الفضيلة وديمومتها، وكوسيلة للاقتصاد في ما قد يغدو في كل وقت مادة بالغة الندرة.

ويبدو واضحاً، أن أرسطو لم يستمد التمييز بين الديمقراطية والبوليتيا مما كان شائعاً في الحديث في أيامه. ولكنه أنشأه للتركيز على التناقض الأساسي بينهما، وكان الغرض من إبراز هذا التضاد الإجابة عن سؤالين ضخمين وحافلين بالمضامين: ما الغرض من عيش البشر جنباً إلى جنب بأعداد غفيرة؟ وكيف ينبغي تنظيم حياتهم المشتركة لتحقيق هذه النقطة؟ وكان الغرض من هذه الحياة المشتركة، كما رآها، في الاستقصاء والتعريف المشترك للتصورات الطاغية حول الأسباب التي تجعل الحياة أمراً معقولاً، وما الذي يجعلها غير محتملة، وذلكم بحث يعتمد أشد الاعتماد على اللغة والمخيلة والتوازن بين التعاطف والكراهية بين البشر؛ ثم تحقيق أقوى هذين المفهومين إلى أقصى درجة ممكنة في عيش الحياة الحقيقية. وقد ثبت أن هذا، حتى كما تصوره أرسطو، مسألة مفتوحة النهاية ومهمة نابذة نوعاً ما[84]. لقد فقد هذا التصور الكثير من قوة الخيال وتراجع كثيراً في القرون الأخيرة أمام مغريات البحث المختلفة لزيادة أسباب الرفاه المادي

ومضاعفة المتع الشخصية. لكن هذه الأخيرة التي تشكل الدينامية الرئيسة في طاقاتنا الاقتصادية، يمكن أن تكون، دون إساءة التأويل، هدف أرسطو أيضاً والذي هو السعي إلى السعادة[85]. وما يدهشنا في نظرة أرسطو إلى ذلك البحث، ليس القيمة التي يعلقها على التجربة وإرادة صوغ حياة ما، وإنما إلى المدى الذي رأى فيه نظام المشاركة في الحكم الذاتي كأداة مساعدة في مسعاه إلى السعادة، وخصائص دولة المدينة الإغريقية من حيث أنها فرصة استثنائية لبلوغ ذلك.

ولقد برهن هذان الأمران على أهميتهما، بسبب من شدة وقع كتاب أرسطو «السياسة» على الفكر الأوروبي، ثم العالم. وإن الأهلية الخاصة التي تتمتع فيها المدينة كبيئة يجري في إطارها مواصلة الحياة الطيبة معاً، تعد موضوعاً محيراً ومربكاً[86]، وينبغي ألا ننشغل به. ولكن الفكرة القائلة أن من شأن نظام يأخذ بالحكم الذاتي التشاركي المساعدة في السعي لتوفير الموقف المحوري في القصة التي ننشد متابعتها في القدر الأكبر من السنوات الألفين القادمة. وهناك عنصران في نظرة أرسطو ينطويان على أهمية خاصة. الأول التقويم الأشد حرصاً ودقة لمزايا الحكم بالكثرة العددية، الذي يقوم على قبول فكرة صالح عام وقدر من الإرادة لمتابعة هذا النهج معاً، حيث يكون منظماً على نحو يستخدم طاقات مواطنيها وتقييد سماتهم وطبائعهم الأسوأ والأشد خطراً بطريقة فعالة. أما العنصر الثاني وهو في النهاية أقل حسماً، إنما ظل زمناً طويلاً ذا أثر قوي، فكان قرار أرسطو ألا يكتفي بإظهار التضاد بين المظهر السليم والمظهر الآخر المرضي للحكم بالأكثرية وحسب، وإنما حفظ مصطلح الديمقراطية للصورة المرضية.

لقد كال المنافحون عن الديمقراطية من الإغريق المدائح وقاتلوا من أجل حكم الأكثرية (to plethos) عبر مجموعة واسعة من الترتيبات السياسية. ولكنهم، على العكس من أرسطو، إما لم يشاؤوا وضع الكتب أو لعلهم فشلوا في المحافظة على أي كتاب كانوا قد دونوه في هذا الباب. فضاعت صورتهم وقضيتهم عن ظهر الأرض، ولم يخلفوا وراءهم سوى أقل الآثار[87]. ولنا أن نقول أن الـ «بوليتيا» (مستخدمين أسلوب هوبز)، كانت عند أرسطو ديمقراطية محببة، بينما «الديمقراطية» (وهي الديمقراطية لدينا، لدي ولديكم) ديمقراطية غير مستحبة. ولا يقتصر الأمر على أن الكلمة ذاتها كانت تنطوي على معنى سلبي وحسب؛ بل وكانت مدعاة للنفور الشديد؛ وأكثر من ذلك أنها كانت موصومة على نحو معين ومن خلال سلسلة من الأفكار التي عبرت بشكل دقيق يبعث الذكريات ويفسر السبب في ما تثيره من شكوك. فكانت الديمقراطية في مفردات أرسطو النهائية، تلك المفردات التي سلمها في النهاية إلى أوروبة القروسطية وبالآتي الفهم الحديث للسياسة، شكلاً من الحكم الذي لا يهدف إلى ما فيه خير الصالح العام. بل نظاماً يأخذ بمصلحة جماعة، ومكرس بطريقة صريحة لا لبس فيها لخدمة الكثرة على حساب الأغنى والأفضل، والأرفع والأرقى مستوى أو أصحاب الفضيلة. ولما كان هؤلاء قد أخذوا توجهاتهم عبر المفردات التي قدمها لهم أرسطو فإنه لا يغدو من الصعب إدراك الأسباب التي جعلت جيلاً بعد جيل من المفكرين الأوروبيين يشيحون عن هذه الكلمة. فلم تكن الديمقراطية تنطوي على العنف والاضطراب والتهديد عند أولئك من ذوي الثروة أو السلطة فحسب، وإنما حتى من يدعون امتلاكهما، بل وقد علم أرسطو على مدى

قرون طويلة الخطباء الأوروبيين أن تلك الكلمة في حد ذاتها تنطوي على سوء القصد والإسفاف.

إذاً فما الذي يجعلنا الآن، وحديثاً جداً، نعدل عن تلك النظرة تماماً؟ (وإذا لم يكن ذلك بعقولنا، ففي عاداتنا اللغوية على الأقل والمشاعر التي نضفيها على هذه الكلمات؟). وأول هذه الأسئلة صريح وربما لا تصعب الإجابة عنه كثيراً، (وإن كان يصعب الحصول على إجابة مقبولة من رف المكتبة). أما الثاني ـ وما الذي يكمن مباشرة وراء اختيارنا لمصطلح الديمقراطية ذاتها باعتبارها قوة منتصرة للشرعية السياسية بامتياز وللحياة الكريمة على وجه الكرة الأرضية إنما هو أشد مكراً. ولإدراك هذا علينا أن نرى أكثر من كيف ولماذا قمنا بقلب القيم المرتبطة بهذه الكلمة فرجعنا بها من موقع الازدراء إلى الوضع الحيادي، ثم دفعنا بها بصورة مؤقتة إلى الأمام أكثر إلى درجة الحماس الذي يكاد لا يواجه عائقاً أمامه. وقد وقعت هكذا تحولات في دلالات تقويم الكلمات السياسية أثناء أكثر الصراعات السياسية ديمومة وكثيراً ما كانت تساعد على بيان نتائجها[88]. أما السؤال الحق فلا يتصل بمعرفة الأسباب التي تجعلنا نجنح إلى الترحيب بالديمقراطية اليوم، أو ما الذي جعل معظم الدفء في نفوسنا يتسلل إلى ما نختاره من مفردات. بل إن الأمر يتصل نوعاً ما لماذا من كل التاريخ القديم لكلام البشر، اخترنا هذه الكلمة، المفردة، المشؤومة على مدى عهد طويل، ذلك الاسم الإغريقي ليحمل هذا الثقل من الأمل والالتزام السياسي. فما الذي يحملنا على اختيار كلمة إغريقية على الإطلاق دون سواها؟ ولماذا كان علينا (نحن والغالبية الساحقة منا من ليسوا أوروبيين) أن نختار كلمة أوروبية؟ ولماذا كانت هذه الكلمة دون

سواها من المفردات الإغريقية؟ ولماذا هذه المجموعة من الحروف وهذا الصوت الفضفاض المُعمى صار عندنا موضع رهان كبير؟

لاشك بأننا نخطئ أشد الخطأ، إن نظرنا إلى الأمر من هذا المنظور، سواء من حيث فهمنا ما نقوم به، أو فهمنا الرهان ذاته. ذلك أنه ليس من سلامة العقل أن ندع أمر مصير الجنس البشري[89] مرهوناً بترتيب حروف أو مجموعة من الأصوات. ولكن ليس هذا، بالطبع، ما يفترض أننا سنقوم به. وما كنا نعتقد أننا نقوم به (ولاشك بأن ذلك على قدر كاف من الصواب) أن نضع ثقتنا لما ترمي إليه الكلمة من معان، مهما كانت غامضة، في العالم: فليس لنا من خيار في نهج عقلاني، إن قليلاً وإن كثيراً بتعيين السلطة والإقرار بالمسؤولية في شبكة متزايدة التعقيد من الجماعات السياسية والاجتماعية والقانونية التي ننتمي إليها وليس لنا من خيار فعلي سوى الاعتماد عليها.

ولقد غدت الديمقراطية الاسم الأثير لدينا للأساس الوحيد الذي بموجبه نقبل انتماءنا أو تبعيتنا. وقد لا نقبل بأي منهما بابتهاج أو حتى بارتياح؛ ولكن، وفقاً لهذا الشرط على الأقل، قد تكون هذه مجتمعات نستطيع في الحساب النهائي قبولها أكثر من رفضها وهذا في المقام شرطنا للانتماء السياسي: نحن الشعب. وما يعنيه هذا الشرط (حتى الآن حين يظهر بوضوح أن الأمور لا تجري على هذا النحو في العالم الخارجي)[90] هو أن الشعب (نحن) يملك السلطة ويمارس الحكم. ذلكم ما عنته الكلمة في أثينا حيث كانت هذه الدعوى على صلة ما بالحقيقة. وذلكم ما تعنيه الكلمة اليوم، حين تبدو الكلمة إلى حد بعيد قولاً زائفاً: كذب فاضح. ولقد كان القدر الكبير من تاريخ السياسة الحديثة تسوية طويلة، بطيئة

منفرة لهذه الكذبة الواضحة، عملية غالباً ما أثبتت فيها الديمقراطية أنها بعيدة عن أن تكون عبارة أثيرة في إعلان الموقف السياسي[91]. وعبر هذا الصراع، بما حفل به من دوامات وأعاصير ومياه راكدة، غالباً ما كانت تقلبات الديمقراطية ضئيلة الأهمية. وليس هناك من سبب خاص للاعتقاد بأن التركيز عليها يكسبها توجيهاً واضحاً أو مختصراً حول ما كان في الرهان فعلاً أو ما الذي جعل المعارك تنتهي إلى ما انتهت إليه. وحيثما تبين أن للديمقراطية خصوصية بالغة تكمن في التفرد الذي حظيت به الآن. وبهذه النتيجة، مهما ثبت أنها مؤقتة أو متقلقلة، نستطيع أن نرى بوضوح تام أن ثمة أمراً في غاية الأهمية يمكننا بصورة معقولة من تهيئة أنفسنا لمحاولة فهمها (وربما يجب أن نقوم بذلك الآن).

إن أحد جوانب القصة، ألا وهو اعتناق هذه الكلمة الواحدة، على ما فيها من تعقيد، له شكل وحيد واضح نسبياً في المكان والزمان. وهذه القصة، كما سبقت لنا الملاحظة، ذات بداية. كما أنها كذلك ذات بطلة وحيدة (الديمقراطية، اسم مؤنث). أو هي، إذا بدا القول السالف ينم عن مبالغة بالتقيد الحرفي بالكلمة، قصة ذات بطل واحد جامع شامل (demos) الشعب، أو شعب أثينا أولاً، والآن، من حيث الإمكان كل مكان آخر في العالم حيث مجموعة من الناس ينزعون إلى التفكير بأن الحق والمسؤولية يجمعان أفرادها معاً على أساس ماهيتهم وبسببها.

والجانب الآخر من القصة أن الكلمات لم تكن موضع اختيار، وليس لها شكل على الإطلاق. ولا بداية يمكن تمييزها ولا هوية ذاتية لمواقعها: بل وحتى ليس لها لائحة تعين أبطال الموقع، ناهيكم عن مجموعة معقولة من الأبطال والبطلات. والواضح أن معظمهم ليسوا أبطالاً ولا يتصفون

بالأهمية التي تجعلهم يستأهلون الكلام عنهم ولا يمكن أن يكون لدينا قصة عن أعداد ضخمة متراكمة من الكلمات غير المنتقاة التي تسقط على الدرب.

إننا لا نستطيع التفكير في إزاحة الأعداء المحتملين جانباً أو تجاوزهم على الطرف الآخر، فوراً ومن خلال بنية واحدة من الجلي أنها مناسبة. وليس بمقدورنا كذلك أن نتفحص بصورة متقطعة هذا الرفض الذي لا ينقطع أو أساليب التهرب بأي طريقة منطقية. بل إن كل ما بوسعنا القيام به على الفور إدراك الأشكال المختلفة لصيغ البحث الملائم لهذه الأسئلة الثلاثة التي نثيرها الآن؛ أولاً، لماذا تكون الكلمة أوروبية؟ وثانياً، لماذا تكون إغريقية على الإطلاق؟ وثالثاً، لماذا هذه الكلمة دون المفردات الإغريقية الأخرى؟

من الجلي أن العبء الأكبر في الإجابة عن السؤالين الأول والثالث يقع على القرنين الأخيرين أو نحو ذلك من تاريخ العالم. بل إن ثمة جوانب للإجابة عن نمط مختلف من السؤال: ما الذي جعل طريقة معينة في تنظيم السلطة والتنافس على امتلاكها، وهي الديمقراطية التمثيلية (البرلمانية) تصادف هذا النجاح الكاسح في التنافس على مدى الستين سنة الأخيرة؟ لقد كانت هذه الكلمة الإغريقية حصراً، دون مفردات الإغريقية كلها، وبسبب من أنها تسمي شيئاً يتصل بالشكل السياسي الطاغي الآن والذي يرتبط بشكل وثيق (ولو ربما كان مضللاً) فما الذي أعطاها هذه الميزة الضخمة وجعلها تتغلب على سواها. وقد كانت كلمة أوروبية لأن القوى الأوروبية، في النهاية، وليس الصين من كون اقتصاد العالم الرأسمالي وبنى الإمبراطوريات الواحدة تلو الأخرى وصاغ ذلك

الاقتصاد إلى حد بعيد، ولأن الولايات المتحدة تقدمت بخطى الزعامة الراسخة، حين انحسرت قوة تلك الإمبراطوريات، فكانت إلى حد كبير وريثة لغة السياسة الأوروبية وشيدت بنيانها إلى حد غير قليل عبر تلك اللغة، وحلت محل تلك القوى.

وللدخول تحت هذا المستوى السطحي من الفهم، علينا النظر إلى تاريخ الحياة الإنسانية على الأرض كصراع وحيد أعمى غير منظم بين كائنات بشرية لبلوغ أهدافها والنظر عبرها مباشرة بطريقة حيادية ثابتة لمعرفة سبب رجحان كفة ميزان المزايا بشكل دائم نحو بعضهم وضد الآخرين. وليس يصعب معرفة السبب في أن الاسم المعروف على امتداد الكرة الأرضية الذي يشار به إلى السلطة السياسية الشرعية لا يأتي من لغة البشمان (Bushman) (قاطنو الأدغال الإفريقية) أو النوير في جنوب السودان[92] الذين عرفناهم عن طريق دراسات ايفانز – بريتشارد، هذين الشعبين اللذين غدا وطنهما أرضاً يباباً الآن نتيجة عقود من القمع. ولكن ليس هناك من طريقة واضحة مقنعة نتبين بها ما يجعل أوروبة، وليس الصين،[93] السبب في صوغ العالم كموطن واحد مكتظ مؤلم مشترك للجنس البشري وبذلك جعل من عصبيات أوروبة وضيق أفقها قوة عالمية ـ تاريخية كونية، عوضاً عن أن تكون مجرد تشوه موضعي أو وصمة قارية. ولكي نتبين موضع الكلمات التي لم نخترها علينا أن نأخذ أموراً عديدة في الاعتبار، وفي المقدمة تاريخ الرأسمالية والامبريالية المتداخل بعضه ببعض، وهما القوتان اللتان صاغتا العالم الذي ننتمي إليه الآن جميعنا.

والأمر الغريب في هذه الأسئلة الثلاثة هو ما الذي جعل هذه الكلمة الأوروبية المُكرَّمة تلقى هذا المصير التاريخي العالمي المذهل وأن تكون

كلمة إغريقية. ولقد كان يمكن أن تصدر عوضاً عن ذلك من موقع أبعد شمالاً أو أبعد شرقاً، عن لغة اسكندنافية أو تيوتونية جرمانية أو تركية. وقد كان يمكن أن تصدر من بقعة أبعد غرباً، من لغة الرومان غزاة بلاد الإغريق، أو من لغات الرومانيين المتأخرة والتي اشتقت في مدة معينة عن هذه اللغات مجتمعة. وهذه اللغات جميعها تسلم بشكل ما من السلطة عبر الخيار السياسي الشعبي. وكانت بعض هذه اللغات قد شاعت ردحاً من الزمن داخل أوروبة ذاتها، بل حتى ما وراءها إبان الصراع الذي دارت رحاه لنيل الثروة والجاه وكان العالم مسرحاً له. ولكن ما الذي يمكن أن يكون عليه الحال الآن لو أن الرايخ الثالث قد تحقق له الانتصار في الحرب العالمية الثانية، وأن لغة واحدة وحسب تبدو اليوم منافساً خارقاً حقاً، مثل اللغة اللاتينية، لغة إمبراطورية روما الضخمة. وتكمن شرعية السؤال في أن هذه اللغة ما تزال تقدم لنا قسماً كبيراً من مفردات التقييم السياسي: citizenship (مواطنة)، legality (قانونية، شرعية)، liberty (حرية)، وسواها مثل عام وخاص جمهورية، وحدة ، اتحاد، وربما كان ذلك مباشرة أو في نقله واحدة الدولة ذاتها.

ولكن ما لم تقدمه لنا كان كلمة الديمقراطية. وليس ذلك لأن كلمة الديمقراطية لم تكن كلمة تجشم الرومان عناء استعارتها. ولم يقتصر الأمر على أن كلمة الديمقراطية لم تكن من مفردات اللاتينية الكلاسيكية. بل وليست طريقة التفكير التي يأخذ بها الرومان. أو أنها لا تعبر عن نهج الرومان (أو أي منهم على ما بلغ علمنا) في تصور السياسة. وليس مؤدى القول أن كلمة populus (شعب) ترجمة سيئة للعبارة الإغريقية demos. أو أنه لم يكن قد خطر ببال الرومان اعتبار populus الرومانية مصدر

القانون الذي استنته روما وبالآتي السلطة السياسية في روما. بل الأمر أنه لم يراود أذهانهم اعتبار الشعب حاكماً مباشرة دونما عائق وفي إطار السلطة التي كانت على الدوام حرة في مراجعة ذاتها[94]. فقد كان مجلس الشيوخ وشعب روما (Senatus populusque Romanus: SPQR) الوحدة الأساسية للسلطة السياسية في المدونات الرسمية الرومانية (وهناك العديد منها). وقد تقدم مجلس الشيوخ وفق هذه الصيغة (وليس في تلك الصيغة وحسب) على ما عداه.

وهناك سوى ذلك الكثير مما يمكن قوله في هذا السؤال، وبعضه كان قد أُشْبِع بالكثير من النقاش في العقود القليلة الماضية في [جامعة] أكسفورد وأوساط أخرى سواها[95]. وربما كان هناك آفاق مستقبلية ممكنة أخرى للجمهورية الرومانية سوى التدمير العسكري والإخضاع الامبريالي الذي أوصلها إلى نهايتها المريرة[96]. فلربما كان يمكن أن تختلف نتيجة صراعات أبطال (الشعب)، الأخ تريبيونيس، وتيبيريوس وجايوس جراكوس، بدلاً من الجرائم السياسية التي استسلموا لها. ولربما كان من الممكن الإبقاء على الجمهورية، إلى جانب الجيوش التي قهرت بها معظم العالم المعروف، ومن أجل إمبراطورية روما التي لم تكن إمبراطورية إلا للحكام الذين أطاحت بهم[97]. وقد ظل الفكر السياسي في المجتمعات الأوروبية يعود إلى الوراء مراراً وتكراراً ويطيل التفكير في تلك الإمكانات ويحاول بعث الحياة فيها[98]. ولكن ذلك لم يكن التاريخ الذي حدث فعلاً، ولا كان التاريخ الذي صاغ العالم الذي فيه نعيش. فليس لدى هذا التاريخ ما ينبئنا به عما يجعل الديمقراطية الاسم الذي نطلقه على السلطة السياسية التي تُمارس اليوم.

لم يستخدم الرومان أنفسهم، بقدر ما نعلم، مصطلح الديمقراطية في شرح أو تقويم ترتيباتهم السياسية[99]، أو أحوال أي جماعة أخرى. بل الحق أن هذا المصطلح استخدمه في وصف أحوالهم على الأقل اثنان من المحللين الحصيفين الإغريق اهتما بدراسة تطور روما التاريخي من حيث كونها مجتمعاً سياسياً، وهما بوليبيوس، وكاسيوس ديو[100]. ومن بين هذين، كان بوليبيوس، المفكر الأرقى. فقد استقى مادته بشكل منهجي منظم من كل موارد فكر الإغريق السياسي ومضى يحلل أسس صعود روما لتتبوأ مركز السيطرة على عالم البحر الأبيض المتوسط ويستقصي إمكانات المستقبل[101]. وقد ظلت تواريخه لما يزيد عن ألف عام المحاولة الأكثر منهجية للإحاطة بديناميات صعود روما اللافت للنظر. كما جهد بوليبيوس أيضاً ليحيط بالعلاقات بين أسس هذا الصعود الخارق ووجوه الضعف الداخلي التي جعلت روما، بعد قرون، تنتهي إلى الزوال، شأنها شأن أي مجتمع إنساني آخر.

لقد نظر بوليبيوس إلى روما من زاوية الإفادة من الدروس، وكان ينتمي إلى أسرة سياسية بارزة في ميغالوبوليس ونشأ في أحضانها، وكانت ميغالوبوليس يومئذ العاصمة الفعلية للعصبة الآخيانية، لكنه حُمل إلى إيطالية كرهينة، وهو شاب، بعد غزو الرومان بلاد الإغريق في العام 168 ق.م، بقيادة القنصل ايميليوس باولوس، وعاش عقوداً من الزمن على اتصال وثيق ببيت هذا القنصل باولوس، عمل خلالها مدة من الوقت على الأقل معلماً لأحد أبنائه. وقد قُدِّر لهذا الابن، سيبيو ايميليانوس، أن يصبح بعد أكثر من عشرين عاماً القائد الروماني الذي هزم قرطاجة في النهاية وعمل فيها عسفاً وتخريباً، وهي التي كانت تنافس روما على السيطرة على

حوض البحر الأبيض المتوسط طوال قرن ونصف القرن من الزمن، تحت قيادة قائدها العظيم هنيبعل، وقد كاد يكون حقاً مدمرها الأخير. وكان من بين الخصال الأخرى التي يتمتع بها بوليبيوس إدراكه الفائق للحظة التاريخية ويذكر بشيء من التوفيق الأسى الذي انتاب تلميذه النجيب وهو يرى قرطاجة تلتهمها النيران، بإدراكه أن روما سوف تلقى في يوم ما هذا المصير وتعاني الدمار وتطوى صفحتها إلى الأبد[102].

بيد أن صورة النظام السياسي لروما التي رسمها بوليبيوس يصعب اليوم قراءتها. إذ ضاعت أجزاء كبيرة من كتابه فلم تبلغنا. وكان تأليفه قد استغرق مدة طويلة من الزمن، وهو في الأرجح، كان عرضة للتغيير الواسع، شأنه في ذلك شأن كتاب أرسطو «السياسة»، من حيث مادته من وجهة نظر المؤلف أثناء تدوينه الكتاب. ولكن من المعقول أن نستنتج، بقدر ما يمكننا الحكم اليوم، أن بعض جوانب تفكيره لم يكن واضحاً أو متماسكاً تماماً. لكن ما لا يقبل الخطأ أنه لم يخطر بباله كما يبدو أن روما قد انقطعت في المدة الآتية عن أن تكون ملكية، وكادت أن تتحول في كل لحظة، قبل عدة قرون، إلى الديمقراطية. وليس في هذا ما يدعو إلى الاستغراب، من منظور إحدى الأسر السياسية البارزة في المدينة، التي قدمت القناصل جيلاً بعد جيل. وقد أقر بوليبيوس تماماً، شأنه شأن أرسطو، وإن لم يكن بمثل وضوح تفكيره، بالقيمة العملية للعنصر الديمقراطي في تنظيم المجتمع السياسي وفي هذه الحالة تخصيصاً في تنظيم جمهورية روما. وقد صار يعاني، شأنه في ذلك شأن أرسطو، الأمرين في التشديد على أن هذه القيمة إنما تعتمد على سيطرتها الصارمة بعنصرين آخرين، أرستقراطي وملكي، يحدان من إطلاق اليد في العديد من القضايا، وهما في الحالة الرومانية قبل كل

شيء، مجلس الشيوخ والقناصل[103]. ولقد كان من المستغرب أن يرى من كان من رعايا أسرة سيبيو تحول روما إلى ديمقراطية، ولو كانت احتمالات تولي أفرادها الذكور مناصب سياسية رفيعة تعتمد على قدرتهم على أن تنتخبهم مجالس شعبية من المواطنين[104].

إن المقارنة البسيطة بين المجلس الأثيني (Boule) ومجلس الشيوخ في روما من حيث التكوين والصلاحيات والسلطات العملية لتبين مقدار ابتعاد هكذا معادلة عن الواقع[105]، كما كان ذلك واضحاً لبوليبيوس ذاته. بيد أن ما يستلفت الانتباه في الأمر ليس رأي بوليبيوس بأن روما قد صارت دولة ديمقراطية (أو يمكن للمرء أن يصفها كذلك)، وإنما أنها قد تغدو ديمقراطية في النهاية، بما يعني الكارثة لها. وقد حذر بوليبيوس من أن روما متى غدت ديمقراطية إن وصل بها المطاف إلى ذلك فإن هذا الظرف لن يدوم طويلاً، ولابد أن يدمر المدينة ذاتها[106]. وإذا كان لهيب النار التي أتت على قرطاجة نذيراً بغزو أجنبي أخير، فإن نهب روما، كما فعل قائد القوط آلاريك، تحمل على التفكير ملياً في احتمال نهاية مسيرة روما العظيمة بأسباب محلية، من الداخل: أي قدوم الديمقراطية.

صار معجم مفردات بوليبيوس عند هذه النقطة من التحليل إلى التعثر، فأعاد صوغ كلمة الديمقراطية، متتبعاً سابقة أفلاطونية، فأتى بعبارة حكومة الدهماء أو حكم الرعاع (ochlocracy)[107] (وهذه أحد أشكال الحكم الأشد انحطاطاً) حين يكون الحكم بين أيدي أسوأ شرائح الشعب demos، أو ما بات الإنكليز يسمونه فيما بعد «الرعاع». لكن هذا يعد تعبيراً عن التطرف في الإهانة أكثر منه تعبيراً عن التشخيص

الدقيق. ولقد كان من شأن هذه الهياكل السياسية التي مكنت روما من غزو معظم العالم الذي كانت تعرفه، ببراعة ولو كان ذلك دون تخطيط على الإطلاق[108]، أن يجعل توازن العناصر المتصارعة يضع حداً على الفور للسلطة المطلقة التي كان يتمتع بها أحد هذه العناصر، ولا تقتصر الخسارة على مجرد القيود الخارجية جميعها لتلك السلطة، وإنما على كل حذر في الداخل لدى أولئك الذين كانوا يومئذ يتولونها.

لقد تلاشت الصورة التي رسمها بوليبيوس لروما من المشهد وزالت تماماً طوال ألفية ونصف الألفية. ولكن ما كان بوسع روما قبل أن يحصل ذلك، وعندما عادت إلى المشهد عشية عصر النهضة إلا أن تنصح بالأخذ بالديمقراطية، من حيث أنها نظام إصلاح واعد للعالم في كافة أرجائه. وإذا نظرنا إلى الديمقراطية عبر عينيه كانت أسوأ كابوس أو هي الدمار النهائي لأشد نموذج تاريخي مهابة عرفه أوروبي: رمز وآلية لدمار حضارة بكاملها. فمن تراه كان يعتقد أن هذه دون الكلمات كلها كانت على وشك اكتساح العالم؟

دخلت كلمة demokratia اللغة اللاتينية، على ما علمنا، في ستينيات القرن الثالث عشر، بترجمة الراهب الدومنيكاني وليم الموربيكي لكتاب أرسطو «السياسة»[109]، وهو التحليل الأشد تماسكاً ودقة للسياسة كنشاط عملي الذي وصل إلينا من العالم القديم. (من المهم للتاريخ الفكري للإسلام والتاريخ السياسي في الشرق الأوسط الحديث أن هذه الكلمة لم تكن قد دخلت العربية، رغم استقبالها المبكر لفكر أرسطو واشتغالها الواسع به في مراكز الحضارة الإسلامية العظيمة)[110]. وما إنْ تمت ترجمة الكتاب إلى اللاتينية حتى أصبح متاحاً وظل متوافراً للقراء

منذ ذلك الحين، كأداة تعين في تقييم الممارسات السياسية والاحتمالات. وحين دخل الكتاب بهذا الشكل سرعان ما تجلت فوائده العملية، وذلك لأن وجود حشد من الكيانات الديمقراطية تفرض أخذها بعين الاعتبار، أقل من احتمال وجود أشكال مختلفة من الأنظمة السياسية، لأنها كما لاحظ أرسطو بعناية، قد تنطوي على جوانب ديمقراطية. وآية ذلك أن المدن المستقلة ذات الحكم الذاتي في إيطالية القرن الثالث عشر كانت لها مفاهيمها الخاصة عن التنظيم الداخلي واتخذت لنفسها لغة الحرية الجمهورية على نطاق واسع لتفسيرها ونشرها في كل أشكالها المثيرة للاضطراب[111]. وقد جمعت بعض المدن هيئات واسعة نسبياً من المواطنين مع قضاة منتخبين وأقامت إطاراً قضائياً واضحاً لممارسة السلطة. ولكن ما من واحدة من هذه التنظيمات شاءت لنفسها أن تعتمد معجم موربيكي الإغريقي الجديد لإظهار فضائل نظامها الخاص. وقد رأى بطليموس اللوقي، الذي وضع المتمم لكتاب القديس توما الاكويني «مرآة الأمراء»[112] في دائرة المحكمة في روما التي أنشئت في القرن الثاني قبل الميلاد بأنها تضيف شيئاً من سيادة الديمقراطية (democraticus principatus) إلى الهيمنة الارستقراطية في النظام الجمهوري وفي ذروته مجلس الشيوخ والقناصل[113]. وفي هذه المدة كتب المحامي المدني البارز بارتولس ساسو فراتو عن أنظمة حكم المدن (De Regimine Civium) وعينه تنظر إلى إيطالية في أيامه، وقد ميز، كما أوصى أرسطو، بين شكلي حكم القلة الصالح والطالح، وهما الأرستقراطية والأوليغارشية ثم شكلي الحكم الصالح والطالح في حكم الكثرة وهما بوليتيا والديمقراطية[114] ولكن ما من كاتب إيطالي سواء في العصور الوسطى أو في المدة المبكرة من

تاريخ إيطالية الحديثة وصف حكم المدينة الإيطالية التي عرفناها بأنها دولة ديمقراطية؛ ولم يكن يعدّ من يقحم مفردات أرسطو في اللاتينية (أو أي لغة مستوردة) إلا مهيناً للمدينة المعنية.

ولقد استغرق الأمر ثلاثة قرون طويلة حتى أمكن للمصطلح أن يستعيد بعض حياده الإغريقي وبساطته، ويبرئ نفسه من وصمة صحبة توأمه الأرسطي المحترم بوليتيا. وحتى حينما بدأت البوليتيا تنحو هذا المنحى ظلت تحافظ، مع ذلك على دلالتها الإيجابية القوية: ليس من حيث كونها شكلاً من الحكم، يجمع بطريقة ما بين أفضل ما في الملكية والأرستقراطية والديمقراطية وحسب، وإنما بنية سعت إلى ضبط الديمقراطية بطرق تمكنها من أن تأمل في المحافظة على أفضل سلوك لها.

ولم يقيض لهذه العبارة إلا أخيراً، في القرن السابع عشر، أن تأخذ بنفض هذه الدلالات السلبية عنها وتشرع باستخدامها، ببطء وكثير من التردد، للدفاع عن الترتيبات السياسية القائمة وتبريرها أو الإصرار على الحاجة الملحة للإتيان بترتيبات جديدة. وهذه العبارة تفعل هذا الفعل في بيئات مختلفة. وكان من الجلي أن الفرصة كانت متاحة أمام الكتالونيين في أوائل القرن السابع عشر. فقد أصر المحامي البرينياني أندريو بوش أن كاتالونيا تحكم وفق دستورها المعمول به والمؤسستين الرئيستين القائمتين، مجلس العموم والحكومة إنما تُحكم في الواقع على أساس ديمقراطي، كما هو الحال في كل الجمهوريات والبلدات، والحكومة هي ببساطة الشعب (es lo govern lo poble)[115] وفي هذه المناسبة؛ فإن الفرصة لوصف النظام بصراحة بأنه حكم ديمقراطي يبدو أنها لم تنل نصيباً من النقاش. لكن مع انصرام القرن أخذ نظام الحكم ينحو إلى الديمقراطية، وبشكل

مثير للانتباه في حكومة اتحاد البلدان المنخفضة القوية ذات التجارة المزدهرة وشبه الجمهورية، ونجد عبارات موجودة هنا وهناك في كتابات يوهان وبيتر دي لاكورة[116]، في أطروحة فرانسيسكوس فان دن اندين The Free political proposition and considerations of state in 1665[117].

وقبل كل شيء في تأملات اليهودي المنشق بنديكت دي اسبينوزا[118]. كان مصطلح الديمقراطية، حتى في هذه المرحلة، بعيداً كل البعد عن أن يكون نداء يجمع كل الناس حوله. فالواقع أن عبارة الديمقراطية لم تضطلع بأي دور عام في تلك الصراعات العظيمة التي استعرت في القرن السابع عشر وكان من الطبيعي أن نرى فيها مقدمات للديمقراطية، وأكثر من أي أمر آخر في الاندفاعة المؤيدة للمساواة للتوسع أكثر في حق الانتخاب لحمل حكومة إنكلترة على التقيد بموافقة مواطنيها واشتراط توافرها[119]، أما أين بدأت بالظهور، وبإصرار متزايد، فكان ردود فعل المحافظين القلقة من تمرد الجماهير الثائرة التي زلزلت أسس إنكلترة. ولقد ألقى توماس هوبز ذاته اللوم في الثورة الكبرى وإعدام الملك على عوامل عديدة مختلفة، ليس أقلها ترجمة الإنجيل إلى اللغة الدارجة، وتطوير علم اللاهوت البروتستانتي وانفلات مطامح الكهنوت. ولكن صدارة مجلس العموم من بين الأشرار فيه كانت من نصيب «الديمقراطيين الأماجد»، الذين تزايدت أعدادهم بالتعليم الرخيص والتافه الذي تقدمه الجامعات[121] وأصيب بالدوار مع أشكال الطيش الجمهوري الذي انتقل إليه من العالم القديم[122].

وعندما وصف هوبز أعضاء البرلمان الطويل بـ «الديمقراطيين» فمن المؤكد أنه لم يستخدم عباراتهم التي يتعارفون بها، وتكاد كلماته لا تصف

شيئاً من معتقداتهم فعلاً. لكن ربما كان محقاً على المدى البعيد، في ثقته بأنه يرى الأمور أوضح مما كانوا يرونها، لا فيما يتعلق بمصادر معتقداتهم ومواقفهم فحسب بل وفي الآثار السياسية التي لابد أن تعقبها تلك المعتقدات والمواقف. وقد يكون حين اندلعت الحرب الأهلية الانكليزية، وبالتأكيد حين صار بالإمكان أن تستعيد الذاكرة أي وصف سوى الهدوء والسكينة، وأخيراً صار واضحاً أن قدرة هذا المصطلح التحليلي المزدري على تمييز مصادر القوى الموالية للسلطة صارت أخيراً جلية ظاهرة. ومنذ تلك اللحظة باتت غلبتها في العالم، على الأقل على مستوى اللغة[123] مسألة وقت. ولقد صارت الولاءات في السنوات التي أعقبت نشر كتاب هوبز بهيموث Behmoth (فرس البحر) في عام 1676 تتكون وتنتهي والأنظمة تصعد وتسقط. ولكن ثمة كلمة واحدة ظلت طوال الوقت وبإلحاح يزداد شدة تشق طريقها إلى الأمام. ولقد خلعت عنها الآن ماضيها السراني الباطني والمسكون بالعيب وأخذت تطالب بمستقبل مفتوح وعامر بالخيلاء والزهو. وهذا يزيد عن حق هذه الكلمة، كما أنه وصف قاصر للأساس الحقيقي الذي قام عليه زهوها، ولكن كان له في التجربة البشرية ما يقتضي الاعتراف بمكانته.

وفي مطلع القرن الآتي صار من اليسير لهذا التحول في قوى الجذب الظاهرة أن يزداد وينمو. ويظهر هذا أولاً على أبلغ ما يكون في وصفهم الخاص لذواتهم. ونجد ذلك، على سبيل المثال، لدى المؤمن بمذهب الربوبية الايرلندي جون تولند، وهو ولد غير شرعي لقس كاثوليكي وصاحب كتاب «المسيحية ليست ديانة غموض» (Christianity not Mysterious) الذي صدر في 1696، ولقي تنديداً واسعاً، وتفاخره في العام 1705

باستخدامه مواهبه في الدعاية لمؤلفات وحياة جيمس هارينغتون وجون ميلتون وسواهما من مناصري «خطط الحكومة الديمقراطية»[124]. ولكن ذلك جرى ضمن رسالة خاصة وبعيداً عن القول الصريح حتى في أسلوبه وعباراته. وكان تولند على قدر من السحر يخلب الألباب وذا مغامرات أسطورية، ولطالما أثار حفيظة من يتصلون به، بدءاً من أسمى أصحاب الفضل من الأرستقراطيين حتى أحقر رجل وضيع. كما كان رجلاً لا يكل في التفاخر والتنويه بنفسه، كما هو معروف بأنه لا يأنف من أسلوب يراه ينفع في هذا. ومع ذلك فقد كان من شأن حتى تولند أن يتردد عن إعلان ولاءاته السياسية على الملأ بوضوح لا يحمل اللبس.

وإذا شئنا أن نرى الأسباب التي يسرت وقوع هذا التحول فعلينا عندئذ أن نلتمس آراء أكثر رصانة وصراحة مما عرفنا. ولهذا ليس لنا سوى الالتفات إلى اثنين من أعظم المفكرين السياسيين الذين عرفوا في القرن السابع عشر، وهما هوبز واسبينوزا. وقد علمنا أن لهوبز باعاً طويلاً في الكتابة والتنديد بالديمقراطية، وبلغنا عنه أنه بذل كل مسعى في فضح مثالبها البارزة بشكل قاطع. فقد وجدها حسبما شجعته مصادره القديمة، فوضى، واضطراب وبالغة الخطر. إلا أنه وجدها كذلك بطريقته الخاصة، جامعة بين الكثير من اضطراب حال الطبيعة (وهذه حال من الخطر الشامل المقيم) ودرجة من التهديد المتبادل لا يدرك إلا في أوضاع يتوقع فيها من الناس الصبر والإصغاء إلى بعضهم بعضاً مدة طويلة. وقد كانت تلك فردوساً وخاصة، عند أهل الخطابة (أو الذين يحسبون أنفسهم خطباء)، كما كانت بالنتيجة شكلاً من الطغيان مارسه الخطباء: إخضاع الآخرين للمرء رغماً عن إرادته ليس بقوة الحجة، وإنما بقوة

الخطاب[125]. وقد صور هوبز أفضل من كل من سبقه وأتى بعده الألم الذي تأتي به الهزيمة الخطابية، وأهمية هذه المشاعر في قلب المشاركة الديمقراطية لكل من يهتم بما ينطوي عليه الأمر لكنه لا يتمتع بموهبة خطابية معينة:

من الناس من سوف يقول إن الدولة الشعبية كانت أفضل من الملكية زمن أثينا!!!؛ لأنه سوف تتوفر فيها الفرصة لمشاركة الناس في المصالح العامة ليظهروا حكمتهم ومعرفتهم وفصاحتهم، في النظر في أمور بالغة الصعوبة والخطر؛ وبسبب من تلك الرغبة في نيل المديح المتأصلة في الطبيعة البشرية تجد أن أشد الأمور بهجة عند أولئك تفوق مواهبهم ويحسبون أنهم يبزون سواهم. أما في الحكم الملكي فإن النهج ذاته في نيل المديح وبلوغ مراتب الشرف مغلق دون أكثر الرعايا؛ فأي مصاب إن كان ذلك فحسب؟ سوف أخبركم: سوف تجدون رأي من ننكر يغلب على رأينا؛ وحكمتنا تُهدر أمامنا؛ وتُسفح بإغراء مجد قليل زائف؛ واحتمال عداوات مؤكدة (وهذا أمر واقع لا مفر منه، شئنا أم أبينا)؛ وأن نكون كارهين أو مكروهين، بسبب اختلاف الآراء؛ ونكشف عن نصحنا السري، ومشوراتنا للجميع، بلا غرض، ودون أي فائدة؛ ونهمل شؤون أسرنا: تلكم عندي مآس. لكن أن نغيب عن اختبار العقول، مع أن هذه معارك تلذ للخطيب المفوه وهي بالآتي ليست من أسباب الحزن عندهم، إلا إذا قلنا أن ذلك مدعاة لحزن الرجال الشجعان إذا منعوا عن القتال، لأنهم يبتهجون به[126].

كان امتياز المساواة المفتاح الرئيس لدى الشعب الأثيني، أي الحقوق المتساوية للأفراد في مخاطبة مواطنيهم حين يتخذون قراراتهم المصيرية،

يعادل الواجب الأقل تقبلاً (لكن يرافقه) لسماع حجج كل مواطن يشاء ممارسة هذا الحق، ثم الواجب الأشد إيلاماً لقبول ما يتوصل إليه هؤلاء المواطنين من القرارات معاً. ولم تكن مكافأة امتياز المساواة في ظروف مجتمع تجاري حديث معادلة وحسب بل وطغى عليها دونما جهد عدم صلتها الواضحة لدى الأغلبية العظمى وتكاليف ممارستها الباهظة والمتزايدة باطراد. والحرية في العصر الحديث (كما أكد بنجامين كونستان للحضور في ندوة Athenee Royale في العام 1817، عشية سقوط نابليون واستعادة آل بوربون العرش)، الحرية بأن تفعل ما تشاء قسماً كبيراً من حياتك، وهي مطروحة الآن في عرض لكل امرئ لا يمكن لأحد أن يرفضه. أما الحرية القديمة، وهي الفرصة لتبذل أقصى ما عندك لتتحكم برأي رفاقك الحر وإخضاعهم لإرادتك بالضغط عليهم بآرائك علناً مع الوعد عملياً بلا شيء تقريباً. لكن في كابوس مدة الإرهاب على مدى شهور من الزمن رفع شبح ذلك الوعد القديم من حرارة السياسة حتى بلغت درجة عالية[127]. وإذاً فإن القول بأن الأفضل أن ينعم المرء بحياة هادئة ممتعة حتى ولو تحت ظل الملكية فيه شيء من السخف. ذلك أن سعي المرء إلى حرية قديمة في ظروف التجارة الحديثة كأنه يتابع سراباً ليكابد بالمقابل ثقل عبء الضيق وغياب الأهمية وليواجه بالإضافة إلى ذلك المجازفة العظيمة والعقيمة بخطر عظيم.

ولما كان كونستان قد لج في عرض الفكرة مع اندلاع إرهاب اليعاقبة فقد ظهر الأمر وكأنه برهان على تفوق الديمقراطية البرلمانية الحديثة على ديمقراطية المشاركة القديمة. إلا أن دفع القضية الأساسي في يدي هوبز ظل تمديد السلطة السياسية عن طريق مشاركة الراشدين، وعلى

العكس لصالح تفوق الملكية، على كل شكل من أشكال الحكم. بل لقد سلم حتى هوبز ذاته بأن الديمقراطية ليست أساساً ممكناً ليبدأ المجتمع السياسي وحسب، بل إنها بمعنى ما مساوية لتأسيس النظام السياسي في المقام الأول. وبما أنه لا يمكن إنشاء نظام سياسي إلا من خلال خيارات أفراد من البشر فلابد أن تكون بدايتها اتفاقهم على القبول ببنية سلطة مشتركة تعلو هؤلاء الأفراد. وكان هذا الاتفاق ما جعل منهم شعباً، قوماً موحد الهوية، قادراً على فرض سلطة، وليسوا مجرد حشد من الأفراد المتخاصمين[128].

وما أن تتحول جماعة إلى شعب ويصبح هذا الشعب قادراً على الحكم، يصبح لأي قوم أن يحكموا أنفسهم[129]، عبر مجلس عموم المواطنين الذين لهم حقوق متساوية في التصويت أو يمكن أن ينفذ الحكم «مجالس»، حيث كان حق التصويت محصوراً في حيز ضيق (ارستقراطية)، أو بوساطة شخص واحد (ملك). ويظل الشعب والجماهير في كل نظام، على ما يصر هوبز بشكل ملفت، متمايزين بعضهم عن بعض.

إن الشعب يحكم في الحكومات جميعها، لأن الشعب يأمر حتى في الأنظمة الملكية؛ وآية ذلك أن الشعب يأمر بإرادة إنسان واحد؛ أما الكثرة فهم المواطنون، أي الرعايا. وفي البلد الذي يأخذ بالديمقراطية والأرستقراطية، فالمواطنون هم الكثرة، لكن القصر هو الشعب. وأما في البلد ذي النظام الملكي فإن الرعايا هم الكثرة والملك (مهما بدا الأمر ضرباً من المفارقة) هو الشعب. وبالنسبة لمعاصريه كانت المفارقة حقاً مساواة الملك والشعب، وهي مفارقة على أي من الوجهين. وقد أثارت تلك المعادلة سخط تشارلز الأول طويلاً قبل الشعب (أو أولئك الذين ادعوا

أنهم يتصرفون باسم الشعب) فوضعوه رهن المحاكمة ليدافع عن حياته ثم أنهوا حياته على المشنقة[130].

كان هوبز مفكراً غريب الأطوار وشخصاً شديد الاستقلال مما يجعله لا يرتاح إلى الكياسة؛ ولكنه نظر إلى ذلك الاضطراب الذي عصف بإنكلترة في منتصف القرن السابع عشر من زاوية بالغة الخصوصية، إذ كان معلماً للملك تشارلز الثاني، وهو في قصره في المنفى بباريس، أثناء رحلة رافق فيها جمعاً من الأرستقراطيين الشبان، وكانوا مختلفين من حيث قابلياتهم للتعلم، كما عمل مدة طويلة معلماً وسكرتيراً لدى عائلة كافنديش[131] وما كان لأحد أن يخطئ الظن به فيحسبه من دعاة «خطط الحكومة الديمقراطية». أما اسبينوزا فلا جدال بأنه لم يكن من أصحاب الصلات الوثيقة (عدا مع المثقفين المتنورين)[132]، إنما كان، كما لاحظ حتى هوبز، أقل نزوعاً إلى اعتماد اللباقة[133].

وكان اسبينوزا الابن الثاني لأسرة تجارية يهودية برتغالية ميسورة تعيش في وسط أمستردام[134]، ولكن مصائره الأرضية أصابها تحول نتيجة الدمار الذي أصاب تجارة أسرته الواسعة مع الخارج من كواسر البحرية الإنكليزية وقراصنة ساحل شمال إفريقية وما لحق ذلك من إفلاس[135]. ثم طرده الشنيع من طائفته السفارديم، وهو في الثالثة والعشرين من عمره، بسبب أفكاره الشريرة وأعماله المنكرة وهرطقاته وأفعاله الضالة[136]. ويلوح أنه وضع الأسس الفلسفية لهذه الهرطقات في مدة مبكرة من الزمن؛ وقد أكسبته تلك الأسس سمعة واسعة بامتلاكه أصالة فكرية وحدَّة لازمته من أواخر العشرينيات من العمر حتى وفاته ومدة طويلة بعد ذلك. ويبدو أنه عاش منذ ذلك الحين على ما كان يكسبه

من عمله في صقل عدسات النظارات وشيء من مساعدة أصدقائه[137]، وكرس جُلّ طاقاته في وضع منظومة فكرية فذة وضعت حياة البشر على الجملة في إطار الطبيعة بثبات وعزيمة عز نظيرهما.

وقد لخُصت المضامين السياسية في هذه المنظومة في عملين، مقال في الدين والسياسة tractatus theologico - politicus، الذي نشر ووزع سراً في العام 1670 (وقد جاء هذا مصداقاً لصفة الإلحاد التي لازمته حين طالت طعنات نقده كل مذهب ديني)، ثم مقال في السياسة Tractatus politicus الذي خلفه غير مكتمل عند وفاته ولم ينشر إلا بعد موته[138]. ويرد في النصين أمورٌ كثيرة في استحسان الديمقراطية (كما يذكر أموراً غير مستحسنة). وينقطع مقال في السياسة بدفاع قصير (ومستعجل بشكل ظاهر) عن الرأي أنه ليس ثمة ما هو مُلّح يحمل على معاملة النساء كمساويات للرجال في السياسة. (فهن دون الرجال في القوة البدنية؛ ومعاملتهن بالمساواة تستثير نزوع الرجال المتحقق أصلاً إلى المنافسة الجنسية الفارغة). ولكن قبل أن يختتم اسبينوزا كتابه[139]، بدا قطعاً أنه على وشك الاستعداد لمناصرة ديمقراطية قوامها المساواة والمشاركة باعتبارها النظام السياسي المثالي المنشود. ولكن ليس من الجلي كيف كان هذا الدفاع سوف يجري، ولا كيف يتفق وإقراره السابق بأن ليس ثمة بلدان برهنت أنها أقل ثباتاً وديمومة من البلدان ذات النظام الشعبي أو الديمقراطي، وليس هناك من أكثر منها عرضة للانهيار جراء العصيان[140]. مع ذلك، فمن الواضح أن اسبينوزا شديد النفور من الاضطراب السياسي وناضل بضراوة وعلى الدوام طوال حياته لإيلاء حاجة الإنسان لحرية التفكير والتعبير المقام الأول. وكان جلياً أن هذا

الالتزام قطب الرحى في أعماله السياسية الرئيسة؛ كذلك جهد الرجل أشد الجهد للتشديد على أنه يمكن تلبية هذه الضرورة تلقائياً وبالتمام في ظل حكم ملكي أو دولة أرستقراطية كما في الدولة الديمقراطية، ولا يشكل ذلك خطراً على ديمومة الأول بأكثر مما ينال من الأخيرة. فالبشر لديهم حاجة للتفكير بحرية والتعبير عن أفكارهم وخواطرهم دون خوف. بالإضافة إلى الحاجة إلى إطار واضح فعال للسلطة لحماية حياة هؤلاء الذين يعيشون معاً جنباً إلى جنب. كما أنه ليس ثمة حاجة للحكام والبشر ليتجاوزوا على بعضهم بعضاً، كذلك ليس لأي من هذا أو ذاك أولوية جلية على الآخر.

والديمقراطية شكل من الحكم يقوم على السيادة (السلطة لسن القوانين ونقضها واتخاذ القرار في شأن الحرب أو السلم، وذلك شرط أساسي لكل دولة ديمقراطية) التي يمارسها مجلس مؤلف من حشد من عامة الشعب(141). والدولة تتولى السلطة وتمارسها نيابة عن عامة الشعب حيث تقودهم كما لو كانوا عقلاً واحداً(142)، أو اتحاد عقول ولا يكون ذلك مفهوماً ما لم تهدف الدولة الديمقراطية إلى تحقيق أعلى درجة مما يبدو، للعقل السليم، ذا فائدة لجميع الناس(143). وإذا كانت الدول الديمقراطية لا تدوم طويلاً وأكثر تشتتاً من نظيراتها من الأرستقراطيات والملكيات فإن الحكم أو القرار الأغلب الذي استمده اسبينوزا من التقاليد يقول إنّ اتحاد العقول هذا ما كان له أن يدوم في الدولة الديمقراطية. ولا كان ثمة سبب واضح يحمل اسبينوزا على النظر إلى الدول الديمقراطية على أنها مقترنة بحرية الفكر والتعبير وتعتمد عليهما. فكل ما كان يعتقده بوضوح في هذا المجال، وشأنه في ذلك شأن هوبز والمفكرين الآخرين الذين يقولون

بمبدأ القانون الطبيعي، أن الديمقراطية أقرب من حيث البنية إلى الأساس الذي تقوم عليه كل سلطة سياسية، تمارس على البشر الاتفاق الشامل، سواء كان تاريخياً أم عقلانياً. فكانت الديمقراطية، في هذا المعنى، كما يلح اسبينوزا، في عدة مواضع المرجع الأخير الذي تصدر عنه الأنظمة السياسية جميعها(144)، وبذات المعنى أقرب الأنظمة كلها إلى الطبيعة. فالديمقراطية، كما يخلص مقال في السياسة، هي الطراز الثالث من الحكم والمطلق تماماً(145). وفيه يتمتع أبناء المواطنين جميعهم، وكل طفل ولد على أرض الدولة، ومن شاءت القوانين اعتباره من المواطنين، بحق التصويت في المجلس الأعلى للدولة واحتلال منصب للخدمة العامة، وهو حق قد لا يفقدونه إلا عند ارتكاب جريمة شخصية أو الإقدام على أمر مشين وحسب(146). والديمقراطية بهذا المعنى(147) أكثر النظم اقتراباً من الطبيعة. وهذا أقرب ما يكون إلى الحفاظ على الحرية كما توفرها الطبيعة لكل إنسان. وليس هناك أحد يحيل حقوق البشر الطبيعية إلى كائن آخر بصورة تامة. ولا يرجع إليهم ثانية لمعرفة أفكارهم وخواطرهم في أمورهم؛ ولكن كل منهم يحيل هذه الحقوق إلى أكثرية في الجماعة التي ينتمي إليها. «وهكذا يظل الجميع كما كانوا سابقاً في الحالة الطبيعية، سواسية»(148). وفي كلا المقالين يستقصي اسبينوزا بطرق مختلفة المثالب الكامنة في إحالة هذه الحقوق إلى عدد من الناس أقل أو إلى فرد واحد.

لم يكن اسبينوزا قد اضطلع في أي مرحلة من حياته بمهمة عامة في سياسة هولندا. ذلك أن ندرة موارده وشهرة آرائه لم تتيحا له الاشتغال بالحياة العامة حتى ولو شاء. ولكنه كان لمدة من الزمن محازباً صريحاً بل وربما كانت له حتى صلة شخصية بأعظم رجل دولة في هولندا في

القرن السابع عشر والمستشار الأكبر يوهان دي فيت. وكان اسبينوزا على مقربة من حدث كبير تجلى بلحظة قيام الدهماء في حالة مشهودة عز نظيرها[149]، حين هاجم مواطنون السجن في لاهاي ذات يوم وجروا الأخوين دي فيت وقاموا بشنقهما، وقد صارح اسبينوزا بعد أربعة أعوام الفيلسوف لايبنتز بأن الإصرار المفهوم لمالك داره اللوثري على إغلاق البيت هو ما حال دونه والبروز في اليوم ذاته ورفع لافتة تندد بالقتلة على أنهم برابرة، وبالآتي تمزيق جثته على أيدي هؤلاء أيضاً[150]. إن من المثقفين من يستطيع أن يتوسع في ناحية ما باستذكار روايات عن بطولته في مثل هذه المناسبات؛ ولكن كل ما نعلمه من أمر اسبينوزا يوحي بأنه، إن كان حقاً قد صدر عنه ذلك القول، فهو يفيد بأن روايته صادقة.

فماذا كان يحاول بالضبط أن يخبر معاصريه عن الديمقراطية؟ إنه لم يكن يسعى قطعاً إلى التأكيد لمعاصريه بأن حرية الفكر والتعبير، وهي عنده أهم حاجات الإنسان[151] على الإطلاق، لن تكون في مأمن في ظل الدولة الديمقراطية مما هي في أي مكان آخر[152]. فليس يعقل أنه كان يقول لهم أن الديمقراطية ليست بالضمان الذي يكفل لهم سلامتهم البدنية أكثر مما تكفلها لهم منافساتها الأقوى. وليس يتفق والواقع أن يكون قد أشار عليهم بأن الديمقراطية شكل فعال على الخصوص من أشكال الدولة أمام العدوان المسلح من جانب أعداء خارجيين[153]، ناهيكم عن تبجحه، كالجمهوري الانكليزي آلجيرنون سيدني[154]، بتفوق أي شكل من الحكم الجمهوري أو الديمقراطي أو سواهما، بالقدرة على ردع التهديدات بمثلها مهما يكن مصدرها. وكان هذا أوضح المزايا العملية التي نسبها إلى ذلك الشكل من الحكم بالمقارنة والأشكال الأخرى التي حل محلها في

كافة أرجاء العالم المتمدن: الأرستقراطية والملكية. ولئن لم يكن من سكان هولندا في أيام اسبينوزا من قُدر له أن يشهد بأم العين صدق رأيه أن للديمقراطية فوائدها العملية في أيام السلم كما في أوقات الحرب[155]، فلربما يكونون قد شاهدوا بعض الصلة بين المزايا العسكرية التي يتمتع بها بعض منافسيهم الأكثر نجاحاً والعواقب السياسية الأقبح التي كان عليهم مواجهتها. لم يكن اسبينوزا صناجة الديمقراطية الذي لا ينقطع عن التغني بتأثيرها الروحي المهذب على حكم الشعب؛ إلا أنه في الواقع ناقد حاد صريح لآثار الفساد الناجمة عن السلطة الشخصية للأرستقراطيين والملوك، وهي مسألة كان عليها يومئذ شواهد أوسع وأحدث عهداً. ويصعب على المرء أن يجد في حكمه الأساسي الذي انقطع على نحو مفاجئ[156]، أي قول واضح بتفوق الديمقراطية على أساس الأمن أو الحرية (وكانا يومئذ، كما اليوم، الأساسين الأكثر إلهاماً في تبرير أي نظام سياسي). وماذا هناك، وماذا يمكن إلا أن يكون مدعاة للاضطراب لخبير سياسي متزن مثل يوهان دي فيت[157]، إنما هو نظرة صائبة تقول بأن لكل شكل من الحكم جوانب من القصور وتشديد صارم على الرابطة الخاصة بين الديمقراطية والمساواة.

وما تزال دلالة هذه الرابطة أمراً يصعب الحكم عليه بعد ما يزيد عن ثلاثة قرون من الاستقصاء العملي. ولكن الرابطة ذاتها تعود إلى البداية وتقع في قلب الرؤيا والممارسات التي خرج بها الأثينيون لتحقيق الديمقراطية وإحاطتها بالأمن[158]. وقد تكون علاقة الحرية أو التحرر بأي شكل من الدولة مقبولة ظاهرياً (تحت رحمة تعريف ممكن، أو كذب فظ). فالحرية والتحرر لابد لهما، في كل دولة، من تعريف في النهاية،

مهما كان متكلفاً وملطفاً)، وفق الشروط التي تضعها الدولة ذاتها[159]. ولكن المساواة، مهما كان في الطبيعة من قدر من المساواة (وبالطبيعة نعني الحال التي نحن عليها مهما يصادفنا تالياً) يبدو أنه شبيه بالحد الخارجي لدعاوى الدولة وربما، في النهاية، حتى لسلطاتها. وإذا كانت الديمقراطية تعبر عن المساواة الإنسانية (مهما كانت المساواة التي تتحقق بمجرد كون المرء إنساناً) أفضل مما يستطيع أي نظام سياسي آخر، وقد يأتي ذلك، إن عاجلاً أم آجلاً، بميزة نسبية لها وزنها. ولربما تأتي في النهاية بما قد يبدو أنه ميزة حاسمة؟

ولكن هل بوسع دولة ما أن تعبر عن المساواة؟ أفليست الدولة ممحاة المساواة الأشد فعلاً وحسماً والأبقى تأثيراً؟ والمرء يستند في رأيه، بعد، إلى احتكار فعال لوسائط العنف المشروع؟ وكيف لأي مقدار من المساواة كامن في الطبيعة ذاتها أن يدوم في هيكلية من الإخضاع المعم المنتظم والفعال نسبياً، حيث في النهاية هناك دائماً بعض الذين لهم القرار في تعيين من يُجبر على الطاعة ومن يجبرهم عليها ومن ينفذون ذلك في اللحظة والمكان المناسبين؟ وكيف يمكن للمساواة أن تكون أكثر من حلم قاس في عالم فيه بعضهم يملك ويسيطر ويستهلك مقادير من الموارد أكثر من غيره؟ فكيف يحدث هذا عندما يملكون ويسيطرون على هذه الموارد على أساس يكفل لعدم المساواة ـ إلا إذا تم تجاوزها ـ إعادة بناء ذاتها وتضخيم نفسها لمستقبل غير محدد؟

وما نؤكده اليوم، حين نلتزم بالديمقراطية. هو أمر يعتريه التردد والتشوش وغالباً ما يصدر عن سوء طوية. وهذا يغدو أقل إقناعاً، ودائماً

تقريباً، كلما أبرزنا بوضوح المنطلقات التي تكمن تحت قيمنا واعترفنا صراحة بالحقائق التي تكون المؤسسات التي نفخر بها. وحيثما أصبحنا مع مضي الوقت أكثر وضوحاً وصراحة وثقة في ما ننكره حين نتخذ موقفنا من الديمقراطية. وما ننكره قبل كل شيء أن أي جمع من البشر جديرون بالاطمئنان إليهم، بسبب من طبيعتهم وما هم عليه، يستحقون الوثوق بإناطة السلطة السياسية بهم. ونحن نرفض، وفق صيغة التسوية العظيمة المعطرة برائحة الحرب الأهلية الإنكليزية الكبرى في القرن السابع عشر، الزعم (أو الرأي) بأن كل إنسان يأتي إلى العالم وعلى ظهره سرج أو أي شيء من عدة الحرب أو مهماز لحث الحصان على الجري.



الفصل الثاني

القدوم الثاني للديمقراطية

كانت الديمقراطية ما تزال وهي تلج القرن الثامن عشر كلمة منبوذة. وما كان لأحد أن يبني على هذه الكلمة مواقفه السياسية سوى أشد المنشقين عناداً وأكثرهم لا مبالاة، أمثال جون تولند أو البيرتو ريكاديتي دي باسيرانو[1]، ولو سراً أو بين محازبين من أصحاب الرأي ذاته. وكان كل من اختار هذا الدرب جعل نفسه مغترباً خارج حدود الحياة السياسية، وعلى أطراف الحياة الفكرية التي يعيشها كل معاصريه. ومع ذلك، حدث خلال قرن من الزمن، ما قلب الأمور على نحو حاسم. ولنا أن نحدد بقدر من الثقة أين ظهر هذا التحول أول ما ظهر. لكن الأصعب منه تقدير ما أدى إلى حدوث هذا التحول.

لقد أعاد الديمقراطية إلى الحياة السياسية أزمتان سياسيتان ضخمتان وقعتا في أواخر القرن الثامن عشر، على جانبي شمال الأطلسي. وقد نشبت الأزمة الأولى في منتصف ستينيات القرن الثامن عشر في مجموعة من المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية التي لم يقيض لها أن تقع تحت الحكم الفرنسي؛ ثم وقعت الثانية بعد عقدين من الزمن في المدن الفرنسية ذاتها. والحق أنه ما من أمرين يمكن أن يكونا على هذا القدر من الاختلاف الذي يسم الحالتين. فقد شكلت المستعمرات الثلاث عشرة البريطانية التي شاءت الثورة مجتمعاً مرناً وبيئة اقتصادية دينامية

كأي مجتمع من هذا القبيل في العالم، يتسم بالانفتاح على مشهد طبيعي شاسع واسع وما زال مجهولاً إلى حد بعيد (وإن لم يكن بأي حال خال من السكان)[2]. وكانت فرنسا النظام القديم (كما صارت تعرف سريعاً بهذا الوصف) أكثر دولة متمدنة زهواً واعتداداً بنفسها في القارة الأوروبية، كما كانت تخوض صراعاً مع إنكلترة استمر قرناً من الزمن على السيادة العالمية، وكان الحكم فيها ذروة الملكية المطلقة، وهو الإرث الضخم الذي خلفه الملك الشمس، لويس الرابع عشر؛ لكن حكام فرنسا المتغطرسين وجدوا أنفسهم في وجه تحد متزايد باطراد من مجتمع ملحاح متزايد الشكوك بنوايا هؤلاء الحكام السياسية وأبداً أقل قبولاً باستبعادهم من ممارسة الخيار السياسي. وقد ألقت فرنسا بوزنها العسكري والدبلوماسي، في حرب الاستقلال الأمريكية، لصالح المستعمرات الثائرة. ولمدة من الزمن كانت هاتان الساحتان متداخلتين، تاركة عند انتهاء حرب الاستقلال شعباً جديداً يبرز، وعلامة عالية للنصر العسكري والبحري الذي أحرزته فرنسا، إنما مع إضافة ـ عبء جديد يضاف إلى ديون فرنسا حيث بنية الدولة وتنظيمها ليسا مهيئين لاحتمال النهوض بتلك الديون. وبعد ست سنوات من انتهاء الحرب وجدت فرنسا نفسها هي أيضاً في ثورة وكفاح داخلي شديد حتى أنه حين انتهى قدم للعالم مفهوماً سياسياً جديداً وفريداً من حيث آثاره العاصفة ـ أي فكرة الثورة الحديثة ذاتها ـ التي اكتسحت القارة الأوروبية وما وراءها دونما مقاومة.

إذاً هما أزمتان اختلفتا من حيث أسبابهما وإيقاعهما ونتائجهما؛ لكن كلاً منهما وسمت تاريخ الديمقراطية منذ ذلك الحين على نحو لا سبيل إلى محوه. حقاً إنّ عبارة الديمقراطية ذاتها لم تضطلع بأي دور في ابتداء

أزمة المستعمرات الأمريكية الشمالية، ولا كان لها دور إيجابي في تحديد البنى السياسية التي أتت بها إلى خاتمتها المتينة الراسخة. ولكن كانت الكلمة ترد في لغة زعماء أمريكا السياسيين أثناء نضالهم الكبير وبدت على الدوام وبشكل بارز كاسم مألوف لنموذج سلبي مستمد من تجربة أثينا، وحصيلة على الناس تفادي بلوغها بأي ثمن. ولم يقيض لهذا المنظور أن يتغير بحدة إلا حين وضِع الدستور الجديد الذي اتخذته أمريكا لنفسها ومضت الأمة الجديدة على دربها. وحين سارت أمريكا على هذا الدرب، وجدت أن نهج حكومة إنكلترة الممثلة للقوى الاجتماعية والسياسية المألوف، وخاصة في انتخاب هيئة أساسية من المشرعين (في أمريكا الشمالية، وهم عادة منتخبون في إطار من الحرية أوسع من الدوائر البرلمانية الانكليزية) بحاجة إلى إعادة تعميد كما في لغة العالم القديم. ولما حصل ذلك أخذ الأمريكيون يرون أنفسهم في مرآة ماضيهم الاستيطاني الطويل، فوجدوا أنهم كانوا لعهد طويل ديمقراطيين وهم لا يدرون. والتعبير الكلاسيكي لتلك الصورة لم يصدر عن مؤلف أمريكي وإنما عن أرستقراطي فرنسي شاب، هو أليكسيس دو توكفيل، بعد نصف قرن من نيل أمريكا الاستقلال، شارحاً ليس لأبناء وطنه ومعاصريه الأوروبيين وحسب بل وللأمريكيين أنفسهم أيضاً، متملقاً أكثر من أي شخص آخر من قبله أو من بعده[3]. وكان مفتاح تجربة أمريكا، كما رآها توكفيل، أنها ستغدو أيضاً في الوقت المناسب مصدر قوة نموذجية لكل مجتمع إنساني آخر على وجه الكرة الأرضية، مثابرة على طرق الحياة وأشكال الوعي الذي يتحقق بحضور الديمقراطية ذاتها. وفي كتاب توكفيل «الديمقراطية في أمريكا»[4] نجد لأول مرة الإقرار بأن الديمقراطية السبيل إلى تميز التجربة السياسية

الحديثة وأن على كل من أمِل بفهم طابع تلك التجربة أن يركز على ما تعنيه تلك الديمقراطية ويستوعب تلك الدلالة.

كانت ثورة أمريكا استجابة مصحوبة بالقلق لخطر محسوس يتهدد الحريات التي لطالما تمتع الناس بها، تلك الحريات عينها التي صارت تشكل مع مرور الزمن الدليل على ماضيها الديمقراطي[5]. فما أن تم الدفاع عن هذه الحريات وانتصرت، أو تم الفوز بها بقوة السلاح، حتى بدا النظام الدستوري الذي بناه الأمريكيون ليوفر لهم المستقبل الآمن تدبيراً واضح الرؤية فريداً في بابه لمقتضيات الحرية السياسية وتنفيذ هذه العملية العامة الفذة في تداول الآراء. والحق أنه ليس هناك من أمر مثله صادفناه من قبل، وما من واقعة لاحقة في الدستور قد ضارعت تماماً حصافة التشخيص الذي أفصح عنه زعماء السياسة في الأمة الجديدة، ودون ذلك طول المدى الغريب الذي كان من نصيب العلاجات التي استقروا عليها. وكان وليم ايورت جلادستون رئيس وزراء الملكة فيكتوريا العظيم والذي يثير الحنق قد وصف نتاج جهودهم بأنه «أروع عمل خرج به عقل الإنسان وغايته في وقت معين»[6]. وكان هذا تقويماً سخياً، في أعقاب أشرس حرب أهلية، والدليل المروع على حدود التشخيص والعلاج. ولكنه يكاد لا يفي برسم صورة تعبر عن مستويات الجهد وأطياف المشاركين، أو الاضطراب والتشوش والعداء في عملية صنع القرار التي جعلت ذلك ممكناً.

كانت المسودة الأولية للدستور قد وُضعت في مؤتمر سري عقد في المدة ما بين مايو/أيار وسبتمبر/أيلول من العام 1787، في مدينة فيلادلفيا، وفي عملية معقدة من المناورة والمساومة[7]. وتم الإعلان عن المسودة التي توصل إليها المؤتمرون أولاً في 17 سبتمبر/أيلول من 1787، ثم أُحيلَ مشروع الدستور إلى مؤتمرات الولايات الاثنتي عشرة لنيل موافقتها أو

تنقيحها لاحقاً. وظل مشروع الدستور موضوع مناقشات علنية طوال الشهور العشرة الآتية من ولاية إلى ولاية. فلما كان شهر يوليو/تموز كانت الولايات جميعها قد اختارت الموافقة على مشروع الدستور، سوى ولايتي كارولينا الشمالية ورود آيلند. ثم أُضيفَ إلى مشروع الدستور عنصران أساسيان، أثناء جلسة افتتاح الكونغرس الأول، برعايته، في ما بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول من العام 1789، والثورة في فرنسا يومئذٍ تشتد وتتصاعد. وقد أعيد مشروع قانون الحقوق، وكان يتألف من التعديلات العشرة الأولى التي أُدخلت على الدستور، وصاغها جيمس ماديسون بناء على عشرات التوصيات الواردة من مؤتمرات الولايات، فجرى إحالتها إلى الولايات من جديد للمصادقة عليها؛ ومشروع تشريع قضائي يقضي بإنشاء نظام قضائي فيدرالي، وكان أن أقره مجلس الشيوخ[8].

كانت المرحلة الأشد حدة في هذه العملية قد أتت في أعقاب نشر الطبعة الأولى من الدستور. ولم يكن المؤتمر ليقتصر يومئذٍ على المندوبين الألف وخمسمائة وحسب، الذين جاؤوا إلى الولاية للمصادقة على ما اتفق عليه المؤتمرون وعملوا في نص المسودة كلها تثبيتاً للمواد وتعديلاً لها، سوى مجلد واحد احتوى على المناقشات الخاصة والعامة والكلمات التي أُلقيت من المنبر وما احتوت عليه الصحف والمراسلات الخاصة التي بلغت الأمة كلها[9]. ومن خلال الجلبة هذه من التقويم والنقاش يبرز الآن نص معين واحد بقوة السلطة الفذ. وقد ظهر هذا النص يومذاك كسلسلة من المقالات في صحيفة مجهولة وكان كتابها ثلاث شخصيات سياسية بارزة، وهم جيمس ماديسون والكساندر هاملتون وجون جاي. وقد كتبت هذه المقالات على عجل ونشرت على مدى الأسابيع الآتية، وكانت تكاد تفتقر التنسيق بين كتّابها الثلاثة، الذين كانت آراؤهم تختلف عن بعضها

بعضاً بشكل كبير، وإذ بها تؤثر أشد التأثير وبشكل فعال في النقاش الذي دار عند التصديق على مسودة الدستور. وكانت الدعوى التي خرجت بها المقالات التي صدرت تحت عنوان الاتحادي The Federalist تقوم على إبراز حسنات نظام الحكم الجديد، في حين أنها عجزت عن إقناع العديد من الجمهور المباشر[10] الذي توجهت إليه، وسرعان ما أصبحت منذ ذلك الحين القاعدة التي تكاد لا تناقش للأساس الذي قامت عليه الجمهورية الأمريكية. ذلك أن تلك المقالات قد توجهت إلى موضوع الحاجة إلى قيام حكومة مركزية قوية وكذلك لسلامة أمنها، بحيث يمكن لها أن تأتي بالعوائد المالية وتتولى السيطرة على القوات البحرية والقوات المسلحة والتوقيع على المعاهدات مع الدول الأجنبية، شأنها في ذلك شأن أي حكومة أخرى، وأن تنهض بهذه المهمات على نحو لا يشكل تهديداً للحريات الشخصية التي استعادها الأمريكيون وهم يواجهون أفدح خطر من أسيادهم المستعمرين قبل حين.

كانت الدعوى إلى الثورة الأمريكية بالغة البساطة، وفحواها أن: القوة غير المقيدة المتروكة دونما ضبط خطر قاتل يتهدد الحرية الشخصية، كما كانت الحكومة الإمبراطورية البريطانية تتحرك عن قصد وتدبير وبشيء من الحيوية لإزاحة كل قيد يحد من سلطانها. وكان أكثر من نصف مقالات «الاتحادي» من وضع الكسندر هاملتون[11]، وهو أحد أكثر زعماء أمريكا حنكة في الاقتصاد ولا نظير له في التنبه إلى الأخطار التجارية والإستراتيجية كما للفرص مما هو محقق أن تواجهه في القرون القادمة. أما الدراسات التي أضفت على «الاتحادي» مصداقية سلطته الفريدة فلم تكن من وضع هاملتون. والحق أن مؤلفها كان جيمس ماديسون الابن البكر لمزارع فيرجيني وكان خجولاً كما هو مجتهداً وقليل العناية بنفسه،

وكان في السادسة والثلاثين من العمر حين افتتح المؤتمر الدستوري في فيلاديليفيا. وقد اضطلع ماديسون في مايو/أيار 1789[12] بدور نشط في كفاح أمريكا ضد بريطانية والسياسة المتشابكة التي خاضت الأمة الجديدة غمارها على مدى إحدى عشرة سنة. وحمل إلى المؤتمر الاتحادي مجموعة من الاقتراحات المعمقة حول كيف يمكن للكونفدرالية الأمريكية ذات المجلس الواحد أن يعاد بناؤها على نحو يضم ثلاثة فروع للحكومة، ومجلس تشريعي من فرعين محددة مسؤولياته ومنتخب من قواعد مختلفة من التمثيل[13]. وكان ماديسون أول الواصلين إلى فيلادلفيا من خارج الولاية[14]، وأحد المندوبين القلائل في اليوم الأول والمؤتمر على وشك بدء جلساته، فاغتنم ماديسون، وزملاؤه أعضاء وفد فيرجينية، فرصة الاستراحة القسرية ليخط مسودة مشروع الحكومة الذي يتألف من خمس عشرة نقطة. وحولها دار لاحقاً معظم النقاش. وجرياً على ما هو معهود به أخذ ماديسون على عاتقه تدوين محاضر الجلسات والمناقشات التي دارت في ذلك المؤتمر كاملة[15]. منذ لحظة افتتاحه، وما زال المؤرخون ممتنين أبداً لهذه المأثرة. ذلك أن غرضه من هذا كان توفير أسباب استيعاب مشروع بالغ التعقيد وبعيد الأثر وشديد الخطورة. إلا أن مشروع الحكومة لم يكن من عمل ماديسون وحده؛ وآية ذلك أن مشروع الدستور الذي انبثق عن مداولات المؤتمرين كان يتناقض في عدة نقاط مع معتقداته الراسخة. لكنه برصانته ودأبه ونهجه الرائع والعميق الذي ينأى عن التكلف أتى بأكثر مما فعل أي شخص آخر بإكسابه شكله الأخير.

وكان الهدف المحوري من تلك الصيغة التي وضعها وصانها بوضوح يقتدى به في أشهر أوراق الاتحادي The Federalist papers، وهي التي تحمل الرقم 10، وترجع صدى الحجج التي تضمنتها رسالة يعود تاريخها

إلى شهر مضى وكانت موجهة إلى مواطنه الفرجيني وصديقه الحميم توماس جيفرسن، واضع وثيقة إعلان الاستقلال. وتصف وثيقة الفيدرالي العاشرة العلاج للعنف العصبوي، الضعف الرئيس في الحكومات الشعبية[16]، ومصدر اضطراب الأحوال والظلم والتشوش «مما يفسد مجالسهم الشعبية، بـ «الأمراض القاتلة التي في ظلها تلاشت الحكومات الشعبية في كل مكان» ولا يمكن استبعاد الموضوعات الأثيرة والمثمرة التي يطرحها خصوم حزب الحرية إلا بالقضاء على الحرية ذاتها. ذلك أن أسبابها الكامنة «مزروعة في طبيعة الإنسان»، وفي تنوع قدراته، وتنوع أشكال الملكية والتقسيمات اللاحقة في المجتمع إلى مصالح وأحزاب مختلفة. والحق أن مصادر الانتماء الفئوي على أنواع لا حصر لها؛ ولكن أشدها قوة وثباتاً «التفاوت وعدم المساواة في الملكية»[17] فمنذ القديم والذين يملكون والذين لا يملكون يشكلون «مصالح واضحة المعالم في المجتمع» (كانت الستارة الخلفية التي استند إليها هذا الإدراك في العام 1787 موضوع ما إذا كان ينبغي إيفاء الديون الضخمة أو رفض الاعتراف بالديون التي تعود دائماً إلى دائنين أفراد، وهي قضية صادفتها كل ولاية أمريكية في سياق الفوز باستقلالها) . فكيف يمكن الموازنة بين تلك المصالح المتناقضة هذا التناقض الحاد كما يقضي العدل؟

كان ماديسون واثقاً أشد الثقة من أنه لا يمكن استئصال أسباب قيام العصب وكل ما يمكن أن يأمل به السيطرة على آثارها[18]. ذلك أنه يمكن لعصبة من الأقلية أن تثير اضطرابات لا تنتهي؛ أما في حال وجود حكومة جمهورية فلن تتاح لها أي فرصة لتفرض نفسها عن طريق القانون. إلا أنه حيثما تشكل عصبة ما أغلبية فإن الحكومات الشعبية توفر لها كل فرصة للتضحية بحقوق الأقليات والصالح العام في سبيل أهوائها

ومصالحها[19]. وقد تجسد التحدي الكبير الذي يواجه الحكومة الشعبية في تأمين الصالح العام والحقوق الخاصة أمام خطر قيام أغلبية عصبوية وذلك دون التضحية في الوقت ذاته بروح الحكومة الشعبية وشكلها، وقد شدد ماديسون على «الديمقراطية المحضة»

لا يستطيع المجتمع الذي يتألف من عدد صغير من المواطنين الذين اجتمعوا وتولوا إدارة الحكم بأنفسهم، أن يقدم علاجاً لضلال عصبوي. وقد تخالج الأغلبية في الجماعة عاطفة أو مصلحة مشتركة تقريباً في الحالات كافة؛ وينجم عن شكل الحكومة ذاتها تواصل وانسجام؛ وليس هناك من أمر يحد من الإغراءات للتضحية بالحزب الأضعف أو أي فرد بغيض[20].

ولذلك وجدنا هكذا ديمقراطيات دائماً على قدر كبير من اضطراب الحال والخصام، وقد برهنت كذلك على الدوام أنها لا تتوافق والأمن الشخصي أو حقوق الملكية، وكانت حياتها على العموم قصيرة، نظراً لأنها كانت تلقى موتاً عنيفاً. وقد افترض مناصرو الديمقراطية النظريون بناء على ذلك، وهذا سخف من وجهة نظر ماديسون ومناف للعقل، أن من شأن تحويل البشر إلى حال من المساواة السياسية التامة يجعلهم متساوين تماماً من حيث الملكية وموحدين ومنسجمين في الآراء والعواطف.

ولقد عرض ماديسون عوضاً عن ذلك المشروع المحفوف بالمخاطر والقائم على الاستواء والتوحيدية، أنموذجاً مختلفاً يعد بعلاج لأمراض الديمقراطية: «جمهورية أعني بها حكومة تأخذ بخطة لتمثيل كافة الأطراف.» والجمهورية في مفهوم ماديسون تختلف عن الديمقراطية المحضة في عدة وجوه. «إن نقطتي الاختلاف الأعظم بين الحكومتين

الديمقراطية والجمهورية هما، أولاً إناطة الحكم، في الجمهورية، بعدد ضئيل من المواطنين. ثانياً يمكن زيادة حجم الحكم كلما ازداد عدد المواطنين ومجال البلد». ولقد شمل اتحاد الولايات الأمريكية منطقة مترامية الأطراف وضم عدداً ضخماً من المواطنين. وهذا الأمر يتطلب خطة للحكم يمكن أن تشمل العنصرين كلاهما على نحو لا يمكن للحكم الديمقراطي العناية بهما. فكانت الحكومة مضطرة للخيار، بالآتي، بين عدد صغير نسبياً من الممثلين للنيابة عن عدد كبير من المواطنين؛ وقد ذهب ماديسون متفائلاً إلى أن هذه النزعة الانتقائية عينها تكفل ارتفاع نوعية الممثلين الذين جرى انتخابهم على هكذا نحو. إن ترامي أراضي البلاد وحجم سكانها كفيلان بإيجاد تنوع أوسع من المألوف من الأحزاب والمصالح، والإقلال من المجازفة بوجود أكثريات قائمة على التحالف عازمة على انتهاك حقوق مواطنين آخرين. وضرورة العمل سياسياً على مسرح أوسع كثيراً، حتى ولو نشأت هكذا تحالفات، لكفيلة بعرقلة تنسيق سياسات خفية ومحض شائنة. والأقل ترجيحاً أنه يمكن للتعصب الديني، أو للهوس بالسعي إلى تكديس الأموال، أو إلغاء الديون، أو اقتسام الممتلكات، أو أي مشروع آخر غير لائق أو كان ينطوي على السوء، أن يتغلغل في بنية الاتحاد بأكملها مما يمكن أن يصيب ولاية معينة بالعدوى، كما أن من الأرجح إصابة إقليم معين أو منطقة من إصابة ولاية بكاملها[21].

إذاً، فإن مدى الاتحاد وبنيته يمكنهما بل إنهما كفيلان أن يوفرا «علاجاً جمهورياً» للأمراض التي تكثر إصابة الحكومة الجمهورية بها[22].

وبعد مضي ثلاثة أشهر ونصف عاد ماديسون إلى هذا الرأي، في المقال 63 في أوراق الاتحادي، ليعرض جانباً منه، سوى أنه أعاد التأكيد

على العنصر المحوري فيه. فمبدأ التمثيل يشكل منعطف الجمهورية الأمريكية[23]. وقد كانت هناك عناصر تمثيلية حتى في أشد الديمقراطيات الإغريقية صفاء، في انتخاب مسؤولين إلى المناصب العامة يمسكون بسلطة تنفيذية[24]. والفارق الحق بين هذه الجماعات والحكومة الأمريكية يتجلى في «الاستبعاد التام للشعب في قدرتهم الجمعية من كل جانب منها،[25] وليس الاستبعاد الكلي للممثلين الشعبيين من عملية إدارة المدينة. وما كان بالمستطاع للحكم التمثيلي أن يفلح في هذه المجتمعات الصغيرة وشديدة التآلف. أما على أساس إذا كان هذا الحكم قائماً في رقعة بحجم الإتحاد الأمريكي فإن الدليل على الحاجة إلى هذا كفيل بتوفير دعم سياسي كاف ليعمل بالهدوء اللازم ولعهد طويل يتيح له أن يجعل مزاياه الحقيقية شديدة الوضوح للعيان.

بالرغم من أننا نستخدم اليوم عبارة الديمقراطية على نحو مختلف كل الاختلاف عما كانت عليه الحال في القديم، فإن شدة إلحاح ماديسون على استبعاد الشعب من حيث موقعهم الجمعي من أن يكون لهم أي نصيب في الحكومة الأمريكية ينزل علينا بما يشبه الصدمة. ذلك أنها كانت لماديسون ذاته، على كل حال، أوضح شاهد على اختلاف الدولة الجديدة عن دولة المدينة في اليونان القديمة، وكان يومئذٍ يجاهد في الدفاع عنها والبرهان على ذلك أنها لا تشبه تلك المدن فهي ليست ديمقراطية على الإطلاق. فالشعب في مفرداته، كما في مفردات أفلاطون أو أرسطو، مبعد ممنوع تماماً من حيث الأهلية الجمعية من حكم مجتمعه. ولا يمكن تصورهم أن يحكموا هذا المجتمع مباشرة بأنفسهم. فما يسيطر على هذا المجتمع في النهاية إرادة أغلبية المواطنين. أما السيطرة المباشرة على هذا

المجتمع فممكنة في مكان آخر مختلف تماماً. ومهما يكن وصف الدولة الأمريكية الجديدة سوى ذلك فإن وصفها بالديمقراطية لا يمكن أن يكون الوصف المناسب لها.

تختلف الحكومة التمثيلية بشكل حاسم عن الديمقراطية لكنها لا تختلف عنها من حيث الهيكل الأساسي للسلطة التي تستند إليها، بل من حيث الآليات المؤسساتية التي وجهت مسارها وساعدت في صمودها على مدى الزمن. وقد اعتمد ذلك كله من حيث تأثيره ليس على الدقة القانونية وحدها وهي التي عرفت بها (عوائق ورقية في وجه روح السلطة العدوانية)[26]، وإنما كذلك بشكل حاسم أكثر بالعلاقات العملية القائمة بينها والطاقات السياسية التي يمكن لها أن تستعين بها. ذلك أنّ خطر الطغيان قد يكون مصدره أساساً السلطة التنفيذية، وفي الدولة الديمقراطية «حيث يمارس حشد من الناس كل بشخصه وظائف التشريع، وهم عرضه بسبب عدم أهليتهم للتداول المنتظم فيما بينهم واتخاذ الإجراءات المشددة تجاه المكائد الطموحة لكبار الإداريين. أما في أمريكا فقد صدر الخطر الرئيس من السلطة التشريعية، كما عبر عنها جيفرسون في «ملاحظات حول ولاية فيرجينية قبل ثلاث سنوات من الطغيان الانتخابي[27].

وفيما أخذ الأمريكيون يتحركون باتجاه الثورة في 1774، وصفهم جون جاي، وهو أرستقراطي من نيويورك، ومؤلف مشارك في وضع مقالات الاتحادي ثم أصبح فيما بعد، أمين الدولة، بمبالغة مفهومة، بأنهم «أول شعب اصطفتهم السماء فأتاحت لهم فرصة التداول واختيار صيغ الحكم الذي ينشدون العيش في ظله»[28]. في هذه المرحلة بدت الفرصة أخاذة، والمجازفات المرتبطة بها (وفي ذلك تناقض صريح والمجازفات التي كانت

تواجه البريطانيين) غير ذات بال نسبياً. وإذا كانت عبارة الديمقراطية لا توحي بأمر محدد فإنها لم تكن تنطوي إلا على بعض الخطر أو لا خطر ماثل فيها. بل إن رجل سياسة محنكاً وشكاكاً مثل جون آدمز رأى أن «الطغيان الديمقراطي قول متناقض»[29]. والشاهد على ذلك أن دساتير الدولة الجديدة أعادت رسم حدود الدوائر الانتخابية بحيث تجعلها أشد مساواة وأصرت على إجراء انتخابات سنوية ووسّعت من الاقتراع، وفرضت شروطاً على الناخبين وممثليهم على حد سواء في ما يخص مناطق الإقامة، ومنحت أهالي المناطق سلطة توجيه ممثليهم[30]. فكان أن دعموا بذلك تناقضاً أساسياً وزادوا من حدة هذا التناقض بين التجربتين الأمريكية والبريطانية في التمثيل السياسي، من التشديد الذي يتسم به العالم القديم على الاستمرارية التاريخية وسلطان وحدة المجتمع والطابع الرمزي والواقعي للصلات بين الممثلين ومن يمثلون، وقد تمت التضحية بها من أجل الإلحاح على الواقعية والاختيار والقبول والمشاركة التي تتكامل باستمرار وبمزيد من المساواة[31].

كانت عملية التداول والاختيار ما تزال على مسارها، بعيد المؤتمر الدستوري، ولم يكن هناك من الدعاة العلنيين من ينحو إلى الإقلال من اعتماد أساس المشاركة أو المساواة في مقاربة العملية هذه. أما ما صار أشد بروزاً فهو خشية الفشل في بلوغ نتيجة ثابتة يعتد بها، والمساهمة ذات الشأن التي يمكن للديمقراطية بل والمؤكد أنها ستقدمها بما يزيد من تفاقم هذه الأخطار.

وقد كان الأمريكيون يتمتعون في هذه المرحلة بأربعة خيارات. فيمكن أن يختاروا التبرؤ من العناصر الأكثر ميلاً إلى الديمقراطية في دولتهم الجديدة،

والمركز البارز الاستثنائي الذي منحته للذكور الأحرار للمشاركة الشعبية على نطاق واسع في ظروف تقارب المساواة السياسية في وضع القرارات العامة واتخاذها. أما في القارة الأوروبية فما يزال ثمة، حتى بعد قرن من الزمن، منافحون بارزون (بل وأقوياء، أحياناً) عن هذه الاستجابة؛ وما بين الحربين العالميتين سعت الحكومات الفاشية في أوروبة، وكذلك في اليابان، إلى الأخذ ببعض جوانبها، مع ما تبع ذلك من عواقب مدمرة في الداخل والخارج أيضاً. لكن في أمريكا ليس ثمة دعاة علنيين بعد ما هرب الموالون إلى كندا أو عبر الأطلسي. ولعلهم كانوا يختارون أيضاً بدلاً من ذلك، كما لاحظ ماديسون، الدفع بمبدأ المساواة السياسية (وكان ما يزال مقصوراً على الذكور، وما زال يسير جنباً إلى جنب وشيء من الاعتذار لقطاع واسع جداً من السكان الرقيق) بقوة إلى المقدمة بحيث تتعارض وتتجاوز دعاوى الملكية والدين الملغى وإعادة توزيع ملكيات الأراضي الواسعة وإعادة تكوين مجتمع ما بحيث يحقق المساواة. ويبدو أنه لم يكن هناك أيضاً بين الأمريكيين دعاة إلى بديل عن هذا أشد تطرفاً ولا يقل عنه قابلية للتدمير.

وقد يكون الأكثر واقعية أنهم فشلوا بسرعة في الاختيار على الإطلاق، وأعرضوا عن القيام بتقوية السلطة المركزية في الدولة الجديدة التي قامت في أمريكا خشية أن يؤدي الأمر إلى إعادة بناء البنية الغريبة وذات القابلية الطغيانية دائماً والتي أفلتوا لتوهم من براثنها ودفعوا لقاء ذلك ثمناً باهظاً. وكان هذا في المحصلة النتيجة العملية المباشرة لانتصار أعداء الاتحاديين وهو قبول سلبي بصيغ الحكم القائمة، نظراً لأن هذه كانت قد ظهرت تحت مقالات الاتحاد الكونفدرالي دونما بنية فعالة بعيدة المدى بين حكومات كل ولاية بمفردها.

إن الخيار الذي جنحوا إليه، كان في خطوطه العريضة ذلك الخيار الذي ألح عليهم ماديسون وشركائه في وضع تلك المقالات الأخذ به، قد تجسد في الدستور الجديد، نظراً لأنه صمد في محنة المصادقة والتعديل، ثم التنفيذ أثناء رئاسة واشنطن الأولى، وقد منح هذا الخيار الأمريكيين، ومع الزمن العالم الشيء الكثير. بيد أنه فشل في التوفيق بين نظام من الحرية السياسية (على الأقل للرجال)» والانتشار الواسع لملكية الرقيق، وكانت هذه تسوية تأثيرها محدود حتى بعد ثلاثة أرباع القرن من هزات الحرب الأهلية. بل ليس هناك حتى اليوم إلا القليل من الاتفاق على مدى المصالحة التي تمتد منذ ذلك الحين، أو أي أمل باكتمالها في أي وقت آت. ولكن المؤكد أن الخيار الذي اتخذ في العام 1787 قد عجز بشكل واضح عن انتزاع نزعة المساواة من المخيلة السياسية الأمريكية المثابرة. ولكنه أضفى على تلك النزعة سيماء مختلفة، جعلتها أقل حيوية إلى حد كبير، وعنصراً ملحاً أو بارزاً في إطار المخيلة الأمريكية أكثر مما هي عليه في معظم المجتمعات الأخرى على الكرة الأرضية على مدى القرنين الآتيين. فقد أكسبت الجمهورية الجديدة فعالية فائقة، ولزمن طويل، كما نعلم الآن، وبذلك حولت الولايات المتحدة وجعلت منها أكثر مجتمع ناجز سياسياً والأفضل تماسكاً والأشد ثقة بالنفس على وجه الأرض. كذلك افتتحت الجمهورية الجديدة، مع الوقت والحبور العظيم المتوقع من وزير خزانتها الكسندر هاملتون، الطريق لتصبح أقوى دولة في تاريخ البشرية على الإطلاق.

حين التفت ماديسون إلى الوراء وأخذ يتطلع إلى يوم وضع الدستور، وهو في شيخوخته[32]، مستعيداً «الشؤون المضطربة في الداخل وانعدام

الاحترام المطلق في الخارج «مما كان يحيط بولادة هذا الدستور، ظل يرى أنه حق للمرء أن يفخر بهكذا «دستور أتى بنظام يبعث على السعادة من صميم هذا القدر العظيم من الفوضى التي تبعث على الكآبة والكدر». وما كان لحكم إنساني أن يستبعد المجازفة بإساءة استخدام السلطة. إلا أن جمهورية أمريكا الديمقراطية، بناء على شاهد من ثلث قرن، قد قلصت من تلك المجازفات إلى أدنى حد[33]. وهذه الدولة الجديدة لم يقيض لها أن تبلغ هذا بالأخذ بدعاوى الديمقراطية دونما تحفظ؛ وماديسون ذاته لا يبدي إلا أقل إشارة من الحماس تجاه هذه الكلمة في أواخر حياته. ولكنه أقر فعلاً بمبلغ العمق الذي بلغته هجمات التصور الجديد للديمقراطية الآن، ومدى عقم مقاومتها صراحة وعلانية. ولكن مع أوائل العشرينيات من القرن التاسع عشر كانت شروط الملكية الواجب توافرها عند اقتراع الممثلين، والتي بدت بسيطة بشكل واضح وقت انعقاد المؤتمر، قد غدت متنافية مع ظروف الزمان وعقيمة[34]. وما كان من شأن رجل ذي نزعة محافظة عنيد مثل المستشار جيمس كنت الذي ينتسب إلى نيويورك أن يتلكأ في المطالبة صراحة بالاضطلاع بدور رئيس في «ترويض العبقرية الشيطانية للديمقراطية»[35]. ولكن الأمر لم يكن لماديسون عند هذه النقطة حيث تهدد الأكثرية التي لا تملك الأقلية ذات الملكية، وهذا لم يكن خطراً يمكن معالجته على الوجه الأفضل باستبعاد الأكثرية من التصويت. إذ إنّ استبعاد أكثرية ما من التصويت إنما يعني «خرق مبدأ حيوي من مبادئ الحكم الحر، ألا وهو أنّه حق لأولئك الذين يخضعون للقوانين أن يكون لهم صوت في صنعها»[36]. كذلك أرسى القانون أساساً للحكم كان من المؤكد أنه سوف يقضي في الممارسة العملية على أي حكومة حرة:

«ولسوف يزج بالقوة العددية والمادية في صراع دائم ضد سلطة الجمهور، ما لم يغلب وجود جيش عامل، فيكون مهلكاً للأطراف كافة»[37]. وبدلاً من ذلك وضع ماديسون آماله على القيود الداخلية التي نص عليها الدستور الذي بذل كل جهد لإنشائه، فكان موئله التأثير الإصلاحي الذي يرافق التعليم. وكانت النتيجة التي خلص إليها في رجحانها تنطوي على الكثير مما تشترك فيه والحكم الذي أتى به المهندس المرموق بنجامين لتروب قبل خمسة عشر عاماً، وجاء في رسالة إلى صديق جيفرسون الايطالي فيليب ماتزاي: «بعد تبني الدستور الاتحادي، كان تعميم حق الانتخاب في الولايات كافة بحيث يشمل الغالبية من المواطنين البيض الراشدين بمثابة زرع بذرة ما لبثت أن أخذت تنمو تدريجياً وتنشر ديمقراطية فعلية وعملية ومساواة سياسية حتى عمت الاتحاد كله»[38]. ولا ريب بأن النتائج كانت مثيرة للإعجاب: «أعظم قدر من السعادة ربما لم يقيض لأي أمة أن تنعم بها على الإطلاق». ولكن ذلك كانت له تكاليفه: «إن المجلس التشريعي في ولايتنا لا يضم شخصاً واحداً ذا مواهب رفيعة. والحقيقة أن المواهب الرفيعة في الواقع تثير الريبة». ولهذا التآكل الذي يصيب التوقير والتميز الاجتماعي «مزايا متينة وعامة»؛ وقد كتب مشيراً بصراحة إلى صاحبه ذي الذوق الرفيع أما «لذي العقل المثقف، ورجل الأدب، وعاشق الفنون فإن ذلك يرسم صورة أبعد ما تكون عن الصورة المحببة»[39]. وكان هنري جيمس على استعداد لتلقي هكذا إلهام.

كان السبب في عرض هذه الصورة المنفرة تلك السياسات الديمقراطية التي غدت تكراراً مألوفاً، أي نهجاً كاملاً في الحياة السياسية، بما يعني ذلك من منطق خاص وثقافة متفشية خاصة بها. وحينما تصبح الديمقراطية

هكذا إجراءً مألوفاً، روتيناً، قد تظل عندئذٍ مهددة بالصراع المرير بين الشمال والجنوب حول موضوع العبودية، أو ربما تغدو مهددة بأعماق الأزمة الاقتصادية الكبرى التي نشبت بعد حوالي سبعين عاماً من ذلك الحين، ضغوط مزلزلة تنصب على أسس النظام الاجتماعي أو الاقتصاد الذي يغذيه هذا النظام أما في صميم السياسة ذاتها، فقد غدت الديمقراطية تهيمن على المشهد. والحق أنها لم تصادف عندئذٍ منافسين أحياء وقلما كانت تواجه الكثير من الضغط لتتأمل في طبيعتها، ناهيك عن الدفاع عن نفسها أمام تحدٍ حقيقي لصعودها. فعند الأمريكيين أصبحت الديمقراطية، من الآن فصاعداً، تملأ أفق السياسة؛ وبات كل من يشاء رفضها يحكم على نفسه علناً بالعقم سياسياً. وفي أمريكا انتصرت معركة الديمقراطية، كما فهمها الأمريكيون، بصورة حاسمة غيابياً، وإن كان الفوز بالكثير من مادتها قد تم في وقت أبكر وبكثير من الجهد تحت أسماء مختلفة.

كانت العبارة قد دارت في أوروبة، في أواخر القرن الثامن عشر، وعلى ألسنة الفعاليات السياسية فيما يجاهدون في سبيل قلب الأوضاع في إحدى الدول ويسعون إلى شرح الأسس التي كانوا يقيمون عليها استراتيجياتهم وفهم الآثار التي تلي تحقيق أهدافهم. وفي هذا الشكل أعلنت الديمقراطية ظهورها الأولي بصورة متقطعة وعلى الهوامش إلى حد بعيد، في الثورة الوطنية التي بعثت الحيوية في الحياة السياسية في الجمهورية الهولندية في ثمانينيات القرن الثامن عشر. ففي البداية كانت الثورة مشتتة من حيث الأهداف ويشوب استراتيجياتها قدر ليس بالقليل من الاضطراب[40]. إلا أن عدداً من قادة هذه الثورة مضوا يتحررون في فترات مختلفة فيما بين الأعوام 1785 ـ 1787 من المماحكات الفارغة

التي كانت تدور بين أوليغارشية المدينة الأثرياء وآل أورانج التي تعود إلى أصول اتحاد الأراضي المنخفضة، وبدؤوا في إرساء إصلاح سياسي جديد بوعي قائم على المساواة والمثابرة.

كان المفتاح المؤسساتي لأشد جوانب التحدي راديكالية يكمن في الجماعات المدنية الشعبية المسلحة (الميليشيات) في المقاطعات الهولندية، المعروفة باسم فيالق الأحرار[41] التي كانت تلتقي في اجتماعات دورية بدءاً من ديسمبر/كانون الأول 1787 فصاعداً، وعادة في مدينة اوترخت[42]. وقد لاحظ أحد زعماء الحركة الوطنية الذي كان بعيداً عن فكرة المساواة وهو البارون يوان ديرك فان ديركابلين توت دن بول أن «الحرية والشعب الأعزل نقيضان لا يلتقيان؛[43] وفي ديسمبر/كانون أول 1784 وجدنا الحركة الوطنية تنتضي السلاح. وفي ذروة الحركة قام موفد فيالق ديلفت الحرة يعلن بصوت مدوٍ:

لم يعد يستتر المواطن، أيها الرفاق، في الظلال. بل صار بوسعه أن يعلن عن وجوده دونما خوف أو خشية في ضوء فجرنا الذي بدأ يبزغ بلا خوف أو وجل. أن شمس حريته وسعادته تشع بقوة أعظم وتزداد إشعاعاً من ساعة إلى أخرى، وبوسعنا أن نؤكد لكم بناء على أقوى الأسباب أنكم سوف لن تجدوا طغاة يتحكمون بالشعب على هذه الأرض قبل أن تبلغ هذه الشمس كبد السماء. فلسوف تطمس الحرية المسلحة اسم كل واحد[44] [من هؤلاء الطغاة].

ولقد انقسمت مقاطعات جمهورية هولندا أشد الانقسام ما بين حزبين، الوطني والأورانج. ولما صار العام 1787 اقتضى قمع الحركة الوطنية تدخل

الجيش البروسي، الذي وُجِّه لإنقاذ الأميرة فيلهلمينا، أميرة أورانج، وهي من أسرة الهوهنزولين وقد حملها الطيش والرعونة على السفر إلى لاهاي لرفع علم الأورانج هناك وكان من سوء طالعها أن تقع أسيرة على الطريق وفي قبضة فيلق تحرير الجودا، ولقيت من الذين قاموا بأسرها معاملة فظة قاسية[45]. وفي سبتمبر/أيلول 1787 تمكنت القوات البروسية بقيادة دوق برونسفيك من إعادة ستاد هولدر في لاهاي؛ وفي 10 أكتوبر/تشرين أول استسلمت له آخر قلعة مقاومة وطنية، وهي مدينة أمستردام.

لم تعرِّف الحركة الوطنية نفسها بأنها حركة تدعو إلى الديمقراطية. فقد كان هدفها، بقدر ما لها من هدف واضح مشترك، إقامة نظام برلماني دستوري في المقاطعات الهولندية التي تمثل سكانها على العموم، وتحريرها من سيطرة سلالة الأورانج القمعية في جوهرها، أو أوليغارشية ثرية مدينية معتدية وفي الوقت ذاته عازمة على مصادرة سلطات الشعب.

حينما حاولت قيادة فيلق الأحرار وضع شكل من تمثيل الأمة الهولندية أقل عسفاً وأكثر ملاءمة، وجدت نفسها في مناسبتين اثنتين على الأقل تتبنى موقفاً من الطبيعي جداً وصفه بالديمقراطي. وفي مؤتمر فيالق الأحرار الثالث الذي عُقد في يونيو/حزيران 1785 في اوترخت وضعت القيادة قانون الرابطة[46] وتعهدت بأن يقوم محازبوها بالدفاع عن دستور جمهوري حقيقي حتى آخر نقطة دم، واستعادة حقوق المواطنين والكفاح في سبيل قيام «حكومة الشعب بالتمثيل». وبعد أسابيع قليلة طرح مؤتمر فيلق الأحرار في مقاطعة هولندا بياناً كان أكثر ثورية من سابقه، عرف باسم مسودة ليدن. وقد ورد في مقدمة هذا البيان بشكل جريء أن «مواطني دولة ما، وجمهورية قائمة، قبل أي اعتبار آخر، على الحرية

التي تمنحها لكل واحد منهم، رأساً رأساً. الحرية حق مشروع، لازم لكل أهالي اتحاد الأراضي المنخفضة. وما من قوة على الأرض، ناهيكم عن كل سلطة مستمدة حقاً من الشعب... تستطيع أن تعترض أو تعيق التمتع بهذه الحرية». وقد أكدت بنود هذا البيان سيادة الشعب ومسؤولية الممثلين المنتخبين أمام ناخبيهم، وحق حرية التعبير باعتبارها الأساس لدستور حر، وقبول كافة المواطنين بين صفوف قوات الميليشيا دونما تفرقة أو تعصب طائفي (وهذه القوات تمثل الضمانة القوية لاستمرار حريتهم). وشكلت هذه جميعها التعبير الجامع المانع عن أفكار السيادة للجمهورية الشعبية»[47].

وسرعان ما وجدت الحركة الوطنية نفسها، في أعقاب قمعها عسكرياً، في خضم العاصفة السياسية والعسكرية الدولية التي أطلقتها الثورة الفرنسية الكبرى. وحين تلاشت في لجة الفوضى هذه، طرحت الجمهورية الباتافية التي قامت ما بين 1795 - 1805 كل أثر للاستقلال الوطني ثم أخذت تظهر أنها مجرد دمية للدولة الفرنسية مع التحولات السريعة التي تتعرض لها هذه الأخيرة. والتي بلغت القمة بالإمبراطور نابليون الذي كان جلفاً بما يكفي ليصف البلاد المنخفضة بالطمي الذي أتت به «الأنهار الكبرى في إمبراطوريتي»[48]. لكن الهولنديين أنفسهم ظلوا على اهتمام أكبر بخلافاتهم الداخلية. ووجدوا أنفسهم أشد انجذاباً باطراد، فيما هم يسعون إلى تحديد وجوه الاختلاف، إلى مفردات مستمدة من باريس. وكان أن حظيت كلمتا الديمقراطية والديمقراطي في سياق هذه الجهود ببروز استثنائي في البرامج والانتماءات السياسية الهولندية. ولما كان العام 1795 أخذت أمستردام تزهو بصحيفة كبرى باسم الديمقراطي وناد سياسي

يهدف إلى الفوز بنظام ديمقراطي. ولما حل العام 1797 كانت حكومة المديرين الفرنسية تطمئن معتمدها في هولندا إلى أن رغبة الهولنديين اعتماد «دستور حر وديمقراطي». وفي يناير/كانون الثاني من العام الآتي، وقع ثلث أعضاء مجلس النواب الهولندي عريضة يطالبون فيها بـ «دستور تمثيلي ديمقراطي»؛ وفي الشهر الآتي تفاخرت لجنة من المجلس ذاته برعونة للمعتمد الفرنسي بالقول إن الهولنديين «قادرون على الانتقال إلى مستوى من الديمقراطية أعلى مما يقدر عليه الفرنسيون»[49] . وإذ بلغت الأمور هذا الحد كان الأرستقراطيون قد سلموا وسط المسرح منذ عهد طويل. لكن في هولندا، كما في فرنسا ذاتها، فإن الأرستقراطيين كانوا أول من عمل على تعريف التجمع السياسي، بل وقبل أن يقوم الديمقراطيون به بوقت طويل. وآية ذلك أن جيسبيرت كاريل فان هوجندورب، وكان مناصراً قديماً لأسرة الأورانج، قام في العام 1786 بوصف بلاده باللغة الفرنسية لمحدثه بأنها منكوبة بفئة متآمرة، ويقول فيها الناس أنها «منقسمة بين أرستقراطيين وديمقراطيين»[50]. والمؤكد أن هوجندورب ذاته كان أرستقراطياً قلباً وقالباً بالمعنى الهولندي للكلمة حتى قبل أن يصبح في العام 1787 كبير قضاة روتردام. وكان الرجل يرتاد الأوساط الراقية؛ وابنه من وفر للأميرة فيلهلمينا القيام بمغامرتها الجنونية[51]. وكان هوجندورب رجل مؤامرات أيضاً، واستمر ناشطاً في تآمره لصالح قضية آل أورانج يوم استعادتهم العرش بعد ربع قرن من الزمن[52]. ولكن في العام 1786 تغير منظوره إلى مشاجرات العصب الهولندية التي ظلت تطمح إلى أن تكون خارجية وموضوعية وكوزموبوليتية وعلى قدر من المهارة والحنكة: وبذل غاية الجهد في ممارسة التقدير السياسي. لكن

المشاجرات في حد ذاتها لم تكن فعلاً سياسياً؛ ولا كانت تُعرض على أنها خصومات محلية أو هولندية على نحو مميز.

إن المشهد الأول الذي بدت فيه عبارة ديمقراطي على أنها عماد الولاء السياسي في تاريخ أوروبة (أو العالم) الحديث بشكل لا يقبل الاعتراض لم يكن في إحدى البلدان كالقارة الأوروبية الأكثر تقدماً في الاقتصاد أو المجتمع (مثل هولندا أو فرنسا أو بريطانية)، وإنما في ما هو الآن بلجيكا وكانت تسمى يومئذٍ الأراضي المنخفضة النمساوية وتخضع لإمبراطور النمسا، وتشكل مقاطعاتها، النصف الجنوبي من البلدان المنخفضة التي عملت إسبانية على هزيمتها بعد ثورة الأراضي المنخفضة في القرن السادس عشر، وبنتيجة ذلك الغزو، وبتضاد شديد والمقاطعات التي انفصلت، ظلت كاثوليكية ثابتة، وجرى استثناؤها من التجارة الدولية وذلك بإغلاق نهر شيلدت دون وصول القوارب إلى الموانئ البحرية الذي يعزز شروط الاستقلال الهولندي. وفي الداخل هيمنت الكنيسة على الحياة السياسية والاقتصادية بدرجة تدعو للعجب (وخانقة بقدر ما)، بما يجعلها «متحفاً واقعياً للحريات العامة التي عُرفت في القرون الوسطى»[53]. وقد وجدها اللاجئون من المنتخبين للحركة الوطنية الهولندية الذين هربوا عبر حدودها في العام 1787، حين تولى دوق برونسفيك إعادة فرض النظام. «متخلفة تأخذ بالخرافات ومنكوبة بالقساوسة وبملكية متسلطة»[54]. ولقد جاءت يقظة بلجيكا من سباتها السياسي في معظمها من الخارج، واستجابة لمبادرات إصلاحية نشطة من الإمبراطور جوزيف الثاني، الذي كان مثال الطاغية المستنير. وقد هيأ نفسه أولاً بما عرف عنه من نشاط وحيوية ودقة وعدم عناية باللباقة واللياقة لإصلاح قانون العقوبات بمنع

التعذيب وعقلنة نشاطات الكنيسة (فقام بحل عدد من الأديرة ونظم الحج ووضع المواقيت للاحتفالات الشعبية)، متحدياً احتكارات النقابات والبنود التي تحكم استخدام كبار الحرفيين للعمال، وسمح لغير الكاثوليك باحتلال المناصب العامة[55]. واستمر في هذه السياسة فقام في العام 1787 بإعادة تنظيم الجهازين الإداري والقانوني للمناطق بشكل كامل أفضل من ذي قبل. وقد نظر القوم في منطقة بلجيكا إلى تلك الإجراءات على أنها هجوم على النظام القديم، ونفروا منها لهذا السبب. وسمعت مر الشكوى من نبلاء آلوست Alost، وهم أرستقراطيون لا يحرجهم أمر أمام رجل عادي، وعبروا عن رأيهم بقّوة: «حقنا في إصدار الأحكام ملك لنا، يا سيدنا الإمبراطور. وإننا لا نملك هذا على سبيل المنة، وإنما تلقيناه من آبائنا واشتريناه بالدم والذهب. وإذاً ينبغي ألا ينتزع منا رغماً عنا[56]. ولقد اعترض المحامون في بروكسل، بتعال أقل من أولئك الأرستقراطيين إنما لا يقلون عنهم تجانساً من حيث الرأي، وقالوا إنّهم دفعوا مبالغ يعتد بها للحصول على المناصب التي يحتلونها، وبذلوا الجهود للحصول على المعارف اللازمة للنهوض بمسؤولياتهم، وملؤهم ثقة بأن يتحقق لهم ما يتوقعون من إعالة زوجاتهم وأطفالهم من عائدات الدعاوى[57]. وكانت حقوقهم في العمل والعيش تقوم على أساس تاريخي من الحريات في المقاطعة، وهي وثيقة الاستهلال السعيد Joyeuse Entree، التي أصدرها دوق برايان قبل أربعة قرون من الزمن في عام 1355.

وفي أواخر العام 1788 رفضت ضيعتا برابان وإنو دفع الضرائب إلى الإمبراطور، وكان رد جوزيف الثاني رفض الاعتراف بذلك، بعد ما يزيد عن أربعة قرون على إعلان الاستهلال السعيد[58] وكان زعيما الثورة

الرئيسان فان ديرنوت وفونك محاميان في بروكسل. وكان فان دير نوت ثرياً وينتمي في الأقل إلى الأرستقراطية، أما فونك فهو ابن مزارع فقير. وقد هاجم فان ديرنوت النمساويين في كراس تحريضي، لكنه هرب سريعاً إلى الخارج وانهمك في بذل جهود عقيمة لحمل آل أورانج على التدخل وإعادة توحيد الأراضي المنخفضة. وقد استخلص فونك العبرة من القمع القوي الذي مارسه برونسفيك ضد الوطنيين، فعمد عوضاً عن ذلك، وجماعة من أصدقاء بروكسل إلى تنظيم جمعية سرية باسم (في سبيل الهيكل والعائلة)، وتدبير سفر جماعات من الشبان المتطوعين للتدرب على حمل السلاح في الخارج، وربط هؤلاء بشبكة سرية من المتعاطفين في بلجيكا ذاتها. وقد اجتذب فونك أتباعاً كثيرين من مختلف أطياف المجتمع البلجيكي، من رجال الدين في أغنى الأديرة إلى أعظم النبلاء العلمانيين.

في 18 يونيو/حزيران 1789 رد جوزيف بحل أملاك برابان وإلغاء الاستهلال السعيد وفيما كانت ثورة فرنسا ذاتها تمضي في ذلك الحين على قدم وساق، شرع مجلس شرائح الأمة (الاكليروس والنبلاء والشعب) Estate General بالالتقاء في قصر فرساي[59]. وكان ممثلو الشريحة الثالثة قد أعلنوا أنفسهم قبل يوم واحد وحسب جمعية وطنية[60]. وفي شهر أغسطس /آب اندلعت ثورة في أبرشية أمير لييج[61]، واجتاح الشبيبة الفونكية (نسبة إلى فونك) الحدود لإعداد أنفسهم لخوض الكفاح المسلح. ولكن الأمر لم يكن يتطلب في الواقع إلا القليل من الكفاح، لأن السلطات النمساوية أخذت تتخلى عن الأقاليم الواحد إثر الآخر، دونما قتال. وأخذت شبكة الجمعيات الثورية المدنية التي أسسها فونك بإعادة تنظيم المناطق المستقلة على نهج القرون الوسطى في حكومة وطنية واحدة ذات سيادة.

وعُرف حلفاء فونك في هذه المهمة بالتسمية التي أطلقها أعداؤهم وهي الفونكيون، أما فيما بينهم فكانوا يدعون أنفسهم بالديمقراطيين»[62] ولم يقتصر هؤلاء الأعداء على أتباع فان ديرنوت الأوائل بل كذلك، ولا عجب، رعاة الكنيسة الكبرى، بعد أن انضم إليهم كبير آباء تونجرلو وصار عضواً بارزاً بين صفوفهم[63]. «وكان الآباء يمثلون كجماعة رجال الكنيسة المدنيين والاعتياديين، بل حقاً الريف كله أيضاً، لكونهم أكبر ملّاك الأراضي؛ وأخيراً كان العرف دائماً على هذا النحو وينبغي أن يظل كذلك، نظراً لأنه دستوري والدستور لا يمكن أن يتغير»[64].

لقد كان ذلك قتالاً غير متكافئ. حيث وجد الفونكيون أنفسهم مهددين بثورة فرنسا، وخاصة بعد مارس/آذار من عام 1795 حين تم اعتقال العديد من أتباعهم، ووجد الباقي أنفسهم مضطرين مع العديد من أتباعهم للفرار إلى منفى في فرنسا ذاتها. كما وجدوا أنه يتم تصويرهم، وليست هذه الصورة خطأ كلها، على أنهم مخلب القط لإمبراطور النمسا الجديد ليوبولد الثاني، الذي كانت خططه الإصلاحية تفتقر إلى التعاطف مع المشاريع الجوفاء وامتيازات برابان التي كانت تعطى حسب ما تمليه النزوات، وإن كانت في أسلوبها أقل قسوة من تلك الإصلاحات التي بدأها جوزيف الثاني. والحق أنه لم يكن أي من هذين التنظيمين مدعاة لطمأنينة القوى الأجنبية المناصرة لهذا التجمع أو ذاك؛ على أن الجماعتين إن ائتلفتا، مهما كان تنافرهما، كانا يزيدان عما يلزم لتوحيد أكثرية واسعة من البلجيك ضد الديمقراطيين. وفي يونيو حزيران 1790، وفي عملية تدريب على الانتفاضة الدموية المناهضة للثورة التي وقعت وقمعت في فانديه بعد ثلاثة أعوام[65]، أخذ القساوسة في أبرشيات ناحية

برابان يستحثون رعاياهم وهم بالآلاف على الثورة وزحفوا بما يحمل معنى التهديد، أسبوعاً بعد أسبوع إلى وسط بروكسل حاملين أعلامهم الدينية وملوحين بترسانة مخيفة من أسلحة أهالي الأرياف[66]. ولم يكن ليخطر لفونك ببال، وهو الذي خرج من هكذا أبرشية أن الحكمة تقضي بالأخذ ببرنامج شعبي للإصلاح الديمقراطي في بلجيكا كدولة. لأن أتباعه لم يروا أنفسهم كديمقراطيين لكونهم اختاروا منذ البداية الأخذ بصورة أكثر وضوحاً وتطرفاً من الإصلاح الوطني الذي اعتمدته فرنسا. وذلك لأن العدو المباشر الذي يواجهونه كان مجموعة من الامتيازات الأرستقراطية أكثر فظاظة وتعسفاً مما كان في أيام الشريحتين الأوليين في فرنسا، ولأن هذا العدو كان مدعوماً بتأييد شعبي أوسع كثيراً مما كان بوسع أمثالهم في فرنسا أن يفيدوا منه. ففي بلجيكا، كما في الجزائر بعد ما يزيد قليلاً عن مائتي سنة[67]، ما كان لخاتمة ديمقراطية اختارها أغلبية السكان البالغين أن تعني قطعاً قيام جمهورية علمانية وديمقراطية راسخة. وإن بلاداً حقيقية يرجح بها أن تسقط عند التصويت أي ديمقراطية كهذه دونما تردد. وما كان لأي امرئ أن يفكر بآثار الحركة الفونكية ونهايتها إلا أن يستنتج منها أنه مقدر للديمقراطية أن تجتاح العالم.

إننا بحاجة بالتأكيد لكي نرى الأسباب التي جعلت الديمقراطية تواجه ذلك المستقبل الذي انتهت إليه أن نتذكر المصير الذي صارت إليه في أمريكا الشمالية على مدى القرن الآتي، وصعود اقتصاد أمريكا المهيب تحت رعايتها. ولكن إذا تجاوزنا الأمريكيتين وجدنا أثر هذه التجارب على السياسة في البلدان الأخرى ما يزال حتى الحرب العالمية الأولى متواضعاً جداً، ولم تأخذ مكانتها الحقة إلا بعد الحرب العالمية الثانية. أما قبل ذلك

فإن تشتت الديمقراطية عبر العالم لم يقدم الشاهد الذي يعتد به للدلالة على قوة المثل الأمريكي. وإذا كان لذلك المثال من فضيلة فهي شهادته على أحد أمرين. فقد يكون ذلك دليلاً على القوة الكامنة في الديمقراطية ذاتها باعتبارها فكرة (وذلك مدعاة للاستغراب في عبارة سياسية لما تبدأ حتى حياتها كتصور لما هو مرغوب سياسياً، ولطالما كان يحتفظ بها لتقوم بعملية تصنيف ما هو بجلاء أمر غير مرغوب سياسياً). والأرجح، لكنه ما يزال يثير الحيرة، أنها ربما تكون شاهداً على قوة مثال تاريخي أشد إلحاحاً والتباساً، أعني الثورة المذهلة التي عصفت بفرنسا.

فما حدث في فرنسا في السنوات القلائل بين الأعوام 1788 و1794 قد غيرَّ من بنية الإمكانات السياسية التي كانت تحيط بالمجتمعات السياسية عبر العالم بحيث قلب أحوالها تقريباً. وقد كان ذلك الانقلاب، لأسباب ما زلنا لا نفهمها إلا بشكل بالغ الغموض، جذرياً ونهائياً. وآية ذلك أن ذلك الحدث خلّف وراءه حتى بعد أن انتهى بانقلاب روبسبيير في ثيرميدور 1794 أو صعود نابليون في برومبير 1798، أو في سهول واترلو، قريباً جداً من بروكسل، في العام حيث كان سقوط نابليون الأخير، قد خلف وراءه مفهوماً مختلفاً لمعنى السياسة، رؤية جديدة لما يمكن للمجتمعات أن تقوم به لتنظيم أحوالها سياسياً أو ما يجب أن تأخذ به في التنظيم، وحملت مفهوماً متطوراً لمدى الخطر الذي يمكن أن تطرحه حياتهم السياسية أمام أي مجتمع وكل ما في متناولهم. وفي إطار هذا المفهوم الجديد فرضت الديمقراطية نفسها، ببطء إنما بشكل عنيد، على المجتمعات الواحد تلو الآخر وشقت طريقها، مرة أخرى، بفضل بروزها في خطب كبار زعماء الثورة، أو بفضل أسماء جرى التوسل بها لفرز التجمعات أو الكتل أو المؤسسات السياسية. وكان لهذه الأسماء ـ اليعاقبة

والجيرونديين، والجبل واليسار ـ جميعها تاريخ مرموق. ولقد ألقت بعض هذا التجمعات، في لحظات معينة، ظلاً ثقيلاً على أصقاع بعيدة من العالم. ولكن ما من واحدة من هذه المجموعات عملت على التنافس، ولو في لحظة من اللحظات، على القيام بدور عالمي لنيل شرعية سياسية؛ على الإطلاق؛ ولا كان هناك تجمع طرح معياراً يعادله ثباتاً للسلطة السياسية التي يأخذ بها الناس، فقد كان تراث الثورة الديمقراطي، إلى حد بعيد، نتاج الصراعات السياسية المحتدمة والمروعة في كثير من الأحيان. ولكنها لم تكن تعكس صدى لرموزها العامة[68]، ولا للغة التي كانت تدور فيها تلك الصراعات علناً. والحق أن موضوع الديمقراطية لم يكن يطرح صراحة، إلا في لحظات معدودات، لتعيين ما تنطوي عليه من قضايا ذات شأن، وإذا طُرحت هذه الأمور ما كان ذلك ليتم إلا وسط الصراع العاصف ذاته. وما كانت الديمقراطية لتبدأ في البروز باعتبارها موضوعاً محورياً، إلا تدريجياً بعد استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها والتوسل بأشد النظريات الموضوعية والتحليلية التي سعى الأوروبيون من خلالها على مدى قرون إلى الإحاطة بمعنى السياسة وما يجعلها تفعل فعلها لتسبر دلالة الثورة حقاً، وأن تقوم الديمقراطية بذلك بفضل قواها واسمها في حد ذاته.

وحين بلغت الأمور هذه النقطة رجعت الديمقراطية فاتصلت بإحدى أشد الرؤى إثارة للاهتمام في المأزق السياسي الذي واجهته فرنسا في ذلك القرن Considerations sur le gouvernement ancient Present de la France[69]. وكانت تلك الدراسات Considerations من تأليف أرستقراطي مرموق، هو رينيه لوي دوفوييه دوبولي، مركيز دو آرجنسون وكان دوأرجنسون يتحدر من سلسلة طويلة من المسؤولين الملكيين، وكان

والده رئيس شرطة باريس[70]، وقد تولى هو ذاته عدداً من المناصب الرفيعة، أبرزها وزير الخارجية. لكن الرجل كان فظاً جاف الطباع وشديد الاستقلال بالرأي مما يجعله لا يصلح لأن يكون من حاشية الملك؛ فقد كان الرجل خائناً للسلك في الكثير من ولاءاته كما في القدر الكبير من مخيلته الاجتماعية. وكانت دراساته Considerations قد صدرت أول مرة في العام 1764 غفلاً من اسم الكاتب وفي طبعة تعتريها أخطاء كثيرة[71]. وتضمنت خطة للإصلاح السياسي في فرنسا، وسبق لدارجنسون أن طرحها قبل زمن في العام 1737، وظل يأمل أن يقنع الملك بأن يتولى منصب الوزير الأول. وقد تركت هذه الدراسات في شكل المخطوطة الذي كانت عليه، ثم في المطبوعة تالياً، كما قال ابنه متباهياً في مقدمة الطبعة الثانية الموسعة التي صدرت بعد عشرين عاماً تأثيرها على الأعمال السياسية الفرنسية من منتصف القرن فصاعداً: مثل أعمال الفيزيوقراط وكيزني وميرابو ومونتسكيو وتورغو وروسو ومابلي[72].

كانت خطة دارجنسون تعبيراً صارخاً عن الرأي الملكي، النظرة إلى الحكومة الفرنسية والاقتصاد والمجتمع والتي ترى في الإصلاح الملكي المستنير أفضل أمل في إعادة بناء فرنسا وعقلنتها دولة ومجتمعاً. وخدمة مصالح شعبها على الإجمال[73]. لكنه لم يتناول مهمة الإصلاح، كما أوضح عنوان المخطوطة[74]، بأن قصر نفسه على إصلاح الإدارة الملكية وحسب، وإنما بأن طرح على نفسه السؤال: «كم من الديمقراطية يمكن السماح بإدخالها إلى حكومة ملكية». ولكن ما كان يمكن لمثل هذا السؤال أن يجري ليكسب شعبية رخيصة في قصر فرساي. وبعد عقود من الزمن، وحين اصطدمت حكومة الملك والأوساط الدستورية الرئيسة، البرلمانات،

راح دارجنسون يعمل تعديلاً في بعض النقاط ويخفف من حدة مسعاه لعزل الأرستقراطية من المواقع الإستراتيجية التي أتاحت لهم المجال لإعاقة السلطة الملكية[75]. ولكن ما جعله يبرز في حياته السياسية إنما كان شدة اعتقاده بضرورة العمل بالإجراءات والمؤسسات الديمقراطية في نهج الحكم في فرنسا. وبرأيه أن ما جعل هذه الإجراءات أمراً لا يستغنى عنه لم يكن صعوبة فرض الصالح العام من خلال بنية سلطة ملكية محضة، أو أي افتراق محتمل بين مصالح الملك الفرنسي ومصالح شعبه، بقدر ما كان السبب صعوبة تعيين طبيعة الصالح العام في المقام الأول. ولهذه المهمة الأخيرة كانت تتمتع المؤسسات والإجراءات الديمقراطية بمزايا فريدة. وقد عرض دارجنسون هذه النقطة بوضوح ملحوظ في مساهمته (الفاشلة كذلك) لنيل جائزة أكاديمية ديجون عام 1754 التي منحتها لجان جاك روسو عن أطروحته أصل التفاوت بين البشر.

إن الطبيعة سامية ولا تفرض علينا إلا قوانين يسهل العمل بها. ولكن عليكم الإصغاء إلى الطبيعة وإتباعها وهي لا تُسمع صوتها إلا بين مواطنين متساوين وأصدقاء أنداد. وفي هذه الظروف غالباً ما تلين المصالح المتناقضة وتتوافق في ما بينها، وتسوّى المصاعب بما هو مشهود، ويتم اكتشاف الصالح العام. ومن المساواة وحدها، إذاً، تصدر إلينا القوانين الصالحة، وإذاً فعبر مجلس من رجال متساوين في ما بينهم ما يكفل وضع القوانين موضع التطبيق[76].

في خطة الإدارة الجديدة التي اقترح دارجنسون العمل بها في فرنسا[77] قُصد بالصالح العام، وهو القانون الأعلى، أن يكون مرشداً لملكية حسنة التنظيم، بمساعدة من ديمقراطية أُحسن استيعابها ولا تُنال بأي حال

من السلطة الملكية[78]. ولم يدع هذا إلا بعض المجال (ولا حاجة لها على الإطلاق) لسلطة وسيطة بين الملك والشعب[79]، وقد ذهب دارجنسون إلى أن الأمر المزعج الوحيد في السلطة الديمقراطية أنها شديدة الانقسام بما يجعل من الصعب الانصياع لها. ولذلك كان لا بد من ضبطها وتوجيهها من شخصية واحدة تفرض نفسها على كل بنية الدولة إنما لا مصلحة لها سوى الصالح العام. ذلكم هو دور السلطة الملكية.

كان الدور الذي اضطلعت به الديمقراطية تنوير الملك الذي لم يكن لديه من مصلحة خاصة، كما زعم الملكيون الفرنسيون ودافعوا عن زعمهم هذا، سوى مصلحة شعبه ولا دافع لديه لخيانتهم[80]، لكنه لا يستطيع تعيين مصالحهم بسرعة فائقة. ولذلك كان كل ملك بحاجة لمعونة من رعاياه في تعيين ما هي المصالح المشتركة حقاً فيما بينهم، بذات القدر من الإلحاح الذي يحتاج فيه الشعب بدوره لمعرفة تقديرات بعضهم بعضاً لتمييز مصالح مخصصة بعينها من الصالح العام. والحق أن الملك لا يحتاج هذا العون في أي مجال قدر حاجته إليه في تقويم مستوى الضريبة وتوزيعها، وهو موضوع مثار اختلاف مثل حساب تكاليف نزاع عسكري وبحري عالمي مفروض، حيث ارتفعت الديون المترتبة على الحكومة مع تصاعد الصراع[81]. ووفق خطة دارجنسون لا محيص من أن الإداريين الذين يتولون تعيين معدلات الضريبة في كل منطقة من فرنسا يجب أن يتم اختيارهم من ذلك الحين فصاعداً من بين من يسكنون المنطقة ويملكون عقاراً فيها، بأغلبية الأصوات وبالاقتراع السري[82]. كذلك على هؤلاء أن يخضعوا سنوياً للتجديد أو الاستبدال من مجالس إقليمية منتخبة. وإن اختيار المدراء ديمقراطياً، فضلاً عن توفيره أساساً سياسياً متأخراً

لمواجهة أزمة فرنسا المالية المتصاعدة، قد يساعد أيضاً في تكثيف الزراعة الفرنسية، وضمان أن يقوم الملاكون بزراعة أراضيهم[83].

كان مفهوم الديمقراطية لدى دارجنسون تقليدياً إلى حد كاف، فنطالعه يقول «الديمقراطية تعني حكومة شعبية يشترك فيها الشعب كله على قدم المساواة، لا تمييز فيها بين النبلاء والعامة»[84]. ثم إن دارجنسون يميز على النهج التقليدي بين ديمقراطية حقة وديمقراطية زائفة:

الديمقراطية الزائفة تسقط سريعاً في الفوضى إنها حكومة جموع الناس، حين يثور الشعب. وعندئذٍ يزدري الشعب بالقوانين والعقل. وإن طغيانها المتعسف ليتجلى في عنف تحركاتها والتباس مقاصدها.

أما الديمقراطية الحقة فتعمل بوساطة النواب، الذين يستمدون سلطاتهم من انتخاب الشعب لهم. ومهمة هؤلاء المختارين من الشعب والسلطة التي تدعمهم يؤلفان سلطة الشعب. وواجبهم الاهتمام بمصالح العدد الأكبر من المواطنين لحمايتهم من أعظم الشرور وضمان أعظم الخير لهم[85].

لاحظ دارجنسون عند صدور كتابه في العام 1764 في هذه اللحظة أن ديمقراطية من هذا القبيل كانت أو ينبغي أن تكون حكومة المقاطعات المتحدة. ولما حل العام 1784 رأى (أو لعله ابنه) أن يستعيض عن هذا التقدير برأي جريء هو أن الكانتونات الشعبية في سويسرة هي الحكومات الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في أوروبة[86].

تلة قرب القدس صلب عليها المسيح حسب اعتقاد المسيحيين. (م)

ولقد كان دارجنسون ملكي النزعة دونما حرج. إذ يسلم تماماً بالتزام الملك الفرنسي بالكنيسة الكاثوليكية التزاماً مطلقاً، مهما يكن لديه من تحفظات حول نقض لويس الرابع عشر مرسوم نانت واضطهاد الهوغونوت، البروتستانت لاحقاً. وكانت الديمقراطية لديه ملحقاً ثميناً بالملكية، وليس غريماً أو بديلاً محتملاً عنها. ولكنه اختلف أشد الاختلاف معظم حياته عن أصحاب النظريات الذين كانوا يقولون بالحكومة المختلطة، سواء يومذاك أو قبله، ويرون نهاية الإقطاع الأوروبي من حيث هو نظام حكم يوازن بين العناصر الملكية والأرستقراطية والديمقراطية بميزان دقيق، الواحد ضد الآخر، ويكون له، بدرجات مختلفة، نكهة التأثير الكابح على المعاندة الملكية للسلطات الوسيطة التي تتمتع بها الأرستقراطية. وقد عنى ذلك في فرنسا قبل كل شيء نبل الرداء الذي فشى في الأوساط الدستورية ووجد أصحابه أنفسهم بمثابة الأوصياء على القوانين[87]. ولكن بالنسبة لدارجنسون فإن الحاجة الملحة للملكية الفرنسية لم تكن الكبح وإنما الإرشاد؛ كذلك لم يكن للأرستقراطية ولا الكنيسة أقل قدرة على توفير ذلك الإرشاد في صيغة يعول عليها.

كان دارجنسون مصلحاً للملكية محبطاً، ويخشى من انهيار الملكية الفرنسية في الفوضى إن تُركت دون إصلاح في المستقبل القريب نسبياً. ومع أنه كان قد مضى على وفاته سنوات عديدة حين حدث ذلك. فإن الصورة التي رسمها للمثالب الأساسية كانت دقيقة بشكل ملحوظ، وإدراكه بما يرجح أن يُسرِّع من نهايتها نبوءة بما سيكون[88].

إن كان لكل أمة أن تستعيد إرادتها وحقوقها فإنها لا بد وأن تؤسس جمعية وطنية عامة تكون خطراً على السلطة الملكية على نحو مختلف كل

الاختلاف. ولسوف يجعل هذا الأمر ضرورياً وقائماً أبداً. وتتألف هذه الجمعية من أسياد مقاطعات كبار ونواب عن كل المناطق والمدن. ولسوف تشبه من كل ناحية برلمان إنكلترة. كذلك ستحتفظ الأمة بالتشريع ولا تولى الملك إلا حقاً مشروطاً لتطبيق التشريعات.

أما ما حطم الملكية الفرنسية في النهاية فكان بلادتها السياسية وسوء حظها وسلسلة غير متوقعة من الوزراء غير الأكفاء، ذوي الأعصاب الواهنة والعقول السطحية والمصائب والبلايا. ولكن ما جعل الملكية في نطاق الكارثة لم يكن علة في شخص الملك أو شدة نفور الناس من زوجه النمساوية بقدر ما كانت العلة في عتاد خصوم دارجنسون وغرورهم، طبقة النبلاء وهي الطبقة التي كان ينتمي إليها. ولقد كانت ثورة فرنسا لوقت طويل ضد الأرستقراطية قبل أن تتحول ضد الملك. ولم يكن هناك أحد بين الضالعين في الثورة[89] من كان، بقدر ما نعلم، ديمقراطياً عن اقتناع (سواء وفق مفرداتهم أو مفرداتنا) حتى بعد أن اندلعت على نحو واضح لا يقبل الجدل. بل حتى أولئك الذين بذلوا أقصى ما لديهم في النفخ في أوراها، مثل الأب سييه ذاته، ظلوا يناصرون طويلاً العناصر الديمقراطية باعتبارها مكملة لسلطة الحكومة الملكية المستمرة والفاعلة وحسب.

وكما كان الحال مع وضع الدستور الأمريكي فقد كان ما دفع إلى إعادة بناء الدولة الفرنسية أعباء ديون الحرب الثقيلة الباهظة، والتحدي السياسي المتمثل في العثور على أساس للتخلص من المطالبة بها دون التبرؤ منها علناً. أما في أمريكا فقد كان يقتضي هذا مبدئياً تصميم نظام من الحكم عصياً عن الاستيلاء عليه من أعداء التملك غير المسؤولين، أي حاجزاً مأموناً دون الضعف الأشهر الذي توصف به الديمقراطية، أو ما

أطلق عليه دارجنسون «الديمقراطية الزائفة»[91]. إلا أن العقبة الماثلة، في فرنسا، أمام معالجة الديون بطريقة فعالة كانت تتمثل في سلطة الحكومة الملكية ذات الانحياز الشديد والمالية المعرقلة وموضوع الاستثناءات المعقدة، مقاطعة إثر مقاطعة ونظاماً بعد نظام التي كانت تؤدي إلى تقييد المعالجة. وكانت هذه الإعفاءات تخضع للقانون، وهو قانون راسخ يرجع في حالات كثيرة إلى قرون عديدة، وحين تواجه هذه الإعفاءات حكومة مكرهة على العيش بما يتجاوز الإمكانات المتوافرة لها، صار كل إعفاء منها ضرباً من الامتياز، أو بالأحرى شكل خاص من الحصانة القانونية، أو هو حق قانوني خاص لتفادي القانون الذي يخضع له الفرنسيون رجالاً أو نساء. فلم تكن فرنسا والحالة هذه مملكة واحدة ذات قانون واحد يسري على رعاياها كافة. بل كانت أرخبيلاً مترامي الأطراف من القوانين المتداخلة فيما بينها وتتضمن بنوداً متفاوتة لانهاية لها، وجميعها محصنة أشد التحصين من النقض، وجميعها يُزعم على الأقل بأنها تعود إلى قرون مضت. وهذا نظام عصي على الفهم، ناهيك عن التبرير المنطقي، وكل جزء قاس صارم مثل تقاليد براهمان التي اعترضت أباطرة النمسا المصلحين.

وكانت أبرز كتلتين مستفيدتين من الامتيازات تنتميان إلى الكنيسة وطبقة النبلاء، وهما الشريحتان الأولى والثانية من الشرائح الثلاث التي أشغلت كل سكان فرنسا تقريباً، في هذه المسائل وشكلت الأمة الفرنسية. ولكن لا الكنيسة ولا النبلاء ائتلفا ضد مصالح الحكومة الملكية، ناهيكم عن الأمة الفرنسية. وكانت كل من الشريحتين قد قدّمت في عام الاستقلال الأمريكي والعام 1789 كبار الوزراء الذين جهدوا لإقناع أتباعهم المعاندين بالتنازل عن بعض امتيازاتهم الضريبية على الأقل لتقليص الدين. ولكن

الكنيسة والنبلاء رفضا بإصرار، ومرة بعد مرة، هذه الاقتراحات. وسرعان ما سقط الوزراء أو النبلاء أو رجال الكنيسة (أو في إحدى الحالات الشريحتان كلتاهما)؛ ووجد ملك فرنسا لويس السادس عشر الذي كان في ضيق متزايد نفسه مكرهاً في أغسطس/آب 1788 للاستنجاد بوزير لم يكن من النبلاء ولا أمراء الكنيسة، بل والحق أنه لم يكن حتى من رعايا فرنسا، وهو المصرفي جاك نيكر البروتستانتي السويسري[92]. وكان ما يزيد من ضيق الحال، حتى قبل أن يقدم وزيره المغلوب على أمره لومني دوبريين استقالته أن لويس وجد نفسه مضطراً للموافقة على استدعاء مجلس شرائح الأمة الثلاث في فرنسا لأول مرة خلال قرن وثلاثة أرباع القرن. وقد جسَّد بريين ذاته ذروة الحدود السياسية للنظام القديم في نهايتها. وكان الرجل كبير أساقفة تولوز عندما تم تعيينه، وشخصاً يفتقر بجلاء للذوق إذ استغل منصبه وتدبر انتقاله إلى أسقفية سان الأكثر ثراء؛ وقد أدى افتقاره للباقة وتردده في معالجة شرائح المجتمع في الأرياف إلى ازدياد الشكوك بشكل كبير في الحكم الملكي في فرنسا كلها.

ونظراً لأن مجلس شرائح الأمة لم يجتمع منذ عهد طويل، فلم يكن هناك من يعلم كيف تكون دعوته إلى الالتئام، حتى ولو اتخذ قرار بالاجتماع. بل ولم يكن هناك من يعلم النهج في اختيار أعضائه، ناهيك عن معرفة كيف يتولى هؤلاء الأعضاء مناصبهم أو يعرضون مطالبهم. كذلك لم يكن هناك من يحيط بأي صيغة سيكون عليها متى اجتمع الأعضاء في حينه. بل ولقد أقر بريين ذاته في وقت متأخر بالحاجة إلى ضبط الإجراءات عند انتخاب أعضائه، وطالب بالدليل والآراء حول ما كان عليه المجلس أخيراً، أو ما ينبغي أن يكون عليه الآن، ورفع الرقابة، بحيث يمكن إمعان النظر في الإجابات لتكون على الوجه الأمثل. أما النتيجة فكانت بالغة التأثير.

في كافة أرجاء فرنسا، كانت الشهور الممتدة من يوليو/تموز فصاعداً مدة حافلة بالبحث في الوثائق من منطقة لأخرى لبيان كيف كانت تجري الأمور في تلك الأيام البعيدة من العام 1614، وكانت النتائج متفاوتة ومثيرة للاضطراب. وقد استقر الأمر يومئذٍ على دعوة كل صاحب منزلة في المجتمع الفرنسي للمشاركة في هذا المنتدى أو ذاك، مثل الأرستقراطية الرفيعة أو الأساقفة، بصحبة مجموعة منتخبة من الأقران يحدوهم بعض الأمل باسترعاء الانتباه إلى آرائهم، أو في المجالس الريفية المحلية التي كان حتى أولئك الفلاحين الذين يتمتعون بالجرأة على احتمالها يمنحون الإذاً بالإدلاء بكلمات مختصرة، ويسمح لهم بالتصويت، قبل أن تُنقَّى النتيجة وترفع إلى الأعلى. وفي هكذا وضع كانت تسجل لوائح بالشكاوى (cahier de doleances) كشروط مسبقة لقبول أي ضرائب جديدة تدعو الحاجة إليها لتعويم الخزانة الفرنسية أو مواقع مساومة لتعيين عبء ضريبي جديد بين مختلف جماعات السكان[93].

وسط هذا الحماس، والتفاؤل العفوي الذي أثاره وعززه، كان ثمة قرار شعبي معين قد شحذ حدود المصلحة الاجتماعية والسياسية الأولى وأعاد فجأة تحديد الصراع المشوش بين الأمة والحكومة الملكية بأن جعله مواجهة مفتوحة بين الشريحة الثالثة ونظيرتيها المستفيدتين. فكانت إحدى حركات نيكر الافتتاحية من موقع الوزير الأول إعادة التئام برلمان باريس في سبتمبر/أيلول، وهو المؤسسة الرئيسة التي تتحدى السلطة الملكية وذلك ليستعيد دوره القديم في سن قانون فرنسا العام وإصدار الإرادات الملكية في العقود المتأخرة، وكان قد أعفي قبل أربعة أشهر وحسب من هذا الدور الذي يشمل التشريع للمملكة كلها، لتحل محله هيئة قانونية يعينها الملك

ذاته. ولم يكن قد مضى سوى يومين على عودة البرلمان المظفرة إلى باريس حين أصدر البرلمان قراره الحاسم في أمر النهج المتبع في اجتماع مجلس شرائح الأمة: في صيغ العام 1614، كثلاث شرائح مستقلة، وينص على أن تضم الشريحة الثالثة ما لا يزيد أو يقل عن ممثلي كل من الشريحتين الأخريين. وبعد شهرين أعاد نيكر التئام مجلس النبلاء ليرى إن كان يمكن إقناعهم بنقض هذه النتيجة، دون أن يحظى إلا بالقليل من النجاح، وتمكن من تأمين مضاعفة عدد ممثلي الشريحة الثالثة إنما بفضل قرار من المجلس الملكي وحسب، في نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول.

وهنا كان الضرر قد وقع وتم فعلاً.

لقد كفل قرار البرلمان أن يُقسر سكان فرنسا، كما لم يكن ليحصل من قبل، على الاختيار بين الإجراءات المتبعة طوال ماضيهم والمحاولة التي لا غنى عنها لإعادة تحديد أنفسهم بخيار سياسي، بوصفهم جماعة وطنية مُعدَّة للاضطلاع بالمسؤولية عن أمنهم الذاتي ومصائرهم. فهناك رجال كثيرون ذوو مقدرة ويمتلكون مواقع حسنة في أرجاء فرنسا كافة في ذلك الماضي. وكان يطيب لكل مواطن فرنسي شأنه في ذلك شأن الملك، أن يرى فيهم الأساس للكثير مما يجعل الحياة جديرة بأن تُعاش، والمبرر لكل حق مفيد تقريباً وكان من دواعي حسن الحظ أن يتمتعوا به. إلا أن الكثيرين من هؤلاء باتوا على وعي بعيد على الأقل بأن هذا النهج في النظر إلى حياتهم صار يفتقر مع الزمن إلى شيء من المنطق المتماسك. فعبء الدين الذي يثقل كاهلهم، ومناورات المستفيدين من النظام القديم للانعتاق من مسؤولية التصدي لهذا الدين والمشاحنات التي لا طائل من ورائها حول من يقع عليه أشد المسؤولية عن تفاقم الأزمة في الحكومة والأمة والكنيسة

والملك في النهاية، وكان ذلك ثقل خزي الإيدويولوجية لا عهد للقوم بمثله في السابق. وفي النهاية تهاوت هذه الشرائح الثلاث. وكان أن التفتت الأمة الفرنسية طوال السنوات الخمس الآتية الحافلة بالبحث والنضال السياسي العنيف، والنقاش التشريعي والتنفيذ المتعسف والحرب الأهلية والدولية الضارية، لتمنح نفسها هوية قانونية جديدة. كذلك وطنت هذه الأمة الفرنسية نفسها على صوغ وإطلاق مجموعة جديدة من المؤسسات التي من شأنها أن توفر للمواطنين أسباب العيش المشترك دون خزي أو سخف. وعلى أسس تكفل لكل المواطنين الحرية والأمن. وإن رؤية ذلك الجهد المصحوب بالتشنج بوضوح وهدوء ما يزال اليوم بنفس القدر من الصعوبة تقريباً الذي وجده المعاصرون يومذاك. فقد كانت محاولة إعادة تأسيس فرنسا باعتبارها مجتمعاً ودولة عبر الفعل السياسي في كثير من الأحيان أشبه بالكابوس من حيث نتائجه، وبذات القدر من القسوة والنفاق والإرباك والتشويش كما لأسوأ لجج النظام القديم. وكان أن انتهت، في تلك الشروط، إلى الفشل: دكتاتورية عسكرية، وإمبراطورية محدثة، وتجديد بعد مقاومة، ربع قرن من الزمن، للملكية المتوارثة. ولكن قبل أن تصير إلى هذا الحال روَّعت القارة الأوروبية وهدمت حياة الملايين من سكانها (حسبك أن تتأمل رسوم الفنان غويا «كوارث الحرب»)[94].

بيد أن محاولة بعث فرنسا بالعمل السياسي ذاتها رسمت في حينه أيضاً عالماً جديداً من الممارسات السياسية والقانونية لكل مجتمع إنساني آخر على وجه الكرة الأرضية، باستثناء ساطع وحيد هو الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هناك العديد من تلك المجتمعات التي ينبغي إخضاعها، بعد، لشروطها. ولكن ما من مجتمع من تلك المجتمعات، ولا حتى بريطانية،

منافس فرنسا العسكري والسياسي والاقتصادي على مستوى العالم، والتي بذلت أقصى طاقاتها لتستنزف الثورة حتى تبلغ نهايتها، كانت قادرة على أن تتجاهلها.

وإذا كان هكذا عمق الكابوس على ما علمنا، وكذلك الوقع المدوي للحروب الملوثة بالدماء التي رافقت الثورة، وجدنا بعض النماذج المستخلصة منها سلبية بلا ريب أكثر منها إيجابية ـ سابقات ينبغي تفادي تكرارها أو كوارث تكفل تفادي كل تكلفة. ورأينا الثورة والثورة المضادة توأمان يولدان معاً وتبين أنهما، كما حذر ادموند بيرك يومئذٍ[95] لا يفترقان منذ ذلك الحين. ولهو من العسير معرفة ما إذا كانت النتائج غير المقصودة الناجمة عن محاولة إعادة تنظيم المجتمع عقلانياً لما فيه فائدة أعضائه لها أي تأثير أكثر سطحية من تشييد الأهداف السياسية التي اعتمدها وسعى إليها قادته في بيئتهم المكشوفة وإبراز سواها في هذه الناحية. إلا أن الأضرار التي تمت رعايتها مع الزمن لم تنشأ من إفراط مناصري الثورة. فقد صدرت هذه عن التأثيرات التجميلية الناجمة عن تلك الجرأة على أعدائها المضادين، وعلى السياسيين المحترفين الذين كانوا يفيدون من مخاوفهم. ولو أن روبسبيير وعهد الإرهاب تطلعوا إلى الأمام إلى ستالين وماوتسي تونغ والمجاعات الكبرى التي أطلقها هذان، لأطلقا الشارة للمتطرفين في النضال لإيقاف أو عكس تهديد الثورة لأكثر من قرنين قادمين، وصولاً إلى الفاشية، والرايخ الثالث.

ثمة شخص كان له أبلغ الأثر أكثر من أي شخص آخر في رسم خطوط المعركة وإطلاق الثورة من عنانها وكان ذلك ايمانويل جوزيف سييه، ذلك أنه لم يكن معداً من نواح عديدة لإنجاز ما كان قد بدأه[96]. وآية ذلك

أنه لم يكن أحد خطباء الثورة الفرنسية العظام مثل ميرابو أو دانتون، اللذين يستطيعان السيطرة على الجمعية الوطنية مدة بفضل بلاغتهما وقوة عباراتهما؛ كذلك لم يكن يتمتع بموهبة روبسبيير في تدبير قتل أعدائه السياسيين. فقد كان سييه في الأربعين من عمره حين دعي مجلس شرائح الأمة للاجتماع، وكان يكسب عيشه في غضون ثلاث سنوات من عمله أميناً للسر لدى أسقف تريجيير في بريتاني، وبعد ترقية من كان يرعاه في العام 1780، لحق به في خدمة أسقف تشارتر، الأكثر ثراء والأقل عزلة، بكاتدرائيتها المهيبة وصلاتها الدائمة بالأوساط الفكرية والسياسية الباريسية[97]. وما أن حل في تشارتر حتى غدا بدوره المشرف العام على الأسقفية، أي عمدة الكاتدرائية، ثم أصبح في العام 1788 مستشار الإكليروس. كذلك أخذ سييه يترك بصمته في مختلف الهيئات التي تمثل الكنيسة.

وفي العام 1788 تحت ضغط وقع الأحداث وضع سييه بسرعة ثلاث كراسات ملفتة للنظر. وكانت الكراسة الأولى (وإن كانت آخر ما طُبع من الكراسات) تحليلاً منهجياً وهادئاً نسبياً تناول فيه عرض أفضل ما يمكن لمجلس شرائح الأمة القيام به الآن لإنقاذ فرنسا من الرمال المتحركة لماضيها السياسي: نظرات في وسائل التنفيذ المتاحة لنواب فرنسا في العام 1769. وقد توسع الكراس في الإفادة من السنوات العديدة التي أمضاها سييه في القراءة المتأنية والتفكير العميق اللذين كرسهما لبيان الاحتياجات السياسية والفرص المتوفرة للمجتمع الذي تغلب عليه النزعة التجارية الذي كانت عليه فرنسا شأنها شأن إنكلترة منذ عهد طويل. وكان يكمن وراء هذا الكراس دراسة متمعنة لما أطلق عليه اسم «الآليات الاجتماعية»[98]: ألا وهي مساهمة بعض أقوى المفكرين الاقتصاديين

والسياسيين في أوروبة، في القرن الثامن عشر، وأشهرهم آدم سميث. وكانت الفكرة العميقة الرئيسة التي خرج بها سييه هي التأثير الفاعل في هذا المجتمع الجديد من تقسيم العمل الجذري، الموجه قبل كل شيء آخر بالمحك الوحيد، وهو الفعالية.

وغني عن القول أن هذا ليس بالخط الفكري الديمقراطي. بل الحق أن هذا الرأي كان عند أفلاطون، قبل ما يزيد عن ألفي عام، السبب المحوري في رفض الديمقراطية على وجه الجملة لإهمالها الفظ لمطالب العدالة: «إشاعة مساواة معينة بين المتساوين وغير المتساوين على حد سواء»[99]. ولكن سييه كان يرى، بعيداً عن السخرية من هذه المطالب، أن من الممكن لنظام سياسي أن يكون عادلاً أو مؤثراً على نحو يدعو إلى الاطمئنان، إن أمكن النظر إلى البشر، وهم الذين قاموا بصوغه باعتبارهم سدنة متساويين للحقوق، ومعاملتهم على هذا الأساس وتنظيم نفسه من أجل تقديم الحماية والفائدة لكل فرد منهم. وقد كان سييه يقظاً، شأنه في ذلك شأن آدم سميث[100]، لضرورة السلطة في جماعة بشرية؛ لكنه كان يعتقد، مثل سميث، بأنه يمكن للدولة أن تحتفظ بسلطتها الشرعية بفضل توفيرها احتياجات رعاياها وحسب. ولم يكن لهذا الرأي أن يجعل منه ديمقراطياً أكثر مما كان آدم سميث. فالديمقراطية لم تكن لسييه نداء خطابياً للحشد ولا كانت أنموذجاً جديداً سياسياً مستحباً لديه. (كذلك لم يكن من شانها، وقد كان لها هذا التاريخ الطويل، أن تُستخدم، مثل اصطلاحات جيريمي بنتام، في شد عوالم السياسة والقانون حيث يطغى الغموض والالتباس وإكسابها عوضاً عن ذلك وضوحاً ودقة جديدين، وإن

قلما أخذ بهذا شخص آخر). ولكن إن لم يكن سييه ديمقراطياً فلم يكن كذلك عدواً ساذجاً للديمقراطية. وآية ذلك أنه كان في كراسه «نظرات في وسائل التنفيذ» يصر وملؤه العزيمة، شأنه في ذلك شأن دارجنسون من قبله، على ضرورة أن يتحلى كل مجلس تشريعي بروح الديمقراطية لتبعث فيه الهمة والنشاط[101]، والحاجة الآتية للإقلال من المستويات التي كانت تفصل سكان المناطق المحلية التي كانت تشكل الأمة عن سلسلة من ممثلي الشرائح الاجتماعية المنتخبين الذين توالوا على المجلس وسيكون لهم متى آن الأوان إصدار التشريعات لصالحهم. وقد كان حجم فرنسا من حيث كونها مجتمعاً هو الذي فرض قيام هيكل معقد من التمثيل النيابي: لسوف يستطيع عدد ضئيل من المواطنين يشكلون طائفة [من النواب] أن يشكلوا المجلس التشريعي. ولن يكون هناك تمثيل، وإنما المجلس ذاته[102]. ولئن كان التمثيل يفيد الكفاءة إلا أنه يحمل في طياته مخاطر عظيمة:

لابد لكل رابطة إنسانية من هدف مشترك ووظائف عامة. وللقيام بهذه الوظائف لا بد من تخصيص عدد معين من أعضاء الجمعية ينتدبون من الكتلة الضخمة من المواطنين. ولسوف نرى أنه كلما تقدم مجتمع ما في فنون التجارة والإنتاج يغدو العمل المتصل بالوظائف العامة، مثل الوظائف الخاصة، أرخص ويزداد كفاءة وينهض به رجال يجعلون منه عملهم الذي يختصون به[103].

وغني عن البيان أن سييه نظر إلى الإدارة العامة على أنها وظيفة جدير بأن يشغلها أصحاب الموهبة؛ ولكن لم يكن واضحاً تماماً إن كان لديه تصور واضح عما يمكن أن ينطوي عليه العمل في السياسة القائمة

على الانتخاب. ولكن ثمة ناحية أدركها قطعاً، على كل حال، ألا وهي أن من يقومون بهذا العمل، مهما يكن الشكل، يتولد لديهم فوراً اهتمام خاص به، وقد يتعارض أشد التعارض ومصلحة رفاقهم. ذلك أنهم يأخذون، عندئذٍ، في النظر إلى دورهم كحق. وملك لهم، ولا يعودون ينظرون إليه كواجب تجاه الآخرين. وإذا صار هذا شأنهم فإنهم يشرعون بحل الروابط التي تحكم الجماعة السياسية ويرسون عوضاً عن ذلك شكلاً من العبودية السياسية[104] فكانت فرنسا في العام 1788 «أمة منظمة بوصفها جسماً سياسياً» أقرب إلى قطيع عظيم من الناس منتشر على مساحة خمسة وعشرين فرسخاً مربعاً من الأراضي». ولكن فرنسا لم تكن بحاجة للغوص في ماضيها المضطرب والمظلم[105] لتتحول إلى أمة منظمة سياسياً». بل كان عليها أن تمتثل للدروس التي يأتي بها العقل، وتفيد من الاكتشافات الأخيرة في الآليات الاجتماعية وتكتسب ولو متأخرة جداً دستوراً سليماً، وهو الوسيلة الوحيدة التي تكفل للمواطنين التمتع بحقوقهم العامة وتدعم العناصر التي تكون حياتهم العامة وكان لها الأثر الحسن وتقضي «باطراد على كل ما كان له الأثر السيئ في ماضيها»[106]. وقد اعتنى سييه في بقية الكراس بتوضيح كيف يجدر بمجلس شرائح الأمة أن ينظم أحواله ليوفر لفرنسا بعد طوال عهد ذلك الدستور، وأن يفعل ذلك دون أن يسمح لنفسه أن تجتذبه تلك الدوامة السياسية من الديون التي استدعت انعقاده في المقام الأول.

ولقد كانت أولى كراسات سييه التي بلغت الجمهور قد نشرت، في نوفمبر/تشرين الثاني 1788، بعنوان «مقال في الامتيازات»، وكانت على العكس من «نظرات في وسائل التنفيذ»، استجابة فورية للقرار المشؤوم

الذي أصدره برلمان باريس في سبتمبر/أيلول ونداء صريح لحمل السلاح. وفي ثورة حقده ضد دعاوى الامتياز[107]، انفك سييه علانية عن طبقة النبلاء الفرنسيين كنظام ومضى يعمل على تدمير واجهة الغرور والدعاوى الزائفة التي كانت تشد العالم إلى بعضه. فكانت فكرة الامتياز ذاتها (وعلى أساسها أمكن للشريحتين الأوليين التمتع بقدراتهما الضخمة على العرقلة السياسية) مميتة لكل مجتمع صالح أو سعيد. ذلك أن جوهر مبدأ الامتياز يقوم على وضع صاحبه» خارج نطاق الحق العام«[108]، سواء كان ذلك استثناء من المحظورات أو الفعل الخاطئ الذي يواجهه كل مواطن آخر[109]، أو نعمة الحق الخاص بالقيام بما تحرمه القوانين على الآخرين «إن كل الامتيازات.... من عين طبيعة الأشياء ظالمة مجحفة ومغايرة لما ترجوه في النهاية كل جماعة سياسية». فالامتياز لم يكن خطأ في حد ذاته وحسب بل إنه مفسد أشد الفساد لكل من يفيد منه أيضاً. ولكن الامتياز كان هدفاً مشرفاً يأتي بالإعجاب من الإخوة أعضاء المجتمع؛ وكان ذلك حافزاً دائماً لإظهار العجرفة والسفه: «إنك لا تطلب التميز من إخوتك المواطنين بقدر ما تنشد التميز عن إخوتك المواطنين»[110]. وهو عاطفة مستترة وقابلية غير طبيعية، «حافلة بالعجرفة ومع ذلك منحطة جداً في حد ذاتها»، وكل من يشعر بها يسعى إلى سترها بعباءة الاهتمام المتكلف بالمصلحة العامة. وتتقلص، عندئذ، فكرة الوطن في قلوب أصحاب الامتيازات إلى حدود «الطائفة التي ينتمون إليها». ثم يصل هؤلاء إلى أنهم يبدون لأنفسهم وكأنما هم من «نوع آخر من الكائنات»[111]. وهذا من الجلي رأي مبالغ فيه، وفي حين أنه ليس متضمناً بأي حال في فكرة الامتياز، فإنه يصبح بصورة غير مفهومة نتيجة طبيعية لها، ثم يرسخ في

النهاية في العقول كافة». ولقد كانت آثار ذلك مضحكة، إذ تجعل مخيلة طبقة النبلاء تلتفت بلا انقطاع نحو ماض بعيد لا صلة عملية له بالواقع القائم. وكانت هذه الآثار بعد مؤذية، تبعث «روح التضامن بين الجماعة» وروحاً حزبية مقيمة بين هذه الطائفة[112]. وكان من آثار توارث الامتياز أن حطم كل صلة ممكنة بالفرار من ذلك الإرث[113]، وترك المستفيدين المفترضين في حياة من التآمر والكذب، «والتسول المميز»، على حساب إخوتهم المواطنين[114]. كذلك رعت هذه الأموال في سلالات النبالة مهارات هائلة في خوض التنافس الشائن على نيل المكانة والخلوة. وكانت النتيجة المحتمة لذلك شيوع المثل الفاسد ــ أي الرغبة المشرفة والفاضلة في العيش حياة فاضلة على حساب الجمهور[115] ــ في المجتمع كله.

ولقد ظهر بعدئذٍ الكراس الثالث، وأشهر الكراسات على الإطلاق، في يناير/كانون الثاني 1789، فتحولت هذه الثلاثية إلى مشروع ثورة صريحة، وسلمت كارل ماركس الشاب بعد نصف قرن من الزمن الصيغة التقليدية للوعي الثوري[116]. ولسنا نعلم حقاً ما الذي شحن هذا القس ذا الأربعين عاماً بهذه الكراهية العميقة لدعاوى الأرستقراطية. وقد يكون الأمر يعود إلى طفولته وهو ابن مسؤول ملكي متواضع المكانة في بلدة فريجو المتواضعة في بروفانس. ولربما كان هذا الشعور قد نشأ في وقت لاحق، يوم كان يتدرب وهو عازف عن ذلك ــ على حياة الرهبنة في معهد سان سولبيس، وهي حياة لاحظ الكثيرون غير سييه ذاته عزوفه الشديد عن هذه الرسالة الدينية. (وكان في فتوته يؤثر أقوى الإيثار حياة ضابط في المدفعية أو مهندس تعدين). ولكن ما لا نعرفه أن النص الذي انتهى إلى نشره على الملأ في العام 1789 قد أشعل فتيلاً خبرته فرنسا بعدئذ

في طولها وعرضها بينما ما كان لأحد أن يجد قبل عام واحد في عنوان كراسه: «ما هي الشريحة الثالثة»؟ ما يغري بالاهتمام، فلما كان يناير/ كانون الثاني 1789 ودعي مجلس شرائح الأمة إلى الانعقاد صار الكراس قضية الساعة.

وكان ذلك الكراس رد سييه على هذا السؤال الذي جعل أزمة سياسية تتحول إلى ثورة. كانت الشريحتان الأوليان حين دخلتا العام 1789 ما تزالان أشبه بالأختين الجميلتين، أي فخر ومجد تاريخ طويل مكفول بذاته[117]. أما الشريحة الثالثة فكانت القريبة الملحقة بهما الأشد بؤساً، سندريلا فرنسا، وادعاؤها الانتساب إلى العائلة ذاتها موضع الشك[118]. وكانت الشريحتان الأوليان كلتاهما تنطويان على تضامن واع، أي شعور بهوية جماعية، والتزام بتلك الهوية وثقة بسلطتها والكرامة والقيمة. وكان معنى السؤال «ما هي الشريحة الأولى؟ طلب معرفة المسيحية وفهمها والكنيسة التي تجسد المسيحية وتفسرها على الأرض. وكانت الكنيسة، في فرنسا على الأقل، معدة إعداداً جيداً للإجابة عن هذا السؤال ولها الحرية للإفادة من مصادر تاريخ طويل من الفكر المتصل والإيمان وإتقان مجرب في تأكيد الذات بالمعنى السياسي للكلمة. كذلك كان معنى السؤال عن ماهية الشريحة الثانية التساؤل كيف يكون النظر إلى النبالة، وهو موضوع يعود إلى عدة قرون سابقة من الجهد الخطابي الموجه لتشذيب الإجابات التي تخفي وراءها، إجابات مشبعة بالمديح، ولو قام في أكثر الأحوال على قدر من الجهد الفكري أقل إثقالاً وإجهاداً. وحتى في «رسالة في الامتيازات» أبرز سييه الهشاشة الخيالية في هذه المدرسة في احترام النفس التي حرص على تنميتها. وفي الكراس الموسوم ما هي الشريحة الثالثة؟ قلب سييه

الطاولة تماماً على خصومه المتباهين بأنفسهم المتغطرسين، وطرح بعض الأسس الجديدة لتقوم عليها السلطة السياسية في دولة قديمة شائخة. وبدأ على ما عُرف عنه بتقديم إجابة مدهشة عن القضية المطروحة في العنوان. فأعلن بجرأة أن الشريحة الثالثة هي «كل شيء»[119]. وكانت هذه الشريحة، حتى ذلك الحين، في النظام السياسي القائم «لاشيء». والحق أنه لم يكن لها وزن سياسي ولا تحظى باعتراف رسمي. فكان وزراء الملك والفئات ذات الامتيازات يتصرفون باسم هذه الشريحة وبالنيابة عنها، ولو افتراضاً على الأقل لما فيه منفعتها. وهذه الجماعات إذ تقوم بهذه المهمة لم تكن كما يطيب لذوي الخيال أن يتصوروا لتبدي عاطفة أبوية وكرم وعناية. ذلك أنهم في الواقع إنما كانوا قد استولوا على السلطات التي يختص بها أبناء تلك الشريحة شرعاً، وانتزعوها منهم وهي حق لهم[120].

تتطلب الأمة التي تنشد الحياة والرفاه وظائف خاصة وخدمات عامة[121]. فلابد لها من حرث الأراضي وصنع كل ما يحتاجه، سكان البلاد وتوزيع هذه المنتجات على المستهلكين الذين يحتاجونها. كذلك تتطلب خدمات ضخمة بدءاً من أرقاها حتى أدناها[122]. ولكن جل هذه الخدمات المجزية والمكرمة محتكرة الآن من الشريحتين الأوليين. إلا أنه ليس هناك من مجال واحد في هذه الخدمات ما لا تستطيع الشريحة الثالثة توفيره. والواقع أن هذه الشريحة الثالثة كانت قد أخذت تنهض منذ حين بكل العمل الشاق، وتكاد لا تنال شيئاً من التكريم. وتضم الشريحة الثالثة «كل ما هو ضروري لقيام شعب[123]. إنها كل شيء، إنما كل شيء مقيد ومضطهد. ولكن ماذا يمكن أن تكون دون نظام الامتيازات؟ كل شيء؛ لكن كل شيء حر ومزدهر. فما من شيء جيد دون الشريحة الثالثة، ولكن كل

شيء يمكن أن يكون أحسن حالاً وأفضل دون الشريحتين الأخريين. ولكن استبعاد الشريحة الثالثة من كل منصب مشرِّف «جريمة اجتماعية» في حق هذه الشريحة[124]. إنه وضع يعكس «حالة من العبودية»[125] التي لا يمكن أن تنشأ، مهما دامت هذه الحالة إلا من الإخضاع، ولا يمكن أن يطيق احتمالها قوم « أقوياء بما يكفي اليوم ليحولوا دون أن يدعوا أنفسهم يُقهرون[126].

قد يحاولون عبثاً أن يغلقوا أعينهم دون الثورة التي أتى بها الزمن وفرضتها قوة الواقع: فهي حقيقة بسبب ذلك. ولقد كانت هناك يوم كان فيه أبناء الشريحة الثالثة عبيداً والنبلاء هم كل شيء. واليوم باتت الشريحة الثالثة كل شيء وما النبلاء إلا كلمة وحسب. ولكن تحت هذه الكلمة تسللت أرستقراطية جديدة لا تطاق، ولدى الناس كل مبرر إن صاروا عازفين عن الأرستقراطيين[127].

إن العواقب التاريخية واضحة. فلقد انفصلت طبقة النبلاء عن بقية الأمة وصارت شعباً قائماً بذاته[128]. ذلك أن إصرارها على ممارسة حقوقها السياسية بذاتها جعلها «غريبة عن الأمة بسبب من مبدئها، لأن تفويضها لم يصدر عن الشعب، وثانياً لأن غرض هذه الطبقة النبيلة لا يتمثل في الدفاع عن الصالح العام، وإنما مصلحة بعينها على وجه الخصوص[129]. فقد احتكرت الأرستقراطية القيادة في الجيش والكنيسة والقضاء. وهؤلاء يشكلون شريحة تهيمن على كل فرع في السلطة التنفيذية. وتجدهم ينحازون بدافع من الغريزة إلى بعضهم بعضاً وضد باقي الشعب على الإجمال وسيطرتهم على الدولة والمجتمع شاملة. والحقيقة أنهم يملكون مقاليد الحكم[130].

لقد تحددت خطوط القتال بوضوح وتوحي مسبقاً بحرب أهلية: «يُظْهِر أصحاب الامتيازات عداء لطبقة العوام أشرس مما يظهره الانكليز للفرنسيين في أوقات الحروب»[131]. وبإبعاد أنفسهم عن صفوف العامة وإصرارهم على الحفاظ على امتيازاتهم فإنهم يتخلون عن الحقوق السياسية التي لا يحملها سوى المواطنين وبذلك يجعلون من أنفسهم «أعداء للنظام العام»[132] وهم يشكلون شريحة من شيمها الالتصاق بالأمة الحقيقية مثل النباتات الطفيلية التي تتغذى على سواها، ولا تعيش إلا على نسغ النباتات التي تعيث فيها فساداً وتدميراً»[133].

لذا ينبغي ألا تكون الأرستقراطية صاحبة نداء التجمع لكل أصدقاء الأمة الحقيقيين[134]. ولكن أعداء الأرستقراطية ليسوا بأي حال ديمقراطيين. ولسوف نكرر معهم، وضدهم «لا ديمقراطية» فالممثلون (النواب) ليسوا ديمقراطيين؛... ذلك أن الديمقراطية الحقة مستحيلة التحقيق في مثل هذا الحجم الضخم من السكان، ومن الحماقة الافتراض بإمكانية شيوع الديمقراطية على هذا النحو أو التظاهر بالخوف منها». ولكن الممكن كل الإمكان قيام «ديمقراطية زائفة» حيث ثمة الشريحة التي تعتمد الولادة، بصرف النظر عن كل تفويض من قاعدة شعبية، تطالب بسلطات تمارسها هيئة من المواطنين في أي ديمقراطية حقيقية. وتوجد هذه الديمقراطية الزائفة بكل ما حملته من أمراض عند مبعثها في البلد الذي يقال فيه، وكذلك يُعتقد بأنه ملكي، بينما هناك شريحة ذات امتيازات سمحت لنفسها باحتكار الحكم والسلطة والمكان». أما سييه فكان خصمه السياسي المباشر الشريحة الثانية، إذ كانت تقاتل بأنيابها ومخالبها كأداة واحدة للحفاظ على امتيازاتها، وتشكل «ديمقراطية إقطاعية»[135].

كان سييه يرى أن الديمقراطية لا تشكل في حد ذاتها أي تهديد حقيقي في فرنسا، مهما عمقت أزمتها، لأنها ببساطة ليست بالأمر العملي. ففي بلد مترامي الرقعة مثل فرنسا لا يمكن لأفراد الشعب أن يجتمعوا إلى بعضهم بعضاً ليشكلوا معاً أداة سياسية ذات شان. فلكي يقوم الشعب بالتحرك لا بد له من أن يمثل في المجلس. ولذلك يجب قيام جماعة مختارة ومنفصلة بالتصرف نيابة عن الشعب لكن لتكون لها سلطة التصرف يجب أن يختارها الشعب أولاً.

حين حل العام 1789 كانت الأرستقراطية الفرنسية ما تزال يراودها الاعتقاد بأنها إنما تمسك بزمام السلطة وتمسك بها نيابة عن الشعب الفرنسي، وتملك التماسك والتضامن فيما بينها لاستغلال ذلك الادعاء لفرض مصالحها الخاصة. وكان سييه عظيم الثقة بأن زمان الأرستقراطية قد أفل: «في ليل البربرية الإقطاعية الطويل كان من الممكن تدمير العلاقات الحقيقية التي تقوم بين البشر، وقلب المفاهيم كافة رأساً على عقب، وإفساد كل عدالة؛ ولكن مع حلول الفجر لا بد للتفاهات الهمجية الفظة من أن تزول وبقايا العنفوان القديم أن تنهار وتتلاشى ذلكم أمر مؤكد».

ولقد كان سـييه حتى في كراسه ما هي الشريحة الثالثة؟ أقل ثقة مما سيحل محلها: هل ترانا نقتصر على مجرد إحلال شر محل شر آخر، أم أن النظام الاجتماعي بكل بهائه يحل محل الفوضى القديمة؟ وهل تصبح التحولات التي نوشك على مواجهتها الثمار المرة في حرب أهلية، كارثية من كل

الوجوه للطبقات الثلاث ولا فائدة تجنبها سوى أنها تزيد من سلطات الوزراء؛ أم أنها ستكون نتائج طبيعية ومتوقعة ومحكمة الضبط تأتي بها نظرة بسيطة عادلة، وتعاون موفق يرعاه ثقل الظروف وترعاه بإخلاص الطبقات المعنية كافة[136].

ولكن رد التاريخ لم يكن بالرد الذي كان سييه يأمل به، وإن لم يتم جني الفوائد المحقّقة بأي معنى لأولئك الذين باتوا يمسكون بالسلطة التنفيذية إلا بعد أن استولى نابليون على السلطة.

بدءاً من الشهور الأولى من العام 1789 دخلت فرنسا حالاً من الحرب الأهلية المعيقة وضعت الملكية وأنصارها في تناقض لا يجدي وإياه رجاء مع الشعب عموماً، وجعلها في صدام مميت أشد مع رواسب الليل الطويل من البربرية الإقطاعية. وكانت نتيجة ذلك مرجل يغلي من المخاوف والتهديدات والتهديدات المضادة تلاشى فيها كل احتمال ببلوغ أبسط التصورات وأقربها إلى العدل وتحقيق نتائج مقصودة واضحة وحسنة الضبط وذهب دونما أثر. وحين برزت الديمقراطية من جديد لم تكن سنوات الدم تلك والاضطراب قد أفادتها شيئاً من حيث أنها جديرة بأن تكون نموذجاً عملياً يبين كيف يمكن لفرنسا أن تأمل بحكم ذاتها في سلام ويسر ونظام حسن. وما كان قد ضاع قطعاً عودة جو الطمأنينة الذي لا صلة له بالموضوع من الناحية العملية. وفيما كسبت أصدقاء جدد عبر أوروبة التي أنهكتها عقود من الحرب صار حتى أشد أولئك الذين أزعجهم بروزها من جديد يرون فيها شبحاً ينطوي على الدمار ولا بد من القضاء عليها، وليس خيالاً بسيطاً يمكن إهماله دونما توجس من خطر.

وكانت «الديمقراطية» تفيد في معظم البقاع أبعد من فرنسا ذاتها (في بلجيكا أو هولندا وإيطالية وحتى ألمانية أو بولونية) وسم فئات سياسية منافسة للنظام القائم(137). بل وقلما كانت تستخدم حتى في فرنسا ذاتها في تعيين حدود صراع سياسي بكثير من الدقة، ناهيكم عن توضيح أهداف الأحزاب المتنافسة أو إستراتيجية أطراف سياسية فاعلة رئيسة. بيد أن ثمة ثلاث شخصيات على قدر من الأهلية بذلت أقصى ما لديها في لحظة ما لبيان السبب في أن إيقاع الثورة حملها بقوة نحو الديمقراطية، وما جعل صورة معينة للديمقراطية مقصداً مناسباً يُطلبْ، ولا تكون كارثة محتومة أو عاراً مؤكداً، وهناك اثنان هما بطلان مألوفان في الثورة الديمقراطية: الحِرفي الإنكليزي (وصانع أعمدة السفن سابقاً) توم باين الذي أوشك كراسه Common Sense الفطرة السليمة أن يدفع أمريكا إلى صراع صريح لنيل الاستقلال، وماكسميليان روبسبيير، المحامي الملهم الفذ من آرّاس الذي صار رأس الإرهاب لدى اليعاقبة. أما الثالث فكان أدعى إلى الدهشة من هذين: أسقف ايمولا في وسط إيطالية، وهو الكاردينال برنابا كيارامونتي، في خطبته في عيد الميلاد عام 1797، قبل سنتين وحسب من ارتقاء بيوس السابع الكرسي الرسولي. وكانت خطبة الأسقف أبعد ما تكون عن الدعوة إلى حمل السلاح. بل إن ما شددت عليه، في المحصلة، كان تاريخياً نسخة مبكرة نوعاً ما من الديمقراطية المسيحية. فكانت الديمقراطية «بيننا» لا تتناقض بأي حال والإنجيل. فهذه الديمقراطية تشترط التحلي بكافة الفضائل السامية التي ليس هناك من يعلمها سوى مدرسة المسيح: «الفضائل الأخلاقية، التي ليست إلا حب النظام، سوف تجعل منا ديمقراطيين، وأنصاراً للديمقراطية بالمعنى الحق للكلمة».

ولسوف تحفظ هذه الديمقراطية «المساواة بمعناها الصحيح، المساواة أمام القانون مع الاعتراف الحق بالفوارق الملحوظة بين الوظائف التي ينهض بها مختلف الأفراد في مجتمع ما. وهدفها الجمع بين القلوب في رابطة طيبة من الإخوة. فليس للكاثوليكي المؤمن أن يخشى نشوء تعارض بين الديمقراطية وواجبات أبناء المجتمع الدينية: «نعم أيها الإخوة كونوا مسيحيين صالحين ولسوف تكونون عندئذٍ أفضل الديمقراطيين»[138] .

كان موقف باين الذي انتشر على نطاق واسع، ويتجلى في القسم الثاني من دفاعه عن أهداف الديمقراطية، أقوى حجة في وجه نقد ادمند بيرك، في كتابه الموسوم حقوق الإنسان The Rights of Man الذي صور فيه باين مآل الثورة على أنها انتصار ليس من أجل الديمقراطية، وإنما هي انتصار «لنظام التمثيل» البرلماني. وكان ذلك النظام قد حافظ على «الديمقراطية باعتبارها الأساس» ورفض النظامين الملكي والأرستقراطي.

كانت الديمقراطية البسيطة مجتمعاً يحكم نفسه دون مساعدة من الوسائل الثانوية. وبتطعيم الديمقراطية يتحقق لنا نظام حكم قادر على الجمع بين المصالح كافة وتوحيدها على اختلافها في كل الأراضي ولكل السكان؛ وفي ذلك فوائد أيضاً تفوق ما يوفره الحكم الوراثي، بقدر ما تتفوق جمهورية الآداب على الأدب المتوارث.

كانت حكومة أمريكا الجديدة بالنسبة لباين تبدو على أنها «تمثيل للشعب يضاف إلى الديمقراطية». وقد وحَّد هذا الابتكار الجديد بين الفوائد التي تتجسد في مجرد ديمقراطية؛ سوى أنها تجنبت الوقوع في معظم مثالبها الشهيرة، إن لم يكن كلها. «ما كان متحققاً بصورة مصغرة

في أثينا سيكون ضخماً في أمريكا. فالأولى أعجوبة العالم القديم، والأخرى التي تغدو الآن محط الإعجاب، نموذج الحاضر». إنه الشكل الأبسط والأوضح للفهم والأكثر جاذبية للحكم، إذ يتلافى التعرض غير المحدود لأخطار الجهل والاضطراب في كل وريث للعرش، وكل ما يظهر بوضوح أنه لا يلائم الديمقراطية البسيطة. ويمكن تطبيق ذلك مهما يكن حجم المنطقة المعنية وفي أعمق اختلافات المصالح، كما يمكن وضعها موضع التطبيق فوراً. إن فرنسا على اتساع رقعتها وكثرة سكانها ما هي إلا نقطة في اتساع هذا النظام. وذلكم نظام يفضل الديمقراطية البسيطة حتى في المناطق الصغيرة(139).

كان كتاب «حقوق الإنسان» محاولة باين للدفاع عن ثورة فرنسا، وليس ذلك عبر عرض قيمه السياسية الأصلية، شرائع الإنسان، وحسب، وإنما كذلك من خلال السابقة المطمئنة المتجلية في ما عرفته أمريكا من سلام داخلي من حيث هي دولة مستقلة. فقد رأى في نظام التمثيل، كما سبق أن رأى قبله كل من سييه وماديسون، نظاماً فعالاً لتصميم وترتيب نظام من الحكم يكون مسؤولاً مع الزمن أمام المحكومين وملتزماً يطمئن له في خدمة مصالحهم. وقد رفض أن يرى في هذا النظام أي قدر من التنازل في غير محله استجابة للحقائق السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية على حساب الديمقراطية.

تكاد الديمقراطية لا تظهر في عظة أسقف ايمولا كعنصر حامل أثقال في أي محاولة جدية لفهم السياسة. بل حتى في كتابات باين أو خطبه يثير إشارات للشعور بالراحة أكثر منها استنفاراً للاهتمام الفكري. ولكن مع ظهور ماكسيميليان روبسبيير تبدو الديمقراطية لأول مرة في التاريخ

الحديث، أخيراً ليس كمجرد تعبير عارض لميل سياسي وإنما باعتبارها مفهوماً منظماً لرؤى كاملة إلى السياسة. ولقد حان وقت قُدِّر فيه أن يغدو روبسبيير شخصية منفرة حتى لمن جهد لإطلاق الثورة. (طلب سييه من مدبرة منزله في بروكسل بعد أربعين سنة من ذلك التاريخ وهو يعاني من الأنفلونزا ويستذكر في شيخوخته وكيانه المتداعي عام الإرهاب، قولي للسيد روبسبيير إن سأل عني أني خرجت)[140]. وكان روبسبيير قد مضى على موته ثلاثة عقود يومذاك؛ ولكنه كان قد وضع في غضون خمس سنوات قصار من 1789 ـ 1794 بصمته الشخصية على الثورة كلها محدداً أهدافها بسلطة فريدة وصار شخصياً ملازماً لبعض أعظم انجازاتها والكثير من أساليبها السياسية المقيتة الزنيمة.

في القلب من مفهوم روبسبيير عن السياسة يكمن فهم فعال لحقوق الإنسان يقوم على المساواة ويجعله منذ البداية على خلاف حتى مع جمهور الأحرار الواسع الفضفاض (كافة السكان الذكور الذين بلغوا الخامسة والعشرين، سواء من مواليد البلاد أو يحملون جنسيتها وتظهر أسماؤهم في سجلات دافعي الضرائب) وبموجبها جرى انتخاب نواب الشريحة الثالثة إلى مجلس شرائح الأمة[141]. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول 1789، تحول النواب ممثلو الشريحة الثالثة بقرار ذاتي جريء إلى الجمعية الوطنية وأعلنوا بيان حقوق الإنسان والمواطن وانتقلت الجمعية للنظر في التوصيات التي أصدرتها اللجنة الدستورية في شهر سبتمبر/أيلول بشأن الخطوات التي سوف تتخذ مستقبلاً مما نص عليه حق الانتخاب. وكانت اللجنة قد أقامت تمييزاً دقيقاً، بإلحاح شديد إلى حد بعيد من سييه، بين أنموذجين من المواطنين: المواطنون النشطاء الذين يدفعون الضرائب، وهم «المشاركون الحقيقيون الوحيدون في المشروع الاجتماعي الكبير»، والأعضاء

كاملي العضوية في الجمعية، والمواطنون السلبيون (النساء، في تلك الظروف الراهنة على الأقل، والأطفال والأجانب، وأولئك الذين لا يقدمون للدولة مساهمة مالية)[142]. ولكن المواطنين السلبيين يتمتعون بالحماية الشخصية والملكية والحرية. سوى أن للمواطنين الفاعلين وحدهم الحق في المشاركة بدور فعال في انتخاب المسؤولين ذوي المناصب العامة. وقد جعلت مقترحات اللجنة حق الانتخاب يقتصر على السكان الذكور البالغين الراشدين في الخامسة والعشرين من العمر فأعلى، ويتمتعون بهذا الحق بفضل المولد أو الجنسية وتسديدهم ضرائب لا يقل مقدارها عن أجور ثلاثة أيام عمل في المنطقة[143]. وقد تناول أحد المتحدثين أو اثنان في الجمعية ذاتها (الأب غريغوار ودوبون دي نيمور ذو النزعة الفيزيوقراطية) بالنقد هذا القيد، وهوجم في صحيفة كميل ديمولان الانتقادية Les Revolutions de France et de Brabant. لكن كان روبسبيير من شن هجوماً شاملاً عليه في الجمعية. فقال في كلمته التي افتتح بها الجلسة حول هذا الموضوع أن الاقتراح يتعارض تماماً وثلاث مواد منفصلة في حقوق الإنسان.

إن للمواطنين كافة، مهما يكن أمرهم، الحق في التطلع إلى كل درجة من التمثيل النيابي. وما هو دون ذلك مخالف لما نص عليه إعلان الحقوق الذي صدر عنكم وحتم على كل امتياز وتمييز واستثناء أن يخضع له. وقد نص الدستور على أن السيادة كامنة في الشعب، في كل فرد من السكان. لذلك حق لكل فرد أن يقول رأياً في القوانين التي تحكمه وفي الإدارة التي ينتسب إليها. وسوى ذلك لا يصح القول أن الناس سواسية في الحقوق وأن الناس جميعاً مواطنون[144].

ولقد مضى يقول في اليوم الآتي «الإنسان هو تعريفاً مواطن». وما من أحد يملك أن ينتزع منه هذا الحق الذي لا ينفصل عن وجوده هنا على

هذه الأرض[145]. وبعد عامين، رفض في الجولة الأخيرة من النقاش حول الدستور، فكرة المواطنة السلبية عينها، فوصفها بأنها تعبير مخاتل مداور وبربرية تلوث قوانيننا ولغتنا[146].

وفي فبراير/شباط 1794، وقبل شهور قلائل من وفاته وفي ذروة مدة الإرهاب، ربط الرجل هذه الفكرة أخيراً بالديمقراطية ذاتها في تقرير قدمه إلى المؤتمر نيابة عن لجنة الأمن العام حول «مبادئ الأخلاق السياسية التي ينبغي أن توجه المؤتمر الوطني في الإدارة الداخلية للجمهورية». ولقد كانت مطامحه تتسم بالتسامي وعبر عنها بأكثر من قوة لفظية.

«إننا نود بعبارة مختصرة أن نحقق إرادة الطبيعة، وإنجاز مصير الإنسانية، واحترام عهود الفلسفة، وغفران عهد طويل من الإجرام والطغيان». لتكن فرنسا التي ظلت بلد عبيد ردحاً طويلاً من الزمن [البلد] الذي يتضاءل أمامه مجد الشعوب الحرة السابقة كلها، ولتغدو أنموذجاً تتطلع إليه الأمم كافة، والرعب الذي يرتجف أمامه الظالمون والعزاء للمضطهدين ودرة الكون، ولنختم عملنا بدمنا، ولنر على الأقل فجر فرح البشرية»[147].

كان الشكل الوحيد للحكومة التي يمكن لها أن تحقق هذه المهام الضخمة ديمقراطي أم جمهوري: هاتان كلمتان مترادفتان، بالرغم من الإسفاف والفحش في استخدام اللغة، لأن الأرستقراطية ليست جمهورية بأكثر مما هي الملكية كذلك. والديمقراطية ليست وصفاً يقوم فيه الشعب، المستمر في الاجتماع، بتنظيم الشؤون العامة كافة، وأقل من ذلك هي دولة يقرر فيها مئات آلاف كسور الشعب بإجراءات مشرذمة، متسرعة،

متناقضة مصير مجتمع برمته. ومثل هذا الحكم لم يوجد قط، ولو وُجِد على الإطلاق، ما كان بوسعه إلا أن يعود بالشعب إلى حكم الطغيان.

إن الديمقراطية حالة يقوم فيها الشعب السيد بتأدية ما في وسعه، ترشده قوانين هي من وضعه، وبوساطة مندوبين يؤدون ما كان الشعب قد قصّر عنه.

ولذلك وجب عليكم أن تنشدوا في مبدأ الحكم الديمقراطي القوانين التي تحكم مسلككم السياسي.

لنؤسس بلداً ديمقراطياً وندعم هذه الديمقراطية في ما بيننا، ولنبلغ حكماً هادئاً من القوانين الدستورية، علينا أن ننهي حرب الحرية على الطغيان ونمضي سعداء عبر عواصف الثورة.

وهاكم هدف النظام الثوري

تعد الفضيلة المبدأ الأساسي في الحكم الديمقراطي أو الشعبي، أو الملجأ اللازم الذي يغذيه ويحمله على الحركة، أي الفضيلة الشعبية التي كان لها فعل المعجزة في بلاد الإغريق وروما، ولسوف تأتي بلا ريب بمعجزات أشد عجباً في فرنسا الجمهورية ـ عنيت حب البلد وقوانينه.

ولما كانت المساواة جوهر الجمهورية أو الديمقراطية فإن حب البلاد يشمل بالضرورة حب المساواة[148]. ولذلك فإنها تفترض امتلاك الفضائل كلها أو تأتي بها؛ [ملحوظة: هاتان إمكانيتان تنطويان على آثار عملية مختلفة عن بعضها كل الاختلاف] طالما أنها جميعها مجرد تعبيرات عن قوة الروح التي تتيح للشخص إيثار المصلحة العامة على كل المصالح الخاصة.

ليست الفضيلة روح الديمقراطية وحسب، بل إنها لا يمكن أن توجد إلا في صميم هذا الشكل من الحكم. ففي بلد تحكمه الملكية يكون الملك وحده القادر على حب البلد حقاً، وبالآتي فإنه ليس بحاجة للفضيلة، طالما أنه حقاً يملك وطناً أو هو الحاكم، على الأقل من حيث الواقع. إنه بالنتيجة يحتل مكان الشعب، وهكذا يحل محله. ولكي يكون للمرء وطن عليه أن يكون مواطناً وله نصيب في سيادته. ذلك أنه في بلد ديمقراطي وحسب تكون الدولة حقاً وطناً لكل من يشكلون البلد، وتستطيع أن تعتمد على ما لديها من مدافعين معنيين بقضية الوطن بوصفهم مواطنين فيه. ذلكم ما يجعل الشعوب الحرة أفضل من سواها[149].

كان الفرنسيون أول شعب أقام ديمقراطية حقة فجعل الناس جميعاً سواسية ومواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة. ذلكم هو السبب الحقيقي الذي يجعل الطغاة جميعاً الذين ائتلفوا ضد الجمهورية يندحرون في النهاية.

«إن فضيلة الجمهورية ضرورة للحكم كما هي ضرورة للشعب عموماً. أمّا إذا افتقر إليها الحكم فإن هناك الشعب بعد ليلجأ إليه من يلجأ للتقويم. إما إذا فسد الشعب فإن الحرية عندئذ تضيع حقاً. وإنه لأمر يثلج الفؤاد أن الشعب بطبيعته صاحب فضيلة[150].

يعتمد الحكم الشعبي في زمن السلم على الفضيلة. أما في الثورة فعليه أن «يعتمد على الفضيلة والإرهاب في آن واحد: دون الفضيلة يكون الإرهاب مميتاً، ودون الإرهاب تغدو الفضيلة عقيمة»[151].

فالإرهاب مجرد عدالة آنية قاسية لا مرونة فيها. ومن هنا كانت هي ذاتها انبعاثاً للعدالة وأقل من ذلك مبدأ معيناً وهو نتيجة لمبدأ الديمقراطية العام مطبَّقاً على الحاجة الأكثر إلحاحاً على البلد»[152].

كانت الحكومة الثورية (روبسبيير وصحبه) «طغيان الحرية ضد الإرهاب»: حرب مقيتة لا تقبل التجزئة[153]، ولا بد أن يزيد أي تهاون أو تراجع من قوة أعداء الجمهورية ويؤدي إلى انقسام أصدقائها وإضعافهم[154].

وكان العلاج الوحيد في الصراع الرهيب كالكابوس والدواءُ الشافي لكل العلل الجمهورية، أي الفضيلة.

ثمة سببان من الإفراط لتلاشي الديمقراطية: أرستقراطية أولئك الذين يحكمون، أو ازدراء الشعب للسلطات التي ضربت أسافينها في الحكم، وهو احتقار تنشره كل فئة أو فرد سعياً إلى السلطة الشعبية، وتلغي هذه الجماعة أو الشخص الشعب أو سلطة رجل فرد بفعل الفوضى الناجمة عن ذلك[155].

في هذا الخطاب العظيم والرهيب تظهر الثورة جلية واضحة بأن عملت في نفسها تمزيقاً وباتت شذراً مذراً. وكانت بضعة شهور فحسب قبل أن تكمل الثورة مهمة التدمير الذاتي، حين خطت هذا المصطلح العتيق الذي عملت فيه المعارك جراحها، ولكنه ظل لعهد طويل تعريفاً مدرسياً أيضاً، أثراً لا يمحى على رايتها تسلمها دونما اعتذار إلى إخوة بشر آخرين في أرجاء العالم لتبلغ المستقبل البعيد. وكان روبسبيير السباق على الجميع الذي عاد بالديمقراطية إلى الحياة كنقطة تستقطب الولاء السياسي: ولم تعد الديمقراطية عندئذٍ مجرد شكل من أشكال الحكم مراوغ أو هو بجلاء غير ممكن التحقق، إنما راية متوهجة وربما تكون على المدى البعيد علماً يستقطب ومصدراً للسلطة.

الفصل الثالث

ظل تيرميدور المديد

ما زال روبسبيير علماً ذا سحر لا ينقطع يزيد. بيد أن ما يعنينا في الأمر ليس الرجل ذاته ولا الدور الذي اضطلع به في المؤامرات السياسية الرهيبة التي كانت تحيكها الثورة. فالمهم تلك الكلمات والأفكار التي شاعت عنه. ولقد رأى في ذلك الخطاب الرهيب أمراً ظهر أنه على قدر من الأهمية الطاغية، وعبر خلاله عن رأي يعتبره معظمنا الآن، بشكل ما في سرهم صادقاً. إلا أنه قد فشل بالتأكيد طوال حياته في استقطاب الانتباه إلى ما كان يراه، ناهيكم عن توضيح هذا الرأي بما يحمل على الثقة به لأي شخص آخر؛ ونحن، بدورنا، ما زلنا نجهد لالتقاط مكمن العنصر الصحيح في الحكم بأن الديمقراطية هي الشكل الذي لا مناص منه للحكم المشروع. وقد يكون من الممكن تماماً أننا ما زلنا في حيرتنا الكبيرة لأنه ليس هناك ببساطة شكل واضح يكون فيه الرأي صحيحاً[1]، كما أن الإعصار من كلام الحشو أو المنمق المغري والصراع الإنساني الأعمى المضطرب الذي تعمل فيه هذه الكلمات على التعتيم أكثر مما تنير.

ولا حاجة بنا لنقرر ما إذا كان روبسبيير رأى بوضوح في الديمقراطية أمراً كان وما زال حقاً يفرض بالقوة من الناحية السياسية (كيف ينبغي على الدولة أن تحوز على إخلاص مواطنيها التام، وهي (صيغة الخير السياسي الحديث)، أو ما إذا كان ما رآه من خلال سديم الدماء، لم يكن أفضل من

سراب وامض. وبوسعكم أن تقرؤوا خطابه حتى في الوقت الحالي فترون فيه إسقاطاً واعياً لرد جان جاك روسو على القضية المحورية في كتابه العقد الاجتماعي: ما الذي يجعل روابط السلطة السياسية شرعية (تلك الوشائج التي تربط بين البشر في كل مكان الذين ولد كل منهم حراً)؟[2] ولك أن تسمع فيها، وهي تنضح في كل جزء منها، نداء حاراً موجهاً إلى إخوته المواطنين، في وجه كل دليل، أن يشعروا ويتصرفوا وكأنما أوامر حكامهم المؤقتين والمتداعين مشروعة بكل معنى الكلمة - وفي ذلك في حقيقة الأمر دعوة إلى العناية بالولاء أكثر مما هو حرص على الحقيقة.

إن الديمقراطية التي يشدد عليها روبسبيير مرادفة للجمهورية كشكل للدولة. وكان من المنطق في العام 1794 الإصرار على القول بأن الجمهورية، ذلك النتاج السياسي المتعثر للاضطراب الذي اجتاح فرنسا، قد لا تزيد عن كونها أرستقراطية بأكثر مما يمكن أن تكون ملكية. وكان ذلك درساً لم يكن بوسع أحد أن يستخلصه من سجل التاريخ وحسب، حيث فيه جمهوريات كثيرة جداً، بدءاً من أعظمها على الإطلاق (روما القديمة) حتى أطولها في الحياة وأشدها تأثيراً من الناحية السياسية بين وريثاتها الحديثات (البندقية) كانت أرستقراطية في ظاهرها؛ وقد بدأت فرنسا ثورتها بإعلان الحرب على الأرستقراطية؛ إلا أن جهودها التي رمت إلى إعادة تعليم مليكها ليكتسب ثقافة العداء لطبقته الأرستقراطية قد انتهت إلى فشل ظاهر لكل ذي عينين. واستمر البحث في الجمع بين الديمقراطية والملكية بنسب متفاوتة في فرنسا ذاتها في مدد طوال تقارب القرن، وتخللها نصر مشهود واحد على الأقل في شخص نابليون. وكان أن جرى تقليد هذه التجربة على نطاق واسع في بلدان أخرى وطوال مدة

طويلة، وما زالت لا تُستنكر تماماً في بعض البيئات (المغرب، تايلند، هولندا، السويد، بريطانية) لكن عبارة جمهورية republic (respublica ـ الشيء العام نقيض الخاص)[3] أقرب ما تكون إلى إدعاء التمتع بصفة الشرعية منه إلى تفسير مقومات تلك الشرعية، أو وصف لما يمكن أن يمنحها الشرعية بصورة سليمة. وإذا سُمع القول واضحاً كان الأقرب إلى أن يكون عادياً لا يتميز بنبرة خاصة، ومباهاة عقائدية أكثر من تبرير بنية عقائدية فعالة. ومع حلول العام 1794 بات الوضع مهيئاً لقيام جمهورية تنسب لنفسها الشرعية ولها أن تطمح إلى مقارعة الأرستقراطية وتتوسل بالديمقراطية دونما حاجة إلى تفسير أكثر، لتعبر عن معارضتها القاطعة للأرستقراطية وتبررها.

أما الذي لم تفعله الجمهورية فكان التوسل بالمنطق ذاته لتسوية القضايا المتعلقة بالنهج اللازم لتنظيم حكمها، وكيف يكون التصرف إذا ما نشأ ما يمكن أن يحد عملياً من سلطاتها، ومن له أن يحوز على الفرصة لممارسة الحكم مدة طويلة وبأي وسائل على وجه الإطلاق. فقد كانت الديمقراطية القديمة اسماً يشير إلى مجموعة محددة نسبياً من الترتيبات السياسية المصممة للحيلولة دون استمرار حكم الأرستقراطية، أو اغتصاب المتسلطين الحكم والملوك الدائمين الذين كان الإغريق يطلقون عليهم لقب الطغاة. وكان هذا أيضاً الاسم الذي اصطُلِح عليه في الإشارة إلى الهدف من تفادي أي نمط من الإخضاع، وهو هدف يمكن أن يكون، بل وكان، هدفاً مشتركاً تبنته طائفة نشطة جداً من المواطنين. وجلي أن روبسبيير كان يتوجه إلى هذا الجانب من تاريخ المصطلح حين نادى به لصالحه وصالح شركائه السياسيين. وبقيامه بذلك صار يواجه

مصدر ضيق سياسي مباشر كانت الترتيبات السياسية العملية التي تشير إليها في العالم القديم تختلف كل الاختلاف عن الأساليب الاستفزازية للجنة السلامة العامة.

حين أكد روبسبيير للمؤتمر، باسم تلك اللجنة، أن «الديمقراطية ليست وضعاً يثابر فيه الشعب على الاجتماع وتنظيم كافة القضايا العامة[4]، فإنه كان يشدد على أمر بارز وهام بجلاء في تاريخ المصطلح. وإنه لوصف ممتاز، ولو أنه انتقائي، أن نجد «حكومة لا ينقطع الشعب فيها عن الاجتماع وتنظيم الشؤون العامة جميعها بنفسه»، وهذا وصف لما كانت تهدف إليه الديمقراطية القديمة بشيء من التصميم ويتحقق أحياناً[5]. لكن ذلك وصف لا يرجح أن يكون قد تحقق لثورة فرنسا في أي لحظة على مدى طريقها المضطرب. بل إن شعب باريس، الشعب الثقل الذي يشكل الجموع الغاضبة التي سارت بالثورة إلى الأمام وعصفت بسجن الباستيل واجتاحت قصر التويليري، أو حتى غلبت على مجلس النواب ذاته، لم تكن هذه الحشود في وضع يسمح لها بالاجتماع دائماً ولم يدر في خلدهم، أنهم يحكمون فرنسا حقاً[6]. فإن تدخلوا، عبر المسيرات الثورية الضخمة، لم يكن ذلك بصفتهم حكاماً، وإنما باعتبارهم مواطنين نالت منهم أعمال أولئك الذين كانوا حقاً يحكمون فرنسا (أو ينبغي على الأقل أن يحكموها) أو امتناعهم عن العمل، لقسرهم على انتهاج سبل أشد جرأة، مما حد حريتهم في التصرف بشكل كبير، أو أدى إلى تغيير التركيبة الحاكمة أشد التغيير. وكان الإقرار بأن فرنسا، حتى في الثورة، بلد ليس بالديمقراطي بذلك المعنى الواضح والمفيد يعني مجرد الإقرار، كما سبق أن أقر سييه وماديسون قبله، أن دولة شاسعة واسعة ذات قوام اقتصادي بحجم فرنسا

لا بد أن يقوم ببنائها ويتولى حمايتها نظام تمثيلي، إن قُدر لها أن تكون ديمقراطية على الإطلاق. ولا بد لهذه الدولة من أن تكون حسب العبارة التي أطلقها الكسندر هاملتون بالصدفة قبل عقد من الزمن، ديمقراطية تمثيلية[7].

لم تكن الديمقراطية التمثيلية نظاماً من الحكم المباشر للمواطن. بل إنها قدمت بدلاً عن ذلك نظاماً للحكم غير مباشر إلى حد بعيد يقوم عليه نواب ممثلون يختارهم الشعب لهذه الغاية، وكان معنى الإقرار بهذا النمط غير المباشر التسليم بما هو بدهي واضح. ولم يكن روبسبيير عند إصراره على العمل بهذا النوع من الديمقراطية في دولة فرنسا الثورية على هذا النحو، يريد النيل في خطابه من أعداء ألدّاء بقدر ما كان ينشد استخدام المصطلح بطريقته الغريبة إلى حد ما. أما ما خفي من الأمر فكان الأساس الذي قام عليه دحضه اللحوح للتفسير المحتمل الثاني لما يمكن أن يكون معنى الديمقراطية الآن: «الأمر الذي يقرر فيه مئة ألف جزء [إنسان] مصير مجتمع برمته، بإجراءات منعزلة عن بعضها، ومستعجلة، ومتعارضة[8]. وفي هذا المظهر ليست الديمقراطية حلماً غير حقيقي لجماعة سياسية كانت تعيش في عهد قديم بعيد جداً في مكان آخر. بل إنها كابوس حقيقي جداً من الفوضى التي لطالما كانت تشكل تهديداً لفرنسا بدخول لجتها في السنوات الخمس الماضية. وقد كانت الأجزاء المئة ألف، وإن يكن الرقم مبالغ فيه هي المواقع ووحدات الإضرابات الثورية في مختلف المناطق، واجتماعات قطاعات باريس، والمنتديات السياسية التي شملت الأمة جميعها، واجتماعات المحرومين التي كانت لا تنقطع تحبط كل محاولة لتهدئة الثورة والسير بها إلى خاتمة ثابتة مطمئنة، وتشكل هذه

المواقع ومحتلوها القاعدة السياسية الأساسية التي يستند إليها روبسبيير في سنوات بداية الثورة فيما كان يشيد سمعته والتنظيمات المناصرة والدعم السياسي الذي وفرت له مصدر القوة السياسية. ولكن مع استفحال الرعب الذي اعتمده روبسبيير ورزايا الحرب واشتداد أزمة تموين باريس بالطعام الذي يكون بوسع معظم سكانها شراؤه، أخذ أصدقاؤه القدامى يتحولون عنه باطراد. وكانت كثرة هؤلاء وسوء تنظيمهم وسلوكهم الأرعن لم توفر له فرصاً بلا حدود لإفساد استراتيجيات أعدائه في الحكم. بل إنهم عوضاً عن ذلك غدوا عقبة تزداد وطأة وإزعاجاً وتفسد محاولاته لحكم فرنسا بحزم وكفاءة في وجه خطرها المميت.

في فبراير/شباط 1794 أصبحت فرنسا كعهدها دائماً بأمسِّ الحاجة لحكومة. ولم يكن هناك يومئذٍ من منقذ للبلاد من الغرق في الفوضى. ولكن المئة ألف إنسان من الشعب، في كل موقع في طول فرنسا وعرضها، كانوا يرون أهدافهم طبعاً. بنظرة مختلفة كل الاختلاف؛ فلقد رأوا هم ومن جاء بعدهم أثناء استعادتهم للأحداث الماضية أن ختام هذا الاضطراب والهياج اعترافاً متأخراً بمقتضيات الواقع السياسي وليس بالأحرى هزيمة ماحقة للخطر الخارجي الطاغي. ثم لما مضت سنتان على مقتل روبسبيير قام حفنة من هؤلاء الأصدقاء القدامى بالتآمر برعونة للإطاحة بالحكام الجدد الذين انتزعوا السلطة من روبسبيير يوم التاسع من ثيرميدور وأطلقوا الثورة الثانية والأعظم والتي قُدِّر لها أن تكون آخر الثورات[9]. ولربما كانت المؤامرة ذاتها حلماً مشوشاً وفيها من العصيان الشيء الكثير؛ فقد أمكن للشرطة أن تعتقل معظم المشاركين فيها (حقيقيين أم مفترضين) دونما جهد[10]. لكن واحداً من تلك القلة

من المتآمرين كان مشاركاً في المؤامرة فعلاً، وكان هذا أرستقراطياً فاسداً سكيراً من توسكانية يدعى فيليبو ميشيل بوناروتي[11]، وقد امتدت به الحياة بما يكفي ليخلد ذكرهم على مدى ثلاثين عاماً بنشره روايته المؤثرة في بروكسل التي عرض فيها قصة المؤامرة، وكانت نصاً استخلص منه كارل ماركس فيما بعد الكثير من فهمه لديناميات الثورة السياسية والاجتماعية[12].

وكان غراشو بابوف الشخصية القيادية في مؤامرة الأنداد وهو الذي أطلق عليها فيما بعد هذا الاسم الذي عرفت به. وقد عرض في دفاعه أمام محكمة فاندوم مخططاً أكثر خداعاً وذكاء من الواقع المشوش المضطرب للمؤامرة ذاتها مما جعله يساق فوراً إلى الإعدام. وكان الموضوع الرئيس البارز في رواية بوناروتي تأكيده على المساواة باعتبارها هدف الثورة الأعمق وأشد الأهداف تأثيراً في إحداث التحولات، وعلى الفجوة الهائلة بين المدافعين عن المساواة وكافة الخصوم ذوي التأثير السياسي البالغ، وهم أنصار مذهب الأنوية egoism [الفرد ومصالحه الذاتية أساس السلوك] أو «مذهب الاقتصاديين الإنكليز»[13]، الذين ناضلوا إبان الثورة التي انتهت بالانتصار عليهم. وكانت الثورة قد خلفت شقاقاً لم ينقطع يزداد بين أنصار الثروة وأصحاب الامتيازات، وأولئك الذين يناصرون المساواة أو الطبقة العاملة ذات الكثرة العددية[14]. وقد رأى أنصار الأنوية أن الرخاء العام يكمن في تعدد الحاجات، وتنامي تنوع المتع المادية، وفي صناعة واسعة مترامية وتجارة لا حدود لها، وتداول سريع لعملة نقدية وتتجلى هذه الحالة الأخيرة في تداول النقود بين مواطنين يحرصون على المال ويقبلون على امتلاك النقود[15]. فإذا كانت سعادة المجتمع وقوته

تتحقق في الثروات، فإن ممارسة الحقوق السياسية ينبغي بالضرورة أن يحرم منه أولئك الذين لا توفر لهم ثروتهم ما يكفل ارتباطهم بإنشاء الثروة والدفاع عنها، وفي هكذا نظام اجتماعي يتم إخضاع الغالبية العظمى من المواطنين باستمرار بالعمل المؤلم ويفرض عليهم عملياً المكابدة والتردي في حمأة الفقر والجهل والعبودية[16].

كان النضال الأساسي الذي خاضته الثورة قد تحول، في نظر بابوف وبوناروتي، إلى صراع بين الأنوية ونظام المساواة. وكان الحل النهائي للعواطف وأفعال المواطنين، في نظام الأنوية، يكمن في المصلحة الذاتية وحسب، المستقلة عن كل علاقة بالصالح العام[17]. أما أنصار المساواة، حزب روسو، فكانوا يشكلون الأساس للاجتماع ويقدمون للمعذبين السلوى. أما لخصومهم الفاسدين من محبي الثروة والسلطة فكان ذلك مجرد ضرب من الوهم.

كان نظام الأنوية أرستقراطياً في جوهره لأنه من المحتم أن يولِّدَ التفاوت بين الشرائح، وكذلك لأنه يتطلب ويؤكد ممارسة سلطة السيادة من جانب جزء من الأمة على البقية. وإن حرية الأمة نتاج اجتماع عنصرين: المساواة التي تنشئ قوانينها أحوال المواطنين وأسباب حبورهم واستمتاعهم، والحدود القصوى لحقوقهم السياسية[18]. والعنصر الثاني ليس بديلاً عن الأول؛ وقد أدرك أنصار المساواة بلا ريب القوة التدميرية لإعادة بناء الدستور على حساب المساواة إذ رأى هؤلاء في انشغال خصومهم الجيرونديين بالدستور جزءاً من مؤامرة واسعة معادية لحقوق الإنسان الطبيعية.

وطوال رواية بوناروتي يبدو «الديمقراطيون» اسماً لحزب، الشكل السياسي لأنصار نظام المساواة. وكان تعبير الأفكار الديمقراطية هو الذي يُظهر أنصار نظام المساواة يعودون إلى السياسة بعد الضربة الساحقة التي تجلت في سقوط روبسبيير، ويدفع الديمقراطيون حملتهم إلى الأمام إلى العام الآتي، حيث يهيئون بصورة سرية للمؤامرة التي يجب أن تكفل قيام أهالي باريس بانتخابهم إلى الحكومة الوطنية الجديدة، بحيث يكون في كل دائرة واحداً منهم، وذلك حالما يتم القضاء على هيمنة الطغيان[19]. فالسبب في ما أضاعته فرنسا من الديمقراطية والحرية حتى قبل ثيرميدور كان الاختلاف في الآراء وصراع المصالح وافتقاد الفضيلة والوحدة والثبات في المؤتمر الوطني[20]. وكان المتآمرون يرومون قيام جمعية وطنية جديدة يتم اختيار الأعضاء فيها بعناية شديدة، وتتحقق فيها الديمقراطية من أجل الشعب، وبذلك لن يظهر فيها شيءٌ من الرذائل وأشكال الضعف. وإن التمحيص الشديد والتأسيس للعمل ليس في السر وحسب بل كهيئة منظمة شديدة الارتباط فيما بينها في مبدأ مشترك، إنما الهدف منه استبعاد أولئك الطغاة خصوم الديمقراطيين.

أحد الأسباب التي تفسر استمرار الديمقراطية بأن تكون فكرة تحمل على الانقسام الشديد في أوروبة على مدى السنوات الخمسين الآتية، أن مفهوم بوناروتي لمعنى الديمقراطية ظل يضرب على وتر أعمق من النظرة المختلفة التي خرجت بفضل الممارسة في الوقت ذاته في الولايات المتحدة. ففي أمريكا سرعان ما أصبحت الديمقراطية، حالما رسخ الدستور في النظام القائم، إطاراً سياسياً راسخاً لا ينال منه شيء وتعبيراً عن نظام الأنوية. كما أنها طورت، تالياً بسرعة تامة، فهماً غنياً لطبيعتها مركزه،

كما أظهر توكفيل في موضعه من تطور الأحداث[21]، على فكرة المساواة المفهومة بمعان مختلفة جذرياً عن تلك المفاهيم التي حملها بابوف أو بوناروتي. ذلك أن المساواة الأمريكية كانت في المقام الأول مساواة في المكانة ورفض شامل للأشكال المكشوفة من التعالي السياسي. وقد صدرت عن مجتمع دعت إليه عفوياً وفعلاً في حركة سريعة، مجتمع تتوسع رقعته على الأرض وينمو ثراء، ويتطلع إلى الأمام، إلى مستقبل من التغيير الدائم بلا حدود تقريباً. وكان ذلك المجتمع، وإذا وضعنا جانباً صدمة الرق الطويلة والمكبوتة بلا جدوى، مجتمعاً يضيق أحياناً بالعديد من جوانبه؛ وقد استمر هذا المجتمع طوال القرنين التاسع عشر والعشرين يرعى أنصار مذهب المساواة لديه، وهذا مفهوم إلى حد بعيد وفق المذهب البابوفي. ولكن ما كان لأمريكي مناصر للمساواة وينكر ملاءمتها لمذهب الأنوية أن يقدم لأتباعها أو من يأنس لديهم نزوعاً لتأييدها مدخلاً إلى السياسة أقل انفتاحاً مما كانت توفره الطقوس الفظة في المنافسة البرلمانية. وكان لهم أن يخوضوا المعارك الطويلة والشاقة على أرض أخرى، ولعلهم يفوزون في معارك كثيرة ردحاً من الوقت، ويجمعون، كما في انتخابات نقابات العمال، قدراً كبيراً من القوة الدفاعية المحلية. ولكنهم كانوا يجدون أنفسهم، على المدى البعيد وعلى الأرض التي كانوا واثقين من نيلهم النصر عليها في النهاية، منهكين أشد الإنهاك ونصيبهم عند التصويت دون سواهم.

ولذلك كانت قصة الديمقراطية، في أمريكا، تمتزج بتاريخ البلد السياسي على الجملة، بحيث لا يمكن التمييز بين الاثنين. وكان أن ظلت ثقلاً سياسياً قوياً في الصراعات الإيديولوجية التي وسمت ذلك التاريخ، وهدفاً وأداة لاستعجال (أو إعاقة) الحركة نحو ذلك الهدف. وقد

ساعدت الديمقراطية في كثير من الأحيان، وغالباً بوساطة أشد عنصر مناهض للديمقراطية مقصود في الدستور وهو المحكمة العليا على اختراق الحواجز الكثيرة التي تحول دون المساواة: الرق، التمييز العنصري، العزل السياسي الفعال. وقد كان من شأن ذلك أن كفل الأمر، على المدى البعيد، أن يتمتع الغالبية من مواطني أمريكا من الراشدين الآن بحقوق سياسية يستطيعون ممارستها، إن شاؤوا[22]. (وهناك أعداد متزايدة عملياً غالباً ما يمتنعون الآن عن ممارستها، لأسبابهم الوجيهة بلا ريب).

وبوسعكم أن تروا تلك النتيجة على نحوين في الأقل، فإما دحض عملي شامل لفهم بابوف وبونارتي للإمكانات السياسية والاقتصادية، وإما هزيمة تاريخية ساحقة للمثل التي تعلقا بها. بيد أنه ليس ثمة شاهد يفيد بخلل أو اضطراب عند النظر بالنتيجة ذاتها على وجهيها معاً. فلقد كان لمذهب الأنوية ما يكفي من الأسباب للاعتماد على كفاية مؤازرته بالتشجيع[23]. ففي الديمقراطية في أمريكا تم اكتشاف كيفية المزج بين التخلي عن الامتياز كمبدأ منظم في الإصلاح الاجتماعي والازدهار الاقتصادي غير المحدود مع الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية. وتظل أمريكا اليوم مجتمعاً لا يرتاح مع كل أثر باق من الامتياز الصريح، إنما يواجه بمرح ملفت للنظر تلك الفجوات الاقتصادية، ويتقبل على نحو مفهوم أشد الامتيازات المرافقة للثراء بحد ذاته. وخلف هذه النتيجة تكمن الحيوية المستمرة في اقتصادها، المصدر الحقيقي لانتصار مناصري «التميز أو العقيدة الإنكليزية التي يأخذ بها علماء الاقتصاد». وليس كل علماء الاقتصاد، طبعاً، وعدوا أمريكا أو أي بقعة أخرى من الأرض برخاء مقيم، ناهيكم عن الرفاه المتنامي أبداً. بيد أن المحيط الذي نمت فيه الديمقراطية

الأمريكية كالعهد بها يوم توافر لها، قبل كل شيء، بالقدر الذي أكد فيه أولئك لقرائهم أن النمو المتوقع لثروات الأمم على المدى البعيد، جاء مصداقاً لما هو متوقع، على الأقل في حالة أمريكا ذاتها. كما دعمه بصورة فعالة علماء اقتصاد آخرون، كانوا قد ألقوا درجات مختلفة من الشك على هذا الاحتمال، وأصروا عوضاً عن ذلك على أن الرفاه المساوي أو الأكبر مما ذهب إليه التقدير، وبأشكال تستهوي النفوس، يمكن توفيره هناك أو في أي بقعة أخرى على أسس مختلفة كل الاختلاف، تأكد أنها خاطئة، إن كثيراً وإن قليلاً، بما يبلغ حد الكارثة.

لم يقدم جيمس ماديسون، كما رأينا، تفسيراً يبرر الإدعاء بانتساب شكل الدولة الذي يهيمن على العالم الآن إلى الديمقراطية، فالديمقراطية عنده كما عند معظم معاصريه الأمريكيين الذين كانت لهم حتى معرفة بالكلمة، تعني أمراً مختلفاً وغير مغر على نحو واضح. فما احتوى عليه تحليله الفذ في أوراق الاتحادي وإلى جانبه الكسندر هاملتون، كان تفسيراً سليماً لما جعل دولة من هذا الشكل تبلغ هذا القدر الكبير من النجاح. والسبب في ذلك أن صيغة الدولة هذه وحدها تملك أن تأمل بأن تمثل شعبها تمثيلاً فعالاً على مدى الزمن. وأنها هي وحدها، تستطيع ربما في المدى الطويل، أن تجمع بين إمكانية الاستمرار العملية والمباشرة مع الادعاء المقنع بأنها تنوب عن هيئة مواطنيها بإذاً منها. فإناطة الحكم بعدد صغير نسبياً من المواطنين ولكن مع الإصرار أيضاً على أنه ينبغي اختيار هؤلاء من معظم، (إن لم يكن من جميع رفاقهم، وكان هذا مزيجاً ذكياً من المساواة وعدم المساواة). ذلك أنه لم يكن يكفل في الممارسة نصراً دائماً لأنصار الامتياز والتفرد. لكن بوسعه أن يقيم حلبة يمكن

فيها طلب النصر والفوز به مرة بعد مرة، ثم كسبه بالاجتهاد في الرأي وبخيارات مواطنيهم أنفسهم. وبقيامهم بذلك، وترك نصرهم دائماً على ما يبدو تحت رحمة إعادة الاعتبار على المدى الطويل، يتحقق لهم الفوز في الحرب.

ولا عجب إن كان هذا قد أدى خدمة جلى لدعاة التميز والثروة. ولكن هذا قد تحقق على مدى زمن طبعاً، ولأن الثروة والتميز (طرح الأمران معاً) كسبا تأييد جماعة أكبر من الناس على العموم إذ رؤوا في ذلك أمراً مفيداً للجماعة أكثر منه ضرراً خالصاً[24]. وما منح هذه القوة لمثل هذه الصيغة مع الزمن ما لديها من مرونة في البيئات التي فيها تنمو الثروة كما يجب. والحق أن هذه الصيغة يكاد لا يتوقع لها النجاح طويلاً في أي بيئة لابد للتميز فيها من الاستمرار مع ركود الثروة أو تضاؤلها، وقد جرى التخلي عنها على نطاق واسع ولأسباب مفهومة، وغالباً بعد تردد ضئيل لا يستحق الذكر، في ظروف من هذا القبيل: في أوروبة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وفي أمريكا اللاتينية أحياناً لعقد بعد عقد من الزمن، وفي شرق أو جنوب شرق آسية، وفي جنوب الصحراء الإفريقية، إن عاجلاً وإن آجلاً، وكل أرجاء إفريقية تقريباً عدا جمهورية جنوبي إفريقية ذاتها بعد زوال التمييز العنصري.

لم تقدم المرونة ترساً واقياً مثالياً قط. فميزان الفائدة والإعراض تتحول في كل مكان وعلى الدوام. إلا أنه يصعب تضخيم المزية السياسية التي توفرها الحماية. وبوسعكم أن تتبينوا ما الذي يجعل تلك المزية على هذا القدر من الضخامة بوضع شكوك ماديسون حيال الديمقراطية جنباً إلى جنب مع متطلبات الديمقراطية التي تتخلل الصورة التي عرضها بابوف

وبوناروتي. فما يجعل الديمقراطية غير عملية بجلاء، في نظر ماديسون، كان قبل كل شيء، معيارها. فالولايات المتحدة عنده لا يمكن ببساطة أن تحكم كدولة ديمقراطية. بيد أن افتقار الديمقراطية الفاضح لإمكانية التطبيق العملي لم يقلل من خطورتها من حيث كونها فكرة سياسية، ففي ذلك الرداء لم يكن لدى حتى ماديسون مشقة في تبين جاذبيتها الفاتنة. وكانت هذه جاذبية البداهة والمباشرة، قبل كل شيء، بما لها من انفتاح متعمد على أشد الآراء خطلاً، على الهوى العصبوي غير المحدود والتآمر الدوّار، فلقد أوحت في مداها الأقصى بما لا يقبل المقاومة من المعجبين بها تجديد المجتمع وإعادة بناء علاقات الملكية، بما يجعل المواطنين متساوين في حياتهم فيما هم يجهدون للانخراط في نشاط حكم أنفسهم.

كانت فكرة الديمقراطية عند بابوف وبوناروتي بلوغ هكذا مساواة شاملة، وهي الحالة الوحيدة غير الواهمة وغير الفاسدة التي يمكن للبشر أن يعيشوا فيها معاً على أي مستوى ذي شأن. ولكن استحسان هكذا هدف قد اختلف كل الاختلاف حسب الزمان والمكان، وبلغ أشد درجاته، كما كان الحال بعد ثيرميدور، كلما صار أنصار التميز والثروة في القيادة بشكل واضح لا يقبل الالتباس، وعلى الكثرة الكثيرة أن يعيشوا إلى جانبهم في بؤس. والحق أن ما أفسد جاذبية المساواة كهدف في المدى البعيد هو الوسائل الخرقاء التي جرى استخدامها لتحقيقها والعصبيات الكامنة في السعي إليها. (ولو تم بلوغ الهدف لتبين بلا ريب أنه ينطوي على منغصات يضيق بها وتختص به؛ ولكن هذه المنغصات تظل مسألة من شأن الافتراضات النظرية، وليس حقيقة تأتي بها التجربة). وهذه العصبيات تصدر بالنتيجة عن الهدف ذاته. بيد أنه من الطبيعي أن المؤامرة لم

تؤخذ فوراً على أنها شكل من السياسة يعتمده الديمقراطيون. بل وأقل منه ذلك الشكل الذي جاء بعدها وقام على تنقيته لثلاثة عقود بوناروتي ذاته، ألا وهو شكل الجماعة السرية التآمرية المغلقة، ويبدو أنه كان في بعض الأحيان العضو الوحيد فيها[25]. ولكن كل من يخوض غمار السياسة قد يضطر للخيار بين السرية والاستسلام؛ ومثال ذلك أن بابوف وبوناروتي أملا أن يعيشا التآمر لمدّة قصيرة من الزمن من أجل العيش والتصرف بحرية وعلانية، إن قليلاً وإن كثيراً، في مدة غير محدودة من المستقبل. ولا شك بأن نتيجة التآمر، على ما عهدناها[26]، أظهرت أن لديهما كل الأسباب للأخذ بالسرية. ولقد تبين أن هدف المساواة كان أقل إغراء لمعظم المواطنين مما أمل بابوف وبوناروتي في ظروف الخطر والهياج وتم استبعاده بيسر لمصلحة كسب مادي متواضع وحياة أكثر هدوءاً. وكانت غالبية السكان، كلما عرضت فرصة التصويت إلى السكان الراشدين جميعاً، تجد التصويت صراحة لصالح إرساء المساواة غير مغرٍ (وكانت هيمنة الديمقراطية الاجتماعية السويدية الملفتة للنظر أقرب مثال معاكس لما ورد آنفاً، وهي التي جعلت من السويد بلداً يختلف العيش فيه عن البلدان الأوروبية الأخرى. وحتى في الوقت الحاضر. من الجلي أنه يوسع المجال أمام التميز والثروة). وما أمل به بابوف وبوناروتي من نصر للديمقراطية كان بعده عن التحقق بنفس قدر خشية ماديسون من بلوغ النتيجة ذاتها، فالنصر الحقيقي الذي تحقق للديمقراطية كان انتصاراً لكلمتهم، كما كان الانتصار لبيركليس؛ أما من حيث النتائج السياسية والاقتصادية العملية فكانت نصراً أعظم للفكرة التي عرضها ماديسون.

وحالما صارت الديمقراطية كلمة فإنها تضمنت بوضوح شديد صيغة حكم. أما عندنا فقد غدت الكلمة اسماً لا يقتصر على الحكم وحسب وإنما يشمل بكل جزء منه قيمة سياسية. وعند استعادة أحداث مضت نجد أن هذا الامتداد للمعنى لابد وأنه كان سريعاً. وحين حلول الوقت الذي تهيأ فيه الأوليغارشي العجوز لتشخيص المزايا السياسية للديمقراطية أو راح بيركليس يتحدث متألقاً في مدح الديمقراطية صار للكلمة قيمة سياسية عند الإغريق أنفسهم، تستدعي من بعضهم الإعجاب بل وحتى الحب، بقدر ما تحمل آخرين على احتقارها والنفور منها. وقد فاق عدد من ينفرون من الكلمة طوال معظم تاريخها، كما سبق أن رأينا، كثيراً عن أولئك الذين لا تعني الكلمة لهم أي شيء على الإطلاق فكانوا ينظرون إليها بازدراء أو ارتياب أكثر مما يراودهم أي شعور ملموس بالإعجاب بها. وتكاد الحال لا تختلف اليوم عن ذلك. فعند الممارسة نجد أن هكذا ازدراء وكراهية ما زالا على شدتهما التي كانا عليها في الماضي. ولكنهم يجدون الآن، في معظم البيئات وأغلب الأحيان، أن الاحتراس يقتضي منهم المراوغة أكثر مما مضى عند التعبير عن آرائهم. وما يفرض ذلك أنه ما زال للديمقراطية أعداء مقيمون في بعض الأوساط. ومثال ذلك مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران الذي قلما يمسك عن إبداء ازدرائه بالإصلاحيين الليبراليين حين يدلون بأصواتهم إلى جانب الرئيس خاتمي وما زال يبذل ما في وسعه لإقصائهم عن الترشيح للانتخابات العامة في المستقبل. ولكن حتى في إيران فإن أولئك الذين يخشون خسارة الانتخابات يسلمون ضمناً بفوائد وجودها؛ وقد باتت الأقلية تميل إلى رفض الانتخابات من حيث المبدأ.

إن الزخم التاريخي الذي دفع بمصطلح الديمقراطية إلى الأمام منذ العام 1796 حتى اليوم يطرح عنصرين مختلفين أشد الاختلاف وعلينا ببساطة أن نستوعبهما. وأحد هذين العنصرين يتصل بمصير المؤسسات السياسية: انتشار أشكال متنوعة من الدول تنشد باطراد وصفها بالديمقراطيات، ثم الانتصار المفاجئ والمنتشر نسبياً لنمط واحد من المطالبين باللقب قبل كل المنافسين الباقين. وقد يبدو العنصر الثاني للوهلة الأولى لفظياً، الانتشار الدؤوب لكلمة الديمقراطية كمبرر للإطراء السياسي، أي وسيلة لاكتساب الإطراء لفضائل مفترضة أو حقيقية لمجموعة واحدة من المؤسسات السياسية وحسب بالمقارنة ومجموعة أخرى، لكن تشمل كل ركن تقريباً في تنظيم حياتنا معاً، منتظمة على نحو ما يطيب لنا أن تكون، وليس كما نود ألا تكون.

وإذا فصلنا بين هذين الهدفين اللازمين فصلاً صارماً فلنا أن نتوقع عندئذ أن نجد مكونات مختلفة جداً لتفسيرهما. ولابد من أن يدور مصير أشكال الحكم على القدرة على إنشاء الثروة والدفاع عنها وفرض الانصياع، وهذا كله يمكن تقويمه بقدر من الثقة بصوابه، على الأقل بعد النظر في جملة الأمر على أساس الأحداث الماضية. ولكن الأمر يدور كذلك على استمرار القدرة على الإقناع؛ وتقدير هذا بشكل دقيق أصعب قبل الممارسة أو أثناءها أو بعدها. ثم تبين أن إنشاء الثروة والدفاع عنها، أيضاً، بل وحتى القدرة على فرض الانصياع، تحت الرصد والمراقبة، يقتضي مقدرة دؤوبة على الإقناع (وهو ما أطلق عليه ديفيد هيوم اسم الـ «رأي»)[27]. ولقد برهنت القوة المستحسنة في فكرة الديمقراطية أنها عنصر أساسي في عملية التنافس المستعرة على الإقناع التي يتألف منها القدر الكبير من

حياة كل جماعة إنسانية. ولو أننا حاولنا تتبع التحولات السياسية لأشكال الدولة والإطراءات اللفظية التي تتضمنها عبارة الديمقراطية منذ العام 1796 حتى اليوم لوجدنا بالتأكيد أن الروايتين تتداخلان فيما بينهما بما لا يمكن معه فكاكهما معظم الوقت والمسافة اللذين نحتاج إليهما لرصدهما. ولسوف نجد، بعد، كلما أمكن لنا فصلهما عن بعضهما للحظة واحدة أو اثنتين، أن كلاً منهما يؤثر في الآخر بشكل فظ تماماً وفوري تقريباً.

يعلم كل طفل أو زوج وزوجة أو زميل أن التمييز بين اقتناع المرء وإكراهه ليس واضحاً بالضرورة في نطاق التجربة الإنسانية. بيد أنه يكاد لا يكون هناك تناقض آخر يعلق عليه معظم البشر أهمية أكبر. والحق أنه كثيراً ما يكون الإكراه المكشوف مدعاة للرعب؛ كذلك يمكن أن يكون الإكراه المستتر بشكل الإقناع مهيناً إهانة بالغة. كان القسم الأكبر من القصة التي تمضي من العام 1796 إلى اليوم (قصة السياسة الحديثة)[28]، تسجيلاً للصعود المستمر للأهمية العملية التي يرتديها الإقناع في صوغ الشروط التي تحكم عيش البشر معاً والأشكال التي يسعون في نطاقها إلى صوغ هذه الشروط. فالديمقراطية من حيث كونها مصطلح سياسي حديث إنما هي قبل كل شيء اسم لسلطة سياسية تنفذ عبر إقناع العدد الأعظم، أو تطلق على ضروب من السلطة في مجالات أخرى جرت ممارستها على ما يفترض وحسب وعلى أساس مقبول من أولئك الذين يخضعون لها.

ولقد كان الإقناع طبعاً محورياً في ممارسة الديمقراطية في أثينا ذاتها[29]. فبقوة الإقناع المباشر الذي يمارس في عدد لا حصر له من المناسبات العامة، كان القادة السياسيين في أثينا يسيطرون أو يفقدون السيطرة على القرارات السياسية للمدينة. وبالإقناع الذي استخدمه

بيركليس في اللحظة الأخيرة في المجلس ذاته وضد المنافسين جميعاً، نقل بيركليس لوهلة أثينا لتصبح واقعياً، كما رأى ثوسيديدس، ملكية، تخضع لحكم رجل واحد بموافقة الشعب المستمرة[30]. والواقع أن الديمقراطية أكثر تلميحاً للمدلول من كلمة الجمهورية إذ تعني وضعاً سياسياً يتمحور صراحة حول الإقناع. ذلك أن الديمقراطية لا ترى في الشعب مجرد جماعة فكرية تحمل السلطة العليا، وإنما تعتبرهم موقع قوة في حد ذاتهم ولهم قدرة على التصرف وفرض السلطة بالنيابة عنهم. وقد يكون في هذا الاعتبار عنصراً كبيراً من التوهم، أو مجاملة متكلفة وخاوية من الصدق تغطي أحياناً كل ازدراء فعلي. فإذا كانت الديمقراطية كما أكد المهاجر النمساوي جوزيف شومبتر لمستمعيه في جامعة هارفارد ثم العالم في النهاية، هي «حكم السياسي»[31]، فإنه في الأقل حكم القانون بأن يقابل السياسيون، وهم تحت ضغط حقيقي، تزكية رعاياهم لهم بأدب ورجاء، والامتناع عن جعل حكمهم أرستقراطية غير معلنة أو ملكية خاصة بهم. والحق أن الديمقراطية لم تكن حتى في أيدي أبرع السياسيين بالاسم المطواع الذي يناسب أساليب الحكم الأوتوقراطية أو السلطوية أو الاستبدادية. فالكذبة الكبرى إنما تحقق نجاحاً ملحوظاً كتكتيك سياسي قصير الأمد؛ بيد أن هذا التكتيك قصر عن البرهان على أنه صيغة قوية تكفل على المدى البعيد تأمين السلطة السياسية.

أما من حيث كونه صفة لشكل من الحكم، في المحصلة العقائدية السياسية في القرنين الأخيرين من السياسة التي ازدادت رقعتها حتى غدت تشمل الكرة الأرضية، فإن أصحاب نظام الأنوية صاروا يتوسلون بكلمة الأنداد (المتساوون). وكان الأنداد في غضون ذلك مدفوعين إلى حد

بعيد من مجال السياسة. لكن لم يكن من شأن بقاياهم المشتتين أو حتى المعجبين ذوي الثقافة الأوسع[32] أن يتخلوا عن كلمة ما زالوا يجدونها ذات تأثير طاغ لا يقاوم، فعملية الاستيلاء عندهم، حتى اليوم، لا تؤخذ على أنها غزو في حرب عادلة وإنما سرقة موصوفة تكفل حصولها ضرورات لا يفهمونها حقاً، فحتى قبل خمسين سنة كانت نتيجة تلك الحرب أبعد ما تكون عن الوضوح لأي كان؛ والقصور عن توقعها ليس أدعى للاستغراب كما في حال أولئك الذين ينفرون منها أكثر مما كان عند أولئك الذين يتوقون إلى بعض من شيء آخر. بيد أن عدم إدراك الخاسرين، لما بلغت إليه الأمور، ليس بدليل على حصافتهم السياسية. ولكن إذا كانت الحرب باتت خسارة محققة فعلاً فإنه نادراً ما يصعب معرفة ما الذي جعلها تنتهي إلى هذه النهاية.

وما يشق فهمه حتى الآن هو ما الذي يجعل أنصار مذهب الأنوية يكلفون أنفسهم التقاط كلمة الأنداد. إذ إنها لم تكن بالكلمة التي نصحهم باعتمادها مستشاروهم المثقفون الأكثر حكمة، ماديسون، أو سييه أو حتى آدم سميث. ذلك أن هذه ليست بالكلمة التي تروق للسلطات الحاكمة أو القادة العسكريين الذين عملوا طوال القرن الآتي، على دحر أنصار المساواة في أوروبة طولاً وعرضاً مرة بعد مرة: في ثورات 1848، وفي 1871، وفي 1918. أما اليوم، وعلى النقيض مما كان عليه الأمر في تلك الأيام، فإنه ما من مناصر جاد لنظام الأنوية ينكر عليهم الإفادة مما في الإنابة الديمقراطية من مزايا سياسية باعتبارها ضرورة عارضة، أي انحرافاً مفروضاً ومهيناً بعض الشيء عن مقتضيات اللياقة السياسية. إلا أن الزعماء السياسيين الذين يقودون تقدم الرأسمالية الطاغي، لم يكونوا،

فيما هم يأخذون بعبارة الديمقراطية بدأب وعزم، يلهون برموز فارغة. ذلك أنهم كانوا قد اكتشفوا خزاناً عميقاً من السلطة السياسية جهدوا ما وسعهم لاكتشافه والآن الاستحواذ عليه.

ذلكم هو الرأي الهام. فإن كان خاطئاً لم يعد للسياسة مكان خاص في قصة انتصار الديمقراطية، بل وكان حرياً بأن يفقد ذلك النصر كل دلالة سياسية. ولقد كان ينبغي أن تصدر أسباب وآليات الانتصار من مصدر مختلف، قبل أي شيء، بلا ريب، من قوانين الاقتصاد وثقل الأسلحة الساحق التي تزداد أبداً تدميراً. والقصص الحقيقية التي كنا نحتاج إليها للإقتداء بها هي قصص التنظيم الاقتصادي والتغير التقني، وقصص التسلح ونشرها، وتلكم قصص لابد من أن تكون موضوعية مركزة ومتكاملة وإذا كانت كذلك حملت معها الشروط المسبقة اللازمة لمرورها عبر الزمان والمكان، ولا تدين بشيء من العواقب لجهود الحكام أو السياسيين لمصلحتهم بالنيابة أو ضدهم. أو إن كانوا مدينين على الإطلاق، فذلك يتصل بالقرارات التي يتخذها الحكام والسياسيون وحسب، إن كانت هذه القرارات خيراً أم شراً، بشأن صوغ الاقتصاديات والحصول على أدوات الحرب أو استخدامها.

ولقد كانت هناك محاولات ملفتة للانتباه لاستقراء تاريخ الإنسان من هذه الزوايا، وكان كارل ماركس الملهم بها، وكان لها تاريخياً أعظم الوقع: وليس أقله على تطور الاقتصاديات ونشر منظومات الأسلحة. إلا أن هذه الصور ليست في النهاية مضللة وحسب؛ وإنما ببساطة غير مترابطة. بل إن الأفكار التي تصوغ هذه المحاولات وتضفي عليها نفحة من القوة، إن نُظر فيها بوضوح، لم تكن حتى مفهومة. ذلك أن الاقتصاديات دائماً تحت

رحمة الحكام. والملكية الخاصة، وهي الأساس الذي يستند إليه النظام الرأسمالي عمله إنما تستمر أو تلغى بالإرادة السياسية. والمال لابد من أن يرعاه دهاء السياسة، إذ إنّه العصب الذي يغذي الإرادة السياسية، فقد يعرضه للخطر أو يذهب به غباء الحكام أو المسؤولين. والعملات ترتفع وتسقط والاقتصاديات تزدهر أو تتلاشى، بالحصافة والحرص، أو الاستخفاف والحماقة، بفضل أولئك الذين يتولون الحكم. وما من حكومة تملك أن تجعل بلداً يزدهر؛ إنما بوسع أي حكومة أن تدمره؛ ومعظم الحكومات اليوم تتمتع بقدرات تجعلها تنزل ببلادها الخراب بسرعة شديدة جداً وبشكل كامل شامل[33]. فالانتصار الحقيقي للديمقراطية، ذلك النصر الذي تحقق لها على مدى ثلاثة أرباع القرن الأخير، إنما جاء في حقبة كانت فيها قدرات الحكام على الإضرار بالاقتصاد وإلحاق الأذى بحياة شعوب بكاملها أعظم مما كانوا عليه في أي وقت مضى.

إننا ما أن تبيّنا انتصار الديمقراطية كحصيلة سياسية حتى وجدنا أموراً كثيرة تتخذ موضعها الطبيعي، وبوسعنا أن ندرك أن ذلك لم يكن ولا يمكن أن يكون أمراً ملازماً تلقائياً بشيء مختلف جداً تحت السياسة أو فوقها أو يتجاوزها، ولنا أن نرى فوراً وفي آن واحد كم هو حديث العهد هذا النصر وكم هو استثنائي، أينما كان خارج الولايات المتحدة ذاتها. وبوسعنا أن نرى أن ما قد انتصر لم يكن مجرد كلمة عويصة تزداد أبداً التباساً، وشكلاً من الدولة مرتبط، ربما بنوع ما من المظهر الخادع، بتلك الكلمة، إنما قبل وبعد هذا وذاك، متصل بمشروع سياسي ملح وملزم. وهذا المشروع لائحة مختصرة بما يجب القيام به؛ والحق أن كل حكومة تقتضي، إن عاجلاً وإن آجلاً، هكذا لائحة. وما يتميز به مشروع الديمقراطية تأكيده

على أنه يجب أن يكون الشعب في النهاية من يقرر ما يجب القيام به. وهذا ليس بالوصف الجيد لما يحدد ما ينبغي القيام به، كما أنه دون ذلك فيما يتعلق بمن يتخذ القرار. أما ما هو فنقول إنه تذكرة دائمة بالشروط التي تبرر قرارات الحكومة واتساع الجمهور الذي يحق له تقدير إن كانت القرارات مبررة أم لا. وكان الحجم الصحيح لذلك الجمهور يعتبر أبداً، حتى انتصار الديمقراطية، ضيقاً جداً. وكان يتم الفصل بين شرائح المستبعدين: أولئك الذين لا مكانة لهم، وأولئك الذين لا يملكون معرفة أو مهارة، والذين لا نصيب لهم في البلد، والتابعون، والأجانب، ومن لا يتمتعون بالحرية أو هم مستعبدون، ومن لا يتمتعون بالثقة بشكل ظاهر أو في مسلكهم شوائب، والمجرم والذي يشكو عاهة عقلية، والنساء والأطفال. ولقد تجلى انتصار الديمقراطية. بسقوط كل أشكال الاستبعاد والإلغاء واحداً بعد الآخر، وازدياد الابتذال، مع انهيار استبعاد النساء [من العمل الاجتماعي]، وهو الأحدث والأسرع وأشد الجميع حياء. واليوم ليس هناك سوى الطفل مستثنى في كل مكان، صراحة ودونما حرج؛ وجدير بالتنويه عند الحديث عن الأطفال أن هذا ما يحدث في العصر الذي يكون فيه عمر الطفولة في تقلص مطرد.

لقد كان الاعتماد على الآخرين والاستبعاد في معظم التاريخ الإنساني في مقدمة الأسباب التي صاغت المجتمعات البشرية. ثم مع شيوع التعليم أصاب التحول العديد من وجوه العلاقات بين البشر في معظم الأرض المسكونة[34] وتحول الاعتماد والاستبعاد إلى مبادئ وعي الذات في النظام الاجتماعي. ولقد كان انتصار الديمقراطية قبل كل أمر القوة الدافعة لحركة الإخضاع الكبرى هذه، وتشير الديمقراطية المنتصرة معلنة عن

الضغط المتصاعد باطراد لفصل هذين المبدأين وتعزز إعادة تشكيل العلاقات بين البشر على أسس أشد نعومة وأقل عدوانية. فالديمقراطية هي العمل من خلال خَلَفَهم المحتمل، وفرض شروط المساواة الظاهرة على المادة المقاومة بلا حدود من الحياة الإنسانية. وليس هناك اليوم من يمكن أن يخطئ في الأمر، كما لا شك أخطأ كل من بابوف وبوناروتي، في التحرك نحو هدف معروف ومحدد بوضوح. ولكن إشاعة الديمقراطية على ما هي عليه من طبيعة الاستمرار دون نهاية وافتقار للشفافية، تظهر بما لا يدع مجالاً للخطأ قوة كلمة الأنداد المستمرة، وإن كانت دفينة عميقاً في نظام الأنوية.

يعد اقتصاد السوق أقوى آلية للإحاطة بالمساواة صاغها البشر على الإطلاق. ولكنه ليس عدو المساواة وحسب، كما افترض بابوف وبوناروتي، بل على العكس من ذلك، فبعد قرنين والكثير من التأملات الفكرية والنضالات المضطربة، استقر الاقتصاد مع عزم متنام على شكل سياسي وحيد وصورة معينة للمجتمع. وكل منها أسس نفسه مباشرة على ادعاء بإدراك الطرق التي يكون فيها البشر سواسية وحمايتهم بصورة متساوية في العيش كما يشاؤون. وأنتم لستم مضطرين للتسليم بصحة ذلك الادعاء (أو حتى صدقه) لتروا أي تحول ضخم يمثله هذا الزعم.

ولقد كان هذا الخيار العظيم قصة فريدة، فهذه قصة الديمقراطية كذلك، بكل تعقيدات القصة وقتامتها، وشأنها شأن القصص جميعها ينقصها خط سردي واضح وتقصر عن التعبير عن مقصدها وترزح تحت ثقل ما فيها من سكون هائل كما تفعل أشد أصوات جوقاتها صخباً. وكان الأبرز على سطحها انتشار مدو تتردد فيه كلمة. إنما هي كلمة، يتبين

عند الفحص والتدقيق أنها لا تحمل أي معنى واضح أو ثابت. وهناك أمر بارز يكاد يماثل بروز ذلك الانتشار هو مرور عدة أشكال متصارعة من الحكم، وكل منها يزعم أنه يجسد تلك الكلمة، من موقع جغرافي إلى آخر. كذلك كانت قصة انتشار الكلمة قصة بحث لا ينتهي في مدلولاتها العملية أو ما ينبغي أن تعني (كيف يمكن أن تستخدم أو لا تستخدم، بناء على تعليلاتها). وقد كان مرور صيغ الحكم في الوقت ذاته صراعاً لا ينقطع حول من يحق أو لا يحق له على وجه الدقة أن يتصرف باسم الشعب وعلى أي أساس، وحول أي من أشكال عدم المساواة والاتكال أو الاستبعاد يحق له الاستمرار، أو يجب قمعه أو بعثه من جديد، وحول من ينبغي أن يكون تابعاً وفي أي أمور.

إننا إن نظرنا إلى القصة بتمحيص وتدقيق ومن مسافة بعيدة أمكننا أن نرى ذلك وكأنه بحث عن الكأس المقدسة: مشهد واضح لصيغة المساواة والتي لابد أن تكون صيغة الخير والعدل[35]. وإذا تجلى الأمر في هذا الشكل لم يزدد وضوحاً عما كان عليه سواء جعله البحث مهملاً إلى هذا الحد كما كانت المسالك الداخلية الخيالية البالغة لنظام الأنوية[36]، أو عمى الجندر الأبعد، الذي يعود إلى ماض أقدم، أم إن كان البحث ذاته طوال الوقت مطاردة وهم: كنز لم يكن موجوداً أصلاً ليتم العثور عليه، صيغة شيء ما لم يكن له منذ البداية شكل.

بيد أننا إذا نظرنا إليه بطريقة أكثر مسايرة فلا ريب أنه سوف يبدو مختلفاً جداً، وفي أوضاع كثيرة أدعى على الجملة إلى التشجيع. وليس ذلك بحثاً عن شيء ما على الإطلاق، وإنما هو مزيج معوق من ضعف النظر ممزوج مع الشجار والاستقصاء المشترك لقضية لا يمكن تفاديها هي

السبيل إلى استمرار الحياة اليومية معاً على أفضل حال ممكن. وذلكم منظور ديمقراطي على نحو بارز في معالجة القصة، نظرة ليست من فوق أو من قبل أو من بعد، وإنما هي نظرة من الداخل. وبوسعكم أن تعتبروا ذلك بحثاً عملياً ديمقراطياً في كيف غدت الديمقراطية من حيث كونها قيمة سياسية، فيما يقوم شعب إثر شعب بالبحث فيها معاً في المجال الذي يتيحه لهم التاريخ وأعداؤهم.

لقد تابعنا قصة الديمقراطية ككلمة على مدى ألفي سنة وأكثر التي تفصل بين مغادرتها بلد مولدها إلى لحظة عودتها إلى الحياة في صوغ الترتيبات السياسية وسط دولة عظمى، والدفاع عن تلك الترتيبات. والحق أنه ليس هناك من سبب واضح لبقائها ونجاتها على هذا المدى الطويل. بل جل ما نعلمه أنها نجحت في الاستمرار، فيما كانت أحياناً تمر بأضيق المجالات، وليس هناك من يعلم ما سوف يلي الديمقراطية، إن كان ثمة من سوف يخلفها على الإطلاق، وما نستطيع أن نأمل باستيعابه إن ركزنا عقولنا للبحث في هذا الموضوع، أربعة أمور عن الديمقراطية كما هي اليوم. فبوسعنا أن نرى ما جعل معنى الكلمة يتغير بهذا القدر من الحدة ما بين أيام بابوف وأيام توني بلير أو جورج دبليو. بوش. وبوسعنا أن نرى كذلك ما الذي جعل شكل الحكم الذي يصدق عليها أساساً اليوم مختلفاً أشد الاختلاف عما كان عليه من أصولها الإغريقية القديمة والممارسات السياسية التي كانت في ذهن كل من روبسبيير أو بابوف. كذلك بوسعنا أن نرى ما الذي يجعل شكل الحكم الذي يقارب اليوم احتكار تطبيقها يحظى بهذه القوة المذهلة في كافة أرجاء العالم، بهذا القدر من السرعة وفي هذا الوقت الحديث جداً. والأدعى إلى العجب، أن نفهم وربما بأقل من الوضوح،

بعد، ما الذي جعل هذا النظام المظفر يتخذ هذه الكلمة الإغريقية القديمة دون كل الكلمات شعاراً سياسياً. فتضاريس تاريخ كلمة، وصوغ شكل جديد من الدولة، وما يتحقق عن صراع عالمي لتبؤ مركز قوة إنما هي جميعها أهداف للفهم لا التباس فيها. والموضوع الأخير وحده ـ اختيار التصنيف حسب نمط الدولة ـ قد يبدو للوهلة الأولى موارباً وبسيطاً نسبياً.

وهذه ريبة فكرية مقبولة؛ ولكنها مع ذلك مجافية للديمقراطية أعمق الجفاء. ولو نظرنا إلى السنوات المئتين وزيادة كمتتالية واحدة لخيار سياسي، آخذين بالاعتبار لائحة بالممثلين أبداً في اتساع، فإن تبني الديمقراطية باعتبارها التصنيف المفضل للشكل الفائز للدولة لابد أن يبرز باعتباره ميل استبدادي مراوغ. ذلك أن من شأن تاريخ الكلمة أن يعبر عن ذلك الخيار السياسي بجلاء وصراحة بقدر ما كان الخيار من الوضوح أصلاً. ويمكن رؤية صيغة الدولة الفائزة، ليس من خلال تكيفها الممتع وموضوع مختلف جداً (شروط للازدهار بالتنافس في عالم من شركات ضخمة مترامية الأطراف ذات ولاء محلي ملتبس أمره)، إنما مبدئياً بواسطة ميزان تفضيل متغير، وفي بيئات عديدة وأكثر مباشرة، ولاء يمر بأقسى المحن من تلك اللائحة بالممثلين المتسعة أبداً.

كان تاريخ انتصار الديمقراطية منذ أن تدحرج رأس بابوف عن المقصلة قبل كل شيء تاريخ خيار سياسي. وكان ذلك الخيار الواسع المترامي الأطراف يتألف من خيارات أخرى لا تعد ولا تحصر، ويزداد عددها وتنتشر عبر قارات العالم، ولكن كلاً منها يأتي به في النهاية عامل بشري حي واحد واع جزئياً بذاته. ولكي نفهم تلك القصة علينا أن نستوعب الظروف التي مرت بها تلك الخيارات التي لا عد لها ولا

حصر ونأخذ في الحسبان الضغوط الخارجية الشديدة التي دفعت بأعداد هائلة من الأشخاص باتجاه دون آخر ـ أعمال الفرار واللجوء من الحكم الشيوعي وإليه، أو الاضطرابات الواسعة التي رافقت الحربين العالميتين. إذ من شأن إدراك هذه الظروف ومعرفة تلك الضغوط أن يقينا إلى حد ما الغواية من أن نسبغ رومانسية على إدراكنا بما كان يدور، أو اجتذابه بعبقرية فذة من أفق تجربتنا الضيق. ولن يعفينا ذلك من مسؤولية اتخاذنا موقفاً سياسياً خاصاً بنا فيما يتصل بمعنى القصة. وهنا تفرض الديمقراطية شرطاً غريباً وصارماً. فمن وجهة نظر ديمقراطية لابد أن يكون كل تاريخ سياسي مساو في أهميته ومكانته (وكذلك يحتمل أن يكون بذات القدر سخيفاً أو تافهاً أو مخجلاً). ولا محيص من أن تولى المشادات اليومية العادية ومزاحاتها القدر ذاته من الأهمية حيثما وكلما جرت. وليس لأي مزاج أو مشادة الادعاء بالحق بالاهتمام؛ كذلك لا يمكن إسقاط هذا أو ذاك من الحساب أو تجاهله. لأنه ليس هناك في هذا الحساب من أمم أو قارات بل حتى ولا حضارات تستثنى من هذه القاعدة.

والحق أن هذا مع صعود الديمقراطية مطلب يبعث على أشد القلق. ذلك أنه مطلب يلغي ادعاءات المثقفين وينال من دعاوى المثقفين ومن مطالب أولئك الذين صادف أن كانوا يمارسون سلطة سياسية في أي مكان. كذلك كان من شأن هذا أن يقضي على كل ادعاء بأن الأولوية التاريخية في القصة يمكن أن تمكن من امتلاك نظرة خاصة في ما يتصل بمعناها (وكأنما ربما بز الإغريق أو الفرنسيون أو الأمريكيون، أو حتى البلجيك والسويسريون في فهم الديمقراطية أولئك الذين أتوا متأخرين فكانوا في وضع يتيح لهم تقدير إن كان خلفاؤهم أو حتى من يقلدونهم في النهج قد حققوا المعايير المطلوبة بشكل نهائي)[37].

كان رئيس أمريكا جورج دبليو. بوش وهو يطمئن العالم إلى أن «توسع الديمقراطية على الكرة الأرضية هي القوة القاهرة التي سوف تتمكن من رد الإرهاب والطغيان على الأعقاب»[38]، يعتمد على قناعات عميقة، كما كان يعبر عن أمل ديني في توقعاته السياسية ذات المدى القصير. كذلك كان الرئيس بوش يدلي بتقدير سياسي رسمي حول سجل أمريكا في العالم في ثلاثة أرباع القرن الأخيرة فقد كانت انتصارات بلاده على ألمانية واليابان، ثم انتصارها مع سقوط الإمبراطورية السوفييتية وتفكك الاتحاد السوفييتي سواء بسواء شهادة على تميزها السياسي، واعتراف لا يدحض بذلك التفوق في أرجاء العالم كله، وبمضاء أكثر، كان جورج دبليو. بوش يعرض أيضاً شكل إستراتيجية سياسية محلية، إن لم يكن توقيتها، لاستخدام القوة العسكرية والاقتصادية داخل عراق لم يُخضع بعد تمام الإخضاع. وكان جوهر الإستراتيجية هذه إقامة مؤسسات جديدة للحكم في العراق، في الوقت المناسب، مع بعض الشبه العائلي وتلك البلدان التي تعتبرها الولايات المتحدة من الديمقراطيات التي يديرها أعداء للإرهاب والطغيان يطمئن إليهم على نحو ما تشاء الولايات المتحدة أن تعرِّفهم. وليست هذه، على ما هو مشهود، بالعملية التي تخضع للسيطرة الصارمة. بل وربما الأكثر أهمية أنها عملية يمكن أن تظل تحت سيطرة تامة لأي مدى من الزمن إنما بفعل معجزة دائمة، أو دحض مدروس للأسس التي قامت عليها العملية. ففي ظل الديمقراطية يكون على شعب العراق ذاته أن يقرر من يشاء أن يصادق أو يعادي. ولكن ثبت أنهم يختلفون فيما بينهم حول الموضوع؛ ويبدو أن قلة قليلة منهم اتجهت إلى الأخذ بالآراء الأمريكية في هذا الشأن. فإذا انتصرت الديمقراطية في العراق في النهاية، حتى

ولو بمعنى محدود يتصل بإرساء أساس انتخابي لقيام حكومات جديدة، فإنها ستبلغ هذا عبر سلسلة من الخيارات العراقية يصاحبها قدر وافر من الكراهية المتبادلة. ولسوف يكون أقله بالتقليد العفوي للممارسات المستحبة للنموذج القدوة الذي تقدمه عن طيب خاطر القوى المحتلة حالياً وأكثره سيكون بقبول على مضض بشروط سلام مفروض. إلا أن الإرهاب والطغيان أمران للناظر أن يقدرهما؛ وفي ظل الديمقراطية لا يراهما الناظر بما هما عليه وحسب وإنما له حق صريح بالنظر والتقدير.

إن قصة انتصار الديمقراطية، وفق شروطها ومعاييرها، هي قصة لا يمكن روايتها. وإذا شئت روايتها كقصة فريدة فعليك عندئذ أن تتخذ موقعك خارجها وتدعي بأنك تقف فوقها، ثم تعين الشروط وتطبق المعايير عليها، وهي التي يمكن تعليلها بذاتها وباستقلال عن معاركها الطريفة. وهذا زعم في غاية الجرأة؛ وليس من سبب يحمل أي امرئ كان على التسليم بصحته. ولكن إذا لم يكن لأحد منا أن يأمل برواية القصة ذاتها بأي قدر من الكفاية فإن لنا أن نقر فوراً بوقوعها، ثم نحاول الإجابة عن بعض الأسئلة الأبرز مما تطرح.

لقد كان انتصار الديمقراطية في المقام الأول انتصار كلمة. وما انتصر مع تلك الكلمة نهج معين في التفكير (ورفض التفكير) في أمر سلطة الحكم وسلسلة من المؤسسات لاختيار وضبط الحكومات، التي تدعي أنها تتناسب مع ذلك النهج في التفكير. ولكن نهج التفكير هذا ليس مقنعاً كله أبداً، طالما أنه يساوي بين الحاكم والمحكوم، كما لاحظ جوزيف دومايستر، إذ يظل كلاهما متباعدين بعناد: «يختلف الأشخاص الذين يقودون عن الأشخاص الذين يطيعون»[39]. ولكن من المفيد تعيين التحدي الذي يواجه الحكام في

هذا العالم الذي أعادت الرأسمالية صوغه، بالرغم مما في هذا التحديد من ضعف (واستحالته الواضحة)، سوى أنه يفيد في إرشاد هؤلاء الحكام. والتحدي هنا يتجلى في التوضيح للمحكومين أن السلطة التي تواجههم إنما هي ببساطة سلطتهم: أي أن إرادتهم تكمن وراءها، وأن مصالحهم هي التي لا محيص لهذه السلطة في النهاية من خدمتها. وإغلاق هذه الفجوة وظيفة عسيرة، في المنطق، كما في علم النفس، وكذلك في السياسة. أما الإقرار بأن الأجدر ألا تكون هناك هذه الفجوة، وأن الحكومة لا تملك الحق بحكم إنسان رغماً عن إرادته، فتنازل عظيم. إنه يسم عالماً جديداً برمته منذ أن وقف الملك تشارلز الأول الإنكليزي على خشبة المشنقة يؤكد لشعبه مكابراً في خطبة موته أن «أحد أفراد الرعية والملك شيئان مختلفان بجلاء كل الاختلاف»[40]. وكان تشارلز ذاته قد انتقى قبل شهرين وحسب من ذلك عبارة في الإشارة إلى ذلك العالم متهماً أعداءه البرلمانيين والجيوش التي أطلقوها بالعمل على «إدخال الديمقراطية»[41]. ولم تكن هذه بالكلمة التي اجتذبت الغالبية من أعدائه؛ والحق أن هذه الكلمة لم تشق في السياسة إلا قليلاً من الدرب على مدى القرن والنصف منذ ذلك الحين. ولكن هذه كانت، في المدى البعيد، الكلمة التي بقيت لاصقة.

وما يجعل هذه الكلمة سريعة الالتصاق إلى هذا الحد إنما هو إذلال الذات اللاإرادي الذي يفرض على كل حاكم يستخدمها. فإذلال الذات ليس بالوضع الطبيعي ولا باللائق لمعظم الحكام، وهناك حكام كثر، بالضرورة، ما زالوا يعرضون عن هذه الكلمة بتعال. ولكنها باتت مبرراً واسعاً للتلميح. ومنها يكون المنطلق للمطالبة بالسلطة أكثر من كل تعبير آخر عن التواضع أقل توقيراً (ناهيك عن كل تعبير صريح عن العجرفة أو الازدراء).

لقد كان هناك بعض الاتفاق، في معظم المدة الممتدة من العام 1796 إلى اليوم، على أفضل ضروب مؤسسات الحكم لتحقيق مقتضيات المصطلح، وقد ثبت أن في تمييز الديمقراطية الحقة عن الزيف الكثير الذي راح ينافسها الكثير من الصعوبة كما فيه مجال عظيم للخصام. أما اليوم فإن محصلة ذاك الجدل لتبدو واضحة بما يدعو للارتياب: طبيعية، بل حتى حتمية، في الأرجح، أكثر مما ينبغي. وليس المقصود بالقول أن الخاسرين لم يستحقوا الخسارة البالغة: بل المراد أنه ما زال بعيداً عن الوضوح كم كان الفائز الحالي جديراً بالفوز أو مبرراً هذا الفوز وما الذي مكنه من الفوز، إن تحقق له ذلك. إن جمهورية كورية الديمقراطية الشعبية، أي نظام كيم جونغ ايل، لتبدو الآن طرفة مستوردة. كما كان عالم قبلاي خان[42]. وكما آخر أثر باق من تنافس مديد وقوي على احتكار المصطلح، يقوم هذا بوضع العسف الذي بوسعه فرضه؛ واستبعاد احتمال استخدامه كل البعد في وصف مؤسسات أي دولة حديثة في قالب مؤثر إلى حد بعيد ملحوظ. هنا يحكم الشعب إلى حد بعيد مرتين ثم يخضع للحكم رداً على ذلك بقليل من الاعتذار أو الالتجاء إلى مكان آخر على الأرض.

تعد جمهورية كورية الديمقراطية الشعبية، من نظرة كئيبة إنما محتملة، هي منتهى أمل مؤامرة الأنداد: ليس ما كان ينشده بابوف وبوناروتي، وإنما ما كانا سيحصلان عليه في النهاية، وليس هذا، طبعاً، المرشح الوحيد لبلوغ تلك المحطة، وهناك ما كان يتمتع بقليل من الجاذبية أيضاً أي مدة الحرب الشيوعية التي أعقبت الثورة البلشفية وثورة ماو الثقافية وساحات مجازر الخمير الحمر[43]. ففي هذه الأحداث المتأخرة، بكل ما حفلت به من دمار، تصبح ثورة المساواة لبعض الوقت أمراً شديد

الشبه بثورة على واقع بشر آخرين أو على فكرة المجتمع عينها. ولقد أتى كل منهم بفكرة تلائم حفنة صغيرة من السياسيين الذين استبد بهم طموح جامح، ونوع مختلف جداً من الوعي بين جماعات أخرى يمكن لهؤلاء السياسيين أن يحتكموا إليهم ويعتمدوا على دعمهم. وقد صار ذلك ممكناً بفضل أوضاع استثنائية وغريبة جاءت لصالحهم. ولكن ما من أحد أقل تساوياً لحظة الموت من القاتل والضحية. إلا أن هذه الأحداث تبين مبلغ ما يمكن أن يمضي إليه مبدأ المساواة، إن تُرك دون عائق من مبادئ أخرى، فيكون له أن يرسم حياة البشر، على نحو ما يشاء. وربما يبدو أن هؤلاء، حسب معايير المساواة ذاتها، ليسوا أكثر من رسوم هزلية قاسية، ولكنهم يكشفون عن شيء أكثر إفادة من معرفة مساوئ فكرة مخادعة مواربة. إنهم يبينون أن تلك الفكرة لابد أن تظهر ما فيها من التناقض الذاتي إن بلغ الأمر حد معاملتها كمبدأ فريد لبناء العلاقات بين البشر. وهذه الفكرة إذ ارتفعت إلى هذا الموقع السامي المنفرد فمن شأنها أن تثير ضيق صبر عميق بالميول والولاءات والالتزامات بين أبناء كل مجتمع حقيقي. ومن ذلك أن عدداً غفيراً من السكان الفرنسيين ما بين عامي 1789 و 1796 حملوا على التساؤل في خلدهم، إن عاجلاً أم آجلاً، عما إذا كانوا أصدقاء أم أعداء للنظام القديم. ومع حلول عام 1796 بات حفنة من خيرة النخبة يدركون أنه ينبغي عليهم أن يختاروا مناصرة جانب الأنوية أو مناهضتها، وهي الحضارة التجارية العالمية، المؤسسة على تقسيم متزايد للعمل وانتشار للأذواق الجديدة لا حصر له. وكان بعض هذا العدد الأصغر على قدر كبير من الوضوح بقولهم أن الإجابة عن السؤال الثاني تتبع الإجابة عن السؤال الأول: وهي أنه يجب أن يكون كل

عدو للنظام القديم عدواً لنظام الأنوية أيضاً. بيد أن هذه الحفنة القليلة ثبت على المدى البعيد أنها كانت على خطأ، إن لم يكن من حيث الميل بشكل قاطع، فعلى الأقل من حيث التوقع بشكل حازم. ومنذ العام 1789 كانت الغالبية العظمى من الذين توافرت لهم الفرصة قد انقلبوا على النظام القديم في أوطانهم، وفي بقاع متزايدة أبداً ثبت أنه من المستحيل على حكامهم، إن عاجلاً وإن آجلاً، الحؤول دون قيامهم بذلك. ولكن الحكم ذاته استمر بالتأكيد في كل مكان، إن كثيراً وإن قليلاً، كعهده، على نحو قسري في أغلب الأحيان، وبشكل أشد وحشية. ولكن في أكثر الأحوال أيضاً كان لابد للحكم من التصالح ومبدأ المساواة. أما ما رفضه الحكم بقوة فهو القبول بإشكال الشروط التي يضعها الأنداد. لقد اختاروا كلمتهم (بل وربما سرقوها). أما الرعايا الذين يحكموهم، وسمحوا لهم بأن يحكموهم، فقد أصروا من جهتهم، وبمثابرة أكبر، وعاطفة وإيمان على الأقل مساويان، على اعتناق نظام الأنوية.

وبإدخال المساواة في نطاق الأنوية صارت تواجه مزيداً من العراقيل وهي قوى ذات مقاومة أعظم، وما كان بوسعها أن تواجهها في أي شكل أبكر من الرابطة الإنسانية. إن المساواة ما كانت لتبدو، لبابوف وبوناروتي، في هذه البيئة الشديدة الجفاء، محصورة بقدر ما هي مروضة، بل وحتى محيدة. إلا أنهما ليسا بأفضل الحكام في هذا الأمر. فالمساواة لم تنكس راياتها ببساطة أو أمسكت عن متابعة مخاطبة عواطف جمهورها من البشر أو ذكائهم. ذلك أن ما يتيح للحاكم أن يحكم، في بيئات متزايدة باطراد، وعلى المدى الطويل إنما هي استجابة الجمهور: الشروط التي

سوف يقبلها. ثم تبين أن العامل البارز في هذه الشروط هو عرض لدرجة معينة من المساواة، تمتد كما شكا أفلاطون منذ زمن بعيد، إلى التشابه بين أصحاب المساواة وسواهم على حد سواء[44].

قد يبدو هذا شيئاً من التوهم. فإذا استمر التفاوت، وأكثر من ذلك إذا استمر يتولد بلا انقطاع بالدينامية الأساسية لنظام الأنوية، فلماذا يكون للمساواة المعروضة أي أهمية على الإطلاق؟ ولماذا يتحتم على أي امرئ حتى أن يفكر بأنها تستحق الإلحاح عليها؟

تنطوي الإجابة على ثلاثة عناصر. فللمساواة أهمية أولاً لأن بعض المعرفة أفضل من غيابها كلياً. وإذا ما تماثلت الأمور فإن المزيد من المعرفة أفضل من القليل. لكن الأمور الأخرى بعيدة جداً عن أن تكون متساوية. فلقد افترض متآمرو 1796، على ما تواضعوا عليه يومئذ، أنه لا يمكن أن يتحقق العدل أو أن يكون جديراً بالقبول، إلا بالإقرار التام. فلن يأتي بالثورة الأخيرة إلا المساواة التامة غير المشروطة والتصالح بين البشر مع الزمن. إلا أن المساواة التامة غير المشروطة ليست حتى بالفكرة المحكمة المتماسكة؛ ولطالما كان السبيل إليها سبباً للشقاق الشنيع. كذلك لا تجتذب المساواة التامة إلا بعض العواطف البشرية، ولبرهة قصيرة من الزمن، ثم يغلب عليها، بسرعة وبشكل قاتل، ما تحدثه صداماتها التي لا تنتهي وأثرها وإلحاحها من عواطف عديدة أخرى، والمساواة تتطلب، من حيث أنها هدف للحكم، من أي حاكم يسعى إلى الأخذ بها اعتماد أقصى درجات الإكراه والقسر على الدوام؛ وليس في ذلك للرعايا سوى الاستسلام (إن حدث فعلاً). ولكن ليس هناك قطعاً من راحة أو طمأنينة، ولا من تسلية حتى للأكثر تشدداً (أصحاب الآراء والميول والإرادات أولئك

بينهم) بل ولا الكثير من الطمأنينة. وليس هناك ما توفره، كما رأى بنجامين كونستان في أوائل القرن التاسع عشر، سوى الحرية القديمة والمكافآت المضللة الواعدة بحصة متوهمة في الحكم لقاء الرضى بالتحرر العصري، ومكافأته الحقيقية العيش كما يهوون إنما في نطاق القانون الجنائي ودخلهم الخاص[45]. ثم تقوم بتحويل هذا العرض إلى برنامج عقائدي من شأنه قمع نظام الأنوية على الجملة.

ولقد ثبت أن هذا القمع، على المدى البعيد، لا يدوم. ذلك أن الرفاه والراحة والمتعة، وقبل كل شيء الطمأنينة، تجذب الكثيرين بقوة شديدة ويطول هذا الإقبال أكثر مما يطيقه الحكم. ثم إن الحكم الذي يتسم بالصرامة الشديدة قلما برهن على أنه شكل مقبول من الشرعية. فحكم نظام الأنوية لا يجد ثمة صعوبة في إنتاج قوة قمع طاغية، ولا يواجه هذا النظام صعوبة في حماية ذاته، فإن لم يكن في كل مكان فعلى الأقل في مواقع يحكم قبضته عليها وهي تزداد باطراد وجل الوقت وضد الأعداء الكثر الذين لا ينقطع النظام عن حشدهم ضده. وليس العرض الناجح الذي يصدر عن الحكام إلى المحكومين مكافأة ثابتة، وإنما هي صيغة مرنة جداً يسهل تشكيلها، أبداً معتمة قاتمة في بعضها. وهذه الصيغة تمزج القليل من الاعتراف والكثير من الحماية الواسعة لمقتضيات نظام الأنوية التأسيسية. ومن ذلك أنه يكفل وضع نظام للملكية وقانون للتجارة وتوازن ملائم بين فرض ضرائب بما يكفي لتوفير الحماية من كافة أشكال المصادرة (ويشمل فرض الضرائب ذاتها) ليمكن لنظام الأنوية المضي على دربه بكل خفة ورشاقة. وفي هذا يمضي النقاش، في موضوع مجال الإقرار الممنوح ومقدار الحماية المتوافرة، دونما نهاية.

إن العرض هام أساساً لأن بعض الاعتراف (الاعتراف كند مساو، وإذا دعت الضرورة بأسنان الدليل) ينطوي على إغراء عميق، عميق بما يكفي ليجعل جماهير البشر تستعد للقتال في سبيله طويلاً وبضراوة، ثم القتال بحقد للحفاظ عليه أو استعادته حين يصدر التهديد بسحبه منهم. ثم إن له أهمية أيضاً، في المقام الثاني، لأن محتوى ذلك الاعتراف عرضة دائماً لإعادة تفسيره من جديد؛ ولمن شاء بالآتي أن يعمق أو يدعم. في أي لحظة ما سبق أن أعطي لهم: إنه يفسح مجالاً واسعاً للطموح ويقدم ساحة للصراع. كذلك للاعتراف المعروض أهميته، إذ يمكنه دائماً التهديد عملياً بعرقلة عمل نظام الأنوية الميسر، لأنه في الأقل لا يظهر ازدراء أو عداء لذلك النظام ومطالبه. وجدير بالقول أن المواطنين المتساوين في الديمقراطية الحديثة قد لا يصغون بعناية شديدة أو يظهرون حكمة عملية على الخصوص، ولكن ليس بوسع أي منهم الإلحاح في أي وقت، بفضل المساواة في المواطنة، على ضرورة العناية بشروط نهج الحياة الاقتصادية التي يعتمدون عليها والتي يستمدون منها حرياتهم الحديثة والتي يقيمون لها أعظم الاعتبار. وفي هذا الإطار تقدم لأولئك الذين يتقدمون لحكمهم (وأولئك الذين يتم اختيارهم لهذا الغرض) في الأقل مجموعة من القواعد لمخاطبتهم في مقتضيات الفطنة على العموم على المدى الطويل. ضرورة قبل كل أمر ألا تجوع الإوزة قبل أن تضع بيضها الذهبي.

الفصل الرابع

لماذا الديمقراطية؟

هنالك ما يغري بالاعتقاد أن الديمقراطية إنما بلغت صدارتها الراهنة لأحد سببين أو لكليهما معاً، فثمة من يؤثر عزو انتصارها إلى أخذها بالعدالة السياسية المشهودة!!، ولكونها بجلاء أفضل مذهب!!، ولعلها الأساس الوحيد المبرر الذي يمكن البشر من تقبل المهانة الظاهرة في كونهم في موقع المحكوم أصلاً. وهناك آخرون يسهل لهم الاعتقاد بأنها مدينة برفعة الشأن هذا لأنها، هي وحدها وحسب، من يملك ضمان عمل اقتصاد رأسمالي حديث حسن التحصين والانسجام. إلا أنه لا يمكن ، لسوء الحظ، أن تملك أي من النظرتين المتفائلتين نصيباً من الصواب. وذلك لأن الديمقراطية في حد ذاتها، كما رأينا، لا تطرح أي بنية واضحة ومحددة للحكم. بل إنها لتقصر تماماً حتى من حيث كونها فكرة (ناهيكم عن كونها ضرورة عملية) في أن تكفل أي علاقة طبيعية ومدعاة للثقة بنتائج يحكمها الصواب في أي قضية مهما يكن موضوعها. ثم إنها باعتبارها بنية حكم، في أي مجتمع حقيقي، وفي أي وقت، من المرجح بشكل طاغ أن تجعل العديد من النتائج المعروفة تتحول إلى ظلم فادح. ذلك أن فكرة العدالة وفكرة الديمقراطية لا تتناسبان معاً إلا في حال متقلقل. والشاهد على ذلك أن الفكرتين لا تنقطعان عن الصراع في التطبيق. ولا ريب بأن كل بنية حكم حقيقية لابد أن تواجه حوافز تختلف وكثيراً ما تكون على تناقض شديد ومقتضيات انسياب عمل الاقتصاد الرأسمالي. ولكن الديمقراطية،

صراحة، تفرض على الحاكم والناخبين المتساوين من حيث المفهوم الحق، قدراً من الفرصة يقحمون فيها خياراتهم الخاصة مباشرة في ظروف تشغيل الاقتصاد، بغية الإفادة من هذا كله. ولذلك من حيث كونه مساومة مزايا عظيمة. ولكن ما من أحد بوسعه أن يرى ذلك بحق عملاً مأموناً يكفل كفاءة الدينامية اللازمة للاقتصاد عند الطرف المتلقي.

وان شئتم فهم كيف بلغت الديمقراطية هذا الشأو فعلينا عندئذ أن نضع هذه التقديرات جانباً ونعيد التقدير ونبعد عن تفكيرنا السذاجة.

فلنتناول من جديد الأسئلة الأربعة التي لابد أن لها إجابات ميسرة. فأولاً لماذا تغير معنى الديمقراطية هذا التغيّر منذ أيام بابوف إلى ما صارت إليه في أيام توني بلير؟ ثم لماذا، ثانياً، يختلف شكل الحكم الذي يغلب عليه هذا الاسم أو الوصف، في كل تنوعاته البارزة على مدى الزمن والثقافة والاقتصاد السياسي اختلافاً شاسعاً عن أصوله الإغريقية، وعن أحلام روبسبيير وبابوف؟ ثم لماذا، ثالثاً، حظي ذلك الشكل من الحكم الذي يختلف أبعد الاختلاف وأشده عن تلك الأشكال الأخرى بمثل هذا السلطان الطاغي عبر العالم، بهذه السرعة وهذه الأوقات المتأخرة؟ ولماذا، رابعاً وبشكل أشد مراوغة، اختار هذا النظام شديد التميز، هذه العبارة دون العبارات كلها لتكون رايته؟ إن هذين السؤالين تسهل الإجابة عنهما حالما تدركون أن الإجابة عنهما تعتمد على الإجابة عن السؤالين اللاحقين. كذلك من اليسير الإجابة عن السؤال الثالث (وقد بات النصر الآن مضموناً) أيضاً، على الأقل في خطه العام. فإذا توافرت لنا الإجابة قدمت لنا مؤشراً حيوياً إلى الإجابة عن السؤال الرابع. ولكن ما ليس ممكناً الإجابة عن ذلك السؤال اعتماداً عليه وحده، بشروطه الخاصة.

عند التأمل في ما جرى نجد أن مؤامرة بابوف كانت أقل من تجسيد مقبول للديمقراطية. ذلك أن حرية الاختيار الصريح من جانب مواطنين يتداولون فيما بينهم أمراً لا يمكن أن يلتبس حقاً إن حسنت النوايا من أجل مؤامرة سرية للاستيلاء على السلطة ثم الوصول إلى حكومة مختارة لممارسة السلطة بشكل مقبول[1]. ولكن كان من المهم قطعاً لبابوف أن تكون هذه الحكومة الجديدة وسيلة مؤقتة، في وجه سلطة قمعية وإرادة المتسلطين الثرميدوريين، بإخلاصهم الذي لا يعرف الخجل لخدمة مصالح الأثرياء. والحق أن بابوف ذاته لم يُسَلِّمْ بشرعية النظام الثرميدوري. فقد كان يعقد الأمل على أن يخلفه تشكيل سياسي أقل وضوحاً (كالجمعية العامة والمجلس في أثينا) من الاستمرار في العادة التي درجوا عليها في الحكم، وألا يقتصروا على النيابة عن الأغلبية الأكثر فقراً وحسب من سكان فرنسا. وكان هذا ما يزال شديد القرب من تصورات أرسطو بل حتى أفلاطون عن الشكل الأقل تهذيباً من الديمقراطية (أي حكم الأغلبية الفقيرة من أجل الأكثرية الفقيرة)، وحيث الولاء معكوس وحسب. فقد يجد الديمقراطيون على شاكلة بابوف أنفسهم مضطرين للتحول إلى حزب سري، مهما يكن هذا التحول واهياً، ولكن لم يكن هناك سر في أمر أغراضهم السياسية. ولذلك فإنهم لم يروا ما يحملهم على الاعتذار في نظام جديد أغلب أهله (الذكور) في الأحوال المتواضعة التي وجدوا أنفسهم وسطها، يحكمون أنفسهم، أو كانوا على الأقل يتولون الرصد ثم يقومون فوراً كائناً من كان ممن اختاروهم ليكونوا حكاماً عليهم. ولكن مع حلول العام 1796 لم يكن ذلك بالأمل الذي يتطلع إليه الأثرياء في أي مكان من العالم. أما اليوم فقد تعلم الأغنياء في كافة أقطار العالم الأغنى، وبعد المضي على درب طويل ملتو، أن يفكروا أفضل فيما هو معروض وصاروا أكثر مرونة وحذقاً على التعامل معه.

لقد غيرت الديمقراطية معانيها بشكل كبير ما بين أيام بابوف وأيام توني بلير قبل كل شيء، بسبب ما وعبر تحول عظيم أصاب التوقعات واقعية توقعاته السياسية. ولكن في أيدي خلفائه الذين يتفوقون عليه، ولينين[2] الأبرز بينهم، كانت التوقعات السياسية قد جرى تشكيلها عن قصد من جديد، قبل انطلاق السباق على السلطة؛ فأصبحت التوترات حادة بين أهداف أصحاب المساواة وأصحاب الديمقراطية والوسائل والبنى السلطوية وظلت كذلك، ولم يكن من الصعب على أولئك الذين يكرهون أن تُبرِز الأهداف الفجوة بين المطلب والنتيجة، وتعرض مشروع المساواة المستمر، عبر تلك الفجوة المفتوحة، على أنه زيف متعمد أو تشويش شرير أو قاتل. ولكن هذا لم يعد بعد العام 1917 فكرة بسيطة للنقاش وأصبح اتهاماً سياسياً ذا أثر. وآية ذلك أن العالم الذي حلم به بابوف، عالم خال من الأغنياء يغدو في النهاية آمناً للفقراء، لم يحظ بتصديق واسع. ولكن المشروع الأعظم الذي يزهو ببنائه الفكري، أي الشيوعية تلك المساواة المرفوعة على ركائز[3]، قد اجتذب في حينه أعداداً غفيرة من الأنصار الذين تحولوا إلى هذا المذهب؛ ولقد تمسكوا بالدواء السياسي الذي أتى به بابوف بقدر ما ظل المشروع يحوز على ولائهم الشكلي، مُفسرين ـ دواء بابوف ـ بكل المرونة التي كان يراها موافقة لطبيعة الأمور. وصارت الديمقراطية في النتيجة الاسم الذي أطلقه النظام على الطريق المؤدية إلى المساواة، مغدقاً الألقاب على المؤسسات السياسية التي تطوعت لحمل مسؤولية الضغط لبلوغ ذلك الهدف المراوغ. والحق أن دعوى الرابطة الخاصة بالديمقراطية لم تغد مقبولة حتى كان التحول الذي أصاب التوقعات قد جرى مجراه والمدافعون عن المساواة قد استسلموا رسمياً

معها. وما كان ذلك تحولاً من الداخل في المعتقد أو الميل. بل كان استسلاماً تحت ثقل تجربة غير مرحَّبٍ بها كلياً.

كانت ساحة المعركة التي دار عليها الصراع في سبيل امتلاك ستارة الديمقراطية مبدئياً القارة الأوروبية، وبالأخص الأجزاء الغربية منها والتي سيطرت عليها جيوش نابليون أطول مدة بأقل جهد. وكانت البقعة الرئيسة التي لم تمسها تلك الجيوش تقريباً أكبر الجزر البريطانية (أما في ايرلندا فكانت الحالة مختلفة نوعاً ما). ولكن حتى في بريطانية، كما في القارة الأوروبية كلها، ظلت الديمقراطية، تحت هذا الاسم، الهدف السياسي الذي تسعى إليه الجماعات الصغيرة من المنشقين المتطرفين، أو الحركات التي سعت إلى تحدي النظام القائم ومواجهته بصورة جذرية[4]. وإذا نظرنا إلى تلك الأحداث من منظور اليوم وجدنا الممارسات التي تؤلف قوام الديمقراطية، من انتخابات تشريعية قائمة على توسيع قاعدة التصويت، وحرية الاقتراع بل وكامل السرية في ممارسة الحق عند الصندوق، ومسؤولين يتحملون بعض المسؤولية أمام أولئك الذين يخضعون لحكمهم، قد امتدت بصورة درامية، عاجلاً أم آجلاً، حتى شملت معظم القارة الأوروبية. لكن حركاتها المتقدمة الرئيسة، وخاصة تلك التي ثبت أنها راسخة نسبياً، لم يكن مصدرها انهيار ثوري خارق للنظام القديم، أو تحت راية الديمقراطية ذاتها، وإنما حركات دفاعية بارعة أتى بها سياسيون محافظون جريئون، أمثال الكونت كافور في بيدمونت ثم شملت بعدئذ إيطالية، واوتوفون بيسمارك في بروسية فألمانية في ما بعد، وبنجامين دزرائيلي في بريطانية[5]. بل وفي فرنسا ذاتها دفع الناخبون الجدد، في الجمهورية الثانية الثورية على عجل بإمبراطورية

سليل آل بونابرت السقيم، لويس نابليون. وكان حق التصويت العام، كما لاحظ الفوضوي برودون بأسى بعد مدة طويلة، سلعة سياسية يعتورها شك عظيم ويصعب عند الممارسة تمييزها عن الثورة المضادة[6].

ولقد أثار توسيع التمثيل التشريعي وحق التصويت صراعاً مريراً إن عاجلاً وإن آجلاً في كل مكان، وغالباً ما هدد هذا الصراع بقاء النظام ذاته. ومع مشروع الإصلاح الكبير بدت حتى بريطانية مدة من الزمن للعديد من المعاصرين، ولبعض المؤرخين المتأخرين على الأقل، وكأنما على شفير ثورة. ومع ذلك فقد برهنت التجارب المتراكمة في التمثيل الانتخابي على أنه مدعاة للطمأنينة. فقد تجاوزت امتيازات الملكية بل حتى ازدهار التجارة والصناعة توسيع حق التصويت. دون أن ينال منها ذلك، إن كثيراً وإن قليلاً، ولم يصبها ويا للعجب إلا القليل من الإثقال. وآية ذلك أن الفكرة التي ظهرت في أوائل القرن العشرين والقائلة أنه حتى النساء يمكن الاطمئنان إلى ممارستهن التصويت لم تعد ضرباً من المغالاة؛ وصار للأحزاب الشعبية الديمقراطية أن تنافس الأحزاب المعارضة لها، وإن لم يكن في معظم المناطق فعلى قدم المساواة، على الأقل دون مضايقة دائمة. وكان اكتشاف ماديسون في مطلع القرن التاسع عشر أن تصويت الذكور عموماً لا يشكل تهديداً للملكية قد تم مستقلاً، وإن كان بعد ذلك بوقت طويل في نصف بلدان أوروبة، ولم يكن دائماً بالتجربة المباشرة، إنما دائماً بتدخل واضح. بيد أنه ما من شيء من هذا تقريباً، ولا حتى أولى إرهاصات منح المرأة حق التصويت، قد جرى امتحانه تحت عنوان الديمقراطية. (كان شمول المرأة مع الناخبين وسيلة ممتازة لنزوع الديمقراطية كفكرة إلى التقيد بنص الكلمة. وإذا كان للكل أن يحكم، (أو يكون له على الأقل

يد في الحكم)، لكي يكون الحكم شرعياً أو آمناً، فأي دليل يمكن أن يكون هناك من أجل فكرة تعامل بتحفظ أكثر من إسقاط ما يزيد عن نصف السكان تلقائياً ودون نقاش تقريباً من صفوف الحكام؟).

لقد تجلّى بوضوح متزايد أن المنطق السياسي المجرد القائل بتوسيع قاعدة التمثيل باطراد: كان واضحاً بالممارسة أنه من غير الضروري تقييد التمثيل عن طريق الانتخاب، وكذلك من المفيد في المحصلة، للسياسيين الحكام ومن يُحكمون توسيع هذا النهج، إن كثيراً وإن قليلاً، قدر ما يمكن للعملية أن تمضي. وذلك بوضوح ما نطلق عليه الآن اسم الديمقراطية، وهي ليست بالتامة، وبالتأكيد بعيدة عن أن تكون مقتنعة بذاتها، لكن لا التباس أنها الشيء المقصود عينه. ولكن كيف صار لنا أن نطلق عليها اسم الديمقراطية؟ بل ما الذي يجعلها حقاً ولو عن بعد ملائمة لوصف هذا الشكل من الحكم بالديمقراطي؟ ولم لا يكون من الواضح أن هذا المصطلح اسم في غير محله؟

ما يزال من غير الواضح كيف تكون الإجابة عن هذا السؤال الأخير؟ فلربما تكون الديمقراطية اسماً في غير محله ليطلق على أي من الأنظمة التي نعرفها بهذا الاسم، ويكون وصفاً أثيماً وعلى مستوى معين مضللاً. ولكن سواء كان الاسم في محله أم في غير محله فالمؤكد أن العبارة قد لصقت وما عاد ينفع الجدل في أمرها، وليس ينفع أيضاً فرك أكفنا حيرة أمام أصول الكلمة واشتقاقاتها، وما علينا إلا أن نستوعب ما جعل هذه العبارة ترسخ. ومفتاح هذا أن نؤرخ متى حلت هذه العبارة، فهذه العبارة إنما وردت في هذه الحلة الجديدة بالضرورة، خلف القارة الأمريكية الشمالية،

كتعميد صيغة جديدة لحكم متمدن (حكم المتحضرين للمتحضرين)، وطرحها المنتصرون في حربين عالميتين متتاليتين على عالم بأمس الحاجة للحضارة، وقد طرح العرض الأول ودرو ويلسون، الأكاديمي عالم السياسة والرئيس السابق لجامعة برينستون الذي غدا رئيساً للولايات المتحدة ومهندساً عتيداً لنظام عالمي جديد[7]. ولم يحظ هذا العرض يومئذ بالتوفيق. فقد تعثرت وصفة ويلسون بمؤامرات الحقد في مؤتمر فرساي ونكران القوم له بالضرورة في أمريكا (وكان نكراناً ليس من شأنه أن يضفي على الديمقراطية سمعة حسنة في أي مكان آخر). وقد ظلت أوروبة التي خلّفها وراءه في خطر اقتصادي منقسمة على نفسها في صراع اجتماعي ومنافسات إيديولوجية وقومية حادة، وتعمل على كسب الوقت لتشعل حرباً عالمية أخرى من جديد. وكان أن جرى التصدي للديمقراطية بضراوة من قوى اليمين الذين تطوعوا للدفاع عن شعوب أوروبة في وجه التهديد المستمر للمساواة. أما في الوطن فقد هوجمت المساواة من حركة سياسية سلطوية كذلك تحالفت بشكل أساسي مع قوة أجنبية غريبة جداً. وقد جرى الدفاع عنها أساساً وبقوة معتقد أعظم كثيراً، من أولئك الذين ما زالوا يأملون بالضغط ليكونوا أكثر قرباً إلى المساواة. ولم يكن اسم القوة عادياً ولا كانت الصيغة عملية مرغمة لفرض هيمنة نظام الأنوية دون أن ينال منها منال.

وكي تفرض هذه القوة هيمنتها، كان لابد لها من خوض حرب ثانية والانتصار فيها، وكانت تلك صراع آخر أقوى وأطول زمناً يهدد أحياناً بدمار أشد وأكبر[8]، ولابد من الصبر عليه والبقاء. وذلك في الصراع الثاني،

وأمام الأهوال التي أنزلها الرايخ الثالث والفظائع التي ارتكبتها اليابان في غزواتها في آسية، انضمت شعوب أوروبة المهددة ومعظم الشعوب المقهورة إلى أمريكا تحت راية الديمقراطية. فقد انضمت تلك البلدان والشعوب في البداية إلى جانب الحليف السوفييتي الذي كان لتضحياته الهائلة وبلائه الكبير في المعارك العسكرية الأثر العظيم في إيقاف اندفاع ألمانية، وكسر جيوشها المدرعة الضخمة وردها على أعقابها دونما إبطاء إلى أراضيها[9]. وبعد عملية بربا روسا الحربية المباغتة التي دمر فيها هتلر أكثر من ثلث القوات الجوية السوفييتية على الأرض واندفعت قواته مخترقة دفاعات السوفييت الأمامية على امتداد مئات الأميال، لم يكن لدى قوات الاتحاد السوفييتي أي صعوبة في تعيين الرايخ الثالث باعتباره عدوهم الأول. وفي موضوع الديمقراطية لم يتعلم الاتحاد السوفييتي شيئاً ولم ينس شيئاً من محنة الحرب العالمية الثانية. أما أبعد غرباً فقد تعلم الزعماء السياسيون في نظام الأنوية من تلك الصدمة درساً واحداً قيماً ودائماً. فقد تعلموا عندئذ أنه يمكن أن تنشأ ظروف يحتاج فيها ذلك النظام الذي هو مبدأ العمل الأساسي في أنظمتهم الاقتصادية ومجتمعاتهم، تلك الكلمة والأفكار التي تعبر عنها أمس الحاجة. وفي هذه الحالة الأخيرة وفي وجه العذاب العظيم كانوا يحتاجون قبل كل شيء لاستقطاب ولاء مواطنيهم ولتعيين هدف يستحق القتال من أجله حتى الموت على نحو ليس لنظام الأنوية أن يأمل بتوفيره للكثرة الكثيرة من الناس.

لم يقم الرايخ الثالث ولا فاشيو إيطالية، بل ولا اليابان الإمبراطورية في مرحلتها الخاصة من الفاشية العسكرية، بتعليق أهمية خاصة على

الديمقراطية. وكانت فائدة هذه العبارة أنها عملت على تيسير تحديد أعداء هذه القوى دونما ضرورة لحسم جوانب الالتباس فيها. ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها واشتدت قبضة الاتحاد السوفييتي على أوروبة الشرقية حتى باتت الضرورة تفرض وضع تعريف للديمقراطية أشد حسماً، وتوضيح القواعد السليمة للتحالف السياسي أو العداء سواء في الداخل أو على مستوى العالم الرحب. وعند هذه النقطة نشب صراع كان له أثر شديد على الاشتراكيين منذ أن استولى لينين على السلطة وغدا موضوع اهتمام أوسع كثيراً مما كان له في بدايته[10]. ذلك أن الاشتراكيين الغربيين جميعهم تقريباً في القرن العشرين، كانوا قبل تشرين الأول /أوكتوبر 1917، ديمقراطيين في عين أنفسهم، مهما قد يختلفون في الأهداف والمزاج السياسي أو الوسائل المؤسساتية المفضلة. ثم ما هي إلا سنوات ثلاث حتى كان الاشتراكيون في أرجاء العالم كله منقسمين أشد الانقسام بتأثير النظام الروسي الجديد، بين معرض عنه بشكل قاطع لطغيانه واعتماده القمع، أو مناصر يصر على أنه هو وحده حامل شعلة أصحاب المساواة[11]. وبالنسبة لأولئك الذين أخذوا بالرأي الثاني فإن كل من يعترض على انتسابهم إلى الديمقراطية أو ينتقد نهجهم في الحكم إنما يبرهنون على أنهم أنصار لمذهب الأنوية: عملاء ذميمون للديمقراطيين الاشتراكيين زبانية الأثرياء. والتهمة أنهم كانوا عملاء الديمقراطيين الاجتماعيين الأثرياء في كل مكان. ولكن هذا لم يحمل وصمة خاصة عند السياسيين الانتخابيين الذين لهم تحالفات أخرى؛ وقد وجد هؤلاء أنه لا يكلف جهداً تقريباً تبني العنصر الديمقراطي في التنديد بالديمقراطيين الاجتماعيين، خالصاً من كل إرباك مساواتي. ولم يكن الجدل اللاحق

بالنقاش السياسي الذي أحسنت صياغته قط؛ وليس من الواضح إطلاقاً إن كان بوسع أي من الطرفين في النهاية أن يقول بدقة بأنه الفائز. وما كان واضحاً بشكل لا التباس فيه عام 1991، على كل حال، أن أحد الطرفين كان الخاسر بالتأكيد.

وليس مؤدى القول أن دعوى المنتصرين بأنهم من يجسد الديمقراطية يعلل انهيار الاتحاد السوفييتي: فدعاوى الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي المهزوم بأنه يحكم كالشعب، مع مزاعم الحزب بأنه يشيع المساواة بأي شكل أو صيغة، تحولت إلى سخف حالما لم يعد الحزب يمسك بمقاليد السلطة وفقدها تماماً. والحق أنه مع حلول عام 1991، أيضاً، كان السخف قد بات سراً مكشوفاً لكل ذي عين. وكانت العقود الأربعة من الحرب الباردة قد سمحت بما هو أقل من تثقيف ذاتي جماعي شفاف؛ بيد أنها برهنت بما لا يقبل الشك على أنه سوء استخدام للغة سخيف وحسب، وصف الجماعة الحاكمة المحصنة من المساءلة، والتي تنكر على رعاياها الفرصة سواء للتعبير عن أنفسهم بحرية أو للتنظيم دفاعاً عن مصالحهم، أو السعي إلى تنظيم قواهم في الحكومة وفق مفاهيمهم الخاصة، باعتبارهم دولة ديمقراطية (أو على وجه الدقة، جمهورية شعبية).

إن ما جعل عبارة الديمقراطية تبرز على هذا النحو في العالم، هو الصراع الطويل بعد الحرب ضد الاتحاد السوفييتي وحلفائه. وقد كان هذا الشجار بالتأكيد بين المدافعين عن نظام الأنوية وأولئك الذين يتمنون له جهاراً سوء المصير. إلا أن الأمر صار يتحول باطراد إلى شجار أيضاً حول الملكية السياسية لمصطلح الديمقراطية. وبسبب من حدة المعركة ومداها وطول أمدها صارت خطوط المعركة الداخلية في الغالب مضطربة

مقلقة. فقد ظلت تنسب على مدى عقود متصلة كل مرة، في أندونيسية، وفي كورية الجنوبية، وفي تايوان، وفي جنوب فيتنام، وفي التشيلي، أنظمة ديكتاتورية صريحة وبلا خجل أو ارتباك وبأقل عبارات الاعتذار إلى الديمقراطيين الغربيين. (عملاً بالقول عدو عدوي صديقي). بيد أن هذا الافتقار للحساسية الشديدة اجتذبت يومئذ تعليقات لا تحمل على السرور؛ ثم صار جلياً باطراد مع مرور عقود من الزمن أنها لم تكن مجرد استهواء سياسي وإنما ذات تكلفة عالية تعيق نشر رداء الديمقراطية على هذا النطاق الواسع. لكن أصول الحكم الأمريكي غدا، ببطء شديد، أكثر نزوعاً، قليلاً، إلى توخي حسن الانتقاء؛ وبات السكان الأكثر غنى والأفضل ثقافة في أقطار عديدة مختلفة يمتعضون من الحكم السلطوي كلما تعثر هذا في طريقه أو ارتدّت الدورة الاقتصادية بحدة ضده. وبموجب هذا الأصل الأمريكي عُرضت الديمقراطية وكان الترحيب بها باعتبارها وصفة موثوقة لتغذية نظام الأنوية والجمع بين ازدهارها وبعض الحماية للحقوق المدنية لمعظم السكان. وقد هددت حياة قلة من البشر وحملت آمالاً متواضعة نسبياً للكثرة. وزاد في الأمر أن أُضيفت الحصافة في الاقتصاد (تقدير في محله لمقتضيات تهذيب نظام الأنوية)، مع شيء من الألم، أحياناً[12]؛ إلى العدة السياسية لدى أكثر الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية.

بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 تحول انتشار الديمقراطية على امتداد العالم، دون مقدمات وبقليل من الحرج يدعو للاستغراب، وتغير معناها من جديد، واكتسبت أهمية جديدة وإلحاحاً. فمن كونها علامة إنذار على بيارق أمريكا غدت أيضاً، على الأقل لمدة من الزمن، سلاحاً

سياسياً رئيساً. وكما قال الرئيس بوش في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الآتي فإن «توسع الديمقراطية في العالم هو القوة الأعظم التي تدحر الإرهاب والطغيان»[13]. ولم تكن الولايات المتحدة تتكبد عناء كبيراً في التصالح مع الإرهاب ذات يوم طوال عقود من الزمن في بلدان أجنبية. فقد نظرت بلا مبالاة متعمدة (أو حتى بتعاطف محدود) إلى ممارسة الإرهاب ذاته، ولمدد طويلة من الزمن، في بلدان مختلفة، من ولاية كشمير إلى الجمهورية الروسية، وربما ايرلندا الشمالية في بعض المدد. إن ما فرض عليها أن ترد وما جعل رد الطغيان على أعقابه فجأة أمراً ملحاً فكان صلتها المفترضة بالإرهاب، والأكثر إلحاحاً من ذلك الإرهاب داخل الولايات المتحدة ذاتها.

الطغيان، كما ظهر الآن، يلد الإرهاب. ولاستئصال الإرهاب (أو منعه على الأقل من الامتداد إلى أمريكا الشمالية) صار من الضروري الآن استئصال الطغيان أيضاً. وقد بات الاسم العصري، والوصفة العملية الناجعة الفريدة في نوعها، لاستئصال الطغيان الآن الديمقراطية. وذهب القول إلى أن الكرة الأرضية المتحدة تحت تأثير الديمقراطية وحدها يمكن أن تكون عالماً تشعر فيه الولايات المتحدة بأنها آمنة تماماً من الرعب. ولكن التقدير الاستراتيجي هذا قد لا يدوم طويلاً. ذلك أن عولمة الديمقراطية حتى في هذا المعنى المحدود مشروع سياسي بالغ التكلفة وله أعداء كثر حاضرون. ثم إنه بعيد كل البعد عن الوضوح إن كان تحقيق هذا المشروع سيأتي بالنتيجة المنشودة. وليس هناك، بعد، من سبب يحمل أولئك الذين لديهم من المرارة ما يجعلهم يعطفون على الإرهاب أو يحملهم على نجدة ممارسيه، على الشعور بالحرج من التصرف وفق مشاعرهم لمجرد أن

لديهم سيطرة أوسع على حكامهم. فنشر الديمقراطية في الضفة الغربية وغزة لن تأتي في حد ذاتها بما يحبب سكان دولة إسرائيل إلى السكان الحاليين في أي من المنطقتين. وإن هذا ليبدو في شكله الحالي أقل من أن يكون طلسماً سياسياً يعتد به، بل إنه أقرب ما يكون إلى حالة ساطعة من المبالغة الإيديولوجية[14]. لكن إن تكن هذه حالة عارضة، كما لابد وأن تظهر، فإنها تعرض بالتأكيد ذروة سلسلة إيديولوجية متتابعة محددة. ولربما غيرنا ما يدور في أذهاننا بصورة متطرفة (بل وقد تغير حتى الحكومة الأمريكية ما بذهنها) حول ما إذا كانت هذه بالطريقة الجيدة التي تُفهم بها الديمقراطية وأحوالها أو ما تعنيه. ونكاد نقول بما يبلغ حد الجزم أن الزعماء الأمريكيين الذين سيتعاقبون على الحكم سوف يعدلون قطعاً من تقويماتهم لما هو مقبول لهم أن يأملوا (أو ينقطعوا عن الأمل به) من الديمقراطية على نحو ما هو مفهوم الآن. ولكن من المستبعد لأي كان أن يزيد كثيراً على هذا التقدير للفوائد التي يمكن للديمقراطية، حسبما هي مفهومة، أن تأتي بها.

بوسعنا الآن أن نرى كيف نجيب عن ثلاثة من أسئلتنا الأربعة. فلقد بدلت الديمقراطية معناها بصورة حادة منذ بابوف لأنها انتقلت نهائياً من أيدي أصحاب مذهب المساواة إلى أيدي أولئك القادة السياسيين في مذهب الأنوية. والزعماء هؤلاء يطبقون الديمقراطية (بالموافقة الفاعلة من معظمنا) على هذا الشكل من الحكم الذي يختارهم ويُمكنهم من الحكم. إنه شكل من الحكم جرى تكييفه في حده الأدنى ليلبي الشروط الراهنة التي يقتضيها مذهب الأنوية، مُصاغة من داخل المطالبات المستمرة بحيث يكون المذهب هذا في حالة عمل ومتكيفة معه. فالأصول

الإغريقية للديمقراطية لا تملك أن تؤدي هذه الخدمة إلا بمشقة كبيرة، سواء تنظيمياً أو سياسياً؛ بل ولا يمكن الزعم ولو تقديراً أن الخدمة ذاتها راودت روبسبيير أو بابوف في أحلامهما. فقد واجه اقتران الديمقراطية التمثيلية بوعي الذات والرعاية اليقظة من طرف مجموعة الأنوية تحديات عاجلة ملحة على امتداد هذين القرنين. بيد أن هذه الجماعة أمكن لها أن تتجاوز التحديات تلك جميعها في غضون السنوات الخمس عشرة الأخيرة وارتضت حلاً غير مسبوق مؤداه أن الديمقراطية، في هذه الصيغة التمثيلية، أصل هذا الحجم الكبير لانتصارها وإلى حد بعيد مبررها أيضاً. أما ما مكّنها من التغلب على التحديات فأمر ما زال موضع نقاش. ولكن الكثير من القضية ما زال يكمن بلا جدال في قوة مذهب الأنوية.

في أوائل القرن الماضي بذل رجل دولة روسي يدعى بيوتر شتوليبين جهداً يائساً هو آخر المطاف لإنقاذ النظام القيصري بوضع حد لسبات المساواة لدى المجتمعات الفلاحية الروسية وإخضاعهم للمطالب الصارمة لنظام الأنوية[15]. وقد أطلق على هذه الإستراتيجية اسم «الرهان على القوي». وهذا اسم عام جيد ليطلق على الإستراتيجية السياسية لخدمة مقتضيات نظام الأنوية، سواء في بلد واحد أم في كافة أنحاء العالم. وعلى النقيض من رؤية بابوف أو بوناروتي المخالفة لهذه الفكرة، إذ إنها تنشد إقامة نظام سياسي محوره الدفاع عن امتيازات أولئك الأغنياء أصلاً (ودائماً في الجوهر عقيم نوعاً ما)، وهي تمسك بشكل رائع زخم إستراتيجية تهدف إلى تغيير دائم، وترمي إلى لجم القوة الساعية إلى تحقيق التغيير في كل من يثبت أنه يمتلكها. وكان لويس أنطوان دوسان جوست زميل روبسبيير ذو النزعة الاستفزازية في لجنة السلامة العامة قد وضح متلهفاً في لحظة معينة

من قمة الإرهاب أن الفقراء (استخدم عبارة malheureux، البؤساء) هم أصحاب السلطة الحقيقية على الأرض[16]. بيد أن الرجل برهن على أنه أبأس رجل. فالرهان على القوي هو رهان على الغني، وبالضرورة إلى حد ما على أولئك المحظوظين من الأغنياء، ولكن قبل كل شيء آخر على الذين يتمتعون بالمهارة والجرأة والحظ بما يمكنهم من أن يمتلكوا ثروات. وعندئذ يكون الرهان على القوي قد أنتج ربحاً مذهلاً. ولكن ماذا عن السؤال الرابع؟ لماذا تم اختيار القوي هذه الكلمة دون سواها من الكلمات لتعيين شكل الحكم الذي يتولى خدمتهم أكثر من سواه في صراعهم الجبار من أجل صوغ العالم على نحو يلائم أغراضهم.

لست أعتقد، حتى الآن، أننا نعلم الجواب عن هذا السؤال على وجه الدقة. لكن الواضح أن العبارة الرئيسة التي وقع عليها اختيارهم إنما جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك قبل أن يركب الشاب ألكسيس دو توكفيل الباخرة في مهمته لتقويم مدلولاتها وآثارها، ومن تلك اللحظة بات من اليسير نسبياً متابعة هذه الكلمة وهي تتقدم مع تيار التاريخ، أحياناً متدفقة عبر منحدرات النهر وتعرجاته، وأحياناً تجري في دوامات الماء العظيمة البطيئة، أو تختفي مدداً مطّولة في بحيرات راكدة. ومن اليسير أيضاً أن نفهم ما الذي يجعلها تجتذب أو تنفر الكثير من مختلف المستخدمين، مجتذبة الولاءات أو مثيرة العداوات. بل إنه لمن اليسير أن نفهم لماذا تفقد باستمرار وضوحها أثناء الطريق وهي تسير باتجاه ثم باتجاه آخر، وإلى حد بعيد تحت رحمة كل من شاء الأخذ بها. ولكن الذي ما يزال أصعب على التبيان هو كيف تساعد أو تعرقل مسيرة أولئك الذين اختاروا استعمالها بما يضاعف من قوتهم السياسية ويكشف خداعهم

أو يشوش فهمهم لأهدافهم الخاصة (ومهما تكن مزاياها الأخرى، فمن الصعب الاعتقاد أن هذه عبارة ساعدت أياً كان على توضيح أهدافهم السياسية لوقت طويل).

وفي هذه اللحظة يبدو الانتصار الإيديولوجي الذي تحقق للديمقراطية تاماً ناجزاً إلى حد يشيع الحيرة في النفس. طبعاً ليس هناك من خطر يلحظ من أن تفتقر الديمقراطية للأعداء، أو تنقطع عن أن تكون موضع كراهية حقيقية. ولكن الديمقراطية لم تعد تواجه منافسين يعتد بهم ويؤخذون بالحسبان عند النظر إلى كيف ينبغي تشكيل السلطة السياسية، أو من يحق له تقويم ما إذا كانت السلطة الآن في أياد أمينة. إلا أن ميلها العملي، طبعاً، أضيق أو أكثر إعاقة، أو تشتتاً في كل مكان تقريباً. لكن العقائد الباقية التي ما زالت تكافح، على المستوى ذاته، ودون الإفادة من برهان فوق بشري خارق وخاص، وحافظت على متانة أعصابها أيضاً لتنكر عليها هيمنتها، صارت جميعها تتعثر أيما تعثر. فما من واحدة منها عادت اليوم تجرؤ على مواجهتها في جدل مفتوح وصريح.

تترك هذه المواجهة الغريبة الكثير من الأسئلة مفتوحة. فهل ما يزال من الصواب، في هذه المرحلة، التفكير بالديمقراطية مبدئياً باعتبارها شكلاً من الحكم؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي صيغة هذا الحكم، ولماذا كان هذا الخيار؟ أم أن هذا الشكل من الحكم مناسب بذات القدر أو ملائم أكثر للتفكير به، بدلاً من ذلك، باعتباره قيمة سياسية، مجسدة بشكل يعتوره النقص الشديد في أي شكل فعلي من الحكم، وربما كان غير ملائم صراحة للعديد من جوانب صيغة الحكم الصريحة التي يأخذ بها ويطبقها الآن معظمنا بحكم العادة؟ وهل ترانا نمضي إذا ما وجدنا في

هذا مبدئياً قيمة سياسية، أو معياراً لسلوك عام، أو خياراً سياسياً يجدر بأشكال الحكم أن تأخذ به قدوة في الحالة المثالية، أو يجدر بنا أن نمضي أيضاً لنرى فيه، كما رأى في النتيجة توكفيل[17] نهجاً كاملاً في الحياة، سياسياً وثقافياً بل واقتصادياً، بقدر ما هو سياسي في جانبه الضيق؟ وهل يمكن أن يكون هنا سياسة ديمقراطية حقاً (سواء للأحسن أم للأسوأ) دون إشاعة الديمقراطية في كل جانب آخر من الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؟

ليس ثمة، بعد القرن الماضي، من شخص سليم العقل يشك بأن لأشكال الحكم تأثيرها العظيم على حياة البشر. وقد يكون صحيحاً أنه حتى أعظم الدول هي اليوم أقل سلطاناً في بعض النواحي مما كان عليه أسلافها قبل نصف قرن من الزمن[18]. بيد أنه حق كذلك أن معظم الدول أقوى كثيراً الآن في العديد من الجوانب الأخرى والممكن توصيفها بأسرع مما كانت عليه في الماضي. وقد ينتقل الحكم مراوغاً بين عدة مستويات متحركاً صعوداً وهبوطاً من الدولة القومية ذاتها؛ ثم قد تتقلص التطلعات الحكومية كما قد تتمدد وتتسع. بيد أن العالم الذي فيه نعيش كلنا الآن محكوم على نطاق أوسع وعلى نحو أشد خصوصية مما كان عليه في أي وقت مضى[19]؛ ولهي قليلة تلك الأمور التي يزداد اهتمام أغلب السكان بممارستها على مدى الزمن أكثر من الشكل الذي تتخذه الحكومة.

إن شكل الحكم الذي يستخدم في وصفه معظمنا عبارة الديمقراطية مطموس المعالم أكثر منه واضحاً. وما يجعله يفعل فعله الآن في أي موقع وكل وقت معين ما زال غامضاً إلى حد بعيد[20]. إلا أن بعض جوانب الديمقراطية أدعى إلى الاستقرار وأقل مدعاة للنزاع مما كانت عليه الحال من قبل. وما

عاد هناك سوى بلدان قليلة جداً تأخذ بفكرة الحكم الديمقراطي تجادل في ضرورة أن تكون الهيئة الحاكمة ذات السيادة، ـ المواطنون ـ، مؤلفة من كل الراشدين المؤهلين للحكم على أساس المولد. وهناك من الخلاف الذي يجري حتى اليوم أكثر مما كان في الماضي في أمر طبيعة الجنسية التي يمكن اكتسابها من الخارج، أو من هم غير المواطنين الذين يحق لهم التصويت. كذلك هناك صراع دائر حول الشروط التي تحكم حرمان أشخاص من ممارسة حق التصويت، والحط من امتيازات المواطنين بانتهاك شنيع لمسؤولياتهم، أو تعطيل القدرات العقلية (الجريمة، الجنون أو حتى التهرب المقصود عن تسديد الضرائب)، ولكن لم يعد هناك من مكان تقريباً على وجه الأرض ويجري فيه التصويت كوسيلة لتشكيل حكومة وما يزال يستثني النساء من فرصة المشاركة رسمياً على وجه المساواة. ولقد انتشر هذا التحول الواسع في كل بقعة في أقل من قرن من الزمن. ويكاد يتعذر القول في معظم البلدان أن الديمقراطية كان لها تأثير في كل جانب آخر من الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. بيد أنه لا يمكن حتى لأشد المراقبين تحاملاً ألا يلحظ أثرها في أي بقعة في العالم هيمنت عليها مهما طالت المدة أو قصرت.

هنالك الكثير من التنوعات ضمن أنظمة الحكم، سواء كانت رئاسية أم برلمانية، تحت الوصاية القانونية، أم تخضع لأحزاب متعددة متناقضة أم أنظمة انتخابية، أو حتى جمهورية أو ملكية، وهذه تمارس تأثيراً عظيماً على سياسة كل بلد على حدة. وتكاد لا تدع، في الممارسة، إلا بعض المجالات للشك بأن غرضها الأساسي عزل الحكام إلى أبعد حد ممكن عن عواطف وأحكام المواطنين الخاطئة المغلوطة. فما يوحدها إنما هو

إجماعها على قبول وجهة نظر واحدة طاغية، ألا وهي ضرورة اكتساب السلطة والحكم الشرعية، على نحو يحوز الحد الأدنى من المصداقية من كامل جسم المواطنين الذين لابد من أن تشملهم هذه السلطة. ولابد من الإشارة إلى أن الحقوق التي يدعيها هؤلاء الحكام لأنفسهم، ويوافق عليها دعاة هذا الشكل من الحكم والأقل مناصرة للحكام أنفسهم، تمضي بطبيعة الحال إلى أبعد من ذلك كثيراً. ويذهب هؤلاء إلى أن انتخاب مجالس تشريعية تمثيلية وتنفيذية، كيفما قامت، لا تمنحها سلطة المواطنين الناخبين وحسب، بل وتكسب هؤلاء الناخبين سيطرة مؤثرة على القوانين التي يخضعون لها، وعلى الأشخاص الذين يشرعون هذه القوانين أو يتولون شرحها أو يقومون على تنفيذها عليهم. وهذه الدعوى، في حد ذاتها، ضرب من المبالغة. ولكنها مع التجربة تفقد أيضاً بسرعة ركنها المنطقي كاحتمال. وهذا القول ليس من قبيل العبث. فالمأزق يتجلى في كونك محكوماً من أولئك الذين يتمتعون بأغلبية واضحة ويستطيعون في النهاية طرد آخرين، إنما هو مأزق أقل سوءاً من المأزق المقابل الذي يتجلى في أن يخضع هؤلاء لحكم دائم لا نهاية له ولا أمل بالخلاص منه إلا بالثورة والإطاحة بهؤلاء الحكام بقوة السلاح وحسب.

فهل الديمقراطية اسم جيد لنظام حكم له أن يثق بأنه في النهاية يمكن لأغلبية مستقرة يعتد بها أن تطمئن بأن لديها السلطة لرفض الحكام الذين تحولت مشاعرها نحوهم وصارت تكن لهم المقت؟ ذلكم ليس المعنى الأصلي لمصطلح الديمقراطية؛ ولكنه كذلك ليس امتداداً غير مشروع للمعنى الأصلي. ومع ذلك يظل الاعتراض على توسيع المعنى بسيطاً وذا وزن. ولعل الشرائع في أثينا، أكثر من الشعب ذاته من له السلطة النهائية

على الأثينيين[21]. إلا أنه ما كان للشرائع أن تفرض ذلك الصعود النهائي إلا عبر الشرح المستمر والخيار الفعال من مجلس المواطنين والمحاكم التي تعتمد القوانين. وقد كان للديمقراطية الأثينية تحفظات ذات شأن حول تقسيم العمل السياسي. وآية ذلك أن هذه الديمقراطية كانت ترفض اختيار أفراد لممارسة السلطة باسمها ودون الرجوع إليها، إلا في الظروف الخاصة بالحرب المعلنة الصريحة، حيث كان يتم اختيار القادة وكثيراً ما يتركون للدفاع عن أنفسهم طالما كانت الحملة السنوية قائمة. فكانت هذه المجالس والمحاكم تنظم للحكومة مهامها اليومية إلى حد بعيد وتقوم بتبديلهم دورياً اعتماداً على هيئة من المواطنين؛ كما كانت تتخذ كل قرار عظيم خاص بالدولة والمجلس التشريعي والهيئة التنفيذية أو حتى القضائية وذلك باختيار الأغلبية لعدد كبير جداً من المواطنين، سواء في الجمعية العمومية أو في المحاكم، ففي ظل الديمقراطية افترض مواطنو أثينا، منطقياً وعن صواب تماماً أنهم يحكمون أنفسهم. لكن الهيئات المؤلفة من المواطنين التي هي في البلدان الديمقراطية الحديثة أقل حصرية كثيراً، من الواضح أنها لا تأتي بشيء من هذا القبيل. بل على العكس إذ تقوم هذه الهيئات بالاختيار من قائمة ليس بمقدورهم أن يكون لهم شأن عظيم في تعديل بنودها، وإذا ما وجدوا أحد هذه البنود لا يمكن تعديله اختاروا أقلها مدعاة للضيق، وقد رأى بنجامين كونستان الذي أراد الترويج لهذا الترتيب أن هدف اختيارهم الإشراف والخدمة، أي الإدارة التامة لمصالحهم من أشخاص مناسبين لهذه المهمة[22]. وهذا يوضح، عند كونستان، كيف يتناول الأغنياء توزيع وقتهم. فليس هناك ما ينال من الكرامة أو ما هو مدعاة للخشية بالضرورة في أن يتدبروا رعاية

مصالحك نيابة عنك. فالأغنياء على الأقل لا يشكون قط بأن بوسعهم أن يجدوا أشياء كثيرة أشد إفادة ليشغلوا بها وقتهم.

ولكن حتى لأولئك الذين يوافقون على هذا لم يكن ذلك الطريقة الوحيدة للنظر إلى الصفقة قط. فقد كان كونستان يكتب طويلاً قبل تحول السياسة إلى حرفة، ولما وضع المهاجر النمساوي الاقتصادي يوسف شمبيتر[23]، بعد أكثر من قرن من ذلك صورة للديمقراطية وما تعنيه حقاً، كانت المدلولات العملية للحكم على أساس التمثيل الانتخابي قد غدت أوضح كثيراً، فالديمقراطية كانت عند شمبيتر في جوهرها مباراة بين فريقين من السياسيين للفوز بأصوات الشعب وسلطة الحكم التي تتبع ذلك الفوز بالأصوات. وقد فاز المنتصرون في تلك المباراة بفرصة الحكم لمدة محدودة. وبالآتي فإن الديمقراطية الانتخابية كنظام، إنما هي حكم السياسيين[24]. الذي جعل الناخبين ينتقون السياسيين جودة الخدمة المأمولة. ولكن ما إن يتم انتخاب السياسيين المعنيين حتى تتغير شروط العلاقة فجأة دونما مقدمات. وبالنسبة لمعظم المواطنين في معظم الوقت هنالك مكان صغير للشك بأنهم ما زالوا يخضعون للحكم. فقد يجد الأغنياء أنفسهم مخدوعين أو حتى معذبين من طرف خدم أفراد لم يحسنوا التقدير عند اختيارهم. إلا أن هذه لم تكن بالصورة الصادقة التي تصف حال العلاقة بين الاثنين لتصف الأثرياء بأنهم محكومون من خدمهم. ذلك أن المزيج بين الحكم والخدمة أشد ما يكون صرامة، والانتقال الملزم للسلطة والمسؤولية أكثر مما كان قد طُلب من مواطني أثينا الديمقراطية القيام به في أي وقت من الأوقات (عدا بعض الحالات النادرة التي طلب منهم أو أجبروا على القيام بذلك، لإلغاء الديمقراطية ذاتها). وإنه لمن اليسير على الناخبين ألا يأسفوا

على خيارات فردية أجروها في الماضي (صفقات ضلت سبيلها وأساءت مقاصدها)، وإنما توجف قلوبهم أيضاً على وجه أعم أمام خيارات عُرضت أمامهم، وليس الأمر مجرد أنه يمكن للحرية الحديثة أن تتخذ عدداً كبيراً من الأشكال الأخرى (ذلك لأنها تعرض طرقاً كثيرة أكثر إمتاعاً لقضاء المرء وقته، وهذا أدى إلى انخفاض نسبة من يتكلفون ممارسة التصويت باطراد عظيم عبر العالم الديمقراطي. كما ويعزى بعض انخفاض معدلات التصويت إلى فزع الناخبين مما يلقونه من جزاء لقاء أصواتهم أكثر من إيثارهم تزجية الوقت في المتع الخاصة[25]. وهذا أمر قد يؤدي في أسوأ الأحوال إلى هجران قطاعات كثيرة من السكان للمنتديات الانتخابية، وقد ينظر الناس إلى السياسيين المحترفين بوصفهم فاسدين مخادعين بصورة منهجية لا همَّ لهم قطعاً سوى رعاية مصالحهم الخاصة[26] باستخدام السلطة العامة عمداً في خدمة مصالح شريرة لجماعات صغيرة من الأقوياء الأنانيين الجاحدين. وقبل حوالي قرن من الزمن قال النقابي الفرنسي جورج سوريل: «الديمقراطية هي الجنة التي حلم بها أصحاب الأموال الجشعون»[27].

ما كان لروح أثينا الديمقراطية التي بُثت في خطبة بركليس العظيمة أن تغدو أشد اختلافاً مما كانت عليه في تلك الخطبة. لكنه من خطأ الرأي النظر إلى التضاد بين المجد البركليسي والفضائح المالية القذرة التي غلبت على الجمهورية الثالثة باعتبارها مرآة تصلح لتطبيق مصطلح واضح مقابل الإساءة في تطبيق المصطلح ذاته. وبعض التضاد بين الاثنين لا ريب يصدر عن الاتجاه الخاطئ. وكان الاقتراع حتى في أيام سوريل في الجمهورية الثالثة أقل حصراً إلى حد بعيد من المواطنة في أثينا القديمة[28]. بل حتى

التناقضات التي تبرز بوضوح في الاتجاه الصحيح غالباً ما تدور حول أمر آخر غير الديمقراطية ذاتها. ولا ريب بأن زهو المواطن الذي احتفى به بركليس كان من مقوماته الحرية (للمواطنين أنفسهم) قطعاً مجسدة في التنظيم السياسي لدولة المدينة (polis). بيد أنها صارت تدور في النهاية على روعة حياة مجتمع دولة المدينة ودينامية هذا المجتمع، وتغذي الأولى، الروعة، إلى حد بعيد ثروات الجماعات الأخرى، أما الأخرى، الدينامية، فغالباً ما بذلت الكثير على حساب الشعوب الأخرى. ويرجح أن الديمقراطية كانت تعني لبعض معاصري بيركليس أكثر مما عنت لأي من سكان فرنسا في العقد الأول من القرن العشرين، ولكنها لم تكن تعني أكثر لأن الأثينيين أدركوا دلالة الديمقراطية بينما الفرنسيون لم يدركوا ذلك. ولأن الأثينيين رأوا مدينتهم وهي في قمة عظمتها، ثم قاموا بالربط بين تلك العظمة وشكل الحكم فيها، بينما لم يكن الفرنسيون في وضع يسمح لهم بالنظر إلى حالهم على هذا النحو، وهم الذين كانوا يعيشون في ظل الحرب الفرنسية ـ البروسية المديد، ولم يكن لديهم بالآتي إلا القليل مما يحمدون أنفسهم عليه لتميز ترتيباتهم السياسية.

ولو كانت الديمقراطية مجرد طريقة لتنظيم العلاقات بين المجتمعات وحكوماتها لما كان في ذلك ما يسمح بالزهو الشديد، فحيثما تكون الجماعات، تتمتع بالثقة بالنفس، والزهو فلسوف تبذل شيئاً من ذلك الزهو على مؤسساتها السياسية كيفما كان نظامها (وهذا أمر لطالما أدركه الطغاة على مر العصور). فتحت ظروف أقل حماساً فالأرجح أن تتشكل مواقف المجتمعات من حكوماتهم وفق نظرة الجماعات أو الأفراد فيها إلى مصالحهم وما إذا كانت الحكومات تراعيها أم تلحق الضرر بها،

وهي مسألة تعتمد على المهارة أو الحظ بقدر ما تعتمد على حسن النية أو سوئها، وتوافر الشعور بالواجب أو الرعونة والإهمال المطلق، ولقد درس كل من علماء السياسة ووكالات الإعلان، هذه التحولات في العاطفة والتعاطف بكثير من التفصيل ونشأ لديهم ما يكفي من الاستبصار في ما يجعلهم يعملون لكسب، على الأقل بالنسبة لوكالات الإعلان، مبالغ لا بأس بها من المال لقاء إذاعة استنتاجاتهم على المجموعات المتنافسة من السياسيين. وهذا ما نجده في ذلك الحجم الضخم والتكاليف العالية والتعقيد الشديد مما تنطوي عليه حملة انتخاب الرئيس الأمريكي الحديثة، ولسوف تكون الحملة المزمعة في العام 2004، كما هو متوقع منذ الآن، أضخم مما كانت عليه في أي انتخابات مضت، ولسوف تثير لدى معظم المواطنين الأمريكيين، الأفراد، شعوراً بالحرية الشخصية، ولو من باب الخداع. ولكن لا القسوة في محاولات التلاعب ولا البذخ في البذل يكفيان في حد ذاتهما لدحض المزاعم بتجسيد الديمقراطية، ولكن مواجهة هذه الحال لابد أن تكون بتقديم كل دعوى من جديد باسم نظام المساواة، وضد نظام الأنوية. ولا نستطيع، مهما اختلف فهمنا للديمقراطية اليوم، أن ننحي جانباً، باطمئنان أو بشرف الإقرار بأن الديمقراطية صاحبة القرار الواضح بأن الصراع ما بين هذين النظامين قرار وبأن نظام الأنوية لابد الفائز. ذلك أن الديمقراطية، في هذا المعنى الرقيق إنما الخطير، قبل كل شيء هي من سلّم نظام الأنوية نصره الحاسم.

إن السؤال الكبير الذي أثاره ذلك النصر هو كم من برنامج نظام المساواة البعيد ما زال يمكن إنقاذه من ركام الهزيمة الماحقة التي نزلت به. ويمكن النظر إلى هذا السؤال بطريقتين مختلفتين كل الاختلاف،

الأولى هي نظرة الهندسة المؤسساتية والمعاني التي يمكن نسبتها إليها، أو طريقة توزيع النتائج و نسبة المعاني متروكة بحدّة لكل فائز أو خاسر. وترتبط الطريقة الأولى في النظر إلى الموضوع بإعطاء وزن خاص للقول أنه لا يمكن النظر إلى الديمقراطية بصورة مناسبة بوصفها صيغة تُحكم فيها أو لا تُحكم كل دولة، وإنما بوصفها قيمة سياسية أو معياراً لخيار سياسي مبرَر، يمكن بموجبه ألا يقتصر القياس بل ويجدر به ألا يقتصر على قياس بنى الدولة وحسب بل وكل وضع أو بيئة يحيا فيها البشر.

وإذاً فالديمقراطية تَعِدُ (أو تهدد) بجعل كافة جوانب الحياة ديمقراطية (من العمل والجنس، والأسرة واللباس، والغذاء، والسلوك والخيارات وما يلجأ إليه كل شخص في كل أمر ويؤثر في حياة أي جمع من الناس). وما ينجم عن ذلك من استبعاد كل أثر لامتياز من تنظيم الحياة البشرية. إنها رؤية تصور كيف يمكن للبشر العيش مع بعضهم بعضاً، إن فعلوا ذلك في سياق حياة قطع منها دابر الظلم. وهذا يظل فكرة مراوغة أشد المراوغة مهما بُذل فيها من التفكير[29]. ولكن ما ليس مراوغاً في هذا الموضوع، على كل حال، أنه يشترط استبعاد السلطة (بمعنى القدرة على قسر الآخرين على العمل بعكس ميولهم الثابتة) من العلاقات الإنسانية. إنها تفرض على أضعف الإيمان استبعاد كل سلطة مستقرة كفاية لتكشف نفسها للآخرين، وصلبة كفاية لتستمر في البقاء أي قدرٍ من الوقت متى تم لها ذلك. ومن المستبعد جداً أن تأتي الوقائع ببرهان على صلاح استبعاد كل قوة (وهي التي كانت السبب في استمرار القدر الأعظم من الحياة الإنسانية على نحو ما هي عليه) من العلاقات بين البشر حتى كفكرة. كذلك من المستبعد بشكل ظاهر أن تتحقق هذه الفكرة، نظراً لأنها تنكر في المقام

الأول الوسيلة الرئيسة التي بها يأتي البشر بالنتائج التي ينشدونها[30]. ولأن الفكرة تفتقر إلى المنطق واحتمال الأخذ بها بعيد، كما أنها بلا جدال المشروع الكامل الذي يأخذ به أصحاب المساواة، وبشكل أوضح وقاطع أكثر مما تكبد بابوف العناء لتطويره على الإطلاق. أما ما لا يصدق عليه، مع ذلك، فهو كونه مشروعاً تبنته جماعات في العالم الحقيقي، وأقل من ذلك أن به ما يذكر ولو بصورة واهية بشكل من الحكم. وذلكم في الحقيقة قيمة ربما توحي بشكل من الحكم، على الأقل في أشكالها السلبية، وكانت ملهمة في الغالب لجماعات من الرجال والنساء، وعلى نطاق واسع أحياناً. ولكن هذه ليست وصفاً منطقياً متماسكاً للسبيل إلى تنظيم السلطة أو إنشاء المؤسسات: ليس هذا نموذجاً عادياً لأي شيء على الإطلاق.

إن جعل كل ما هو إنساني ديمقراطياً ليس إمكانية واقعية: فهذا توهم إن نظر إليه كأمل بقدر ما هو تافه كتهديد. أما كمشروع سياسي فإنه ينطوي على إغراء شديد. وقد قطع في بلاد كثيرة أشواطاً أبعد مما تخيل الأب سييه. ففي البلدان الأغنى من العالم أُلغي العمل الشاق، والوحشية المألوفة التي كانت تهيمن على حياة الأعداد الهائلة من البشر حتى قبل قرن من الزمن قد أزيحت عن كاهل الجميع سوى أقليات صغيرة منهم. وعندما تظهر أوضاع هاتيك الأقليات بين الحين والآخر ويطلع عليها الجمهور كانت تثير فيهم الصدمة والشعور بالعار. ولقد أصاب التغيير أبعاداً بالجملة من الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما لا يرجى معه العودة إلى سابق العهد: وكان أشدها تأثيراً العلاقات بين الرجال والنساء. ذلك أن هذه العلاقات أخذت، عادة ببطء، وغالباً بشكل مذهل، إنما دائماً تقريباً بحقد، تعيد ترتيب أوضاعها على نحو شامل لتفي بشروط

المساواة، وكانت أبسط بداية التسليم بحق التصويت. وليس منا من يعلم بعد مقدار ما يمكن أن يبلغه ذلك التحول، أو أين سينتهي. وإذا ما نظرتم إلى الديمقراطية من حيث أنها قيمة وحسب فإنكم قد تتحمسون أشد الحماس حول مدى هذا التقدم. فالجندر (النوع الاجتماعي) قد لا يكون مجرد مجال ممتاز وملح على نحو فريد لتقتحمه المساواة، وقد يؤدي مهمة الوسيط أيضاً لاقتحام كل مجال آخر ما تزال المساواة معوقة عن تناوله: العرق، الإثنية، التعليم، بل وحتى الطبقة. والحدود الوحيدة التي تحول دون تقدمها هي حدود القدرات البشرية للتفكير بوضوح والتخيل المنطقي.

بيد أن هذا لا يولي الديمقراطية من حيث أنها شكل من الحكم إلا القليل من الوزن كما يفوته أهمية انتشارها باعتبارها صيغة شديدة الخصوصية من الحكم على مدى القرنين الأخيرين. إنه يعلق السببية السياسية وحسب (ما الذي يجعل السياسة تؤثر على النحو الذي نراه). ويكاد يكون من المؤكد، عند التحليل الدقيق، أنه حتم عليه أن يعلق معه معظم أشكال السببية الاجتماعية والاقتصادية بل حتى الثقافية أيضاً. وإذا كانت الديمقراطية قد انتشرت في هذه الهيئة عبر العالم، وخاصة خلال نصف القرن الأخير، بفضل دعم نظام الأنوية حتى مقبض السيف، كما يقال، فلقد أشاد نظام الأنوية نفسه بالمقابل بشكل أقوى في الوقت ذاته بتبني وإنعاش الديمقراطية بهذا المعنى الخاص بالذات. والعالم الذي نعيش فيه جميعاً هو عالم صممته أساساً الراديكالية وتعميق التفاوت. وبين سكان البلدان الأغنى ليس مؤدى هذه التفاوتات ظهور فجوات أوسع من الثراء أو المرتبة أو السلطة الذاتية من تلك التي كانت موجودة قبل قرون عديدة، أو ما تزال موجودة في البلدان الأشد فقراً اليوم. إنما يعمل هؤلاء، وفق مبدأ

التنافس الاقتصادي وتراكم نتائجه، ولابد لهم من العمل حسب هذا المبدأ، وهذا من شأنه زيادة حدة التفاوت وتنظيمه في حياة الجميع تقريباً.

تمكن نظام الأنوية بدأبه ومثابرته وحزمه من وضع نظام للأولوية العملية يمنع المساواة. وهذا النظام يحتمل بل ويرحب بالكثير من النزعات ذات الطبيعة الخاصة التي تنحو إلى التساوي. ولكن ما يحفزها، في النهاية ينظم العالم الإنساني كله هو مبدأ القسمة والتضاد الدائم والكاسح. ذلكم ما رآه بابوف وكرهه. وهذا المبدأ ما يزال ماثلاً هناك لنراه (وإن شئنا لنكرهه) إلى يومنا هذا. وما يمكن أن يكون، اليوم وما طاب لنا أن نستشرفه في المستقبل، ليس نشر الديمقراطية في الحياة البشرية في كليتها، إما في إحدى المؤسسات، أو إحدى البلدان أو في العالم ككل. ولكن ما يمكن أن يكون هو ديمقراطية الحياة الإنسانية في أي مكان بقدر ما يجيز نظام الأنوية. وذلكم ليس صراعاً سوف تفوز به المساواة. فالحدود التي سوف يحددها على وجه الدقة نظام الأنوية للمساواة لا تشكل بنية واضحة يمكن تحديدها مسبقاً قبل التجربة السياسية. فالحق أن هذه الحدود تمثل أرض معركة لا نهاية لها ودائمة التغير. فالواضح والثابت إنما هو النتيجة الإستراتيجية لتلك الحرب الطويلة وهوية المنتصر فيها.

قد لا تكون النتيجة ذاتها موافقة لهوى أي منا وما يود أن يراه بوضوح شديد ولعلها لا تكون النتيجة التي يمكن أن يرحب بها من رآها بوضوح شديد لا التباس فيه. وهذه النتيجة لا تخاطب النوازع الأخلاقية[31] مباشرة، ناهيكم عن مخاطبة الشعور الأخلاقي[32]. ولكي نعبر عن الفكرة بطريقة أقرب إلى عهدنا نقول إنها نتيجة لابد أن تزعج كل من لديه الشجاعة للاعتراف بما تعنيه.

إن الدور الذي تضطلع به الديمقراطية باعتبارها قيمة سياسية في إطار هذا الشكل الرائع من الحياة (نظام الأنوية العالمي) هو البحث دائماً في الحدود التي يمكن تحملها من الظلم، وهي مزيج دائم وأحياناً شديد الكثافة من البحث الثقافي والصراع الاجتماعي والسياسي، ومفتاح هذا الشكل من الحياة ككل بمثابة شد حبال لا ينتهي بين مفهومين مستنيرين، إنما مختلفين كل الاختلاف للديمقراطية. وفي ذلك الصراع لا ينقطع المفهوم الثاني، أي الديمقراطية كقيمة سياسية، عن تخريب شرعية الديمقراطية من حيث كونها شكل من الحكم قائم أصلاً. بيد أن المفهوم الأول، أيضاً، يقوم بالاستقصاء بذات القدر من الدأب ولصالحه، سوى أنه يلح وفي النهاية يفرض أولويته على المفهوم الثاني. واستقصاءات الديمقراطية كقيمة تختلف من حيث الإيقاع والضرورة والجرأة في الزمان والمكان. كذلك فإن صورة النهج الديمقراطي في الحياة، كما في أعمال الفيلسوف والمربي الأمريكي جون ديوي[33]، شديدة التأثير وتستنهض طاقات تخيلية قوية. وفي أحيان كثيرة تجد قوة التعبئة القيمة سلبية وبعيدة عن أن تكون واضحة بينة إلى حد كاف كتخريب وظلم ظاهر في مجال بعد آخر من حياة الجماعة. ولسوف يجد كل منا ما يفضله من هاتيك القصص المؤثرة. وهناك كثيرون أيضاً، بلا ريب، لديهم ما ينفرون منه. وما قد يفعله أو لا يفعله الراشدون من الرجال أو النساء بأجسادهم أو أجساد بعضهم بعضاً أو أجساد إخوتهم الأجنة. وكيف يعامل المرء (نفسه أو سواه في جماعة ذات لون عرقي معين. وكم من المال ينفقه المرء مباشرة في سبيل منصب أو سلطة، أو اكتساب شرف أو قوة في عملية تبادل مباشرة لقاء مال. وإننا نعيش حياتنا معاً على مفردات التجارة سواء كانت علنية صريحة أم سرية.

تدور معظم السياسة الحديثة في معارك حول ما هو واجب الاحترام أو مرفوض في نطاق هذه الصراعات. فالتعريف الحق للديمقراطية أنها مجرد جائزة واحدة تعلن عن هذه المعارك. فما من قصة من القصص ختامها نصر خال من أي شائبة. أما ما يضع الحدود لنصر هذه الجماعة أو تلك فغالباً ما يصعب التحقق منه؛ لكن النصر يكاد يدور دائماً، عاجلاً أم آجلاً، حول قرارات محققة تتخذها هيئات قوية ضمن الجهاز الرسمي في الحكم الديمقراطي أو سياسيون محترفون أو أولئك الذين يجيزونهم في النهاية. وجدير بالذكر أن التوازن بين الريادة الثقافية والكفاح الاجتماعي والقرار العام الذي تتخذه مؤسسات الديمقراطية التمثيلية الحاكمة لا تكون ثابتة راسخة أو واضحة. بيد أن ثمة حواجز أقوى تحدد المدى الذي ينبغي فيه باتجاه دون آخر. وقد توحي المدد التي يبدو فيها أن هذه الحواجز قد أُزيلت لوهلة من الزمن، بأنها تحمل للناس أملاً جماعياً متقداً، وتعد بانقلاب شخصي ينقل المرء من حال إلى حال. لكنها لا تقدم وسائل منافسة يمكن أن يخلف القوم معها ضمانات مؤسساتية ثابتة مطمئنة مقابل كل مساحة يكسبونها. وكثيراً ما تزول الانتصارات الكبرى بسلسلة طويلة من الهزائم الصغيرة[34]. ومن شأن هؤلاء أن يختفوا بالسهولة ذاتها وبالقدر نفسه من السرعة، حيثما يفشلون في تحقيق القوانين التي كانت المجالس التشريعية التمثيلية قد أقرتها.

ثمة حقيقة هامة في أمر هذا الشكل الغريب من الحياة التي نتشارك فيها الآن، وهي أنه يكاد لا يكون فيها من يحاول أن يمسك بمصير الديمقراطية في هذين المعنيين الرئيسين في أي مكان على وجه الإطلاق. وليس في هذا ما يفاجئ ولا هو بالأمر غير الملائم. فليس ثمة إلا من كان

على قدر عظيم من العجرفة وربما أيضاً شخص يعاني اضطراباً فكرياً شديداً يحلم بمحاولة استيعاب مصير المعنيين على ظهر الأرض كلها. بيد أن التشعب الحاد للانتباه لدى الغالبية العظمى إنما كان بين هذين المجالين. مهما كانت مصادرهما طبيعية أو أسسهما محكمة، وكانت له نتائجه الضارة الخارقة. إنه يحملنا على فصل الانشغال بما هو أخلاقي ومرغوب عن أي محاولة لاستيعاب ما يجري في العالم وأسبابه. ويجيز رعاية الحساسية المعيارية، وتذوق الخلاب والمشذب. كما أنه يلحظ ويثني على تراكم المعرفة وإتقان ما يفيد عملياً في المنافسة السياسية. لكنه يكاد لا يفرض التقاء الاثنين، أو على الأقل المواجهة بينهما. والحق أنهما لا يلتقيان أبداً، إلا بصورة انتهازية وإذا ما فرضت الضرورة.

وأوضح وضع لهذا الانفصال في فهمنا الاجتماعي والسياسي إنما يتجلى في تنظيم حياتنا الأكاديمية، وهي التقسيم الفكري الحديث للعمل في أشد الحالات طموحاً واحتراماً للنفس. وإن أي دارس للسياسة حديث متمكن لا يمكنه أن يتقن الاثنين معاً بصورة متساوية. بل حتى محاولة الإمساك بناصية الأمرين يدل إما اضطراب فكري أو خفة ذاتية. ولكن إذا كان التأليف بينهما يتجاوز قدرات أي محترف، فكيف يكون بوسع الأكثرية من الهواة بين المواطنين المعاصرين اليوم أن ينهضوا بذلك كما يشاء المختارون المستقلون أن يحسبوا أنفسهم؟ (وإذا كانوا لا يملكون الوقت ولا الجرأة ولا الميل فماذا بوسعهم أن يفعلوا، عوضاً عن ذلك، بصورة مشرفة؟)

هناك أمر عميق في موضوع بنية هذه النتيجة. فهذه الحال من الإرباك الجمعي اللاإرادي هي ضمانة دائمة بأنها ليست ما كان

يمسكه أفلاطون ضد الديمقراطية. ولكن من الصعب ألا يرى المرء هذا الأمر لطخة تلحق بنهجنا الخاص في الحياة. كذلك يصعب على المرء أن يفهم في النهاية كيف يمكن أن تعجز عن أن تفسد كل معنى للديمقراطي تماماً، وتتخلى عن شكل الحكم مقابل رحمة المحترفين ولطفهم، بالإضافة إلى التخلي عن نهج البحث الثقافي والفكري الراقي مقابل استبطان أشد سكولاستية ونرجسية.

ثمة ضغوط من أجل جعل المجتمع ديمقراطياً أقواها النفور من الخضوع، وإرادة أفراد أو جماعات العثور على طرق أفضل للدفاع عن مصالحهم. وقوة الأول يصفها توكفيل[35] على نحو مثير إذ يركز من حيث الجوهر على الشكل والمظهر ويفترض مسبقاً، عن حق، أن الديمقراطية مهما تعرقلت عملياً فعليها أن تسلم في الأقل بالامتياز على صعيد الشكل. ويجب أن تُقر بأن المواطنين جميعهم سواسية وعليها أن تتيح لكل فرد منهم على الأقل بعض الفرصة للإلحاح على معاملتهم بصورة متساوية. أما ما لا تقدر عملياً أن تمنحهم إياه فهو المساواة في السلطة للدفاع عن مصالحهم. وما يحول دونها والقيام بذلك الأمر، قبل كل شيء، حجم التفاوت وتفشيه الذي يفرضه نظام الأنوية. ففي المجلس في أثينا يحق لكل عضو راشد، ذكر، أسعده الحظ بأن يولد مواطناً، ثم صادف أن كان حاضراً المناسبة أيضاً وشاء أن يخاطب الشعب في ما ينبغي القيام به، شأنه في ذلك شأن الآخرين سواه[36]. وبمقدور هؤلاء، إن كان لديهم الشجاعة، الدفاع عن مصالحهم بأنفسهم وحسب تقديرهم وبصوتهم الشخصي. وليس هناك في سن القوانين (وأكثر من ذلك اتخاذ قرار الحرب) في بلد ديمقراطي حديث ما يشبه ولو من بعيد ما يماثل ما كان

يجري في أثينا. فالمواطنون العاديون في الدولة الحديثة لا يشخصون بذواتهم ولا يحضرون المجلس التشريعي قط. وأقل من ذلك أن يتمتعوا، كمواطنين عاديين، بسلطة تنفيذية. ولا ريب بأن المواطنين العاديين، في معظم الديمقراطيات الحديثة، وفي معظم الوقت وأكثر القضايا، يتمتعون تقريباً بقدر من حرية التعبير والحديث أو التفكير أكبر مما تمتع به الأثينيون على الإطلاق، والعقاب الذي يواجهونه للتعبير عن آراء لا تطيب لمعظم معاصريهم أو يجدونها فضائح أقل قسوة وعلنية. ولكن لمعظمهم بعض الفرصة لإسماع أصواتهم على نطاق واسع؛ بيد أنه ليس هناك أحد إطلاقاً، سوى بجهد قوي وعزم شديد ملؤه الإصرار إلى أبعد حد وقد حالفه النجاح، أن يمتلك النفوذ بالدخول مباشرة في مداولات المجلس التشريعي. وآية ذلك أن الصحافة الإخبارية، التي قدمها جون ستيوارت ميل إلى بريطانية في منتصف القرن التاسع عشر، على أنها بديل فعال عن التفاعل السياسي المباشر الذي كان يعرضه مجلس الأثينيين[37]، ما زالت قادرة على ممارسة قوة ضغط على أصحاب المصالح الاقتصادية الضخمة. ولكن معظم ذلك ينتمي، في أجزاء عديدة من العالم، إلى عدد صغير نسبياً من الأفراد العاديين؛ والطرق التي تعمل فيها هذه المصالح لا يمكن القول جدياً أنها تعدل من العقم السياسي الواضح الذي تعاني منه الغالبية العظمى من المواطنين معظم الأوقات وفي القضايا كافة. وهذا التأثير بارز أكثر في حالتي التلفزيون والراديو، وهما أشد وسائل الإعلام المعاصرة الجاهزة دائماً. في إيطالية، وفي سياق فضائحي إنما ذي دلالة عميقة الرمزية، نرى رجلاً فرداً يملك الآن عدة قنوات في شبكة التلفزيون الوطني (فضلاً عن أضخم دار للنشر) يسيطر على معظم

قنوات التلفزيون الأخرى لكونه رئيس وزراء ويرأس الحكومة باعتباره رئيس حزب هو من الناحية العملية إقطاع له[38]. وما يمنح معظمنا التمثيل الفعال لمعظم مصالحنا ليس ما نتمتع به من حرية الوصول إلى كل منبر عام أو موقع اختيار سياسي ملزم. ذلك أن هذا بنية شديدة التعقيد من العمل المُقسَّم، وأغلبه يعمل كلياً بعيداً عن أعين الجمهور، ويمكن أن ينسحب إلى ضوء النهار إنما بشكل متقطع، بجهد عظيم وكنتيجة لكارثة سياسية مشهودة كلياً ولو أنها غير معينة. وإنه ليس جزءاً من مؤدى عبارة الديمقراطية أن تكون المؤسسات السياسية التي تحكم حياتنا بعيدة عن متناول معظمنا كل الوقت تقريباً. ولكن يبقى صحيحاً بشكل جلي أن هذا ما تعنيه الديمقراطية الآن من حيث أنها شكل من الحكم. فكيف يمكن أن تساوي حقاً أي شيء مختلف بصورة جذرية فعلاً؟

ولأن هذا المركب من المؤسسات والممارسات لم يكن أي شخص قد قام بتصميمه أو اختياره فلابد أنه حق أن كل جانب منه قد يختلف عن الآخر تماماً. ولأنه انتشر هذا الانتشار الواسع حقاً الآن وحقق ذلك مبدئياً بالتقليد والمنافسة، فإنه يكاد يكون حقاً أيضاً أن هذا المركب قد يتحول كله فوراً أو بسرعة أيضاً ليصبح أمراً مختلفاً كل الاختلاف عما هو عليه الآن. وأقل من ذلك أن يأمل بأن يتحول بطرق كانت تعتمد على الفوز بالتصفيق والتهليل أو حتى على كسب رضى معظم أولئك الذين كانوا على وعي بها. والموضوع الرئيس في هذا الشكل الحديث من الديمقراطية هو ما مقدار ما تتطلبه من اغتراب الإرادة والرأي والاختيار مما لم يكن لأي مناصر قديم للديمقراطية أن يراها كنفي تام: وفي أحسن الأحوال هي أرستقراطية[39] انتقائية جزئياً، وفي أسوئها أوليغارشية فاسدة مغلفة بإبهام شديد.

وإذا كانت الديمقراطية القديمة تعني أن يختار المواطنون ما يشاؤون لأنفسهم بصورة حرة ومباشرة، فإن الديمقراطية الحديثة، على ما يبدو، هي مبدئياً قيام المواطنين بين الحين والآخر في مواقيت وظروف محددة غاية في الضبط باختيار عدد صغير نسبياً من مواطنيهم الذين عليهم منذ ذلك الحين الاختيار من أجلهم. وهناك العديد من الطرق البدهية التي لا يحتاج فيها المواطنون إطلاقاً في العصر الحديث إلى قبول هذه المساومة. فلهم أن يلحوا على اتخاذ قرارات معينة ملزمة للدولة بأنفسهم: فيطرحونها للاستفتاء حيث يكون كل مواطن راشد مؤهلاً للإدلاء بصوته كما في الانتخابات العامة. ويضطلع الاستفتاء حقاً بدور في السياسة العامة في بعض الدول، سواء في قضايا رئيسة من الشمول أو الاستبعاد، وفي قرارات مثيرة للاختلاف، وتشتمل أحياناً على تعديلات للدستور[40]. ومن ذلك أن الرئيس المنتخب في تايوان، مثلاً، توسل في العام 2004 بالتهديد بطرح موضوع معين للاستفتاء مؤكداً حق المواطنين في أن يختاروا بأنفسهم إما الاتحاد مع الصين أو معارضته وذلك لتقوية نفسه تجاه خصومه المحليين الذين كانوا يحبذون نهجاً أكثر مسالمة حيال الجمهورية الشعبية. (وقد جاء هذا أقرب ما يكون إلى وضع القضية المحورية المتعلقة بأمن الدولة بين أيدي الناس لاتخاذ قرار شعبي مباشر فيها). وما هو مشترك في أمر الاستفتاءات الشعبية أن شروط الخيارات المطروحة تقررها دائماً جماعة حاكمة من محترفي السياسة. والأقرب إلى المنطق أن ننظر إلى هذه الخيارات كمناورات متاحة لسياسيين محترفين يتوقعون منها أن تأتي لهم بنفع أكثر كونهم رجالاً يقصدون إعادة السلطة إلى المواطنين الذين يفترض أنهم أتوا من بينهم. وحيثما كانت توقعاتهم مخيبة للآمال، أو

كان نفوذ الجماعة الحاكمة يتصدع بعزيمة خصومهم، فإنه ربما من شأن اعتماد الضرورة أن يثير حفيظة من كانوا أوائل رُعاتها. بيد أن الناخبين الذين يدلون بأصواتهم في الاستفتاء يظل دورهم أساساً تسليم النصر إلى الفريق الذي يتألف من السياسيين المحترفين على حساب الآخرين.

ومن شأن الفرصة الديمقراطية الأكثر أهمية أن تتجاوز حق التصويت إلى قضايا تلائم الحكومة المنتظرة لطرح استفتاء (وفق شروط يتحكمون بها لصالحهم إلى أبعد حد ممكن). ومن شأنها أن تطالب، بفرصة لأن تضع في الاستفتاء كل ما يود الجمهور طرحه من القضايا، والسماح لهم بتعيين شروط الاستفتاء الحاصل لتلائم مصالحهم. وأول عنصر في هذه الفرصة له أهمية أساسية ولا يصعب توافرها. فلقد كان ثمة حق نصت عليه مبادرة المواطن إلى طرح قضايا للاقتراع؛ في ولاية كاليفورنية وفي الكانتونات السويسرية[41]. وكان لكل وضع بطبيعة الحال العديد من النقاد؛ وكان من نتائج ذلك ما ثبت أنه ضار أشد الضرر. كذلك من شأن امتلاك الحق باتخاذ هكذا قرارات أن يمتد تلقائياً ليغدو كهيئة مواطنين، أو انفتاح مجلس الأثينيين لكل مواطن يشاء الحديث فيه. أما ما لا يمكن نشره على هذا النحو الواسع فهو الفرصة للتركيز على منطلقات الخيار المطروح. هناك يفرض تقسيم العمل الذي يقنن، وإلى حد ما يفرض، جعل السياسة في العصر الحديث حرفة تؤدي إلى تغريب واقعي لمهمة تشكيل جماعة صغيرة نسبياً يعهد إليها بالتفكير والاختيار والكتابة نيابة عنها، من بين قاعدة واسعة كهيئة للمواطنين. فكتابة نص متماسك منطقياً مهما يكن حجمه يتطلب في النهاية عملية واحدة من تفكير منهجي متتابع النقاط: فإذا لم يتوافر عقل وقلم فرد واحد فينبغي أن تجري محادثة

على الأقل بين عدد قليل من الناس الذين يستطيعون سماع بعضهم بعضاً والاستجابة للضغط الفكري لأحدهم على الآخر.

وقد أخذ فلاسفة السياسة من الأكاديميين يبدون في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً لتحديد السمات الجديرة بأقصى الاهتمام عند اتخاذ قرارات عامة مهما تكن عقابيلها[42]. وكان مصدرهم في هذا إقرار أرسطو بأهمية الخيار الديمقراطي: وقدرته على الوصول إلى الشعب الواسع والزج الكامل بالمعرفة والوعي لدى المواطنين[43]. وكان هذا الجمع والغربلة لهذا المدى من التجربة، كما وجد أرسطو، عملية حوار. ذلك أنه بمقدور مجموعة من البشر التواصل فيما بينهم. وهذا يعني أن الحوار قد يصبح عندئذ في مثال الصورة بحثاً مشتركاً وممارسة للتفكير العام بما يمكن أن يضيف إلى الأمر كل أسباب الحكمة المتوافرة في كل مواطن من المواطنين، كذلك يمكن للحوار أن يأمل بأن يخضع من كان حظه من الحكمة أقل ومن كان شديد الانحياز من العناصر في تقدير كل مواطن للفحص والتمحيص والنقد المسؤول من الجانبين على حد سواء.

تحاول الديمقراطية التشاورية، تلك الديمقراطية التي تجسد وتحقق الديمقراطية في كمالها، أن تصف كيف ينبغي لجماعة من البشر أن تتطلع إلى السبيل الأكمل إلى اتخاذ القرارات العامة. وهناك العديد من الموضوعات التي فرضت نفسها، طبعاً، واسترعت الانتباه. وفي هذا المنحى فأن أفضل نهج في اتخاذ القرارات أن يتم ذلك في حال من التفكير التأملي والعناية وصدق السريرة. كما ينبغي الحرص على أن تكون القرارات قد اتخذت خدمة للصالح العام، وليس باعتبارها حسابات لما يكون الأكثر نفعاً وخدمة للمصلحة الشخصية. وأن تُتخذ القرارات دون أن تستبعد أحداً من

الاعتبار: أي أن تحرص على أن يكون بوسع كل من سيتأثر بهذه القرارات وكل الذين يتحلون بما يكفي من النضج والعقلانية أن يعينوا مصالحهم الذاتية[44]، وأن يضطلعوا بدور فعال في تحديد نتائج القرارات المتخذة، وإذا شئتم المزيد من الدقة نقول يجب أن تتخذ القرارات، على نحو يمكن الجميع من المشاركة، وان يدخل كل من يود الانخراط في العملية، كأنداد بحيث يتمتع كل منهم بوزن مساو للآخر[45].

يصطدم نظام الأنوية على نحو أشد عنفاً ببعض الشروط أكثر من اصطدامه وبعضها الآخر. ولكن النظام من حيث أنه شكل من الحياة وبيئة نعيش فيها، هو حيادي في أمس الأحوال، وفي أسوئها غير مبال تجاه أي منهما، وهذا النظام لا مبال حيال بعضهم بل ولسوف يظل أبداً على عداء صريح تام. ويحتل المال دائماً في نظام الأنوية قسماً كبيراً من موضوع السلطة، كما أن قسماً كبيراً من السلطة يحتله المال[46]. ولئن كان يمكن للأفراد أن يشكلوا حياتهم الخاصة، ويملكون أن يقوموا بذلك بصيغ مختلفة أشد الاختلاف عما يحيط بهم، إلا أنه يصعب (وربما، قولاً واحداً، يستحيل) عليهم أن يضربوا عرض الحائط بالمبدأ الناظم للصيغة التي يعيشون فيها. ذلك أن للديمقراطية من حيث هي شكل من الحكم والدقرطة كعملية اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية إيقاع مختلف جداً. وهذه العمليات تخضع لمختلف ضروب الضغوط المتوالية من السبب والنتيجة. فالدقرطة عملية مفتوحة النهاية وتتسم بأنها غير محددة واستكشافية. وهذه العملية تنطلق من إدراك للديمقراطية وتتجاوب مع مفهوم الديمقراطية من حيث كونها قيمة سياسية، نهج يتم فيه في النهاية اتخاذ قرار بكل ما يتصل بحياة جماعة من البشر ويمسها بصورة عميقة.

أما الديمقراطية من حيث أنها شكل من الحكم فإنها أقل انفتاحاً وأكثر تحديداً وأقل جرأة وإقداماً في استكشافاتها. ونظراً لأن بعض الناس في الحكم، يمارسون دوماً سيطرة على عدد كبير جداً من الآخرين بطرق متعددة فإن لهذا التعارض الأساسي بين قيمة الحكم وشكله بعض المزايا الجلية. فالأفضل أن يكون ثمة حدود لما يمكن أن يمارسه الآخرون عليك من السيطرة. وتستطيع الدقرطة اليوم أن تكون أكثر استقصاء وشجاعة من الحكم الديمقراطي لأنها ليست مثل الأخير غير مخولة من نظام الأنوية ولا مسؤولة أمامه. بل إنها أكثر ارتياحاً في نطاق نمط حياتنا، أبداً باحثاً عن حدود ما هو مُجاز إنما تاركاً لآخرين مهمة ضمان ذلك النمط من الحياة، بدرجات متفاوتة من الامتنان.

لقد أعدت الديمقراطية التمثيلية، وهي الشكل الذي انتشرت به على نطاق واسع طوال العقود الستة الأخيرة، نفسها للرحلة بالمصالحة بصراحة أكثر من ذي قبل مع نظام الأنوية. وهذه الديمقراطية توفر إطاراً يمكن معه لذلك النظام أن يزدهر، ولكن يمكن معه للمواطنين عموماً وضع بعض الحدود لدعاواها وعواقبها. وإن اكتساب الثروة برضى من الشعب قد يمثل خطراً عملياً أقل لأي منهم من ثراء ناله في تحد صريح لإرادة الشعب. فهو على الأقل دون ذلك بذاءة. وإن خطوط المعركة بين النظامين التي رآها بابوف ورفاقه المتآمرون تجري بشكل مختلف جداً في أي ديمقراطية تمثيلية، إذ يفقدون كل بهائهم وجل إمكاناتهم السياسية. ولك أن تتبع مسار تقدم الديمقراطية التمثيلية بوصفها شكلاً من الحكم منذ عقد الثمانينيات في القرن الثامن عشر حتى اليوم برصد مسيرتها على الخريطة، لتسجيل مقدار تقدمها، ملاحظاً ليس مجرد تنميط أشكال

مؤسساتها مع مرور عقود من الزمن وحسب، وإنما الحظ المتزايد من ثراء التنوع في أشكال الدولة والتي لطالما تنافست فيما بينها على مر التاريخ، وغالباً ما كانت المنافسة تحظى بأسباب الطمأنينة إلى النهايات. وكان الأوروبيون الرواد في تلك الأشواط التي قطعها شكل الدولة عبر الزمن؛ وقد انتشر هذا الشكل في عالم كانت فيه لأوروبة ثم الولايات المتحدة بعدئذ النصيب الأكبر من القوة العسكرية والاقتصادية.

ولقد أخذ آخرون ذلك الشكل من الدولة معظم الزمن الذي انقضى منذ ذلك الحين بسبب من أنه يعد بالصمود أو موازنة قوة مبتدعية، أو ناله الازدراء من الخصوم (في المقدمة الشيوعية أو الفاشية) وكلتاهما تعِدان بتوفير ذات الخدمة بصورة أقوى. وكان هذا الشكل من الدولة يلقى طوال معظم القرن العشرين الازدراء الشديد في الإمبراطوريتين القديمتين روسية والصين. إلا أنها كانت طوال أكثر النصف الثاني من القرن موضع ازدراء كذلك في دول أكثر قوة وعدوانية، مثل ألمانية واليابان حينذاك، ولديها إمكانات أفضل لقلب الطاولات على أعدائها الأضعف. وكانت خطواتها الأكثر حسماً، العدد الأعظم من القوات الحديثة التي تتحرك على الخريطة، قد أتت بثلاث هزائم ضخمة. وكانت الهزيمة الأولى كسر القوة العسكرية الألمانية واليابانية في الحرب العالمية الثانية. وجاءت الثانية في أعقاب تلك واقتضت لذلك كفاحاً عنيفاً من أنواع أكثر تشتتاً، وكانت انهيار الإمبراطورية الاستعمارية الغربية في العالم، وقد استغرق انهيارها عقدين من الزمن بدءاً من نهاية الحرب العالمية الثانية أما الديمقراطية التمثيلية فكانت النموذج الذي فرضه المنتصرون الغربيون على الأعداء المهزومين في تلك الحرب[47]. وكان ذلك أيضاً النموذج الذي شاؤوا بعد

لأي طويل منحه لمعظم مستعمراتهم السابقة، من الهند الإمبراطورية المذهلة[48]، إلى أكثر الجزر إثارة للخوف في البحر الكاريبي أو المحيط الهادي. ولم يجر نبذ هذا الخيار من البداية إلا مع عودة هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية، ومن صاحب الملك الجديد (كاد هذا الرفض ألا يكون من السكان أنفسهم). ومع الهزيمة الثالثة الكبرى، وهي نهاية الاتحاد السوفييتي وانهيار كتلة الدول التي جهد في إشادتها من حوله وعلى شاكلته، خلعت الديمقراطية التمثيلية كل ما بقي من منافسيها القدوة، وصارت بالضرورة مؤشراً لما هو طبيعي في العالم. لكنها ما تزال مرفوضة بشدة في الصين التي هي موئل أقدم وأرسخ مدرسة للاستقلال السياسي في أي مجتمع إنساني، وتضيق بعض الشيء بأخذ حكامها مبدأ الاكتفاء الذاتي برعاية صورة محلية عن عقيدة سياسية غربية صريحة. وقد جرى استبعادها بصرامة وإلحاح ووحشية في العديد من البقاع الأخرى من العالم، وفي معظم الحالات من حكام مجتمعات كانت تتداعى بصورة جلية في الصراع من أجل الثروة والقوة. إلا أنه لم يعد بإمكان أي واحد من أعدائها الكثر ذوي التسليح الجيد أن يواجهها بنموذج من ابتكاره يعتد به، ويتمتع بالقوة للاتصال بأبناء مجتمعات موازية لها ثقافة مختلفة، والإفادة من أي فرصة حقيقية لتحديد أوضاعها السياسية لمصلحتها. وعلى مستوى العالم ما من شيء على الكرة الأرضية مثل هذا قد حدث من قبل، وإن كانت هناك سوابق لإحداث مثل هذا على مدى التاريخ، في البلدان الآسيوية التي تحيط بمملكة الصين الوسطى[49]، أو الظلال المديدة التي كانت تنشرها روما في أرجاء قارة أوروبة.

وفي سياق هذا التقدم الأخير جرى دحض عدد من الافتراضات التي كانت تحظى بالسند على نطاق واسع. فمن الجلي أنه ليس صحيحاً، مثلاً،

أن الأصل الغربي لهذا النموذج السياسي يجعله على نحو ما غير صالح لتأخذ به أجزاء أو شعوب أخرى من العالم نظراً لتناقضه الحاد وتقاليدها الحضارية. وقد يمكن تعديله (بل ولقد جرى تعديله) وكان له نصيب من النجاح في كل قارة، في مجتمعات لها تجربة طويلة قاسية بعسف الحكم، وحضارات ذات عمق تاريخي، ومذاهب دينية تشدد على التفاوت العميق الهام بين البشر وواجب معظمهم التطلع إلى كبارهم بأقصى درجات التوقير، في الشرق والجنوب وجنوب شرق آسية، وفي أمريكا اللاتينية، وبين الفينة والأخرى وبشكل متقلقل، في جنوب الصحراء الإفريقية بل وحتى في الشرق الأوسط. وليس في هذا، في حد ذاته، ما يدعو للعجب. ذلك أنه كان في كل عنصر في هذه الجوانب السلبية في حد ذاتها على مدى معظم تاريخ القارة الأوروبية ما يضارعها في هذه الأسباب التي يقال أنها تجعل تلك المجتمعات غير مؤهلة. وآية ذلك أنه خلف المقاومة لتقدم مسيرتها يكمن أحياناً نفور حيال المجتمعات الغربية التي صدرت عنها، وأحياناً كراهية أشد للسلطة المباشرة وعجرفة الولايات المتحدة ذاتها. لكن إلى جانب الاثنين هناك دائماً إحجام مفهوم من طرف أولئك الذين يمسكون بالسلطة بينهم على القواعد الأخرى وبوسائل مختلفة وذلك عندما يلوح خطر تخريبها علناً ومن الداخل.

لقد جرى هذا التقدم في عالم من اتساع التجارة وتطور التواصل المطرد أبداً، حيث لا ينقطع البشر والسلع والمعلومات عن الانتقال بين أرجاء الكرة الأرضية. فهذا عالم يزداد سكانه أبداً التصاقاً ببعضهم بعضاً، ويعتمدون أشد الاعتماد في أمنهم ورخائهم على مهارات أولئك الذين يحكمونهم وحسن نواياهم. وهذا أكثر مما كان شأنهم في أي وقت

مضى. ومن المؤكد أن ذلك العالم يحتاج الكثير من المعدات التي لا تتوافر اليوم، والكثير منها لم يقيض له بعد الاختراع أو حتى التخيل. لكن ثمة وسيلة واحدة من الجلي أننا بحاجة إليها طوال الوقت، وبأقصى درجة من الاستعجال، وهي الأساس الذي يمكن للناس المقيمين الالتفات إلى مهمة أن تكون مهارات حكامهم وحسن نواياهم متوافرة لأجلهم. ولهذه المهمة مقومات عديدة مختلفة. ومن ذلك أنها تقتضي البحث عن قدر عظيم من المعلومات وممارسة الأمر الشاق ألا وهو التقدير الدقيق، إضافة إلى الرصيد الدائم لأداء أولئك الذين يكرسون معظم حياتهم للمنافسة في السياسة أو الإدارة العامة. والحق أنه ليس هناك من وصفات بسيطة أو يعتد بها لضمان النجاح، والشواهد قليلة على أن التدبير المؤسساتي كفيل في حد ذاته بأن ينهض بمعظم العبء. وهناك بعد مواقع كثيرة، ومنها العديد من البلدان القومية المستقلة، التي لا يبدي فيها الحكام إلا أقل الدلائل على الاعتراف بمثل هذه المسؤولية، والغالبية العظمى من السكان لا يملكون من السلطة الفاعلة، إن ملكوا شيئاً منها، لحماية أنفسهم من عبث أو شر أولئك الذين يتولون في الوقت الراهن حكمهم.

في لجة العقم واليأس هذه يصعب أن تكون الديمقراطية التمثيلية الوصفة الناجعة لإشادة النظام أو لإرساء السلام أو إشاعة الأمن، أو توافر الرخاء أو العدل. فليس بوسع أحد أن يلتبس عليه الأمر فيحسب ذلك حلاً للغز التاريخ. إلا أن الديمقراطية التمثيلية قد أثبتت الآن بطريقتها البسيطة غير المتكلفة دعواها بأنها تستجيب لحاجة عالمية على نحو أفضل من أي من منافسيها. والحقيقة أن الحاجة ذاتها ما تزال ملحة جداً، والشاهد ماثل على أنها تواجه كل جماعة من البشر مهما كان حجمها

يجعل مسألة كيفية تلبيتها كونية حقاً. وفي ذلك ما يجعلها؛ وللمرة الأولى، سؤالاً ربما يكون له ردٌ عالميٌ حقاً. أما أنه ليس هناك أحد من مناهضي الديمقراطية التمثيلية الأحياء يقر بالضرورة بذات القدر من الوضوح، ولا أحد منهم على الإطلاق يبادر إلى توفير جواب عالمي للسؤال المطروح، فيضفي على القضية وصفاً فريداً يمزج الأبدي والتواضع المدروس مع زعم بالعناية بما هو راهن ويجعله أقرب ما يكون إلى الضرورة التي لا غنى عنها.

إنه لمن الصعب تقدير كم يمكن لهذا الزعم أن يصمد. ذلك أن هناك العديد من الحدود التي تقيد شكل الحكم والتي لا يمكن استبعادها، والكثير الذي لا يمكن من حيث المبدأ أن يكون ضمانة لأي جماعة من السكان. وليس لشكل الحكم أن يطمح إلى جعل معظمنا ينفر من حرفة السياسة في أي بقعة لأي مدى من الزمن؛ ولا ريب بأنه عاجز عن حمل الناس على النفور من السياسة. بل إنه يضمن بروز جمع مقلق من الدافع الخسيس وإدعاء تمثيل الروح العامة لدى أغلب أفواج السياسيين الممارسين. وقد تتخفى هذه الخسة خلف برقع في ظروف تنافسية أشد انغلاقاً وأقل ضجيجاً؛ ولكن لا بد لها من أن تجدَّ في البروز على مدى ساحة السياسة بالجهود النشطة من المنافسين داخل وخارج تجمعاتهم السياسية الخاصة بهم. وقد كان هذا كله ظاهراً للعيان منذ انطلاقة الديمقراطية في أثينا نفسها؛ وقد وصف أفلاطون ذاته كل عناصرها الرئيسة ببراعة مشهودة لا يضارعه فيها مضارع.

تصوغ الديمقراطية عالماً لا ينقطع فيه الزعماء السياسيون عن دعوتنا إلى إيلائهم الثقة، وهم يعتمدون ضمناً على كفاءتهم ونزاهتهم وحسن

نواياهم. لكن لا بد لهم في ذلك العالم الذي عليهم أن يشددوا فيه على دعواهم دوماً بأسنان منشار التعليلات التي يوردها بلا كلل منافسوهم حول مقدار الخطأ الذي يمكن أن يكون في محضهم مثل هذه الثقة، ومدى سذاجتهم لمنحهم إياها. فلعقود عديدة، وفي بيئات كثيرة، كان الحزب السياسي الجماهيري إلى حد ما يستطيع توليد وإدامة هذا النوع من الثقة، على الأقل بين جماعات معينة من المواطنين والحزب ذاته بوصفه تنظيماً. وكان الحزب يضفي شكلاً سياسياً على جماعات المقيمين أو الحرفيين هناك، ومما ساعد على إبراز شعور بالمصلحة المشتركة بين هذه الجماعات، وترسيخ خطوط بارزة للصراع السياسي الذي يدور حول ممارسة سلطة الحكم[50]. ولكن العديد من التأثيرات المختلفة أخذت على المدى البعيد تضعف الكثير من البنى الحزبية. فقد أخذ النضال لإدامة الثقة بالزعامة السياسية ينغمر باطراد تحت مياه التكذيب الشعبي المتصاعد. ولا بد لمنتخبي شومبيير الملتزمين[51] من أن يقايضوا الآن في السوق حيث الثقة أشد مراوغة وتكلفة من أي وقت مضى، ومبررات نشر انعدام الثقة بصورة فعالة أيسر وأرخص تكلفة من أي وقت مضى. بل إن الأكثر شيوعاً بين أسلحتهم الأحدث، أي قدرات مهنة الإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري والإعلام المتوسعة باطراد، أنسب كثيراً لتبديد الثقة من تغذيتها أو إحداثها في المقام الأول. ومهما اكتسبت من المعرفة من الإعلانات فإنها بالكاد يمكن أن تكون سذاجة قابلة للتعميم.

عند النظر إلى هذا العالم ككل نجد أنه عالم خال من السحر مضعف للمعنويات، مكيَّف على أفضل وجه ليناسب بشراً حياتهم منتظمة حول الكفاح لزيادة دخلهم الشخصي. إلا أنه لذلك في بحث دائم عن فرص تجدد الشعور بالافتتان والحماس، وغالباً ما يكون مستعداً لمساواة نفسه

مع الاستجابة لأوهى الإشارات وأشدها انفلاتاً: ولا يقتصر ذلك على شباب توني بلير وحيويته وعزيمته وحسب، بل والحيوية السينمائية لارنولد شفارتزنيغر، أو الزخم المالي لسيليفيو برلوسكوني[52]. وإذا ما نظرنا بعين العطف إلى عالم السياسي الديمقراطي الحديث وجدنا ذلك العالم مُجهداً قاسياً، يتفحصه بشكل متواتر أغلبية المواطنين، وغالباً بتذمر ودائماً مع قليل من الشك. إنه عالم غادرته إلى حد بعيد الثقة والتوقير بل وحتى الولاء، وقلما يستمر فيه الإعجاب الشخصي طويلاً.

إذا كان هذا انتصار الديمقراطية فإنه نصر سوف يجده الكثيرون دائماً مخيباً للآمال. إنه نصر لا يحمل معه شيئاً من الألق الذي أضفاه بيركليس على الديمقراطية الأثينية. ولما يزيد عن القرنين اللذين سادت فيهما الديمقراطية، رآها بعضهم مجرد دجل، وحاملة اسم سرقته، وذريعة لحكم الشعب بشيء لا ريب بأنه مختلف. وما من أحد في أي مكان هذه الأيام يستطيع أن يرى أن الديمقراطية هي حكم الشعب. وليست هذه في حد ذاتها مناسبة للندم. فلو كانت حكم الشعب حقاً، كما حذر ماديسون وسييه، وروبسبيير وحتى بوناروتي، جميعهم من أنها لم تنتصر وإنما تفككت بدلاً من ذلك وصارت إلى فوضى لا يرجى معها أن تتقهقر. أما الدعوى الأقل طموحاً من ذلك في الدفاع عنها فتقوم على أنها بعيدة كل البعد عن الأسوأ الذي ينبغي أن نخشاه: وقوام الدفاع أنها تقدم لسكان العالم الذي نجد أنفسنا فيه الأساليب الأكثر أمناً والأقل إساءة للمرء والذي علينا العيش فيه مع إخوتنا المواطنين في دولنا. وتلكم الخدمة هي ما لم نتعلم بعد توفيرها بأي قدر يُطمأن إليه بأي وسيلة أخرى؛ ولا يمكن لأي امرئ أن ينكر بأي قدر من الإنصاف أهميتها المحورية إلا أن هذه قضية

تتصل بالفضائل العملية التي تتمتع بها الديمقراطية التمثيلية كشكل من الحكم. وهذا لا يظهر لياقة مشهودة في اختيارنا لكلمة الديمقراطية اسماً لهذا الشكل من الحكم.

وليكون ذلك الاسم مناسباً لا بد له من أن يعني أكثر من هذا. ولربما كان أدعى إلى الإثارة أن هذه الكلمة لا بد تعني أيضاً أن الديمقراطية التمثيلية لا يمكن أن تكون كما هي الآن منتهى ما يمكننا أن نأمل به. فلا بد أن هناك صلة ما بين الواقعة التاريخية ما يجعل الكلمة نفسها تعني أكثر من ذلك (أو تعني أمراً مختلفاً أشد الاختلاف عن مؤداها الراهن) واحتمال كون الطريقة التي نُحكم بها الآن يمكن تغييرها لتلائم تلك الكلمة بشكل أفضل أو على الأقل استعادة بعض الاتصال المبدع بها. وقد يصدق هذا أو لا يصدق. (ذلك أن الأمر يعتمد، بين أمور أخرى، على نهجنا في العمل سياسياً في المستقبل). فهناك نهجان متطرفان، على الأقل، ربما يمكن لديمقراطية اليوم أن تتغير في هذا الاتجاه. وأحد هذين النهجين يكمن في تدفق المعلومات ونسقها الجاري بين المواطنين، ودرجة تقييد الحكومات جميعها للمعلومات أو حجبها عن المحكومين. وعزلة الحكومات هو الطريق الأكثر مباشرة والتخريب الأعمق أيضاً الذي يصيب الادعاء بالديمقراطية[53]، وهو حذر أحياناً، لكنه أبداً لا يتفق تماماً والمعنى الحرفي لشكل الحكم. فكلما ازدادت الحكومات سيطرة على نصيب إخوتها المواطنين من المعرفة تقلص حقها بامتلاك سلطة الحكم على أولئك المواطنين. وكلما ازدادت الحكومات حجباً للمعلومات عن إخوانها المواطنين أصبحوا أقل في المسؤولية من أولئك الذين يمنحونهم سلطتهم. ولسوف تكون الديمقراطية التمثيلية الحديثة مضطرة لتستحق هذا الاسم

أن تحدث في ذاتها تغييراً جذرياً في هذا المجال. ولسوف يكون النضال من أجل هذا التحول يقيناً شاقاً لأن المصالح التي تعترضه ضخمة وفي مواقع جيدة تُمكن من عرقلته. إلا أن القضية ضد تحولها هذا باتت الآن مجرد قضية استنساب وحسب. فما عاد هناك بوسع الضغوط المبتكرة القوية أن تصمد لتتحدى الرأي بأن هذا ببساطة النهج السليم إلى تبديلها.

والنهج الثاني الذي ربما اتجه إليه طريقنا الراهن في الحكم أكثر بصفته الديمقراطية يجد نفسه في الوضع الراهن في ظروف مختلفة جداً. وهذا نهج بسيط كالأول، إنما من الجلي أنه ليس دونه قوة. وكانت الديمقراطية قد فازت، من حيث هي كلمة، في هذه المباراة العالمية لتوصيف حكم مشروع اعتماداً إلى حد بعيد على مذهب بوناروتي الإنيوي، التفكير عبر الفهم الذاتي والتزكية من الاقتصاد الرأسمالي. ولكن انتصاره كان يعني لبوناروتي ذاته، في هذه الحلة عملاً فريداً من أعمال السرقة. ولما كان لم يحظ إلا بالقليل من استيعاب الأساس الذي نما عليه ذلك الاقتصاد في أيامه، ولم يكن له معرفة مسبقة بالعالم المختلف جداً الذي أقامه، فإن تقويمه لم يكن ليحمل إلا القليل من الوزن. أما ما زال يحتفظ بمعظم قوته الأصلية فهو التصور البسيط بأنه ليس بوسع جماعة حاكمة أن تجابه بعضها بعضاً في أوضاع يسودها حال من عدم المساواة، حيث سيطرت القلة على الكثرة في الماضي كما تسيطر الآن وسوف تسيطر بعد كل خيار أو عمل حكومي. ولقد ظلت الاقتصاديات الرأسمالية طوال ما يزيد عن القرن تلقى ضغوطاً سياسية شديدة من أحزاب سياسية جماهيرية حسنة التنظيم، تمثل ملايين المواطنين لتقليص هذه التفاوتات وجعل المواطنين جميعهم في وضع أقرب إلى المساواة السياسية. ولقد تلاشت هذه الضغوط على الأقل

حالياً إلى حد بعيد. لكن اختفاءها لا يأتي بما يخفف من خلل الهوة بين معنى الديمقراطية ككلمة وجوهر الديمقراطية التمثيلية المعاصرة في العمل. وهذه الفجوة تبدو في الوقت الراهن غير قابلة للتجاوز حتى من حيث المبدأ. وقد يمكن لها أن تتسع إنما إذا أمكن لنا أن نستوعب الاقتصاد جيداً بما يسمح بفرض بعض السيطرة الحقيقية عليه، وهذه فكرة قد لا تكون حتى معقولة، وانجازاً يبدو بالتأكيد من الناحية العملية بعيداً عن متناولنا.

وإذاً فقد فازت الديمقراطية، في الوقت الراهن، باحتكارها العالمي تقريباً كأساس للحكم المشروع في وضع يناقض إلى حد بعيد دعاواها. وتظل بشكل صاخب مخالفة للعديد من أشد مظاهر أساليب الحكم القائمة تسلطاً. وما زالت تتصادم بانتظام وبصورة جذرية ومنطق التنظيم الاقتصادي الصارم في حدوده. لكن النصر الذي أحرزته ليس مجرد وهم. إنها تصطدم مع الجميع من حيث كونها سلطة مستقلة. وبمالها من حق خاص، وجاذبية تفوق أياً منهما دفئاً. ولئن تكن أقل قوة الآن من أي منهما (وهي بالتأكيد أقل سلطة من منطق التنظيم الاقتصادي) ولكنها ما تزال تفرض تحدياً دائماً على كل منهما. وبوسعكم أن تروا بصورة تستفز المشاعر ولكن ليس بالضرورة بصورة مضللة، العلاقات بين الثلاثة كحرب طويلة للفوز بمكانة، والجبهات فيها أبداً تحت الضغط وليس بوسع امرئ التنبؤ أين ستجري بالضبط ولو بعد بضع سنوات مستقبلاً[54].

وخلف (أو تحت) حرب المواقع هذه يجري كفاح آخر أقدم عهداً وفيه بالكاد ترد الديمقراطية حتى في الثغرة. وما زالت عناصر الحكم الرئيسة هذه بين البشر ترد في الوحدات السياسية المستقلة كل على حدة في الدولة القومية. فلقد فازت الديمقراطية بما يقارب الاحتكار العالمي من حيث

أنها الرد على قضية كيف ينبغي أن يكون حكم الدولة القومية. وقد جرى تدبير الكثير سوى ذلك إن بالتعاون وإن بالخصام، بين مجموعات من الدول القومية في العدد الذي لا حصر له من الساحات التي أنشئت لهذا الغرض. ولكن مدى التكيف ما زال محكوماً للدول بمفردها (ودعمها ما يزال متروكاً لها بصورة غامرة).

يأمل الكثيرون (بل حتى أن قلة منهم يعتقدون)[55] من الديمقراطية أن تتمكن بل وأن تكتسب اسماً جيداً لأساس مختلف لكل من التكيف والدعم. ولا ريب بأن للديمقراطية مكانة كونية لتحديد شروط الحكم المشروع، سوى أنها ستتولى بذاتها أيضاً فرض هذه الشروط، فرادى وجملة، على مدى الكرة الأرضية كلها. وفي هذه الرؤية تصبح الديمقراطية عالمية ليس من حيث الدعوى أو التوق، وإنما في الواقعة البسيطة. ديموس، شعب، واحد، سكان الكرة الأرضية لن يقتصر على مجرد المطالبة بسلطة سياسية مشتركة عبر تلك الكرة الأرضية بل حرفياً حكمها معاً. وذلكم توق طبيعي (وله تاريخ طويل ما قبل الميلاد وبعده)[56] إنه يعكس مشاعر قوية حميدة. بيد أن هذا نهج في التفكير قديم أنهكه التداول على مر التاريخ أشد الإنهاك.

إنه نهج يتجاهل الصلة المباشرة بين الحكم [بين متنازعين] والفرض بالإكراه في تعريف الدولة. إنها تبدد الفكر (أو تنسى مؤقتاً) فجوة السلطة الشاسعة الواسعة والهوة في الثروة بين مختلف سكان العالم. وهذه لا تنحي جانباً مجرد انتصار نظام الأنوية وحسب، وإنما العوامل التي مكنّته من الفوز أيضاً. إنها تضفي العاطفية على العقل الذي تحكم به الديمقراطية حتى في كل دولة قومية. وهذه تكاد من حيث هي توقع في شأن مستقبل

الإنسان لا تزيد عن كونها عبثاً. إلا أنها تأتي برأي أساسي صائب تماماً. وآية ذلك أن الديمقراطية قد توفر أو لا توفر وصفة مبررة أو يعتد بها في تنظيم الخيار السياسي وإنفاذه في بلد من البلدان. ولكنها لا تملك قطعاً أن تأمل بأن تأتي، بمجرد أن تفعل ذلك، في الوقت ذاته بوصفة مغرية أو واقعية لتنظيم العلاقات السياسية أو الاقتصادية بين ذلك البلد وسواه. فما لم نحرز تقدماً ملفتاً في تعيين وتنفيذ هكذا وصفة في بلدنا عينه وفي سبيله فسوف يكون ثمة بعض الخطر من أن نفشل في إيجاد علاج للفجوة التاريخية التي تفصل بين مختلف سكان العالم. ولربما كان لنا، إن أتيح لنا ما يكفي من المجال والزمن، أن نجد هكذا علاج وليس في فلسفة الأخلاق أو علم اقتصاد الرفاه، بل حتى في التنظيم الاقتصادي والممارسة السياسية. فإن توافر ذلك كان الجلي الواضح أننا لسنا نتقدم نحو هذا، فإلى أن يكون لنا ذلك يجدر بنا على الأقل أن نتوقع استمرار دفع الثمن عن قصور بمثل هذا الحجم.



الهوامش

هوامش المقدمة

1- تعد حركة نقل الكلمات من لغة بحروف لغة أخرى والترجمة بين لغات ومجتمعات العالم جزءاً أصيلاً من تاريخ العالم الفكري والسياسي الذي ينبغي ملاحقته بقدر من العناية. وإلى أن نعلم لماذا حدث وكيف، لن يكون لنا أن نأمل بفهم إحدى الملامح الأساسية في السياسة الحديثة (أو ربما مجرد فهم السياسة الحديثة؟) وإذا شئت دراسة مقارنة تبعث على التفكير وتهتم بمفاهيم الحرية وتطبيقاتها العملية فعليك بكتاب Robert H. Taylor (ed), The Idea of Freedom in Asia and Africa (Stanford: Stanford University Press, 2002) وخاصة تحليل Sudipta Kaviraj's الفذ لتجربة الهند. وكانت المحاولة الأشد طموحاً لتقويم أهمية أثرها في حالة الصين البارزة (وهي بين حضارات العالم الأقدم والأكثر سكاناً واستقلالاً وتحدياً، والمعولمة بجدارة ووفق شروطها قبل زمن طويل) هي التي قام بها على مدى الأعوام الثلاثين الماضية Thomas A. Metzger (انظر إذا تيسر لك كتابه The Western Concept of Civil Society وفيما يتصل بتاريخ الصين انظر Sudipta Kaviraj & Sunil Khilnani (eds), Civil Society: History and Possibilities (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 31 - 204. وبين الدراسات الكلاسيكية في هذه الرحلة، انظر Hao Chang, 1907-Liang Ch'I-Chao and Intellectual Transition in China 1890 Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971) and Benjamin) Schwartz, In Search of Wealth and Power. Yen Fu and the West (New York: Harper, 1964) وفي موضوع اليابان، انظر الفصول التي وضعها

Kenneth B. Pyle (on 'Meiji Conservatism'), Peter Duus & Irwin Scheiner (حول الاشتراكية والليبرالية والماركسية)، و Andrew E. Barshay (on `Postwar Social and Political Thought 1945- 1990') in Bob Tadashi Wakabayashi (ed), Modern Japanese Thought (Cambridge: Cambridge University Press, 1998 وخاصة الصفحات 122 - 25، 297 - 98 و326 - 27 وحول موضوع انتقال الكلمات إلى العربية، انظر، مثلاً، في Andrew Barshay, <Imagining Democracy in Postwar Japan: Reflections on Maruyama Masao and Modernism', Journal of Japanese Studies, 18, 1992; Nobutaka Ike, The Beginnings of Political Democracy in Japan (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1950 وفكرة الحرية خصوصاً (عند جمال عبد الناصر)؛ أو، في السنغال، الدراسة الممتازة Frederick Schaffers exemplary Democracy in Translation: Understanding Politics in an Unfamiliar Culture (Ithaca: Cornell University Press, 1998.

2- من الأهمية بمكان إبراز كيف غدا هذا مؤخراً رأياً محكماً. وحتى الآن يعني الحجم النسبي لسكان الصين أن الوزن الموازي لأعداء الهند يجعلها بوضوح صادقة. وكان الافتراض بأن المرجح أن تظل الهند، حتى قبل خمس وعشرين سنة، ديمقراطية مثل هولندا، يبدو (وربما كان) دون كيشوتية.

هوامش الفصل الأول

1- بما أننا أصبحنا الآن نعني بهذا أموراً مختلفة، وبما أنهُ هناك الكثير مما نجهله من أمور الماضي فليس بوسعك القول أن الديمقراطية بذلك المعنى قد بدأت، أو حتى بأي معنى مثير للاهتمام حين توافر المجال لذلك.

2- شخص ما يكسب عيشه بكتابة الخطب أو تعليم الآخرين هذه الحرفة. وقد عرضت أثينا عن هذه الأدوار الثلاثة يومذاك أو بعد ذلك، أمثلة بارزة، شخصيات فذة ما تزال تطل مخيمة على تاريخ الحضارة الغربية كلها: اسخيلوس، سفوكليس، يوروبيديس، أفلاطون، أرسطو، ديموستينيس. وكان بعض تلك الشخصيات أصدقاء أكثر منهم أعداء للديمقراطية. ولكن حتى هؤلاء لم يجشموا أنفسهم العناء، أو رؤية المناسبة، لإطراء النظام السياسي الذي تأخذ به أثينا أو نهجها في الحياة بذات القدر من الهمة أو الاسترسال في أي من الكتب التي بلغتنا. لكن ثمة واحداً من هؤلاء تكلف أن يمضي في الخط المعاكس.

3- Thucydides, History of the Peloponnesian War Books I & II, tr Charles Forster Smith(Cambridge,Mass.:HarvardUniversityPress,1928),BkI,xxii,1,pp38-39

لبحث الجدة والحذر في نهج ثوسيديدس عند هذه النقطة، انظر Simon Hornblower, A Commentary on Thucydides, Vol 1 (Clarendon Press: Oxford, 1997), 59- 61 [للقارئ أن يرجع إلى الترجمة العربية للحروب البيلوبونيزية التي قام بها دينا الملاح وعمرو الملاح، نشر المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1424هـ، 2003م. المترجم]

4- Thucydides, History, I, xxii, 4, pp - 41 يزعم ثوسيديدس أنه وضع كتابه ليكون مرجعاً لكل العصور، ولم يقصد به أن تقتصر فائدته على اجتذاب الإعجاب بفنه في اللحظة

(Hornblower, Commentary, 61- 62).

5- Josiah Ober, Mass and Elite in Democratic Athens (Princeton: Princeton University Press, 1989); Harvey Yunis, Taming Democracy: Models of Rhetoric in Classical Athens (Ithaca: Cornell University Press, 1996 إنه لم يكن يمتلك سلطة بسبب من قيامه بوضع

الخطب وحسب (انظر cf M.I. Finley, Politics in the Ancient World (Cambridge: Cambridge Universit^y Press, 1983); Finley, `Athenian Demagogues', Past and Present, 21, 1962, 3 - 24) إلا أن الخطب كانت ضرورية لشحن قدرته على الاحتفاظ بالسلطة. وتنحصر المراجع الرئيسة التي تخبر بمسيرة بيركليس في تاريخ ثوسيديدس وتواريخ بلوتارك. وإذا شاء القارئ مرجعاً مختصراً ممتازاً فعليه بالمقال الذي وضعه

David Lewis, Encyclopedia Britannica, 15th ed, 1974.

6- Athens: Thucydides, History, II, lxv, 9, pp 376 – 77 «أصبحت [أثينا] في حالة هي الديمقراطية اسماً، إنما حاكمها فعلاً الرجل الأول فيها». انظر Hornblower, Commentary, 346, and for critical assessment of the claim, 344 -47

7- دُفنوا حيث سقطوا، أي في ساحة المعركة، حيث وقفت أثينا لوحدها، وأنقذت بلاد الإغريق من القوات الجرارة في أول غزو فارسي في العام 490 ق.م

8-في موضوع خطبة بيركليس، انظر: Thucydides, History, II,vxxx – xlvi, pp 318- 41 وحول دلالة خطبة الدفن كاحتفال عام واستخدامها المقصود في تعريف أثينا باعتبارها مجتمعاً سياسياً، سواء لذاتها أم للآخرين، انظر Nicole Loraux's impressive The Invention of Athens, tr Alan Sheridan (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986

9- Thucydides, History, II, xxxviii, 1, pp 322 - 23

10- Thucydides, History, 11, xxxvii, 1- 2, pp 322– 23 الترجمة موضع جدل، انظر Hornblower, Commentary, 298-99

11- Thucydides, History, 11, xli, 1, pp 330 - 31 بكلمة، إذاً، أقول أن مدينتنا هي، ككل، مدرسة (Paideusin) هيلاس [بلاد الإغريق]. يورد Hornblower

(Commentary، 307- 8 مناقشة عميقة لما أراد ثوسيديدس لبيركليس أن يقوله، ويطري الترجمة باعتبارها «درساً حياً».

12- Thucydides, History, II, xl, 2, pp 328 – 29. Hornblower, Commentary, 305 - 6 & 77 - 78 ناقلاً عن L.B. Carter, The Quiet Athenian (Oxford: Clarendon Press, 1985), 45 لاحظ التوازن بين عناية الجمهور الملتزم ومستويات الاحترام المتبادل والتهذيب اللذين يشدد عليهما بيركليس.

13- كما يعرض كتاب Loroux على نحو ممتاز.

14- كان Metics جماعة الغرباء المقيمين.

15- من أجل عرض للنقد الفكري الذي أثارته تجربة أثينا في الحكم الديمقراطي انظر Josiah Ober, Political Dissent i . n Democratic Athens: Intellectual Critics of Popular Rule (Princeton: Princeton University Press, 1998

16- Pseudo-Xenophon, The Constitution of Athens, tr G. Bowersock ((Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968 لا ريب بأن السبب الأساس في استمرار دعوته، كما يقول موجنس هانسن The Athenian ،(Democracy in the Age of Demosthenes (Oxford: Blackwell, 1991 لأنه هكذا يبدو انظر A.W. Gomme, <The Old Oligarch>, in More Essays in Greek History and Literature (Oxford: Basil Blackwell, 1962), 38 - 69

17- قارن مع الصيغة التي يكررها: «لست أمدح Pseudo - Xenophon, I, 1, pp 474 - 75; III, 1, pp 498 - 99 etc

18- Pseudo-Xenophon, I, 4 , pp 476 - 7/ 7

19- Pseudo - Xenophon, I, 2, pp 474 - 75

20- Pseudo-Xenophon, I, 4, pp 476 - 77

21- Pseudo-Xenophon, I, 1, pp 4 7/4 - 7/5

«شاؤوا عند اختيارهم أن يجعلوا أسوأ الناس يتقدمون على الأخيار ولذلك فإني لا أحسن الظن بدستورهم. ولكن لما كانوا قد عزموا على اعتماده فأجدني مشيراً كيف أجادوا في حفظ دستورهم وأنجزوا تلك الأمور التي ينتقدهم عليها الإغريق».

22- Pseudo-Xenophon, I, 2, pp 474- 75

23- Pseudo-Xenophon, 1, 5, pp 47/ 6 - 77 تعني حرفياً الأفضل.

24- Pseudo-Xenophon, I, 5, pp 476 - 77

25- Pseudo-Xenophon, 1, 6 - 8, pp 478 - 79

26- Pseudo-Xenophon, 1, 3, pp 476 - 77

27- Pseudo-Xenophon, 1, 7, pp 478 - 79

28- قارن John Dunn, The Cunning of Unreason: Making Sense of (Politics (London: HarperCollins/New York: Basic Books, 2000

29- قارن وضع «Spin» في تقويم المزايا السياسية وقصور حكومة بلير.

30- قارن، اعتماداً على أمثلة منفرة حديثة، مهمة التقاط الوقائع السياسية لدى أفغانستان الطالبان وشمال كورية جونغ إيل، وعراق صدام حسين.

31- قارن A.H.M. Jones, Athenian Democracy (Oxford: Basil Blackwell, 1957); M.I. Finley, Democracy Ancient and Modern, 2nd ed (London: The Hogarth Press, 1985) & Politics in the Ancient

World (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); Hansen, The Athenian Democracy; Robin Osborne, 'Athenian Democracy: something to celebrate?', Dialogos, 1, 1994, 48 -58; 'The Demos and its Divisions in classical Athens', Oswyn Murray & S.R.F. Price (eds), The Greek City (Oxford: Clarendon Press, 1990), 265 - 93; 'Ritual, finance, politics: an account of Athenian democracy', R. Osborne & S. Hornblower (eds), Ritual, Finance, Politics: Athenian Democratic Accounts presented to David Lewis (Oxford: Clarendon Press, 1994),1 – 21

32- لا يأخذون هذه الحقائق على أنها غير حقيقية (يلغونها بطريقة ما)، ومع ذلك يعدونها غير ذات تأثير. ويحظرون اطلاعنا عليها، من عدة وجوه ولأسباب عديدة.

33- قارن الصور الكلاسيكية الثلاث: H.L.A. Hart, The Concept of Law (Oxford: Clarendon Press, 1961); Ronald Dworkin, Law's Empire (London: Fontana, 1986); Michel Foucault, Power (London: Allen .(Lane Penguin Press, 2001

Josiah Ober, Political Dissent in Democratic Athens -34

35- قارن استجابات أوروبة الغربية وأمريكا الشمالية وتعليق العسكريين الانتخابات في الجزائر في العام 1991، والنتائج الفظيعة التي نجمت عن ذلك التعليق.

Hansen, Athenian Democracy, 29 - 32; Simon Hornblower, -36 `Creation and Development of Democratic Institutions in Ancient Greece', J. Dunn (ed), Democracy: The Unfinished Journey Press, 1992), 1 -16. (Oxford: Oxford University

37-كان الأكثر ثراء (وهم ذكور دائماً) وحدهم الذين ظلوا يتمتعون، طوال قرن من الزمن تقريباً، بالجدارة لاحتلال هكذا منصب.

Hansen, Athenian Democracy, 29 - 32. G.E.M. de Sainte Croix, The -38 London: Duckworth, 1981). Class Struggle in the Greek World

يعد أكثر المحاولات طموحاً في العصر الحديث للنظر إلى التجربة الأثينية من منظور تاريخ العالم الإغريقي ككل؛ ولكنه لا يعرض تقويماً منهجياً لأهداف صولون أو إنجازاته.

39- أفلاطون، ميكافيللي، جيمس هارينجتون، وروسو، جيمس ماديسون، جيريمي بنتام، وحتى لينين، وذلك كما تبين من قبيل التناقض.

40- كان أصحاب التشريعات /المشرعون جميعهم رجالاً قارن، وفقاً لأفلاطون (الذي نسب، ملاطفاً، مراثي بيركليس إلى عشيقته اسبازيا)، كتاب المراثي الحقيقيين Plato, Menexenus, tr R.G. Bury (Cambridge, Mass.:) .(Harvard University Press, 1929), 329 - 81, 336 - 39,380 - 81

41- بقدر ما نعلم الآن. ولكن قارن حجة Democracy,. Hansen, Athenian 69 -70

Herodotus, History, tr A.D. Godley (Cambridge, Mass.: Harvard -42 University Press, 1922)، V, 66, 2, pp 72 - 73; Hansen, 33 - 34

Thucydides, History, II, xxxvi, 1 -2, pp 320 - 21; Loraux, Invention -43 of Athens

Thucydides, History, I, ii, 3 - 6, pp 4 -7 -44

45- Hansen, Athenian Democracy, 92 - 93، يعرض كتاب هانسن الفذ أفضل رواية معاصرة حول نهج مؤسسات الدولة الديمقراطية في عملها.

46- Hansen, Athenian Democracy, 90 -94

47- Hansen, Athenian Democracy, 94

48- ربما يكون الحال قد تغير في القرن الرابع قبل الميلاد، على الأقل لبعضهم، لأن مؤسسة misthos، حيث لم يكن الأجر اليومي يدفع للمحلف في المحاكم الشعبية وحسب وإنما لحضور الجمعية العامة أيضاً. وكان أعضاء المجلس بالنتيجة يخدمون على مدى العام كله، يحتاجون دوماً لتسدد الدولة ثمن وجبات الطعام من النفقات العامة. وكانت مؤسسة misthos موضع اشمئزاز نقاد الديمقراطية بسبب ما أصاب التكوين الاجتماعي في مؤسساتها الرئيسة من خشونة، إذ قدمت بذلك الدوافع للمشاركة السياسية بحوافز مادية مبتذلة، وبتغيير الميزان السياسي الطبيعي للنظام الديمقراطي وهذه بالضبط النتائج التي اجتذبت الأغلبية من المواطنين الذين اختاروا هذا النهج.

49- Hansen, Athenian Democracy, chapter 6

50- Hansen, Athenian Democracy, chapter 10

51- قد يكون خالط الأمر، في بعض الوحدات الأصغر، شيء من الإكراه (Hansen, Athenian Democracy, 249)، إذ غالباً ما يكون هكذا الحال في الوحدات السياسية الصغيرة اليوم.

52- ما كان هذا منصباً يمكن للشخص ذاته احتلاله مرتين في أي سنة من السنين Hansen, Athenian Democracy، 250، وربما أبداً.

53- Plutarch, Lives, Vol 2, tr Bernadotte Perrin (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1916); Pericles, 32, pp 92 - 95; 35, p 103; Thucydides, History, II. lxv, 3 - 5, pp 374 - 75

54- لئن استخدم المؤرخون المعاصرون هذا الاصطلاح أحياناً في وصف جوانب

من السياسة الأثينية، فإنه لم يكن لدى الأثينيين ما يشبه الحزب السياسي بالمعنى الحديث.

55- انظر خصوصاً: Finley, Politics in the Ancient World & W Robert Connor, The New Politicians of Fifth-Century Athens (Princeton: Princeton University Press, 1971 ولنا بالتأكيد أن نفترض، كما افترض أرقى مؤرخي أثينا كافة دوماً، أن عمل التنسيق السياسي والإقناع، والمكافأة والتهديد، الشاق كان يجري طوال الوقت.

56- يعتمد على الرقيق ويستبعد النساء وصريح التعصب لجماعته الإثنية. وما من أحد بات يدافع عن هذه الحدود صراحة.

57- يظل هذا في حالة أفلاطون رأياً منحازاً. فقد كانت له صلاته الشخصية والأسرية برجال حاولوا تخريب الوضع؛ وما من أحد فاته أن يلاحظ أنه يعتبر جوانب عديدة من الأمر مدعاة للاشمئزاز. أما ما يجعلنا نظل نقبل على قراءة أعماله اليوم فهو أنه أحاط ببعض مظاهر الأمر إحاطة ممتازة وما زال لنا عوناً في استيعابها أيضاً، إن شئنا الفهم.

58- Aristotle, Politics, tr H. Rackham (Cambridge، Mass.: Harvard University Press, 1932); The Athenian Constitution, tr H. Rackham (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1935

59- George Grote, A History of Greece from the Earliest Period to the Generation Contemporary with Alexander the Great (London, 56- 1846 ولمعالجة السياق التاريخي الأطول، انظر: Jennifer Tolbert Roberts, Athens on Trial: The Antidemocratic Tradition in Western Thought (Princeton: Princeton University Press, 1994)).

60- ما هي الكلمات التي نسعى إليها عندما نجهد لإثبات أنفسنا فكرياً وسياسياً

في مواجهة أضخم صدمة في التاريخ الحديث؟ قارن العناوين الفرعية المطولة التي اختارها Ian Kershaw لدراسته الضخمة لتأثير هتلر: Hitler. A Life, Vol 1 Hubris; Vol 2 Nemesis (London: Allen Lane, 1998 & .(2000

61- قارن: Cynthia Farrar, The Origins of Democratic Thinking Cambridge: Cambridge University Press, 1988

62- Thomas Hobbes, Hobbes>s Thucydides, ed Richard Schlatter (New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1975

63- Pseudo - Xenophon, I, 5، pp 476 -77

64- القول الأصح قتل المحلفين لولا أن هذه ستبدو عبارة غريبة جداً في الإنكليزية الحديثة يصعب استخدامها دون شرحها في الوقت ذاته. وكان، المحلفون في نظام المحاكم الجماهيرية في أثينا من أقوى أدوات ديمقراطيتها في العمل. فعندما صوت المحلفون إلى جانب موت سقراط كانوا بذلك قد قاموا بحسم قرارهم السياسي كما كان شأنهم حين صوتوا في الجمعية العامة بالهجوم الوحشي على متيلينة، أو يعيدون التصويت، بعد بضع ساعات لتعديله. انظر xlix, 4, pp 54 - 87 _ Thucydides, History, III، xxxvi، i

65- Plato, Crito, tr H.N. Fowler (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1914), 150 -91

66- Plato, Apology, tr H.N. Fowler (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1914), 68 - 145

67- مهما تكن مغازلاته الشخصية لمتقلدي ذلك الدور :.Cambridge, Mass Harvard University Press, 1929), Seventh Letter, 476 -565

68- أما ما هي الاستنتاجات العملية التي ينبغي استخلاصها من هذا (أو

حتى ما هي الاستنتاجات العملية التي مضى أفلاطون إلى استخلاصها من ذلك) فتظل بعيدة عن الوضوح ـ بعيدة عن الواضح الجلي بما يكفي لتوافر العدة الفكرية الرئيسة لمدرسة في الفكر السياسي برمتها، شبكة المحاسيب Clientela الذين تحدث عنهم ليوشتراوس، وهم عنصر هام في السياسة الأمريكية (وبالآتي في العالم) على مدى العقود الثلاثة الأخيرة: Ann Norton, Leo Strauss and the Politics of American Empire (New Haven: Yale University Press, 2004)

69- Thomas Hobbes, De Cive (1642) & Leviathan 1651.

70- Plato, The Republic, tr Paul Shorey, 2 vols (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1930 - 35), 559D - 562, Vol 2, 295 -303

71- Republic, 561D, 302 -03

72- Republic, 561D, 302 -03

73- Republic, 561C E, 300 - 03

74- Republic, 562B - C, 304 - 05

75- Republic, 562C, 304 - 05

76- Republic, 562D-563 D, 304 -11

77- Republic, 563D, 310 -11

78- Republic, 564A, 312 - 13

79- Republic, 564A, 312 - 13, 566D - 580C, 322 - 69

80- يعتور كتابات أفلاطون السياسية المتأخرة، The Laws and The Politicos (or Statesman) نقص عندما يتحدث عن الديمقراطية ويترك أثراً أقل من ذلك كثيراً على الإدراك أو الرأي السياسي الآتي.

81- Aristotle, Politics, 1279b, II19- 20, pp 208 - 09

82- Aristotle, Politics, 1279a, II3 73 9, pp 206 - 07

83- Aristotle, Politics, 1279a,I 18, 1279b، 110, 204 - 07

84- قارن، للفائدة: Martha C. Nussbaum, The Fragility of Goodness (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), Pt 3, 235- 394

85- Oxford). :Cf David Bostock, Aristotle's Ethical Theory (Oxford University Press, 2001

86- قارن صورة هيغل الخلابة في Political Work of Art)، in The Philosophy of History, Pt II, chapter 3, tr J. Sibree (New York: Dover, 1956), 250 -76. E.M. Butler, The Tyranny of Greece over Germany ((Cambridge: Cambridge University Press, 1935)). وقارن الاكتشافات حول دولة المدينة، بوليس، الإغريقية ذاتها في الدراسة المشتركة الضخمة والتي قام عليها موجنس هانسن وتناولت شكل المدينة ـ الدولة على مدى الزمان والمكان: Historic, 52 (2003), 257 -82

87- قارن Politics in the Ancient World with Farrar، Origins of Democratic Thinking

88- قارن، مثلاً: Quentin Skinner, Visions of Politics (Cambridge: Cambridge University Press، 2002)، Vol 1, chapters 8 -10

89- قارن Dunn, The Cunning of Unreason

90- قارن: John Dunn, Western Political Theory in the Face of the Future 2nd ed (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), chapter 1

91- قارن Neil Harding, (The Marxist - Leninist Detour)، in Dunn (ed), Democracy: The Unfinished Journey (Oxford: Oxford University Press, 1992), 155 - 87

92-حول مصير سان بوشمن (محيط المحيط) انظر: Leonard Thompson, Survival in Two Worlds: Moshoeshoe of Lesotho (Oxford: Clarendon Press, 1975), chapter 1, esp 13 & 19, or C.W. de Kiewiet, A History of South Africa: Social and Economic (Oxford: Oxford University Press, 1957), chapter 1, 19-20 للاطلاع على النوير كما كان يحلو للانثروبولوجيين البريطانيين التفكير في شأنهم. انظر E.E. Evans – Pritchard, The Nuer (Oxford: Clarendon Press, 1940). For their more recent fate see Douglas H. Johnson, The Root Causes of Sudan's Civil Wars (London: James Currey & Bloomington: Indiana University Press, 2004

93- أحد أشد المحاولات شجاعة كتاب Mark Elvin, The Pattern of the Chinese Past (Stanford: Stanford University Press, 1972). انظر أيضاً G.E.R. Lloyd & N. Sivin, The Way and the Word (New Haven: Yale University Press, 2002) وكذلك العرض الذي يحبس الأنفاس Jared Diamond, Guns, Germs and Steel (London: Jonathan Cape, 1997), chapter 16, (How China became Chinese), 322 - 33.

94- يذهب موجنس هانسن في (The Athenian Democracy) مذهباً قريباً من هذا في أمر أثينا في القرن الرابع، إنما كنتيجة سياسية، وليس قطعاً كدلالة لغوية لكلمة demokratia ذاتها.

95- انظر على الخصوص Fergus Millar, The Crowd in Rome in the Late Republic (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998) & The Roman Republic in Political Thought (Hanover: University Press of New England, 2002)

وهي دراسة استثنائية من حيث إلقاؤها الأضواء على تطور الفكر السياسي الروماني وتأثيره التاريخي.

96- انظر Ronald Syme, The Roman Revolution (Oxford: Clarendon David McLintock). Press, 1939), or Christian Meier, Caesar, tr (London: Fontana, 1996

97- لئن كانت نصيحة [الشاعر الروماني] فيرجيل الصلبة Tu regere imperio populos, Romane, memento تذكر، أيها الروماني، أنه حق لك أن تحكم الشعوب في إمبراطورية (Vergil, Aeneid, VI, 851

98- جورج بوكوك هو مؤرخ هذا الدوران اللانهائي في الرجوع. انظر، خصوصاً، Princeton: Princeton). J.G.A. Pocock, The Machiavellian Moment (University Press, 1975

وكتابه العمدة الأخير حول كتاب ادوارد جيبون تحفة القرن الثامن عشر، The Decline and Fall of the Roman Empire: J.G.A. Pocock, Barbarism and Religion, thus far Vols 1 -3 وقد صدر منه حتى الآن ثلاثة مجلدات

(Cambridge: Cambridge University Press, 1999- 2003)

Millar, The Roman Republic in Political Thought -99

Millar, The Roman Republic, 48- 49 -100

Millar, The Roman Republic, 23 - 36; F.W. Walbank, Polybius -101 (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972); Kurt von Fritz, The Mixed Constitution in Antiquity (New York: Columbia University Press, 1954); Claude Nicolet, 'Polybe et les institutions romaines', E. Gabba (ed), Polybe (Geneva, 1973), 209 – 58 وثمة

دراسة مثيرة للاهتمام تتناول مسلك بوليبيوس الذي يتسم بالتباس شديد في موضوع قوة الرومان العسكرية والثقافية، انظر: ,Craige B. Champion Cultural

102- Polybius, The Histories, tr W.R. Paton, 6 vols (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1922 -27), XXXVIII, 22, Vol 6, 438 - 9: يروى أن سيبيو نظر والدموع تترقرق في عينيه إلى المدينة وهي تزول وقد نال منها الدمار وصارت تحتضر وهو ينتحب من أجل أعدائه. وبعد أن أمضى وقتاً مستغرقاً في أفكاره، أدرك عندئذٍ أن كل المدن والأمم وكل جاه، شأن البشر، لا بد أن تنتهي إلى زوال؛ وقد كان هذا المصير الذي انتهت إليه في يوم من الأيام طروادة القديمة، وكانت ذات ثراء ورخاء، كما كان مصير الإمبراطوريات القديمة، آشور، وميديا، وفارس، وهي أعظم ما كان في زمانها، ثم مقدونيا ذاتها، وألقها قريب العهد. وقال، إما قصداً أو لعل تلك الأبيات من الشعر قد أفلتت منه:

لسوف يأتي يوم تزول فيه طروادة المقدسة ويذبح بريام وقومه (هوميروس، الإلياذة، الجزء السادس، 448 - 9)

وعندما سأله بوليبيوس، وكان يتحدث معه بحرية، دونما حرج لأنه كان معلمه، ما الذي قصده بتلك الكلمات، ذكر له صراحة ودون أن يحاول إخفاء شيء عنه اسم بلده الذي كان يخشى عليه حين أخذ يتأمل في الأمور التي تتصل بالبشر. ولقد استمع بوليبيوس إليه وأورد ما سمع في تاريخه».

(لا ترد هذه النبذة سوى في Appian, Punica, 132 ومع ذلك يجدر بالقارئ أن يرجع أيضاً إلى 37- Histories, XXXVIII، 21, 436) ولكن والبانك يشكك في دلالة هذا النص البغيض (Polybius,.11 بيد أن القارئ يجد مناقشة متأنية للأسس التي يقوم عليها الشك في A.E. Astin, Scipio Aemilianus (Oxford: Clarendon Press, 1967), 282 - 87

103- Aristotle, Politics, esp 1281b-1284a، 220 - 24 cf Polybius, Histories, VI, 10 - 18 , Vol 3, 292 - 311 في ما يخص هدفه المحوري انظر Histories, I, 5 - 6, Vol 1, 2 - 5: «فمن ذا الذي بلغت به التفاهة أو كان كسولاً فلم يود معرفة بأية وسيلة، وبأي نظام حكم أمكن للرومان أن يفلحوا في أقل من ثلاث وخمسين سنة في إخضاع العالم المأهول برمته لحكمهم .... وذلك أمر فريد في التاريخ؟» إن التقدير الجيد لمقدار ابتعاد مقولة الديمقراطية عن الطرح بأنها وصف واقعي لسياسة روما قد يكون مأخوذاً عن كتاب Andrew Lintott, The Constitution of the Roman Republic (Oxford: Oxford University Press, 1999) and Claude Nicolet, The World of the Citizen in Republican Rome, tr P.S. Falla (London: Batsford, 1980).

104- Millar, Roman Republic, 170

105- Hansen, The Athenian Democracy; compare Millar, Roman Republic, 166 -67; Polybius, Histories, VI, 13, Vol 3, 298 - 301 (حول مجلس الشيوخ والدبلوماسية).

106- Polybius, Histories, VI, 57, 396 - 99 وخاصة (حين يحدث هذا سوف تستبدل الدولة اسمها بآخر له الوقع الأجس، أي الحرية والديمقراطية، إنما سوف تبدل من طبيعتها ليكون لها الأسوأ، أي حكم الغوغاء. ولكن ميلار يلح علينا، وبحجة قوية أن بوليبيوس كان يفكر في روما Roman Republic, 30, 35 -36.

107- Polybius, Histories, VI, 57, 398 -99

108- Polybius, Histories, VI, 10, 12 -14, 292 - 93

109- Millar, Roman Republic, 55 - 58

110- Coleman, History of Political Thought، 55 ثبت أنه كان ثمة طلب

قوي في ذروة الحضارة الإسلامية على الكثير من جوانب تفكير أرسطو. ولكن لم يكن في التنظيم السياسي في أي مجتمع إسلامي ما يفسح مناسبة تفرضها الضرورة لتناول بحثه. في أهمية السياسة: (Dimitri Gutas, Greek Thought, Arabic Culture: The Graeco Arabic Translation Movement in Baghdad and Early Abbasid Society (London: Routledge, 1998); Muhsin Mandi, Alfarabi and the Foundation of Islamic Political Philosophy (Chicago: University of Chicago Press, 2001); Muhsin Mandi, 'Avicenna', Encyclopedia Iranica, Vol 3 (London: Routledge, 1989), 66 -110; Richard Walzer, Greek into Arabic (Oxford: Bruno .'Cassirer, 1962), chapter 14, `Platonism in Islamic Philosophy

Quentin Skinner, (The Italian City - Republics), in J. Dunn (ed), -111 Hans Baron, The Crisis ;69-Democracy: The Unfinished Journey, 57 of the Early Italian Renaissance, revised ed (Princeton: Princeton University Press, 1966); Philip Jones, The Italian City State: From Signoria (Oxford: Clarendon Press, 1997). Commune to

Millar, Roman Republic, 58 -59 -112

Millar, Roman Republic, 60 -61 -113

Millar, Roman Republic, 62 -63 -114

Andrew Bosch, Summari, index o epitome des admirables y -115 nobilissims titols de honor de Cathalunya, Rossello I Cerdanya (1628), facsimile Barcelona 1974, cited by Xavier Gil, 'Republican Politics in Early Modern Spain: the Castilian and Catalano-Aragonese Traditions', in Martin Van Gelderen & Quentin Skinner (eds), Republicanism: A Shared European Heritage (Cambridge: .Cambridge University Press), Vol 1, 263- 88 at p 280

a». Wyger R.E. Velema, «That a Republic is Better than -116 Monarchy

Anti-Monarchism in Early Modern Dutch Political Thought', in Skinner & Van Gelderen, Republicanism, Vol 1, 9 -25, esp 13 - 19; Martin Van Gelderen, 'Aristotelians, Monarchomachs: Sovereignty and respublica mixta in Dutch and German Political Thought, 1580 .-1650', Skinner & Van Gelderen, Republicanism, Vol 1, 195 -217

Vrye Politijke Stellingen en Consideration van Staat, 172 -73, -117 ed Wim Klever, Amsterdam 1974, cited by Martin Van Gelderen, `Aristotelians, Monarchomachs and Republics', Skinner & Van .Gelderen (eds), Republicanism, Vol 1, 195 -217, at 215 -16

Hans Erich Bodeker, ,Debating the respublica mixta: German and -118 Dutch Political Discourses around 1700', in Skinner & Van Gelderen (eds), Republicanism, Vol 1, 219 - 46, esp 222 - 28; Jonathan Scott, 'Classical Republicanism in Seventeenth - Century England and the Netherlands', in Skinner & Van Gelderen, Republicanism, Vol 1, 61 - 81 , esp 76 - 80; Warren Montag, Bodies, Masses, Power: Spinoza and his Contemporaries (London: Verso, 1999); Jonathan I. Israel, Radical Enlightenment: Philosophy and the Making of Modernity, 1650 - 1750 (Oxford: Oxford University Press, 2001); Hans Blom, Morality and Causality in Politics: the Rise of Materialism in Seventeenth- Century Dutch Political Thought (Utrecht: University of Utrecht Press, 1995

119- كان الأساس مناظرات Putney داخل الجيوش البرلمانية. A.S.P.

Woodhouse (ed), Puritanism and Liberty 2nd ed (London: J.M. Dent & Sons, 1950); David Wootton, 'The Levellers', in Dunn (ed), ,Democracy: The Unfinished Journey

Hobbes, Behemoth, or the Long Parliament, 2nd ed, E Toennies -120 "(London: Frank Cass, 1969), 21

Hobbes, Behemoth, 26 - 44 -121

Hobbes, Behemoth, 43; De Cive: the English Version, ed Howard -122 (Warrender (Oxford: Clarendon Press, 1983

Cf Dunn, Western Political Theory in the Face of the Future, -123 chapter 1

Blair Worden, Roundhead Reputations (London: Penguin, 2002 -124 يعرض وُردن صورة حيوية حيث يبدو تولند في خضم المعركة 120-95، مبرزاً قبل كل شيء فورة الشباب وانتهازيته ودهاءه (p119) انظر كذلك: Sullivan, John Toland and the Deist Controversy (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982) and Chiara Giuntini, Panteismo e ideologia repubblicana: John Toland (1676 -1722) (Bologna: 11 Mulino, 1979); Blair Worden, `Republicanism and the Restoration 1660 -1683', in David Wootton (ed), Republicanism and Commercial Society 1649 -1776 (Stanford: Stanford University Press, 1994), .139 -93; and Israel, Radical Enlightenment

125-تلتقط الترجمة المعاصرة لكتاب Thomas Hobbes نكهة متانة أسلوب هوبز في الكتابة، وإن شابها شيء من عدم الدقة. وللاطلاع على رواية أكثر عناية بالتحليل وموثوقة من الناحية التاريخية، انظر Thomas Hobbes, On the

Citizen, ed Richard Tuck & tr Michael Silverthorne (Cambridge: Cambridge Univesity Press, 1998). ولمحورية التزام هوبز بالخطاب الكلاسيكي انظر Quentin Skinner, Reason and Rhetoric in Hobbes,s (Cambridge: Cambridge University Press, 1996). Philosophy

126- Hobbes, Decive: the English rersion, x, ix, p136

127- Benjamin Constant, Political Writings، ed Biancamaria Fontana (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 313-28

128- Hobbes, De Cive: The English Version، chapter VII, 1, and 5 -7: pp 106 - 07, 109 - 10; Chapter XII, 8: pp 151 - 52 شدد ريتشارد تك على أهمية هذا الرأي في رؤية هوبز إلى السياسة منذ البداية: Richard Tuck, Philosophyand Government 1572 -1651 (Cambridge: Cambridge University Press, 1993, 310 -11).

129- Hobbes, De Cive: The English Version, chapter VII, 1: pp 106 - 07

130- C.V. Wedgwood, The Trial of Charles I (London: Fontana, 1964), 71

131- انظر خصوصاً The Correspondence of Thomas Hobbes, ed Noel Malcolm, 2 vols (Oxford: Clarendon Press, 1994 ثمة صورة تستلفت النظر لكتابه وهو ينتشر بين الطبقة المثقفة في كتاب مالكوم:

Aspects of Hobbes (Oxford: Clarendon Press, 2002

الفصل 14، 545-457، إنما لم يصدر كتاب سيرة ينير مسيرته. أما السيرة المنتظرة فهي، نقول من جديد، تلك التي وضعها Noel Malcolm، وتعدها للطبع Clarendom Press.

132- ثمة كتابان من كتب السير صدرا مؤخراً حول حياة اسبينوزا ويستلفتان الاهتمام، وهما السيرة التي وضعها

University). Steven Nadler, Spinoza A Life (Cambridge: Cambridge Press, 1999

Spinoza). Margaret Gullan-Whur, Within Reason: A Life of والآخر (London: Pimlico, 2000

والأشد طموحاً وتوسعاً في عرض تأثيره على الفكر والعاطفة الأوروبيين عموماً هو كتاب Israel الفذ:

Radical Enlightenment: Philosophy and the Making of Modernity (Oxford: Clarendon Press, 2000)

وهو أبداً مثير للاهتمام ولكنه ليس مقنعاً دائماً بصواب آرائه. قارن هذا، مثلاً، وتأثير هوبز في الفصل الذي وضعه مالكوم في كتابه Aspects of Hobbes

133- يورد كاتب سيرته جون اوبري قول هوبز في اسبينوزا في كتابه Tractatus Theo logi co - Politicus «اسبر في أعماقه مقداراً فهو لا يجرؤ على الكتابة بوضوح شديد» انظر: John Aubrey, Brief Lives, ed Andrew Clark, 2 vols (Oxford: Clarendon Press, 1898), I, 357

134 - Nadler, Spinoza, 44

135 - Israel, Radical Enlightenment, 166

136 - Nadler, Spinoza, chapter 6, esp 127 -29

137 - Nadler, Spinoza, 182 -83

138- Spinoza, Political Works, ed & tr A .G. Wernham (Oxford:)

لتقويم مفيد للفكر السياسي لدى (Clarendon Press, 1958
اسبينوزا، انظر على الخصوص، ومقدمة ورنهام؛ و،Malcolm
وحول موضوع التأثير الهولندي على Aspects of Hobbes, 40 - 52
فكر اسبينوزا السياسي، انظر فضلاً عن كتاب:،Theo Verbeek

Spinoza's Theologico - Political Treatise Exploring

The Will of God (Aldershot: Ashgate, 2003).

بحثه. The Intellectual Origins of Modern Democratic Republicanism,
European Journal of Political Theory, 3 (2004), 7 - 36

139- Spinoza, Political Works (Tractatus), Chapter XI, 440 - 43

140- Spinoza, Political Works (Tractatus), 316 -17

141- Spinoza, Political Works (Tractatus Tbeologico - Politicus), 276 -78. Compare Hobbes, De Cive, VII, 1, 106 -7

142- Spinoza, Political Works (Tractatus Tbeologico-Politicus), 284

143- Spinoza, Political Works (Tractatus Tbeologico-Politicus), 288

144- Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus)، 376

145- Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus), chapter X, 440: 'tertium et omnino absolutum imperium'

ليس واضحاً ما هي القوة المقصودة بهذه الصيغة. فعند اسبينوزا كل سلطة هي بالضرورة مطلقة. وللملك الحق (ولا بد له من) الحكم في كل أمر حول كيف ينبغي للبشر أن يتصرفوا أو يحظر عليهم التصرف: Tractatus Politicus, IV 2, pp 300 - 01 وهو يبدو أحياناً أنه يريد القول أن الديمقراطية تختلف عن الملكية والأرستقراطية من حيث أنها لن تكون

مُحبِطة للمحكومين (أو أنها عاجزة عن الإحباط) انظر (Tractatus Politicus,VIII, 3, 4, 6 & 7, pp 370 -73): إذا كان هناك صحة للقول أن ثمة حكماً مطلقاً، فهو في الحقيقة بيد الجميع كلهم). أما في الواقع فالحكام الديمقراطيون قادرون شأنهم شأن سواهم من الارستقراطيين والملوك على إساءة تقدير مكمن مصالحهم أو أذواقهم في المستقبل) ولكن اسبينوزا لا يعرض في أي موضع أسباب إنكار هذا، وليس ثمة دليل على أنه آنس لديه أدنى الميل لإنكار هذا والحق أنه ليس هناك في الحكم الديمقراطي سوى Demos (الشعب) يحول دون الدولة وما تشاء. ولكن ليس ثمة ما يكفل أن يلتزم الشعب جانب المنطق أو صواب التقدير، ولا هو سيقدر بعد حين نتائج أفعاله؟ فهل لم ير اسبينوزا هذا؟ أم تراه أراد إنكار ذلك؟ إني لست أجد أننا نملك إجابات عن هذه التساؤلات.

147- Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus), 440, 442

148- Atque bac ratione omnes manent ut antea in statu naturali aequales. Spinoza, Political Writings (Tractatus Politicus), 135 - 36

149- Polybius, Histories, VI, 57, 398 -99. Nadler, Spinoza: A Life, chapters 10 & 11.

150- Nadler, Spinoza: A Life, 306

151- Spinoza, Political Works (Tractatus Theologico-Politicus), XX, pp 240 - 243

وهكذا قدمت البرهان على أن:

1- من المستحيل حرمان البشر من حرية التعبير عما يعتقدون.

2- يمكن منح الجميع هذه الحرية دون التجاوز عن حق صاحب السيادة وسلطته؛ ويمكن لكل إنسان أن يحفظ حريته دون التجاوز عن ذلك الحق طالما أنه لا

يستخدمه كإجازة لفرض أي أمر على الدولة باعتباره قانوناً، أو الإتيان بأي أمر مناقض للقوانين المعتمدة من الجميع.

3- ليس هذا من الخطر على سلامة الدولة.

4- ولا هو يمثل خطراً على الدين.

5- غير مجدية القوانين المتعلقة بالأمور الفلسفية والتأمل، وأخيراً

6- هذه الحرية لا يمكن أن تمنح دونما تهديد لسلام المجتمع والدين وحق السلطان وحسب، بل ولا بد في الواقع من منحها إذا شئنا الحفاظ عليها».

152- قارن: Hobbes, De Cive, X, 8: p 135 لئن كان يمكن كتابة اسم الحرية بأحرف كبيرة وبأشكال مديدة على أبواب أي مدينة تخطر بالبال، فإنه لا يقصد بها مع ذلك حرية الرعايا، وإنما حرية المدن، كذلك لا يمكن حفر تلك الكلمة على [بوابة] المدينة التي يحكمها الشعب وتفضل سواها بالحق، ثم تلك المدينة التي تُحكم من ملك». والمدينة التي قصدها هوبز كانت لوكا؛ انظر: Hobbes, Leviathan, ed Richard Tuck (Cambridge:) University Press 1991). Cambridge

الفصل 21، 149: على أبـراج مدينة لوكا نقشت بأحرف عظيمة في ذلك اليوم، كلمة LIBERTAS (الحرية)؛ ولكن ما من رجل مع ذلك يمكن أن يخلص عندئذٍ إلى أن ثمة رجلاً بعينه يتمتع بحرية معينة أو حصانة تقيه الخدمة في المصلحة العامة هناك أكثر مما هو الحال في القسطنطينية». وما زال هذا النقش محفوراً في موضعه هناك. ولكن قارن، مع ذلك، كتاب Quentin Skinner, Liberty before Liberalism

Cambridge: (Cambridge University Press, 1998).

لدراسة تقاليد الفهم السياسي الذي سعى هوبز للإطاحة به. ولدراسة التداخل الكبير بين آراء اسبينوزا ورأيه هذا، انظر Spinoza, Political Works (Tractatus Theo logico -Po liticus), XVI

الجملة قبل الختام في الصفحة 136 وكما يخلص اسبينوزا ذاته «لا حاجة لقول المزيد ...

Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus), VII, 5, p 338- 39 -153

يصر اسبينوزا أشد الإصرار على أنه من الغباء الاستعداد للعيش كالعبيد في سبيل شن حرب أكثر مضاء. ولكنه لم يشأ الاعتراض على التهمة الشائعة ضد الديمقراطية وهي أن فضيلتها أشد فعالية في السلم مما عليه الحال في الحرب.

Algernon Sidney, Discourses on Government 2nd ed (Londonj- -154 Darby, 1704)، 146

أفضل حكومة تلك التي تعد للحرب أحسن إعداد»

Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus),VII, 39- 338 -155

ذلكم رأي كان من شأنه في حد ذاته أن يدهش أي أثيني.

Spinoza, Political Works (Tractatus Politicus), chapter XI, 440 -156

والباقي مفقود <-41: `Reliqua desiderantur

157- يذكر الباحث جرونوفييس من ليدن أن اسبينوزا رغب بمقابلة يوهان دي فيت لمناقشته في موضوع (ما ذكر عن) آرائه السلبية في كتاب اسبينوزا Tractatus TheologicoPoliticus وقد رد دي فيت بطريقة لا يشوبها التباس بأنه «لا يرغب أن يتجاوز عتبة مقره»

(W.N.A. Klever, A New Document on De Witt's Attitude to Spinoza), Studia Spinoziana, 9 (1993), 88 - 379 ; Nadler, Spinoza, 256)

158- انظر على الخصوص Hansen, Athenian Democracy

71 - 2, 228 - 29, 226 - 68 (on ho boulomenos), 85 - 81

(on isonomia a and isegoria); Finley, Politics in the Ancient World; and cf Martin Ostwald, From Popular Sovereignty to Sovereignty of Law: Law, Sovereignty and Politics in Fifth Century Athens University of California Press, 1986) :(Berkeley, Calif

159- أحاط Quentin Skinner بدلالة هذا السياسية في Visions of Politics, Vol 2, 368 - 413. For its longer - term implications see especially Istvan Hont, 'The Permanent Crisis of a Divided Mankind', in J. Dunn (ed), Contemporary Crisis of the Nation State" (Oxford: Blackwell, 1994), .166 - 231

160- هذه العبارة العظيمة مقتطفة من كلمة الوداع (نوع فردي أكثر من خطب التأبين) للزعيم الكولونيل ريتشارد رمبولد بعد أن تحطمت الحركة على يد أوليفر كروميل. وكان الكولونيل رمبولد قد ألقى الخطبة (بقدر ما سُمح له وفي وجه مقاومة شديدة من معتقليه، في ماركيت كروس بادنبره، في يونيو/ حزيران 685 قبيل إعدامه شنقاً وجره لتآمره على قتل الملك في مؤامرة Rye House على الملك تشارلز الثاني (The Dying Speeches of Several Excellent Persons who Suffered for their Zeal against Popery and (Arbitrary Government, L .(Oxford: Clarendon Press, 2001

من أجل مثال بارز من القرن السابع عشر (رأي ورد باللاتينية، وبقدر ما نعلم مستقلاً، ولم يكن موعده موضع ثقة تماماً) انظر الرفض الصارم الذي أورده وليم بيتي لنقد هوبز للديمقراطية، وكان هذا في شبابه من معارف هوبز المقربين والمعجبين به Frank Amati & Tony Aspromourgos, (Petty contra Hobbes: a previously untranslated manuscript), Journal of the History of Ideas, 46 (1985), 127 -32 وخاصة الصفحة 130: أي الاثنين محبباً أكثر للطبيعة البشرية نقل سلطتهم إلى الأبد إلى أيدي شخص

فرد (أي أولئك الذين يمسكون بالسلطة ليتخلون عنها) أم أنه من الأفضل خدمة الشخص عينه على أن يقتصر الأمر على إحلاله في المنصب تدريجياً ولمدة قصيرة؟ وعندي أن السلطة ينبغي أن يصوغها ويرسمها القوم بأنفسهم؛ وسوى ذلك يكون الملك تحت تأثير تقلب الأحوال كل يوم وتقلبات مزاجه وذلكم رأي يحمل على التفكير.

2- Gordon S. Wood, The American Revolution: A History (London: Weidenfeld & Nicolson, 2003).

3- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, tr & ed Harvey C. Mansfield & Delba Winthrop (Chicago: University of Chicago Press, 2002).

4- Sheldon Wolin, Tocqueville Between Two Worlds: The Making of a Political and Theoretical Life (Princeton: Princeton University Press, 2001).

5- Bernard Bailyn, The Ideological Origins of the American Revolution Press, 1967). (Cambridge, Mass: Harvard University

للبحث في اختلافات البنية السياسية والثقافية بين مستعمرة (ولاية) وأخرى، انظر للفائدة Richard Beeman, The Varieties of Political Experience in Eighteenth - Century America (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2003).

6- Bernard Bailyn, To Begin the World Anew (New York: Alfred Knopf, 2003), 106

7- Bailyn, To Begin the World Anew; Jack N. Rakove, James Madison

and the Founding of the American Republic 2nd ed (New York & London: Longman, 2002); Gordon S.Wood, The Creation of the Hill: University of North Carolina) American Republic (Chapel Press, 1969

Bailyn, To Begin the World Anew, 106 -8

Bailyn, To Begin the World Anew, 107 -9

Wood, Creation of the American Republic; Jackson Turner -10 Main, The Anti federalists: Critics of the Constitution1781 - 1788

(Chicago: Quadrangle Books, 1964)

Jacob E. Cooke (ed), The Federalist (Alexander Hamilton, -11 John Jay & James Madison) (Cleveland: Meridian Books, 1961) Introduction, xix–xxx

Rakove, James Madison, 11 -12 إلى جانب دراسة راكوف الواضحة والحصيفة، وتحليله الثري لأصول الدستور الفكرية والسياسية، انظر خاصة Lance Banning, The Sacred Fire of Liberty:(James Madison and the Founding of the Federal

(Republic Ithaca: Cornell University Press, 1995) وكان ماديسون قد قام قبل شهر، في ابريل/ نيسان 1787 بتلخيص استنتاجاته في تشخيص ممتاز لـ «مساوئ النظام السياسي في الولايات المتحدة» (Papers of James Madison, ed Robert A. Rutland et al, Chicago: University of IX, 345 -58, esp 354 -57 ,(1975)) Chicago Press

Rakove, James Madison, 64- 5 -13

14- Rakove, Madison, 61 -2

15- Rakove, Madison, 63

16- Cooke (ed), Federalist, 56. كان جيفرسون يومئذٍ سفيراً لدى باريس. بما يتصل برسالة جفرسون المؤرخة في 24 أكتوبر / تشرين أول 1787، انظر. وكانت قد تأخرت شأن رسالتين أخريين سابقتين بسبب عدم توفر باخرة جيدة تسافر عبر الأطلسي ومخاوف كانت تطغى على كبير ضباط البحرية في أمريكا، جون بول جونز (صفحة 218-219). وحول علاقة الديمقراطية بالمأزق السياسي في أمريكا، انظر خصوصاً Papers of James Madison, ed Rutland, :213-212 University of Chicago Press, 1977, X, 205 - 220 يحسب أولئك الذين يرتضون ديمقراطية في حد بسيط أو محض جمهورية يطلقها وجود أغلبية وتعمل في نطاق ضيق أو يفترضون حالة هي محض خيال. ذلك أنهم يؤسسون المنطق وفقاً للفكرة القائلة أن الشعب يشكل المجتمع ولا يتمتع إلا بمساواة في الحقوق السياسية وحسب، بل إن لهم جميعهم مصالح ذاتها والمشاعر ذاتها من كل الوجوه أيضاً. ولكن لو كانت هذه هي الحال في الواقع لكان منطقهم باتاً جازماً.... ولكانت مصلحة الأكثرية هي بعينها مصلحة الأقلية أيضاً؛ وما كان القرار ليدور عندئذٍ إلا مجرد فكرة تتصل بصالح الكل، ولكان صوت الأكثرية أسلم معيار؛ ولكان هذا الصوت الأيسر والشؤون العامة تدار على أدق وجه. إلا أننا نعلم أنه ما من مجتمع كان أو يمكن أن يكون مؤلفاً من هكذا كتلة متجانسة من المواطنين. والحق أنه في الدولة البدائية تجري الأمور لبلوغ هذه الحالة؛ ولكن في هكذا دولة لا ضرورة لهكذا حكومة أو قد تحتاج إلى بعض مظاهرها. فالتمايزات في كافة المجتمعات المتمدنة متعددة ولا يمكن تفاديها. كذلك يتأتى تميز المِلكية من الحماية عينها التي تمنحها حكومة حرة لقدرات غير مكافئة أدت إلى حيازتها. ولسوف يكون هناك أغنياء وفقراء؛ ودائنون ومدينون؛ ومصلحة عقارية ومصلحة تجارية، وصناعية، «إلخ».

-17 Federalist, 59

-18 Federalist, 60

-19 Federalist, 60 - 61

-20 Federalist, 61

-21 Federalist, 65

-22 Federalist, 65

-23 Federalist (Number 63), p 427

-24 Federalist, 427

-25 Federalist, p428

-26 Federalist (Number 48), p 333

-27 Federalist, 335 - 36: «لم يكن الطغيان الانتخابي الحكم الذي قاتلنا من أجله، وإنما هو حكم ينبغي ألا يتأسس على مبادئ حرة وحسب، بل وإنما ينبغي أن تتوزع فيه السلطات وتتوازن بين عدة هيئات حكومية بحيث لا يمكن لأية سلطة أن تتجاوز حدودها القانونية دون أن تتعرض للضغط والتقييد من جانب السلطات الأخرى ......»

-28 Wood, The American Revolution, 62

-29 Wood, American Revolution, 67

-30 Wood, American Revolution, 66

-31 Wood, American Revolution, 40 - 41

-32 Madison to Edward Everett, 14 November 1831: Drew R. McCoy The Last of the Fathers: James Madison and the Republican Legacy (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), 133

33- McCoy, Last of the Fathers, 116 -17 يقول ماديسون لتوماس ريتشي، في 18 ديسمبر/كانون أول 1825: «إن كل سلطة في أيد إنسانية يمكن أن يساء استخدامها. وفي الحكومات التي تقوم بمعزل عن الشعب، يمكن أن يضحّى بحقوق ومصالح الكل أمام آراء الحكم. وفي الجمهوريات حيث يتولى الشعب حكم نفسه وحيث الأغلبية، طبعاً، تحكم، ثمة خطر يحيط بالأقلية بسبب نشوء فرص تغري بالتضحية بحقوقها لمصلحة الأكثرية، حقيقية كانت هذه المصالح أم مفترضة. إذاً فليس ثمة شكل من الحكم يمكن أن يوفر مظلة واقية تحول دون استغلال السلطة. وبالآتي فإن التزكية باعتماد الصيغة الجمهورية تقوم على أن خطر الاستغلال فيها أقل من كل صيغة أخرى؛ والتوصية الأعلى رفعة تتمثل في الأخذ بالنظام الفيدرالي ـ الجمهوري، إذ فيما تنص على ضمانات أشد فعالية في مواجهة الخطر الخارجي، تتضمن كذلك ما يوفر قدراً أعظم من الأمن للأقلية في وجه تشكيل أكثريات مضطهدة تقوم على عجل». [James Madison, Letters & Other Writings, ed William C. Rives & Philip R. [Fendall, Philadelphia, 1865,111, 507

34- McCoy Last of the Fathers, 193 - 206: James Madison, Notes on Suffrage c 1821

35- Gordon S.Wood, The Radicalism of the American Revolution (New York: Vintage, 1993), 270

36- McCoy, Last of the Fathers, 195

37- Wood, Radicalism of the American Revolution, 295 -96

38- Wood, Radicalism of the American Revolution, 295- 96

39- Wood, Radicalism, 296

40- Simon Schama, Patriots and Liberators (London: Fontana, 1992);

Vol 1 (Oxford:) R.R. Palmer, The Age of the Democratic Revolution
Oxford University Press, 1959

للاطلاع على تحليل دقيق لمسار الجمهورية الهولندية من الثورة الوطنية حتى نشوء وسقوط الجمهورية الباتافية انظر: Jonathan

Fall 1477 -) I. Israel, The Dutch Republic: Its Rise, Greatness and
1806 (Oxford: Oxford University Press 1995

الفصول 42، 44. ولمعالجة ضآلة حماس الهولنديين للديمقراطية كصيغة نظام في أوائل القرن، انظر:

Leonard Leeb, The Ideological Origins of the Batavian Revolution (The Hague: Nijhoff, 1973), 114, 132, 144 - 45 etc

Schama, Patriots and Liberators, 80 - 135 -41

Schama, Patriots and Liberators, 94 -42

Schama, Patriots and Liberators, 81 -43

Schama, Patriots and Liberators, 94 -44

Schama, Patriots and Liberators, 127 -45

Schama, Patriots and Liberators, 94 - 95 -46

Schama, Patriots and Liberators, 95 -47

Schama, Patriots and Liberators, 2 -48

Palmer, Age of the Democratic Revolution, Vol 1, 17; and see -49
further R.R. Palmer, Notes on the Use of the Word «Democracy»
1789 - 1799. Political Science Quarterly, LXVIII, 1953, 203 - 26

Palmer, Age of the Democratic Revolution, I, 15 -50

Schama, Patriots and Liberators, 127 -51

Schama, Patriots and Liberators, 630 - 46 -52

Palmer, Democratic Revolution, I, 341 -53

Palmer, Democratic Revolution, I, 342 -54

Palmer, Democratic Revolution, 1، 345 - 46 -55

Palmer, Democratic Revolution, I, 346 -56

Palmer, Democratic Revolution, I, 347 -57

Palmer, Democratic Revolution, 1, 347- 57 -58

Palmer, Democratic Revolution, 1, 479 - 502 -59

Palmer, Democratic Revolution, I, 349 -60

Palmer, Democratic Revolution, I, 349 -50 -61

This is the summary of Suzanne Tassier, the leading Belgian -62 historian of the revolt (Revue de l'Universite de Bruxelles,1934, ,Democratic Revolution, I, 351) 453, cited by Palmer, Age of the

Palmer, Age of the Democratic Revolution, I, 351 -63

Suzanne Tassier, Les Democrates Belges de 1789: étude sur le -64 Vonckisme et la Revolution brabanconne (Brussels: Mémoires de l·Academie royale de Belgique, classe des letters, 2nd ser, XXVIII), 190

Arno J.Mayer, The Furies (Princeton: Princeton University Press, -65 2000), 323 -70

66- Palmer, Age of the Democratic Revolution, I, 335 - 56

وانظر أيضاً Janet Polasky, The Success of a Counter - Revolution in Revolutionary Europe: the Brabant Revolution of 1789, Tijdscbrift fur Geschiednis, 102, 1989, 413 - 21; her Revolution in Brussels (Brussels: Académie Royale de Belgique, 1985). J. Craeybeckx, 'The Brabant Revolution: a conservative revolt in a backward country?', Acta Historiae Neerlandica, 4 (Leiden: E.J. Brill, 1970), 83 - 49، يعارض التشديد على تخلف بلجيكا نسبياً، اقتصادياً واجتماعياً.

67- Frederic Volpi, Islam and Democracy: The Failure of Dialogue in) Algeria (London: Pluto Press, 2003

68- Richard Wrigley, The Politics of Appearances: Represwvtations of Dress in Revolutionary France (Oxford: Berg, 2002)

69- René-Louis de Voyer de Paulmy، Marquis d·Argenson, Considérations sur le gouvernment ancien et présent de la France, 2nd ed 1784 Amsterdam

70- Nannerl O. Keohane, Philosophy and the State in France (Princeton: Princeton University Press, 1980), 376

71- Argenson, Considérations sur le gouvernement ancien et présent de la France (Amsterdam: Marc Michel Rey, 1764). Keohane, Philosophy and the State, 377

72- Considérations 1784, iv–v رأى الابن أنه من المناسب حشوه بكمية لا بأس بها من مواد يبدو أنها من عنده في هذه الطبعة الثانية (الرسمية).

73- Franklin L. Ford, Sword and Robe (Cambridge, Mass Harvard) University Press, 1953, chapter 12)

Keohane, Philosophy and the State, 376 -74

Keohane, Philosophy and the State, 390 -75

Roger Tisserand (ed), Les Concurrents de J.J. Rousseau a -76 I'Acadé'mie de Dijon (Paris, 1936), 130 -31

-Considérations, 1784, chapter 7, 192 -297. The first edition, 215 -77 is much sparser ,328

Considérations, 1784, 195. Cf first edition, 303 - 4. Le Roi ne peut- -78 il re'gner sur des Citoyens sans dominer sur des esclaves?' Can the without dominating slaves? King not reign over Citizens

79- Considérations. 1784, 272. Cf 1764 ed, 305 -10 قارن دفاع مونتسيكو الكلاسيكي عن القوى الوسيطة باعتبارها وسائل تستخدمها إحدى القوى لإعاقة قوى أخرى، في كتابه روح الشرائع (1784) (خاصة الكتاب XL، الفصل 16)، ودفاع عن وظيفة فصل السلطات كمعوِّق، في Federalist. قارن: Bernard Manin, Checks, Balances and Boundaries: the Separation of Powers in the Constitutional Debate of 1787', Biancamaria Fontana (ed), The Invention of the Modern Republic (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), 27 - 62

80- Considerations, 1784, 296 كانت صياغة آرجنسون Argenson الأصلية (طبعة 1764، 314) أشد لباقة في تناول سلطة الملك ذاته، ولكن بوصفه مؤتمناً على ضرورة أن يكون الشعب مصدراً للمعلومات سواء للملك ولبعضهم بعضاً على المدى الحقيقي لمصالحهم.

Michael Sonenscher, The Nation's Debt and the Birth of the -81 103-Modern Republic', History of Political Thought, 18, 1997, 64

John Brewer, خاصة ، حول الضغوط وراء هذا الموضوع انظر .325-267 &
The Sinews of War: War، Money and the English State 1688
Unwin Hyman, 1989) - 1783 (London

82- Considérations, 1784, 199 ما من شيء من هذه التفاصيل يظهر في طبعة العام 1764.

83- Considérations, 1784, 199 هذه العبارة لا تظهر في طبعة العام 1764. تبرز التأثيرات في خطته المتعلقة بإنتاج ورخاء الريف في الطبعة الأصلية (1764، 95 - 274).

84 - 12 Considérations, 1764, 7; the 1784 edition، تزيد بالتشديد على المصلحة المشتركة في الحكومة الصالحة في المملكة.

-85 Considérations, 1764, 7 -8; 1784, 15

86- Considérations, 1764, 8; 1784, 15 لا تلحظ الطبعة الأصلية (ص 12) أن سويسرا بلد ديمقراطية محضة، وإن كانت الطبقة الأرستقراطية تتمتع بقدر من التميز سوى أنها لا تتمتع بأي سلطة حكومية. وليس هناك نظرة مختصرة للحجم أو توزع الديمقراطية السويسرية أو طبيعتها بين كانتون وآخر في القرن الثامن عشر. ولتقويم كانتون معين انظر: Benjamin Barber, The Death of Communal Liberty: A History of Freedom in a Swiss Press, 1974) Mountain Canton (Princeton: Princeton University

وفي موضوع جنيف، وهي أبعد ما تكون عن البلد الديمقراطي، انظر الفصلين اللذين وضعهما: Franco Venturi, The End of the Old Regime in Europe: The First Crisis, tr R.B. Litchfield (Princeton: Princeton University Press, 1989), 340 - 50, and The End of the Old Regime in Europe: Republican Patriotism and the Empires of the East (Princeton:

Princeton University Press, 1991), 459- 96; Linda Kirk, 'Genevan Republicanism', David Wootton (ed), Republicanism, Liberty and Commercial Society 1649 - 1776 (Stanford: Stanford University Press, أما افتراض آرجينسون أن سويسرة تقديم (1994), 309 - 270; and Helena التجربة الأوروبية العصرية العملية الوحيدة المتصلة فما تزال قوية راسخة بعد مئة عام مما جعل جورج غروت مؤرخ الديمقراطية الأثينية العظيم في العصر الفيكتوري «يقوم برحلة إلى سويسرة ليرصد عن كثب أقرب نظير حديث للجمهوريات الإغريقية»، وليستخلص دروساً واعية من تجربتها في استيعاب الديمقراطية الأثينية في التطبيق ونشر استنتاجاته في Alexander Bain, The Intellectual Character and Writings of George Grote', The Minor (.Works of George Grote (London: John Murray, 1873), 102 - 03

87- Franklin L. Ford, Sword and Robe الفصل الثاني عشر. شارل لوي دي سيكندا، بارون دي مونتسيكو الرئيس الوريث في مورتييه في برلمان بوردو، ومؤلف كتاب «روح الشرائع» (L'Esorit de Lois1748) مثال كلاسيكي.

88- Charles - Rene D'Argenson (ed)، Memolres du Marquis d'Argenson (Paris: P. Jannet, 1857 - 58), V, 129 ملاحظة قراءة حول Lettres historiques sur le Parlement . انظر أيضاً العرض المسهب في Considérations 1756. الصفحة 349 - 50 وما بعد، وقارن Considérations .1784 ,272

89-ربما ينبغي استثناء Tom Paine. Cf The Rights of Man Pt II (London: J.M. Dent, 1916), 176- 77 etc.بين المعجبين بالتجربة الأجانب

90-في موضوع سييه، انظر خصوصاً Political Writings, ed Michael Sonenscher (Indianapolis: Hackett, 2003); Murray Forsyth, Reason and Revolution: the Political Thought of the Abbe Sieyes (Leicester:

Leicester University Press, 1987); and Pasquale Pasquino, Sieyes Jacob,) et l'Invention de la Constitution en France (Paris: Odile 1998

-91 D·Argenson, Considerations, 1764, 7; 1784, 15

-92 يظل كتاب Georges Lefebvre·s pre-war The Coming of the French (Revolution, tr R.R. Palmer (New York: Vintage, 1957 يقدم أفضل صورة مختصرة حية واقتصادية لتحرك فرنسا نحو الثروة الفرنسية، الذي نشر قبل الحرب [العالمية الثانية (Jacques Godechot, The Taking of the .((Bastille, July 14th 1789, tr Jean Stewart (London: Faber, 1970 وكتاب Simon Schama>s swashbuckling, Citizens: A Chronicle of the French Revolution (New York: Alfred Knopf, 1989). الباهر وهناك معالجات حسنة الموازنة في كتابين لوليم دويل The Origins of the French Revolution (Oxford: Oxford University Press, 1980) and The Oxford History of the French Revolution (Oxford: Oxford University Press, 1995), and in Colin Jones, The Great Nation: France from Louis XV to Napoleon (London: Allen Lane Penguin .Press, 2002), 395 -580

-93 في موضوع الكراسات Cahiers، أنظر التحليل الكلاسيكي الذي وضعته Beatrice Hyslop, Guide to the General Cahiers of 1789 (New York: Columbia University Press, 1936). George V Taylor, 'Revolutionary and Non-revolutionary Content in the Cahiers', French Historical .Studies, 7, 1972,479 - 502

-94 لوحات غويا «نوائب الحرب» انظر Furies) Arno J. Mayer، The (Princeton: Princeton University Press, 2000

Edmund Burke, The Writings and Speeches, Vol VIII The French -95
Oxford: Clarendon) Revolution 1790 - 1794, ed L.J. Mitchell
(Press, 1989

96- بالرغم من حقيقة أنه كثيراً ما نُسب إليه الفضل بهذه المساهمة وحسب في استدراج الجنرال نابليون بونابرت الفتي إلى وسط السياسة الباريسية والتآمر وإياه في الإجهاز على الجمهورية الأولى. حول مسيرة سييه، انظر Jean - Denis Bredin, Sieyes: la Cle de la Revolution française (Paris: Éditions du Falloffs, 1988) وحول أفكاره Murray Forsyth, Reason and Revolution وهناك لقراء الإنكليزية أفضل نسخة لأعماله السياسية، يجدها القارئ في طبعة Michael Sonenscher وتضم هذه الطبعة كافة المنشورات الرئيسة المكتوبة في العام 1788 مع مدخل ميسَّر مفيد جداً. أما بشأن الأصول الفرنسية لهذه النشرات فانظر: Marcel Dorigny (ed), Oeuvres de Sieyes (Paris: Editions d'Histoire Sociale، 1989), Vol 1

-97 Forsyth, Reason and Revolution, 2

Vues sur les moyens d'exe'cution, 2 (Oeuvres, ed Dorigny, Vol 1) -98
Political Writings, ed Sonenscher, 5

Plato, Republic, tr Paul Shorey (Cambridge, Mass.: Harvard -99
University Press, 1935), 558C, Vol 2, 290 - 91 "يقيم ضرباً من المساواة بلا تمييز بين الأنداد وغير الأنداد على حد سواء».

Adam Smith, Lectures on Jurisprudence ed R.L. Meek, D.D -100
,Raphael, & P.G. Stein

(Oxford: Clarendon Press, 1978), esp 311-30,401-4,433-36

John Dunn, Rethinking Modern Political Theory.

(Cambridge: Cambridge University Press, 1985), chapter 3

Vues, 127 (Oeuvres, ed Dorigny, Vol 1); Political Writings, 54 -101

Vues, 124 -29 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings 35 - 55. I -102 have modified the translation here, and elsewhere, to make it more literal

Vues, 112 -13 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 48 -103

Vues, 114 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 49 -104

Vues, 3; 1 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 4 -105

Vues, 3 - 4 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 5 -106

Essai sur les privileges, 1 -2 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, -107 69. كانت المقالة تتناول فكرة الامتياز، ولكنها شكلت كذلك هجوماً على نظام الامتياز ذي الخصوصية البالغة والذي حكم نظام المراتب في النظام الملكي البائد. ويحمل المقال المحور هنا في هذه الحالة المعنيين كليهما.

Essai, 2 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 70 -108

Essai, 1 - 5 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 69 -71 -109

Essai, 14 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 76 -110 يذكر سييه كشاهد شكوى ذوي النبالة التي تحمل الصدمة في طياتها منذ اجتماع مجلس شرائح الأمة Estates General في العام 1614من أنه كان ينبغي على «جميع [أصحاب الشريحة الثالثة تقريباً] وهم أعوان الشرائح الأولى» أن يتصفوا بالتهور حتى يصفوا أنفسهم بأنهم الأقارب الأفتى لأسيادهم Political Writings، 90

Essai, 53 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 74 -5 -111

Essai,18 -25 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 76 – 78 -112

Essai, 29 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 80 -113 وهذا يصدق، طبعاً، بذات القدر على الإرث في اقتصاد رأسمالي وظل عنصراً ينم عن ضعف إيديولوجي (أو على أقل الأحوال، عن استحالة).

Essai, 37 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 84 -114

Essai, 40 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 85 -115

Qu'est-ce que le tiers e'tat?, 1, 6, 9 (Oeuvres, Vol 1); What is -116 theThird Estate? (Political Writings, 94, 96, 98). See Karl Marx, Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Law: Introduction (Karl Marx & Frederick Engels, Collected Works, Vol .(3 (London: Lawrence & Wishart, 1975), 184 -85

George V Taylor, 'Non-capitalist Wealth and the Origins of the -117 French Revolution', American Historical Review, 62, 1967, 429 - 96; Colin Lucas, 'Nobles, Bourgeois and the Origins of the French Revolution', Past and Present, 60, 1973, 84 -126 ; Patrice Higonnet, Class, Ideology and the Rights of Nobles during the French Revolution (Oxford: Clarendon Press, 1981); Guy Chaussinand Nogaret, The French Nobility in the Eighteenth Century: From Feudalism to the Enlightenment, tr William Doyle Cambridge: Cambridge University Press, 1985 لعرض قوي لحقائق الشريحة الأولى في القرن الثامن عشر، انظر: John McManners, Church and Society in Eighteenth - Century France, 2 vols (Oxford: Oxford University .Press, 1998), summarizing a lifetime's research

Sieyes, Essai, 53 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 90 -118

Sieyes, Tiers e'tat, 1 (Oeuvres, Vol 1); Political Writings, 94 -119

Sieyes, Tiers e'tat, 1; Political Writings، 94 -120

Sieyes, Tiers e'tat, 2; Political Writings, 94 -121

Sieyes, Tiers &at, 2- 3 ; Political Writings, 95 -122

Sieyes, Tiers e'tat, 6; Political Writings, 96 -123

Sieyes, Tiers e'tat, 4; Political Writings, 95 -124

Sieyes, Tiers &at, 10; Political Writings, 98 -125

Sieyes, Tiers e'tat, 10; Political Writings, 99 -126

Sieyes, Tiers &at, 98; Political Writings, 147 -127

Sieyes, Tiers e'tat, 6 - 9 ; Political Writings, 97 -128

Sieyes, Tiers etat, 9; Political Writings, 98 -129

Sieyes, Tiers e'tat, 16; Political Writings, 102 -130

131- Sieyes, Tiers e'tat, 27; Political Writings, 107 مع الاعتقاد بحدوث حمام الدم، وقد قدر أن يستغرق خمسة وعشرين عاماً دونما شك، فإن هذه مقارنة ينبغي عدم الاستخفاف بها. (قارن: R.R. Palmer, Twelve who Ruled: The Year of Terror in the French Revolution (New York: Athenaeum, 1965), 218

Sieyes, Tiers e'tat, 110; Political Writings, 158 -132

133- What is the Third Estate?, ed S.E. Finer (London: Pall Mall, 1963), 177 سقط هذا المقال من طبعة دوريني.

134- Sieyes, Political Writings, 147n. لم يظهر هذا المقال في طبعة دوريني

Third Estate ترجمة فاينر للمقال Sieyes, Political Writings, 147n -135
تنبض بالحياة.

Sieyes, Tiers e'tat, 51; again Finer's translation: Third Estate, -136
96

R.R. Palmer, Political Science Quarterly, 1953 -137

A. Dufourcq, Le Regime Jacobin en Italia: etude sur la Republique -138
romaine 1798 - 99 (Paris: Perrin, 1900), 30; Palmer, Political
الترجمة تزيد عن النص الأصلي. Science Quarterly، 1953, 221

Thomas Paine, The Rights of Man, 176 -77 -139

Bredin, Sieyes, 525 -140

M. Crook, in the French Revolution (Cambridge: Cambridge -141
في موضوع تطور الانتخابات أثناء الثورة، انظر، University Press), 11
Crook: Patrice Gueniffey, Le Nombre et la Raison: la بالإضافة إلى
elections (Paris: Gallimard, 1993) revolution françalse et les

Forsyth, 162- 65; E.- zsJ. Sieyes, Ecrits politiques, ed R. Zapperi -142
(Paris: Archives Contemporaines, 1985),189 - 206 ; Crook, 30

Crook, Elections, 31 -143

Crook, Elections, 33 -144

Crook, Elections, 33 -145

Crook, Elections, 34 -146

Maximilian Robespierre, Discours et rapports a la Convention, -147
(Paris: Union Generale des Editions, 1965), 213

-148 Robespierre, Discours, 214

-149 Robespierre, Discours, 216

-150 Robespierre, Discours, 218

-151 Robespierre, Discours, 221

-152 Robespierre, Discours, 222

-153 Robespierre, Discours, 223

-154 Robespierre, Discours, 227 للبحث في تحليل قوي واضح إنما مبهر كذلك لهذه الحكومة في العمل، انظر Palmer, Twelve who Ruled Robespierre, Discours, 155 - 236

هوامش الفصل الثالث

-1 Cf John Dunn, The Cunning of Unreason (London: HarperCollins,) 2000

-2 Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract, Bk 1, chapter 1: يولد الإنسان حراً؛ وهو أينما كان مولده مقيد بالأغلال. ويحسب أحدهم أنه سيد على الآخرين، ويظل [هذا] أكثر عبودية منهم. فكيف حدث هذا التحول؟ الحق أني لست أدري. وما الذي يجعل هذا مشروعاً؟ ذلكم سؤال أحسب أني قادر على الإجابة عنه. (The Social Contract and Discourses, tr G.D.H. Cole (London: J.M. Dent), 5; Political Writings، ed C.E. Vaughan (Oxford: Blackwell, 1962).

3- Raymond Geuss, Public Goods, Private Goods (Princeton: Princeton University Press, 2003), chapter 3 Res Publica حول المسار التاريخي للتمييز بين القانون العام والخاص، انظر Peter Stein, Roman Law in European History (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 21 etc

4- Maximilien Robespierre, Discours et rapports a la Convention (Paris: Union Generale des Editions, 1965), 213

5- S. M.I. Finley, Democracy Ancient and Modern (London: Hogarth Press, 1985); Politics in the Ancient World (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); M.H. Hansen, The Athenian Democracy Demosthenes (Oxford: Blackwell, 1991) in the Age of

6- George Rude, The Crowd in the French Revolution (Oxford: Clarendon Press, 1959); Albert Soboul, The Parisian Sans - tr G. Lewis (Oxford: ,94-1793) Culottes and the French Revolution Clarendon Press، 1964

7- الكسندر هاملتون، رسالة إلى الحاكم موريس، 19 مايو/أيار 1777 (Papers of Alexander Hamilton, Vol 1, ed Harold C. Syrett & Jacob E. Cooke (New York: Columbia University Press, 1961), 255) عندما تتقلد هيئة جماعية من الشعب سلطات استشارية أو قضائية كلياً أو جزئياً فعليك أن تتوقع الخطأ والالتباس والاضطراب. ولكن في ديمقراطية تمثيلية حيث حق الانتخاب مكفول ومقنن، وممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقانونية مناطة بجماعة مختارة من الشعب حقاً وليس شكلياً يرجح بهم عندئذ أن يكونوا في الأغلب سعداء أسوياء وأكثر جلداً وديمومة. وهذا تقدير لابأس به كنبوءة.

Robespierre, Discours, 213 -8

Sylvain Marechal, Manifesto of the Equals (Filippo Michele -9
Buonarroti, Conspiration pour L'égalite, dite de Babeuf (Paris:
Editions Sociales, 1957), Vol 2, 94 - 95 :«إنما الثورة الفرنسية هي
الوحيدة السابقة لثورة أخرى، أعظم كثيراً من تلك، وأشد جلالاً، والتي
ستدوم».

Richard Cobb, The Police and the People: French Popular Protest -10
1789 - 1820 (Oxford: Clarendon Press, 1970), 3 - 81

Elizabeth Eisenstein, The First Professional Revolutionist: Filippo -11
Michele Buonarroti (Cambridge, Mass.: Harvard University Press,
(1959

Jean Bruhat, 'La Revolution Française et la Formation de la -12
Pensee de Marx', Annales Historiques de la Revolution Françfaire,
48, 1966, 125 - 70

Buonarroti, Conspiration, 26 -13

Buonarroti, Conspiration, 25 -14

Buonarroti, Conspiration, 26 -15

Buonarroti, Conspiration, 26 -27 -16

Buonarroti, Conspiration, 28 -17

Buonarroti, Conspiration, 33 -18

Buonarroti, Conspiration, 114 -19

Buonarroti, Conspiration, 114n -20

21- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, tr & ed Harvey C. Mansfield & Delba Winthrop (Chicago: University of Chicago Press, 2000)

22- حول طول مدى الزمن، انظر: Alexander Keyssar، The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States (New York: Perseus Books, 2000) وحول تعقيد وتناقض عملية المصالحة السياسية المعقدة المتناقضة والطويلة والناقصة إلى درجة كبيرة ونتيجتها، انظر خصوصاً: Rogers Smith, Civic Ideals: Conflicting Visions of Citizenship in US History (New Haven: Yale University Press, 1997), and James H. Kettner, The Development of American Citizenship 1608 - 1870 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1978)

23- قارن Cf Bernard Williams, 'External and Internal Reasons', in his Moral Luck (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), 101 - 13

24- للاطلاع على عرض كلاسيكي حول هذا الموضوع، انظر: Adam Przeworski, Capitalism and Social Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1985)

25- Elizabeth Eisenstein, The First Professional Revolutionist

26- يطرح Cobb, The Police and the People حكماً ضعيفاً. حول مصير الديمقراطيين لاحقاً، انظر: Isser Woloch, The Jacobin Legacy: The Democratic Movement under the Directory (Princeton: Princeton University Press, 1970) خاصة الفصل 6 'The Democratic Persuasion'

27- David Hume, 'Of the First Principles of Government', Essays

Moral, Political and Literary, ed Eugene E Miller (Indianapolis: Liberty Press, 1985), 32: " لاشيء أدعى للعجب لأولئك الذين ينظرون إلى القضايا الإنسانية بعين فلسفية من اليسر الذي يتسم به حكم القلة القليلة للكثرة؛ ولا أدعى للعجب من التسليم ضمناً الذي يسلم به الكثرة الكثيرة مشاعرهم وأحاسيسهم لمشاعر وأحاسيس أولئك الحكام. وحين نتساءل بأي وسيلة تتحقق بها هذه الأعجوبة نجد أن كما القوة إلى جانب المحكوم دائماً، كذلك ليس لدى الحكام ما يستندون إليه سوى الرأي. وإذاً فعلى الرأي وحسب تقوم الحكومات؛ وهذه الحكمة تشمل أكثر الحكومات تسلطاً والعسكرية، كما أشدها تحرراً وشعبية». ويجد القارئ أفضل تصوير للاستنتاجات التي استخلصها هيوم في كتاب Duncan Forbes, Hume`s Philosophical Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1975) وهو ما يزال أفضل معين.

28- Franqois Furet, Interpreting the French Revolution, tr Elborg Forster Cambridge: Cambridge University Press, 1982 أفضل محاولة لرواية القصة متصلة مقتصرة على طائفة سياسية واحدة كانت صلتها (ولا عجب) بفرنسا ذاتها Pierre Rosanvallon, Le Sacra du citoyen: Histoire de la suffrage universal en France (Paris: Gallimard, 1992), Le Peuple introuvable: histoire de la representation de‘mocratique en France (Paris: Gallimard, 1998); La Democratic inachevee: Histoire de la souverainte‘ du peuple en France (Paris: Gallimard, 2000); Le Mode’le Politique Français: la Societe civile contra le jacobinisme de 1789 a nos fours (Paris: Le Seuil, 2004). في موضوع سياق السياسة الحديثة، انظر John Dunn (ed), The Economic Limits to Modern Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1990) (وخاصة الفصل الذي وضعه Istvan Hont

29- Josiah Ober, Mass and Elite in Democratic Athens (Princeton: Princeton University Press, 1989); and Harvey Yunis, Taming Classical Athens (Ithaca: Cornell) Democracy: Models of Rhetoric in University Press, 1996

30- Thucydides, History of the Peloponnesian War, Bks I & II, tr Charles Forster Smith (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1928), II, lxv, 9, pp 376 - 77

31- Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy 3rd ed (London: George Allen & Unwin, 1950), 285

32- انظر، مثلاً: Ronald Dworkin, Sovereign Virtue (Cambridge, Mass.:) Harvard University Press, 2000

33-ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية البلد الذي لا يصدق عليه هذا القول؛ والعقبات التي تعترض طريق عملها ما تزال إرثاً تحدر إليها بفضل جهود ماديسون ورفاقه ليكفلوا ألا تصبح الولايات المتحدة ما كان في مفهومهم ديمقراطية (قارن: Manin, 'Checks, Balances and Boundaries', in Biancamaria Fontana (ed), The Invention of the Modern Republic .Cambridge: Cambridge University Press, 1994), 27 - 62

34- Jack Goody, The Domestication of the Savage Mind (Cambridge:) Cambridge University Press, 1977

35- Cf Ronald Dworkin, Sovereign Virtue; John Rawls, A Theory of Justice (Oxford: Clarendon Press, 1972); Political Liberalism (New Press, 1993) York: Columbia University

36- G.A. Cohen, If You're an Egalitarian, How Come You're So Rich? Press, 2000) (Cambridge, Mass.: Harvard University

37- تمتعت فكرة المعايير الثابتة والموضوعية ببريق وهاج في مجرى الثورة. أما النظرة القائلة أنه يمكن استخلاص مقاييس الزمن والفراغ بل ويجب استخلاصها مباشرة من نسيج العالم ذاته وليس من خرافات، وهذا ما أدى إلى ظهور تقويم جديد واختراع النظام المتري، بين جملة أمور أخرى: قارن Denis Guedj, Le Metre du monde (Paris: Editions du Seuil, 2000); Measure of All Things (London: Abacus, 2004) Ken Alder, The

US Leader appeals to closest friend in the world', Financial' -38 Times, 20 November 2003, p 4

Joseph de Maistre, Works, ed & tr Jack Lively (New York: Macmillan, -39 1964), 93 «يقال إن الشعب هو السيد؛ إنما سيادته على من؟ على نفسه، على ما يبدو. وإذاً فالشعب هو الرعية. فلا ريب أن في الأمر التباساً، إن لم يكن القول هنا خاطئاً، لأن من يأمرون ليسوا الشعب الذي يطيع».

C.V. Wedgwood, The Trial of Charles I (London: Fontana, 1964), 217 -40

Wedgwood, Trial of Charles I, 71 -41

London:) Bruce Comings, North Korea: The Hermit Kingdom -42 (Prospect, 2003

Peter Holquist, Making War, Forging Revolution (Cambridge, -43 Mass.: Harvard University Press, 2002); Philip Short, Pol Pot: The (London: John Murray, 2004) History of a Nightmare

Plato, The Republic, 558C, tr Paul Shorey (Cambridge, Mass.: -44 Harvard University Press, 1935), Vol 2, 290 - 91

Benjamin Constant, Political Writings, ed Biancamaria Fontana -45 (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 313 - 28

هوامش الفصل الرابع

1- يجد القارئ أفضل صورة عن حياة بابوف السياسية، والمؤامرة المضخمة التي منحها اسمه والدفاع الجرئ عن الأهداف التي كرس لها حياته ومعتقداته أمام المحكمة في الفاندوم، ومحاولته الانتحار ثم إعدامه الفوري، في R.B. Rose, Revolutionary Communist (London:) Gracchus Babeuf - The First Edwin Arnold, 1978 على أنه ليس هناك أي سبب وجيه للشك بالتزام بابوف بالديمقراطية في ظروف أقل تطرفاً على مدى حياته: 68، 160 - 61، 380. وقد قدم يوم 4 يوليو/تموز 1790 من سجن كونسييرجيري في العدد الثالث من صحيفته Journal de la Con federation ، تعبيراً كلاسيكياً لأشد الرؤى عنفاً لمعنى الديمقراطية: «إذا كان الشعب سيداً فحري به أن يمارس قدر ما يستطيع من الديمقراطية، ولانجاز ما عليكم أن تنجزوا بأنفسكم لكم أن تتوسلوا بالنيابة عن الشعب في أقل ما يمكن لكم أن تعملوا بهذه النيابة من المناسبات وعليكم أن تكونوا أنتم النواب عن أنفسكم». (P77). وهذا أيسر قولاً منه فعلاً. وحول المرحلة الأخيرة من حياته انظر الصفحات 325-26.

2- Neil Harding, Lenin's Political Thought, 2 vols (London: Macmillan, 1977 & 1981)

3- قارن قول جيريمي بنتام الفصل في الحقوق الطبيعية في Fallacies, in J. Bentham, Rights, Representation and Reform: Nonsense upon Stilts and Other Writings on the French Revolution, ed Philip Schofield, Catherine Pease - Watkin & Cyprian Blamires (Oxford: Clarendon Press, 2002), 317- 434, esp 330.

4- Dorothy Thompson, The Chartists: Popular Protest in the Industrial Revolution (Aldershot: Wildwood House, 1986) ; Gareth Stedman Jones, Rethinking Chartism, Languages of Class (Cambridge:

Cambridge University Press, 1983), 90 - 178; Mark Hovell, The Chartist Movement (Manchester: Manchester University Press, 1918); Logie Barrow & Ian Bullock, Democratic Ideas and the British Labour Movement 1880 - 1914 (Cambridge: Cambridge University Press, 1996)

5- حول كافور انظر: Dennis Mack Smith, Italy: A Modern History (New Haven: Yale University Press, 1997), chapters 1 - 3; Denis Mack Smith, Cavour and Garibaldi: A Study in Political Conflict (Cambridge: Cambridge University Press, 1985); Anthony Cardozo, `Cavour and Piedmont', John A. Davis (ed), Italy in the Nineteenth Century (Oxford: Oxford University Press, 2000), 108 - 31. وحول بيسمارك: A.J.P. Taylor, Bismarck: The Man and the Statesman (London: Arrow Books, 1961); Fritz Stern, Gold and Iron: Bismarck, Bleichroder and the Building of the German Empire (London: George Allen & Unwin, 1977)

وحول دزرائيلي: A.J.P. Taylor, Bismarck: The Man and the Statesman (London: Arrow Books, 1961); Fritz Stern, Gold and Iron: Bismarck, Bleichroder and the Building of the German Empire (London: George ,Unwin 1977) & Allen

6-أمضى برودون عقوداً في التفكير في هذا الموضوع والكتابة حوله، وهو عادة في حال من القلق والفزع. انظر الحوادث الرئيسة في: Pierre Joseph Proudhon, Idée Générale de la Révolution au xixe sie'cle, éd. Aime Berthod (Paris: Marcel Riviera, 1923), 210 -14 and ولعرض مفيد لفكره عموماً، انظر: e.g. p 211: je veux traiter directement, individuellement pour moi - me'me; le suffrage universal est a mes

yeux une vraie loterie' (a complete lottery); p 208 `Gouvernement democratique et Religion naturelle sont des contradictions, a moins qu'on ne pre fere y voir deux mystifications. Le peuple n'a pas plus voix consultative dans LÉ'tat qua dans LE·glise: son role est d'obeir et de croire.' La Revolution Sociale demontre''e par le coup d'&at du deux decembre, ed Edouard

7- قارن: Michael Mandlebaum, The Ideas that Conquered the World: Peace, Democracy and Free Markets in the Twenty - first Century (Oxford: Public Affairs Press, 2002) Tony Smith, America's Mission: The United States and the Worldwide Struggle for Democracy (Princeton: Princeton University Press, 1995)؛ ويجد القارئ في John A. Thompson, Woodrow Wilson (London: Longman, 2002) رواية مسهبة ومتوازنة. لاحظ صرامة ويلسون في عرضه أمام الكونغرس أهداف أمريكا في الحرب، يوم 2 ابريل/نيسان 1917: إننا لسوف نقاتل في سبيل تلك الأمور التي كنا نحملها قريباً من قلوبنا في سبيل الديمقراطية، من أجل حق أولئك الذين يخضعون للسلطة في أن يكون لهم صوت في حكوماتهم، ومن أجل حقوق وحريات الشعوب الصغيرة، ومن أجل قيام حكومة عالمية من ائتلاف شعوب حرة بما يكفل إحلال السلام والأمن للأمم كافة ويجعل العالم أخيراً حراً» (149-158). ولكن لاحظوا أيضاً التحفظ الحذر الذي صدر بعد عام (ملاحظات للمراسلين الأجانب، 8 أبريل/نيسان 1918): إني لست أناضل في سبيل الديمقراطية إلا للشعوب التي تتوق للديمقراطية. فإذا كانوا راغبين عنها فإن أمرها ليس من شأني» (169، 185). إن بعض الرؤساء أبطأ في التعلم من بعضهم الآخر: هذا إن تعلموا شيئاً على الإطلاق.

8- Paul Bracken, The Command and Control of Nuclear Forces) (New Haven: Yale University Press, 1982

Berlin) John Erickson, The Road to Stalingrad & The Road to -9
(both London: Panther, 1985

Tony Judt, La Reconstruction du parti socialiste 1921- 1926 -10
(Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques,
A Study of the Origins :1914-1976); Socialism in Provence 1871
of the Modern French Left (Cambridge: Cambridge University
Press, 1979); Marxism and the French Left: Studies in Labour
and Politics i . n France 1830 - 1981 (Oxford: Clarendon Press,
1986); George Lichtheim, Marxism: An Historical and Critical
Study (London: Routledge, 1961); Europe in the Twentieth Century
(London: Weidenfeld & Nicolson, 1972) Annie Kriegel, Aux Origines
du communisme français, 2 vols (Paris: Mouton, 1966); Richard
Lowenthal, World Communism: The Disintegration of a Secular Faith
(New York: Oxford University Press, 1964)

يكمن خلف هذا الشجار، من جملة أمور أخرى، مسألة موقف ماركس من
موضوع الديمقراطية الشائكة، إن في النظرية وإن في التطبيق. وهذا يلخص
غموض القصة التي يجدر بنا أن نستعيدها وهي التي يحيط بها حواجز
من الدخان الكثيف المتراكم وقد أتى بهماينوف عن قرن من الصراع
العالمي. للاطلاع على نماذج من المجادلات، انظر: Lichtheim and
Furet, Shlomo Avineri, The Social and Political Thought of Karl
Marx (Cambridge: Cambridge University Press, 1968); Oscar J.
Hammen, The Red 48 - ers (New York: Charles Scribner, 1969);
Alan Gilbert, Marx's Politics (Oxford: Martin Robertson, 1981);
Richard N. Hunt, The Political Ideas of Marx and Engels, 2 vols
(London: Macmillan, 1974); Hal Draper, Karl Marx's Theory of

Revolution, 2 vols in 4 (New York: Monthly Review Press, 1977 - 78); Leszek Kolakowski, Main Currents of Marxism, tr P.S. Falla (Oxford: Clarendon Press, 1978); Michael Levin, Marx, Engels and Liberal Democracy (Basingstoke: Macmillan, 1989) & The Spectre of Democracy: The Rise of Modern Democracy as Seen by its Critics (Macmillan: Basingstoke, 1992) and the Introduction by Gareth Stedman Jones to Karl Marx & Friedrich Engels, The Penguin Books, 2002) :Communist Manifesto (London

Furet)م Francois Furet, The Future of an Illusion, tr Deborah -11 (Chicago: University of Chicago Press, 1999

J. Dunn, The Politics of Socialism (Cambridge: Cambridge قارن -12 Unreason (London:) University Press, 1984); The Cunning of HarperCollins, 2000

George W Bush, Financial Times, 11 November 2003. Cf Woodrow -13 .Wilson, note 7 above

Powers) Cf Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great -14 (London: Fontana, 1989

Orlando figes Apeople's Tragedy The Russian revolution 1891 - -15 1924 (London pimlico 1997) chapter 6 esp 232 - 41Teodor shanin The awkward class political sociology of peasantry in aDeveloping society: Russia 1910 - 1925 (oxford: Clarendon press 1972) Geroid T Robinson ,Rural russia under the Old Regime (Berkeley Californin: University of California press, 1967)

Louis Antoine de Saint - Just, Oeuvres Completes, ed Charles Vellay -16
(Paris: Charpentier & Fasquelle, 1908), II, 238 Speech of 8 Vento'se An
les malheureux تقرير إلى المؤتمر حول محتويات سجونها .(II (26 Feb 1794
sont les puissances de la terre; ils ont le droit de parle^y en maitres
aux gouvernements qui les negligent. [إن البؤساء (الفقراء) قوى الأرض؛
ولهم كل الحق في أن يخاطبوا كسادة الحكومة التي تهمل أمرهم].

Alexis de Tocqueville, Democracy in America, ed & tr Harvey -17
University of Chicago) :Mansfield & Delba Winthrop (Chicago
Press, 2000

State?) Cf J. Dunn (ed), Contemporary Crisis of the Nation -18
(Oxford: Blackwell, 1995

Oxford:) Cf Samuel Finer, The History of Government 3 vols -19
Clarendon Press, 1997

HarperCollins,) :J. Dunn, The Cunning of Unreason (London -20
2000

Age of) Mogens H. Hansen, The'Athenian Democracy in the -21
Demosthenes (Oxford: Blackwell, 1991

Benjamin Constant, Political Writings, ed Biancamaria Fontana, -22
(Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 313 - 28

Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy 3rd ed -23
London: George Allen & Unwin, 1950

الفصول 20-23، وخاصة 23:»الاستنباط«. للاطلاع على السيرة التي برزت
منها هذه الأحكام، انظر:

Richard Swedberg, Schumpeter: A Schumpeter, Capitalism, 285. And see p 247: 'the people never really rule but they can always be made to do so by definition.' Compare the force of two aphorisms gleaned from his private diary: aphorism 3: 'Democracy is government by lying' (Swedberg, 200); and aphorism 18: 'To lie — what distinguishes man from animals' (Swedberg, 201).

24- Schumpeter, Capitalism, 285 وانظر الصفحة 247: إن الشعب لا يحكم قط فعلاً وإنما يمكن حمله على ذلك تعريفاً. «قارن قوة حكمتين مقتطفتين من يومياته الخاصة: الحكمة 3: «الديمقراطية هي الحكم بالكذب» سويدبرج، 200)؛ والحكمة 18: «الكذب هو ما يميز الإنسان عن الحيوان» (سويدبرج، 201).

25- قارن Robert Putnam, Bowling Alone (New York: Simon & Schuster, 2001) للاطلاع على ما قد يكون بعض العواقب، انظر: Thomas Patterson, The Vanishing Voter (New York: Vintage, 2003) & Russell J Dalton, Democratic Challenges, Democratic Choice: The Erosion of Political Support in Advanced Industrial Societies Oxford: Oxford University Press, 2004 حول الظرف البيئي الذي يحدث فيه هذا النز المثير للاهتمام، انظر Harold L. Wilensky, Rich Democracies: Political Economy, Public Policy & Performance University of California Press, 2002) :(Berkeley, California

26- للاطلاع على مثال حي على وجه خاص، انظر Paul Ginsborg, Italy Penguin, 2001) :and its Discontents 1980 - 2001 (London

27- Georges Sorel, Re flexions on Violence, tr T.E. Hulme & J. Roth (New York: Collier Books, 1961), 222 يظل الفصل 7 كله، «`The Ethics of the Producers» يشكل إدانة قوية.

suffrage)م Pierre Rosanvallon, Le Sacra du Citoyen: histoire du -28
M.H. Hansen, قارن universal en France (Paris: Gallimard, 1992
of Demosthenes (Oxford:)م The Athenian Democracy in the Age
Blackwell, 1991

Mass: Harvard) Ronald Dworkin, Sovereign Virtue (Cambridge -29
University Press, 2000

Hobbes,) 9 ,8 الفصلان ، Thomas Hobbes, The Elements of Law قارن -30
Human Nature and De Corpora Politico, ed J.C.A. Gaskin (Oxford:
والرأي الاستراتيجي .(39 - 138 ,60-Oxford University Press, 1994), 48
Thomas Hobbes, Leviathan, ed Richard Tuck الذي يصدر عن هذه الرؤى
(Cambridge: Cambridge University Press, 1991), chapter 11, p 70

Adam Smith, The Theory of Moral Sentiments, ed D.D. قارن -31
ليس(Raphael & A.L. Macfie (Oxford: Clarendon Press, 1976
للعواطف الأخلاقية امتياز في عين نظام الأنوية أيام مجدها؛ أما سلطتها
السببية أو ضغطها المعنوي فهو ببساطة دون عواطف عديدة أخرى.

Francis Hutcheson, An Essay on the Nature and Conduct of the -32
Passions and Affections with Ilustrations on the Moral Sense 3rd
ed (London: A. Ward etc, 1742). First ed 1728

لا يجنح مشخصو نظام الأنوية الأشد براعة إلى الاعتقاد بوجود حاسة أخلاقية.
وهناك سبب للاعتقاد بأنهم على حق في ما ذهبوا إليه هنا. انظر: Bernard
Williams, Ethics and the Limits of Philosophy (London: Fontana,
Berkeley: University of California) 1985); Shame and Necessity
(Press, 1993

Robert B. Westbrook, John Dewey and American Democracy -33 (Ithaca: Cornell University Press, 1991). Alan Ryan, John Dewey Liberalism (London & New York:) and the High Tide of American W.W. Norton, 1995

Cf Geoff Eley, Forging Democracy: The History of the Left in -34 University Press, 2002) Europe 1850 - 2000 (New York: Oxford

Tocqueville, Democracy in America -35

Hansen, The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes -36 Qui vent prendre la) ,(Oxford: Blackwell, 1991); Marcel Detienne parole? (Paris: Seuil, 2003

John Stuart Mill, Considerations on Representative Government -37 (London: J.M. Dent, 1910), 180

and) Paul Ginsborg, Silvio Berlusconi: Television, Power -38 Patrimony (London: Verso, 2004

Bernard Manin, The Principles of Representative Government -39 Press, 1997) (Cambridge: Cambridge University

David Butler & Austin Ranney (eds), Referendums: A Comparative -40 Study of Practice and Theory (Washington, DC: American Enterprise Institute, 1980) and Referendums around the World: The Growing of Direct Democracy (Basingstoke: Macmillan, 1994) Use

Economics,) Yannis Papadopoulos, Democratic Directe (Paris -41 1998

Amy Gutmann & Denis Thompson, Why Deliberative Democracy? -42
(Princeton: Princeton University Press, 2004); James S. Fishkin,
New Haven: Yale University Press,) Democracy and Deliberation
1991) هذه نماذج مختارة متوافرة من كتب عديدة جداً من الكتابات الأكاديمية.

Aristotle, Politics, tr H. Rackham (Cambridge, Mass.: Harvard -43
41esp III, vi,) University Press, 1932), 1281b-1284a, pp 220
4 -10 & III, vii, 12

44- تظل هذه معايير مثيرة جداً للجدل؛ ويصعب أن نتبين كيف يمكن أن تتلخص من هذا الوضع.

45-محاولة تفكير شديدة التعقيد وتقتضي المثابرة العنيدة عرضت في أعمال يورجن هبرماس الضخمة. لبلوغ تقويم واضح ومتشكك إلى حد كبير لمدى تماسكها، انظر Raymond Geuss, The Idea of a Critical Theory
Press, 1980) (Cambridge: Cambridge University

Nature,) Thomas Hobbes, Elements of Law, chapter 8 (Human -46
48 - 49

John Dower, Empire and Aftermath: Yoshida Shigeru and the -47
Japanese Empire 1878 -1954 (Cambridge, Mass.: Harvard University
Press, 1979) & Embracing Defeat: Japan in the Aftermath of World
War II (Harmondsworth: Penguin, 2000); Alan S. Milward, The
Reconstruction of Western Europe 1945 -51 (London: Methuen, 1984

Sunil Khilnani, The Idea of India (London: Hamish Hamilton, -48
1997); Sarvepalli Gopal, Jawaharlal Nehru: A Biography 3 vols
(London: Jonathan Cape, 1975 - 84); Granville Austin, The Indian

of a Nation (Oxford: Clarendon Press,) Constitution: Cornerstone 1966

John K Fairbank (ed), The Chinese World Order. Traditional -49 Mass: Harvard University) ,China's Foreign Relations (Cambridge Press, 1968

-50 لمناقشة توضيحية متميزة، انظر: Adam Przeworski, Capitalism and (Social Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1985 وللاطلاع على صورة حية لزعيم سياسي عظيم شديد الالتزام بهذا العالم والحزب باعتباره الشكل المركزي للفاعلية؛ انظر: Tony Judt, The Burden of Responsibility (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 29 .- 85 on Leon Blum

Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy -51

and) Paul Ginsborg, Silvio Berlusconi: Television, Power -52 Patrimony (London: Verso, 2004

J. Dunn, 'Situating Democratic Accountability', in Adam Przeworski, -53 Susan C. Stokes & Bernard Manin (eds), Democracy, Accountability and Representation (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 329 - 44

J. Dunn (ed), The Economic Limits to Modern Politics (Cambridge: -54 Cambridge University Press, 1990); Dunn, Cunning of Unreason

David Held, Global Covenant (Cambridge: Polity, 2004); -55 Polity, 1995) :Democracy and the Global Order (Cambridge

-56 إنه يقتضي في النهاية إعادة تأسيس جنة عدن لتحتوي الجماعة البشرية

العظيمة والطبيعية (John Locke, Two Treatises of Government, II, para 128, ed Mark Goldie (London: J.M. Dent, 1993), 179)؛ «إنه وبقية البشرية جماعة واحدة .... هذه الجماعة العظيمة والطبيعية») مراعاة شكلية دقيقة مشتركة لقانون الطبيعة ذاتها. أو إذا تبين أن ذلك غير متاح لسبب من الأسباب، من أجل مراعاة شكلية وعفوية «للقوانين المعروفة والمعمول بها» ولا تثير قضايا مثيرة للنزاع في تأويلها ولا تثير خصومات عند تطبيقها. قارن J. Dunn, 'The Contemporary Political Significance of John Locke's Conception of Civil Society', Sunil Khilnani & Sudipta Kaviraj (eds), Civil Society: History and Possibilities (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 39- 57.




@Ahmedyassin90